وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر -2-أبو القاسم سعد الله
كلية العلوم الإنسانية
قسم التاريخ

الحرب الأهلية في أنغولا بعد الإستقلال (1975- 2002م)

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء المعاصر

إعداد الطالب: حسام إبرير
إشراف: أ. د/ محمد قدور

السنة الجامعية: 1444-1445هـ/2023-2024م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر -2-أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الإنسانية

قسم التاريخ

الحرب الأهلية في أنغولا بعد الإستقلال (1975-2002م)

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء المعاصر

إعداد الطالب: حسام إبرير **إشراف: أ. د/ محمد قدور**

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة الأصلية
منصف بكاي	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة الجزائر -2-
محمد قدور	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	جامعة الجزائر -2-
عبد الحميد دليوح	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا	جامعة الجزائر -2-
مقدم رشيد	أستاذ محاضر "أ"	عضوا مناقشا	جامعة الجزائر -2-
قارة فاطمة	أستاذة التعليم العالي	عضوا مناقشا	المركز الجامعي مرسلي عبد الله-تيبازة-
حمداني محمد الأمين	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا	جامعة باتنة -1-

السنة الجامعية: 1444-1445هـ/2023-2024م

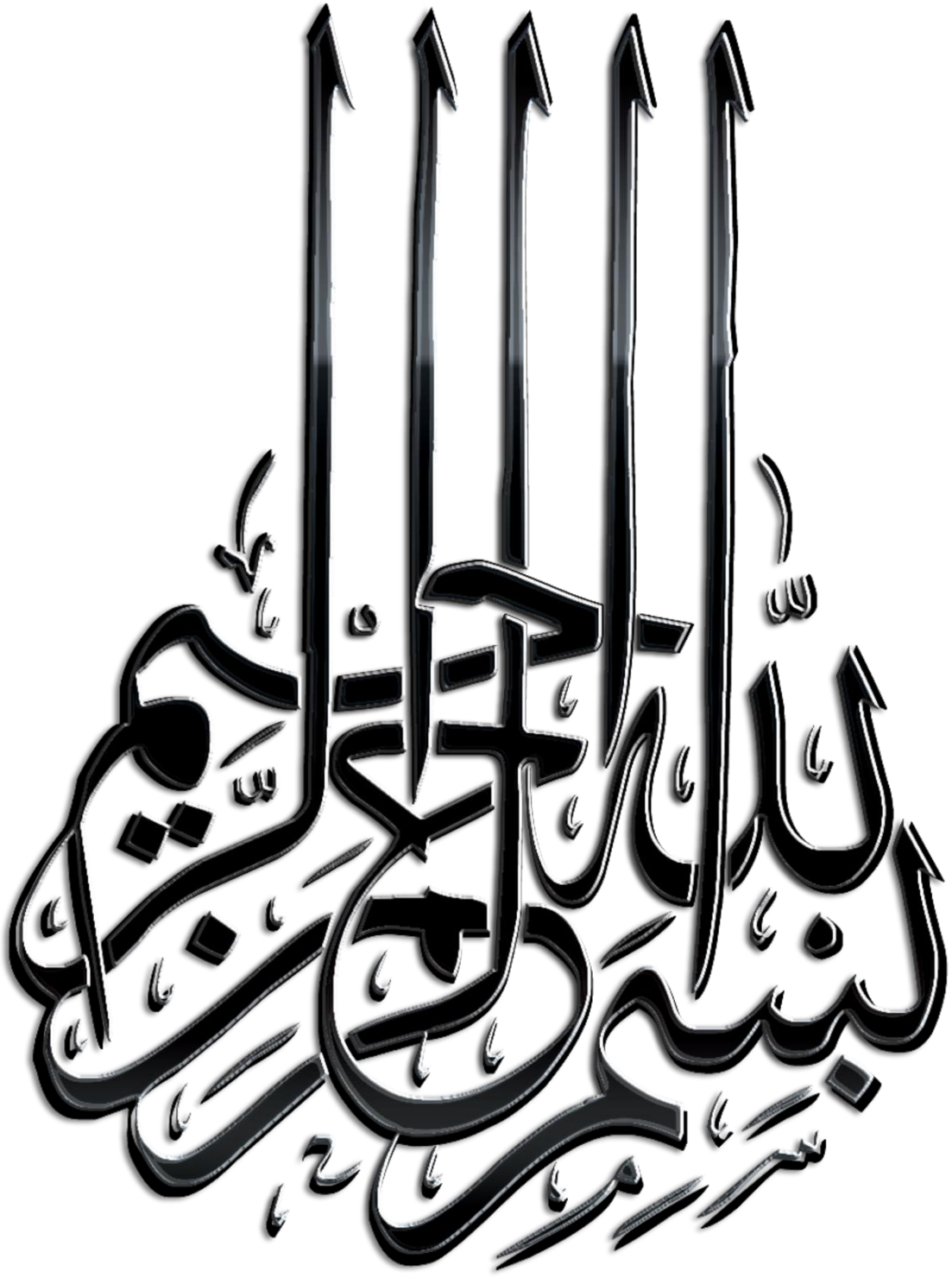
بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والعرفان

قال الله تعالى في كتابه الكريم:" ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه" الأية 12 " سورة لقمان"

وفي بداية كلمتي لابد لي من أن أتوجه بالشكر لله عزوجل الذي وفقني للوصول إلى هذه المرحلة العلمية العالية ومهد لي الطريق لأن أكون بينكم اليوم لأناقش رسالتي في الدكتوراه.

وإعترافا بفضل أهل العلم أتوجه بالشكر والتقدير لكل من قدم لي يد العون وساعدني على إنجاز هذا البحث، وأخص بالذكر:

_ الأستاذ الدكتور محمد قدور على قبوله الإشراف على هذه الأطروحة رغم إنشغالاته العلمية والبيداغوجية، إلا أنه ورغم كل هذا لم يدخر جهدا في تقديم النصائح العلمية لنا والتوجيهات التي إستفدت منها كثيرا، وكان له الفضل أيضا في خروج هذه الرسالة العلمية بهذا الشكل الذي ظهرت عليه.

كما أتقدم في هذا المقام مسبقا بالشكر الخالص إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة أطروحتي، أولا لأنهم أساتذتي ومنهم من كان له الفضل في تكويني سواءا في مرحلة ليسانس أو الماستر وحتى في طور الدكتوراه.

كما لا يسعني إلا أن أتقدم بشكري الخالص إلى جميع المؤسسات العلمية والدوائر المعرفية العلمية التي زرتها خلال مرحلة إعداد الأطروحة.

بالإضافة إلى شكري الكبير لجميع أفراد عينة الدراسة ولإدارة الجامعة على الأوقات الطيبة التي جمعتنا بهم.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع...

إلى من وهبوني الحياة والأمل والنشأة على شغف

الاطلاع والمعرفة، ومن علموني أن أرتقي سلم الحياة حكمة وصبرا

برا، إحسانا، ووفاء لهما: والدي العزيز، ووالدتي العزيزة.

إلى إخوتي وأخواتي مصدر فخري وأبناءهم وبناتهم

إلى سندي "زوجتي الغالية"

إلى وسيم وأماني أغلى ما في الوجود

إلى إخوة جمعني بهم ميدان العمل. زملائي الكرام

إلى أصدقائي قذافي ومراد

لكل من يقرأ هذا البحث

إلى كل هؤلاء أهدي هذه الدراسة راجيا من الله أن تكون نافذة علم وبطاقة معرفة وأن ينفعنا وينفع بنا،،

مقدمة

المقدمة:

لطالما أعتبرت قارة إفريقيا بالنسبة للكثيرين بمثابة ذلك العالم المجهول منذ القدم وإلى يومنا هذا، رغم أن قارة إفريقيا تعد من أكبر القارات إحتضانا لأقدم الحضارات الإنسانية، بحيث يعتبر الكثير من الباحثين الأنثروبولوجيين أن إفريقيا من أقدم المناطق المأهولة بالسكان على وجه الأرض.

وبوصول الفتح الإسلامي لإفريقيا إبتداءا من القرن السابع ميلادي بدأت تتضح ملامح القارة تدريجيا في شتى الجوانب، ثم زاد الأمر تطورا خلال عصر الكشوفات الجغرافية إبتداءا من القرن الخامس عشر ميلادي، وما تلاه من إستغلال الأوروبيين للكثير من أبناء إفريقيا رقيقا يباع ويشترى ونقلهم كالبضائع عبر المحيط الأطلسي إلى" العالم الجديد" في الأمريكيتين.

وهكذا تحولت الكشوفات إلى إجتياح أوروبي وإستعمار لمعظم دول إفريقيا منذ أواخر القرن التاسع عشر ميلادي، حيث نهب الأوروبيون ثروات وكنوز الأفارقة وعاثوا في أرضهم فسادا.

ثم إقتسموا بينهم أراضي إفريقيا وفقا لقرارات "مؤتمر برلين"(1884-1885)، وهكذا أصبحت القارة الإفريقية مجزئة بين القوى الإستعمارية الأوروبية الكبرى، حيث تحصلت فرنسا وبريطانيا على حصة الأسد من تقسيم تركة القارة الإفريقية، أما باقي الدول الإستعمارية مثل: إسبانيا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، ألمانيا والبرتغال فكان لها النصيب الضئيل من القارة، وكانت أنغولا من ضمن المناطق التي تقع ضمن إهتمامات البرتغال، حيث دخلها البرتغاليون منذ القرن الخمس عشر ميلادي عن طريق الرحالة "ديجو كام" وأقاموا بها الحصون والقلاع كما إستقروا "بميناء لواندا" ، إذ تعتبر هذه الأخيرة نواة المستعمرة التي دام وجودهم بها حوالي خمسة قرون كاملة . فيما جاء ترسيم "الحماية البرتغالية رسميا على أنغولا خلال" مؤتمر بروكسل" سنة 1876 وإزدادت سلطتها أكثر بعد مؤتمر برلين سنة 1884.

وكان من الطبيعي أن تقاوم المجتمعات الإفريقية كل المحاولات الإستعمارية الأوروبية، وهو ما حدث بأنغولا حيث قوبل الإستعمار البرتغالي برد عنيف وإزدادت حدته خلال ستينات القرن العشرين وهي الفترة التي بدات فيها القارة الإفريقية بالتخلص من الإستعمار (منتصف القرن 20م).

وبعد إستقلال دول القارة الإفريقية من الإستعمار وجدت نفسها منهكة ومضطرة لأن تربط نفسها من جديد مع مستعمريها بإتفاقيات تتحكم في مصيرها.

لكن بعض دولها دخل في نزاعات إقليمية أو عرقية (حرب أهلية) وبالتالي تحولت هذه الدول من رق الإستعمار إلى قبضة أنظمة عسكرية، حيث شهدت القارة بين أوائل الستينات وأواخر الثمانينات أكثر من سبعين إنقلابا كما أغتيل 13 من رؤساء الدول الإفريقية.

لقد عانت القارة الإفريقية من نزاعات حدودية وعرقية دامية وشائكة وعرفت أكثر من 18 دولة منها حروبا أهلية وإنقلابات، خلفت حالة كبيرة من الإضطرابات وعدم الاستقرار إلى يومنا هذا كما جرى في الصومال ونيجيريا ومالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

كما ظهرت حروب أهلية في كل من بورندي وأوغندا وروندا وزيمبابوي والتشاد وناميبيا وأنغولا. فالحرب الدائرة في أنغولا مثلا (لكونها محل موضوع الدراسة) تعد واحدة من أطول وأعنف الحروب في إفريقيا كما أنها جاءت محصلة لحروب شتى، منها ما يتعلق بالحرب النضالية ضد الإستعمار البرتغالي من أجل الإستقلال ومنها ما يتعلق بتلك الحرب الأهلية الداخلية في إطار الصراع على السلطة والثروة داخل البلاد، ومنها ما يتعلق بإفتراض أن الحرب هي أفضل دافع ومحفز لعمليتي بناء الدولة والأمة ومن ثم أخذت الحرب طابعا إثنيا/قبليا ، ومنها ما يتعلق بتلك الحرب الدولية ذات الطابع الإقليمي والدولي في إطار الصراع على المصالح والنفوذ من جانب القوى الإقليمية والدولية على الأرض الأنغولية.

وعلى جانب أخر فقد فشلت العديد من الجهود والمحاولات التي بذلت لتسوية تلك الحرب رغم تعدد وتنوع إتفاقيات السلام الموقعة بين القوى المتصارعة، وكذلك تعدد وتنوع الأطراف المشاركة في تلك المحاولات سواء كانت دولا أو منظمات دولية وإقليمية، وهو الأمر الذي جعل من تلك الحرب أنموذجا سيئا ورديئا للحرب في إفريقيا سواء من حيث إستمراريتها وطول أمدها أو من حيث تعدد وتشابك أطرافها والقوى المتصارعة فيها أو من حيث أثارها ونتائجها الكارثية. ومن ثم تكمن أهمية دراسة موضوع الحرب الأهلية في أنغولا.

وإنطلاقا مما سبق أردنا دراسة موضوع "الحرب الأهلية في أنغولا دراسة علمية أكاديمية وموضوعية، خصوصا وأن مثل هكذا مواضيع في الجزائر مازالت حقل بكر وخصب لسبب أو لأخر سواءا لكونها مواضيع في طي النسيان أو أنها خارج إهتمامات الباحثين، رغم أن

تاريخ إفريقيا وشعوبها هو الأقرب إلينا على الأقل من الناحية الجغرافية ومبدأ المصير المشترك بحكم الإستعمار، إلا أنه لايزال بعيدا عنا في الجانب الأكاديمي فالباحثون في ثنايا تاريخه يعدون على الأصابع وهو ما صعب مؤموريتنا خلال عملية البحث. وهو نفس الدافع الذي دفعنا للتطرق إلى مثل هكذا مواضيع لتزويد مكتباتنا الوطنية بها.

أسباب إختيار الموضوع:

وقد جاء إختياري لهذا الموضوع لعدة إعتبارات من أبرزها:

- الموضوع في حد ذاته يمثل حلقة من حلقات التاريخ الإفريقي الطويل ولابد من البحث والتعمق في شجونه.
- الرغبة في دراسة تاريخ إفريقيا وخوض غمار الكتابة في حقل الدراسات الإفريقية من خلال بحث أكاديمي يفيد الباحثين والأجيال القادمة.
- كون أنغولا أقدم مستعمرة إفريقية فهي مستعمرة برتغالية سابقة لحوالي خمسة قرون ودراسة تاريخها يتيح ربط العلاقة بين الإستعمار البرتغالي والحرب الأهلية لأنها هاته الأخيرة جاءت كنتيجة لتجاذبات حرب التحرير ضد الإستعمار البرتغالي.
- الموقع الإستراتيجي وشساعة هذا البلد الإفريقي وما يحتويه من مقومات إقتصادية وبشرية، فكان لزاما دراسة تاريخ هذا البلد.
- دراسة المجتمع الأنغولي ومن خلاله التعرف على باقي شعوب جنوب القارة.
- أن هذا البلد يمثل فسيفساء متنوعة ومتعددة في شتى المجالات سياسيا وإقتصاديا وثقافيا، فهو أنموذجا لدراسة أكاديمية تبين مدى خطورة النزاعات العرقية في شيوع حالات اللاأمن واللاإستقرار وتعطل لعملية التنمية وإستنزاف لموارد الأمة وقتل وتشريد الملايين.
- الرغبة في دراسة جزائرية التوجه والنظرة، رغم وجود دراسات أجنبية سابقة ولإتمام مسار دراسات جزائرية سابقة حول تاريخ هذا البلد توقفت زمنيا عند محطة هامة من تاريخ أنغولا الحديث والمعاصر وهي الحركة الوطنية والنضال ضد الإستعمار البرتغالي.
- مازال الموضوع حقلا خصبا للباحث في الدراسات الإفريقية، وفي مثل هكذا مواضيع في الجزائر.

الإطار الزماني والمكاني:

يبدأ الإطار الزماني من سنة 1975 وهي سنة إستقلال أنغولا من الاحتلال البرتغالي وتمثل نفس سنة إندلاع الحرب الأهلية الأنغولية(11نوفمبر1975) بين مختلف الحركات الوطنية الأنغولية المتناحرة حول السلطة، إلى غاية سنة 2002 (04أفريل 2002) وهي سنة مقتل "جوناس سافيمبي" زعيم حركة "يونيتا–UNITA " (الإتحاد الوطني لإستقلال كل أنغولا)، لأن بمقتله بدأت بوادر نهاية مرحلة مأساوية من تاريخ أنغولا ألا وهي الحرب الأهلية.

أما بالنسبة للإطار المكاني فيمكن تحديده بوصف أنغولا منطقة إنتقال بين حوض الكونغو في الشمال وصحراء كالاهاري في الجنوب حيث تقع أنغولا في الجزء الغربي الجنوبي من القارة الإفريقية، ويحدها من الشمال جمهورية الكونغو بمنطقة كابيندا والزائير "الكونغو الديمقراطية حاليا" من الشمال والشمال الشرقي، ومن الجنوب زامبيا. ومن جهة الشرق فلها حدود مشتركة مع دولة زامبيا، أما غربا فلها شريط ساحلي يطل على المحيط الأطلسي.

إشكالية الأطروحة:

إن هذه الدراسة التاريخية تسلط الضوء على الأوضاع والتطورات السياسية التي شهدتها أنغولا من أواخر القرن العشرين حتى عام 2002 ومن ذلك التعرض لتاريخ وتطورات الحرب الأهلية الأنغولية بمختلف تجاذبات وتناقضات التيارات الداخلية مع التباينات الدولية بشأن القضية الأنغولية وتداعياتها.

وعليه فكما هو مألوف حيث لا يخلو أي بحث علمي أكاديمي من إشكالية عامة للموضوع محل الدراسة يستطيع الباحث الإجابة عنها من خلال توسعه في البحث وإلمامه بجميع جوانبه، حيث تمحورت إشكالية البحث حول سؤال جوهري:

ماهي أسباب إندلاع الحرب الاهلية الأنغولية؟ وما تداعيات التدخل الأجنبي في تفاقم الأزمة وتحولها من أزمة محلية إلى صراع دولي في ظل الحرب الباردة؟

على ضوء هذه الإشكالية العامة للموضوع تبرز لنا مجموعة من التساؤلات الفرعية المتمثلة فيما يلي:

- ماهي الأسباب التي أدت إلى إشتعال الحرب الأهلية الأنغولية وإستمرارها؟
- ماهي الأطراف السياسية المتناحرة وما طبيعة الصراع بينهم؟
- فيما تمثلت مسارات الحرب الأنغولية؟

- فيما تمثلت مواقف القوى الدولية من الحرب الأنغولية؟
- هل يمكن إعتبار الدافع العقيدي الإيديولوجي أحد الدوافع المصلحية التي أدت إلى تدخل الإتحاد السوفياتي في مسارات الحرب الأهلية في أنغولا؟
- كيف كان شكل مراحل الحرب الأهلية في أنغولا؟
- كيف برزت جهود ودوافع تسوية الحرب في أنغولا؟
- فيما تمثلت جهود الأطراف الإقليمية والدولية في تسوية الحرب الأنغولية؟
- ما دور المنظمات الدولية (منظمة الوحدة الإفريقية/هيئة الأمم المتحدة) في حل الصراع القائم بأنغولا وتحقيق السلام؟
- فيما تمثلت معوقات إتمام تسوية للحرب في أنغولا؟
- فيما تمثلت أليات التسوية السلمية للحرب الأهلية الأنغولية؟

الدراسات السابقة للموضوع:

وقد حظيت البحوث عن موضوع الحرب الأهلية في أنغولا بدراسات سابقة متعددة ومتنوعة على شكل مقالات وكتابات إلا أنها إتخذت رؤى وإتجاهات وأساليب مختلفة، إلا أنها كانت كلها أجنبية سواء في البلدان العربية أو غيرها، بحيث لم أجد أطروحات تتكلم عن الموضوع في حد ذاته حسب الإطار الزماني الكلي و الذي تضمنه موضوع بحثي1975-2002 ، على إعتبار أن الحرب لم تنتهي إلا في سنة 2002 وبالتالي فهو موضوع فتي ولم تظهر كل الوثائق والشهادات التي توثق لمثل هكذا موضوع، إلا أنه وجدت ما يشير إليه في الأعمال العلمية الأكاديمية المتصلة به. ومنها

أمين محمد الفوال، القضايا السياسية الإفريقية كما تناولتها صحيفة الأهرام (منذ حرب أكتوبر 1973)، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة ،1983.

دراسة سلوى محمد لبيب، "الحرب في أنغولا" **مجلة السياسة الدولية**، العدد 44، أفريل1976.ونازلي معوض الصراعات الدولية على أرض أنغولا، مجلة السياسة الدولية، العدد 44، أفريل1976.

دراسة السيد علي أحمد فليفل، "الجذور التاريخية للحرب الأهلية الأنغولية "**أعمال ندوة لجنة التاريخ والأثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالإشتراك مع نعهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1996.**

وكذلك دراسة المؤرخ المصري جمال محمد السيد ضلع "الحرب الأهلية في أنغولا" **مجلة الدراسات الإفريقية**، العدد 24سنة 2002م.

محمد محسن محمد عوض، أنغولا دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير في الدراسات الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 1974.

أحمد فارس، الحرب الأهلية في أنغولا عوامل الصراع وأسباب التسوية، أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الإفريقية" الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا"، جامعة القاهرة، 1999.

المناهج الموظفة:

لدراسة هذا الموضوع كان وجوبا إتباع المناهج الأتية:

المنهج الوصفي السردي، وذلك لسرد ووصف الأحداث التاريخية المتسلسة في الموضوع، كما وظفنا المنهج التحليلي التفسيري، والهدف من وراء هذا حسن التعامل مع العديد من الوثائق والمعاهدات المتعلقة بالموضوع وإستطاعة قراءتها وفهمها فهما صحيحا، مع إستعمال المنهج المقارن الذي يمكننا من التميز بين كل الإتجاهات والرؤى والمواقف المختلفة سواء المؤيدة أو المعارضة، وكان هذا المنهج سبيل لفهم هذه الفسيفساء المتنوعة والمتميزة التي يتكون منها المجتمع الأنغولي ليس من الجانب السياسي فحسب بل في كل جوانب الحياة الأنغولية.

خطة الأطروحة:

لطبيعة الموضوع المطروح للبحث، فقد قمنا لتقسيمه إلى مقدمة وخمسة فصول وخاتمة وملاحق ذات صلة بالموضوع وقائمة مصادر ومراجع.

أما الفصل الأول: أنغولا الأرض والسكان حيث بدأنا بتعريف المنطقة جغرافيا من خلال الدراسة الطبيعة لمختلف مظاهر السطح لأرض أنغولا من مناخ وتضاريس وأنهار وهضاب، ثم المرور إلى الدراسة البشرية من خلال دراسة التركيب السكاني للمجتمع الأنغولي من عادات وثقافات وتركيبة لغوية وواقع الأديان بها، ومن ثم التطرق للمقومات الاقتصادية لهذا البلد، حيث إعتبرناه فصلا تمهيديا للموضوع.

وفي الفصل الثاني: الذي جاء تحت عنوان " لمحات من تاريخ أنغولا الحديث والمعاصر، فتطرقنا فيه إلى دور الكشوفات الجغرافية في بداية الاهتمام البرتغالي بأنغولا مرورا بتجارة

الرقيق والتوغل البرتغالي ومقاومته، ثم التطرق إلى الظاهرة الإستعمارية البرتغالية لأنغولا بمختلف مظاهر سياستها الإستعمارية، وفي ختام هذا الفصل كان لزاما علينا أن نرصد نشأة وتطورات الحركة الوطنية والكفاح بنوعيه السياسي والمسلح ضد الإحتلال البرتغالي، إلى غاية إستقلال أنغولا.

أما في الفصل الثالث: والذي حمل عنوان الحرب الأهلية في أنغولا (أطراف الصراع/ عوامل الحرب/ ومساراتها) فتحدثنا فيه عن أطراف صراع الحرب الأهلية، ثم التطرق إلى عوامل الحرب الأهلية في أنغولا من العوامل الداخلية التي مثلت مسببات إندلاع الحرب الأهلية الأنغولية من مواريث داخلية وإستعمارية، إضافة للتعددية الإقليمية وشيوع حالة الإنقسامات والصراعات والميول الإنفصالية السائدة في ذهنيات القبائل الأنغولية. ومن ثم التطرق كذلك إلى العوامل الخارجية والتعريج على مواقف القوى الإقليمية والدولية من الحرب الأنغولية. ومن ثم الحديث عن تجاذبات وإنعكاسات الحرب في تأجيج صراع الحرب صراع القوى السياسية في أنغولا بين مختلف الأقطاب السياسية ممثلة في: الحركة الشعبية لتحرير أنغولا (مبلا – MPLA)، الإتحاد الوطني لإستقلال أنغولا (يونيتا – unita) الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا (فنلا – FNLA)الفاعلة والمشكلة للمشهد السياسي الأنغولي والتي ستقرر مصير أنغولا خلال مرحلة هامة من تاريخها ،كما تحدثنا عن مسارات الحرب في أنغولا بداية من الحرب ضد الاحتلال البرتغالي، مرورا بالتدخل الأجنبي في أنغولا ،وصولا إلى إنعكاسات صراع الحركات الوطنية الأنغولية على مصير الأمة الأنغولية.

أما الفصل الرابع الذي وسمناه بمراحل الحرب الأهلية وتسوياتها السلمية: والذي تطرقنا فيه إلى مراحل ومميزات الحرب الأهلية الأنغولية والتي قسمناها على ثلاثة مراحل حيث خصصنا المرحلة الأولى للحديث عن الحرب الأهلية قبل وإبان فترة الإستقلال، في حين خصصنا المرحلة الثانية للحديث عن أحداث وخصائص الحرب الأهلية بعد الإستقلال، أما المرحلة الثالثة فتطرقنا فيها إلى أحداث ومميزات الحرب الأهلية الأنغولية خلال فترة ما بعد مرحلة الحرب الباردة. وفي الختام تطرقنا فيه إلى دوافع تسوية الحرب في أنغولا وتأثرها بالمتغيرات الداخلية والتي أخذت أبعادا سياسية أو عسكرية إقتصادية وحتى إجتماعية، والخارجية ممثلة في تزايد التدخلات الإقليمية والدولية ألهب ساحة الصراع وأخذه لأبعاد أخرى،

وصولا لإنتهاء الحرب الباردة وإنعكاسات ذلك أطراف صراع الحرب الأهلية الأنغولية، كما تناولنا قضية جهود تسوية الحرب الأهلية في أنغولا وادوار مختلف القوى والمنظمات.

المصادر والمراجع المعتمدة في إنجاز الأطروحة: لإنجاز هذه الدراسة إعتمدنا على جملة من المصادر والمراجع المتنوعة التي رأينا فيها أنها تخدم موضوعنا إضافة لبعض الوثائق الارشيفية من أجل إعطاء الموضوع نوعا من الحقيقة التاريخية والمصداقية تتماشى ومراحل البحث على غرار تقارير مجلس الأمن الدولي المتعلقة بأنغولا **(Security Council, final reports of the monitoring mechanism on Angola)**، وكذلك " برنامج الحد الأدنى للحركة الشعبية لتحرير أنغولا" وكذلك بعض وثائق الأمم المتحدة " القرارات الخاصة بالقضية الانغولية مثل تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها في 13 ابريل 1998م، ووثائق منظمة الوحدة الإفريقية التي أصدرتها وزارة الخارجية المصرية في شكل وثائق أرشيفية. (وزارة الخارجية المصرية، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1963-1983، القاهرة، وزارة الخارجية)

ومن جهة أخرى إعتمدت على بعض الدراسات المتخصصة كتلك الرسائل الجامعية التي عالجت الموضوع منها: رسالة الدكتوراه سعاد مصطفاوي، تطور الحركة الوطنية في أنغولا وإسترجاع السيادة الوطنية 1926-1975. والتي إستفدنا منها في الموضوع. إضافة لرسالة دكتوراه نجوى أمين محمد الفوال، القضايا السياسية الأفريقية كما تناولتها صحيفة الأهرام منذ حرب أكتوبر 1973، ، وكذلك رسالة الماجستير، محمد محسن محمد عوض: **أنغولا دراسة في الجغرافيا السياسية**، وهي رسالة هامة زودتنا بمعلومات قيمة ومتنوعة عن أنغولا تاريخا وجغرافية منذ بداية الإستعمار البرتغالي وصولا إلى فترة ما بعد إستقلال أنغولا، وكذلك رسالة الماجستير نرمين كمال محمود طولان: العلاقات السوفياتية الأنغولية 1956- 1976 ، والتي إستفدنا من بعض الوثائق فيها خاصة ما تعلق منها بالتدخل السوفياتي في أنغولا والمواقف الإفريقية والدولية من هذا التدخل.

أما فيما يخص المصادر الأساسية في العصر الحديث والمعاصر فنذكر كتاب دولت صادق، محمد غلاب جمال الديناصوري، الجغرافيا السياسية، ومؤلفاته الأخرى كذلك التي تناولناها في دراستنا هذه وكتاب عبد الملك عودة السياسة المصرية وقضايا إفريقيا ومؤلفاته

الأخرى أيضا، وكتاب شوقي عطا الله الجمل: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، وكتاب مجدي حماد، صراع القوى الكبرى في أفريقيا ، وكتاب راشد البراوي، الرق الحديث في إفريقيا البرتغالية ، وكذا كتاب السيد علي أحمد فليفل:" الجذور التاريخية للحرب الأهلية الأنغولية "في الهيئة المصرية العامة للكتاب: مصر وأفريقيا – الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة. وكتاب محمد عبد الغني سعودي: قضايا إفريقيا.

أما بالنسبة للمصادر والمراجع باللغة الأجنبية فنذكر: Jams ciment Angola and Mozambique past colonial wars in southern Africa. Newyourk facts on file وكتاب:Ali A .Mazrui ET Michael Tidy Nationalism and new states in Africa

أما فيما يخص الدوريات والصحف عربية كانت أو أجنبية ، فمن العربية كانت الإستفادة من عدة مجلات متنوعة منها: مجلة الدراسات الإفريقية والتي تعتبر من المجلات الهامة المستفاد منها في موضوع بحثنا، إضافة لمجلة السياسة الدولية والتي إستفدت منها كثيرا في إعداد هذه الأطروحة فهي مجلة سياسية تاريخية تتناسب مقالات باحثيها مع موضوع بحثي ولايمكن لأي باحث في مجال الحقل التاريخي الإفريقي الإستغناء عنها، ضافة لمجلة قراءات إفريقية التي إستفدت من المقالات التاريخية لمجموعة من الباحثين حول التاريخ الإفريقي وتاريخ أنغولا خاصة.

أما فيما يخص المجلات الأجنبية والصحف فكانت الإستفادة من عدة جرائد متنوعة ومتخصصة ومنها على سبيل المثالThe Journal of Modern African Studies

ومن بين الصحف فإستفدنا كثيرا من مقالات صحيفة Le Mondeالفرنسية والصحيفة الأمريكية The Washington Post

صعوبات الدراسة:

وكما لا يخلو أي بحث من صعوبات فقد واجهتنا أيضا مجموعة من الصعوبات خلال مختلف مراحل إنجاز هذا البحث نذكر منها:

– التعاطف الذي يعتري الباحث الإفريقي عموما مع قضية شعب تعرض لشتى أنواع الظلم من مستعمريه ومن أبنائه، وهو الأمر الذي قد يعرض الباحث إلى التهاون بعض الشيء مع الموضوعية وهو ما إجتهدنا كثيرا لتجنبه.

– إرتباطنا بالمهمة التعليمية بالطور الثانوي، إضافة لمسؤوليات وإلتزامات أخرى، وهو ما زاد في ضيق وقتنا.

– فقر المكتبة الجامعية من المصادر المتعلقة بالموضوع مما دفعنا إلى التنقل بين مختلف المكتبات الأخرى وهو ما إستنزف الكثير من وقتنا وجهدنا.

– نقص المادة التاريخية المتعلقة بالموضوع وإن توفرت فإن أغلبها باللغات الأجنبية وهذا ما عرقل بحثنا.

– عدم التحكم في اللغة الإنجليزية والبرتغالية مما تطلب وقت ومجهود أكبر لترجمتها وقراءتها قراءة صحيحة يسهل علينا توظيفها في دراستنا هذه.

– عدم توفر السفارة الأنغولية في الجزائر على مصادر ووثائق هامة تفيدنا بالموضوع.

– عدم تجاوب السفارة الأنغولية في الطلب المقدم لها بغرض المساعدة في الحصول على بعض من المادة الأرشيفية وبعض المصادر والمراجع من البلد الأم أنغولا، وتحفظها بحجة أن موضوع البحث "الحرب الأهلية في أنغولا1975–2002" يعتبر موضوع حساس جدا في أنغولا وجرحا قريب الزمن لم تندمل جروحه تماما إلى يومنا هذا خاصة وأن تاريخ نهاية الحرب الأهلية قريب وليس ببعيد "2002" كما أن الكثير من الشسخصيات السياسية أو العسكرية والتي كانت تعتبر طرفا في صراع الحرب مازالت على قيد الحياة أو في مناصب مهمة في الدولة إلى يومنا هذا وعلى السفارة التقيد بواجب التحفظ في مثل هكذا مواضيع حساسة تمس بالأمن القومي للبلد حسبهم.

– الصعوبات الكبيرة في الحصول على المصادر والمراجع من خارج الجزائر، مما إضطرنا إلى إنفاق مبالغ معتبرة لشراء هاته المصادر والمراجع بالعملة الصعبة.

– إعتماد البحث على العديد من المصادر المتنوعة باللغة العربية والأجنبية فضلا عن البحوث المنشورة في المجلات المتخصصة بالشأن السياسي والعلاقات الدولية وتلك المنشورة على الأنترنت، وقد تنوعت أطروحاتها إتجاه الموضوع بحسب توجهات أصحابها العقائدية مما أوجب التعامل مع تحليلاتها بحرص.

– الصعوبات الكبرى التي خلفتها جائحة كورونا وما تبعه من اغلاق كلي للمرافق من جامعات ومكتبات وحتى المطارات مما منعنا من السفر بحثا عن المادة العلمية لمدة قاربت السنتين مما عطل كثيرا عملية التقدم في البحث وجعله يتأخر نوعا ما إلى سنته السادسة.

وختاما أتوجه بالشكر والعرفان لكل من ساعدني في إنجاز هذا البحث وأخص بالذكر الأستاذ المشرف على هذه الأطروحة محمد قدور الذي لم يبخل عليا بنصائحه وإرشاداته العلمية، قصد تصحيح أخطاء الأطروحة وإخراجها في ثوب علمي صحيح كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر والعرفان لكل الأساتذة الذين درسوني خلال مرحلة ليسانس (2007–2011) والماستر (2016–2018) وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور مولاي عبد القادر و محمد بن شوش تغمدهما الله برحمته الواسعة ، إضافة للأستاذ الدكتور منصف بكاي رئيس مخبر الدراسات الإفريقية ، بجامعة الجزائر 2 ، والأستاذ الدكتور عيسى بن ذيب ، و عبد الحميد دليوح رئيس قسم التاريخ حاليا . وجميع الأساتذة الأخرين، والذين لم يبخلوا علينا بتوجيهاتهم ونصائحهم طوال مشوارنا الجامعي.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور بداوي رياض أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة القاهرة (مصر)، والصديق كازيميرو من لواندا (أنغولا) والصديق الأستاذ جلواخ من ميلانو (إيطاليا) الذين دعموني بالعديد من المراجع والدراسات المتعلقة بالبحث.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لجميع الطواقم الإدارية الساهرة على جميع المكتبات الجامعية والوطنية التي زرتها خلال عملية البحث العلمي، إضافة للسفارة الأنغولية بالجزائر وجميع الأصدقاء الذين قدموا لنا يد المساعدة من الدول التالية: مصر، الأردن، فلسطين، العراق، سوريا. كما أتقدم بخالص الشكر إلى كل من قدم يد العون والمساعدة والتشجيع ممن ذكرتهم أو فاتني ذكرهم سهوا، لهم جميعا كل الشكر والعرفان.

والله من وراء القصد.

الفصل الأول:

أنـغولا الأرض والسكان

الفصل الأول: أنغولا الأرض والسكان

المبحث الأول: الدراسة الطبيعية

- الموقع
- المناخ والتضاريس
- الموارد المائية والثروة النباتية
- الموارد المعدنية والطاقوية
- الأهمية الإستراتيجية لأنغولا

المبحث الثاني: الدراسة البشرية

- السكان
- أصل تسمية أنغولا
- تعداد السكان وتوزيعهم
- التركيبة السكانية لأنغولا

المبحث الثالث: ثقافة المجتمع الأنغولي

- التركيبة اللغوية للمجتمع الأنغولي
- واقع الأديان في انغولا
- الكاثوليكية في أنغولا
- الإسلام والمسلمون في أنغولا

الفصل الأول: أنغولا الأرض والسكان

1-المبحث الأول: الدراسة الطبيعية.

1.1 الموقع:

إن أي دراسة عن تاريخ أنغولا في الواقع يجب أن تأخذ في الإعتبار الأول دراسة الموقع، لأن ذلك سيساهم في تسهيل عملية فهم وتفسير الكثير من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهذا البلد.

تقع جمهورية أنغولا الشعبية " إفريقيا الغربية البرتغالية سابقا" في جنوب غرب قارة إفريقيا،[1] وبالتالي فهي تمثل منطقة إنتقال بين حوض الكونغو في الشمال وصحراء كالاهاري في الجنوب حيث تقع أنغولا[2] في الجزء الغربي الجنوبي من القارة الإفريقية[3]، ويحدها من الشمال جمهورية الكونغو بمنطقة كابيندا[4] والزائير "الكونغو الديمقراطية حاليا" من الشمال والشمال الشرقي، ومن الجنوب زامبيا.[5]ومن جهة الشرق فلها حدود مشتركة مع دولة زامبيا، أما غربا فلها شريط ساحلي يطل على المحيط الأطلسي[6].

---

[1] زهير عبد الحسين مهدي، جمهورية أنغولا الشعبية، الدراسات الأسيوية والإفريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، د. ت، ص2.

[2] أنغولا إحدى دول جنوب القارة الإفريقية تحدها دول ناميبيا من الجنوب، والكونغو من الشمال، وزامبيا من الشرق، ويحدها المحيط الأطلنطي من الغرب، ومقسمة إداريا إلى ثمانية عشر مقاطعة أهمها لواندا، هوامبو، بنغيلا، مالانجي، ناميبي، كابيندا، هويلا، نورتي، بيي، أنظر:

Abshire, D.M & Samuels M.A, Portuguese Africa, a Handbook, London, Praeger, 1969, p438.

[3] جمال عبد الهادي محمد مسعود، على لبن: المجتمع الإسلامي المعاصر بإفريقيا، الوفاء للطباعة والنشر، 1995، ص216.

[4] كابيندا Cabinda: إقليم ساحلي صغير في شمال أنغولا ينفصل عن بقية أنغولا بممر ضيق من دولة الكونغو والتي تحدها من الحدود الشرقية والشمالية، إضافة إلى أجزاء من الجنوب ومن الغرب المحيط الأطلسي تمتاز أيضا بكثرة الحقول البترولية. انظر: محمد صادق صبور: مناطق الصراع في إفريقيا، دار الأمين للطباعة والنشر، القاهرة-مصر-،2006، ص40.

[5] أنظر الملحق رقم 1: خريطة توضح الموقع الجغرافي لدولة أنغولا بالنسبة لقارة إفريقيا، ص226.

[6] Jean-Pierre Cosse، José Sanchez. Angola : Le prix de la liberté. Edition Syros.Paris. Juin 1976. P13.

وبالنسبة للموقع الفلكي لأنغولا فتمتد بين خطي طول 11° و24°شرقا، وبين دائرتي عرض 4° و18°[1].

المساحة:

تعد أنغولا ذات الشكل الشبيه بالرباعي غير المنتظم والمترامي الأطراف من ضمن الدول الإفريقية الكبيرة المساحة إذ تحتل المرتبة الرابعة إفريقيا بعد كل من الجزائر والكونغو والتشاد تواليا[2]، حيث أن هذا الإمتداد الواسع لأنغولا جعلها تتربع على مساحة تبلغ 1.246.700 كلم[2] حيث تقدر بأربعة عشر ضعفا من مساحة البرتغال تقريبا، حيث تمتلك شريط ساحلي يقدر طوله ب 93.2 ميل حوالي 1600 كلم، في حين يبلغ طول شريطها الحدودي إجمالا ب 4532 ميلا منها 3556 ميلا كحدود برية و1026 ميلا كحدود كخط للساحل.[3]

1-2 المناخ والتضاريس:

المناخ:

إن الموقع الجغرافي والفلكي لأنغولا على طول الحزام المداري جعلها تتميز بخصائص مناخية تجعل منها منطقة مناخ إنتقالي بين مناخ الكونغو الإستوائي ومناخ شمال جنوب غرب إفريقيا شبه الجاف ولهذا تقل كمية التساقط عموما كلما إتجهنا جنوبا[4].ولكن في الهضبة المرتفعة تزداد نسبة التساقط بشكل معتبر في حين تقل الأمطار على طول الشريط الساحلي للبلد، حيث تصل كمية التساقط إلى 250 مم في المناطق الساحلية الجنوبية، أما بالنسبة للمناطق الساحلية الوسطى معدلها حوالي 2500مم.

إنطلاقا من هذا التباين الواضح يمكن تمييز فصلين مناخيين في أنغولا وهما كالآتي:

فصل مطير: والذي يمتد من شهر سبتمبر إلى غاية مطلع شهر ماي.

فصل الجفاف أو الضباب: والذي يمتد من أوائل شهر ماي إلى نهاية شهر أوت، ويعرف بموسم الضباب لإنتشار الضباب مع صباح كل يوم تقريبا.[5]

---

[1] Historical section of the foreign office N-120: Angola (including Cabinda**)**. London. 1920. P 01.

[2] The Encyclopedia of America, A.16, USA, 1962, p844.

[3] John F McCoy: Geo-data, The World Geographical Encyclopedia, First and second edition edited by Georg Kurian, gale thonson, 2003, p 12.

[4] أنور عبد الغني العقاد: الوجيز في إقليمية القارة الإفريقية، ط2، دار المريخ للنشر، الرياض –المملكة العربية السعودية–، 1983، ص257.

[5] Da Cruz, J.R: Geographia d'Angola, P. 76.

لقد أتاحت مساحة أنغولا الكبيرة وإمتدادها الواسع من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب تنوعا كبيرا في المناخ والنبات، وبنظرة عامة يمكن إستخلاص الملاحظات التالية:
يتغير متوسط الحرارة السنوي بإختلاف الإرتفاع والإنخفاض في درجات الحرارة، كما يتزايد كلما إقتربنا من الشريط الساحلي، كما نجد أن المدى الحراري محدود ويتراوح مابين 3.5 و5 درجات.

أما في شمال وجنوب نهر كوانزا وعند المرتفعات التي لايزيد علوها عن 3000 قدم نجد أن أكثر شهور السنة حرارة هي مارس وأفريل وهي تسبق أو تواكب فصل المطر خلال العام، أما في الهضبة والأطراف الشرقية للإقليم فإن أكثر شهور السنة حرارة هي سبتمبر وأكتوبر وفي أقصى الجنوب تصبح شهور الحرارة هي أكتوبر ونوفمبر كما تصبح الحرارة المتزايدة علامة على إقتراب موسم المطر وخلال فصل الجفاف البارد تتحرك كتل الهواء الرطبة ليلا إلى الحزام الساحلي حيث تتساقط على شكل ندى أو ضباب كثيف.

وبالنسبة للأمطار يوجد موسمين: أحدهما ممطر ويبدأ عادة مع أوائل شهر أكتوبر ويستمر مع تغيرات في كمية الأمطار حتى أواخر شهر أفريل وبداية شهر ماي، ومسم جاف يمتد خلال الفترة ما بين شهري ماي إلى سبتمبر، حيث يعتبر شهري ماي وأكتوبر شهري إنتقال، وأكبر كمية مطر في السنة تتراوح بين 60 و 70مم وتتساقط بغابات "مايومبي" في خليج كابندا والهضبة الشمالية حول كارمونا وشرق مقاطعة لوندا ، وفي القطاع الأوسط في المرتفعات على طول حافة الهضبة ، بينما تسقط أقل كمية من المطر على الساحل وتقل في إمتداد لوبيتو / بنجويلا حتى تبلغ أقل من 2 مم في منطقة موساميدس ، كما تعتبر المنطقة الجنوبية من أفقر المناطق في أنغولا من حيث كميات التساقط إذ يمكن أن تمر أحيانا سنتين دون تساقط إلا أنها تشهد تواجد الضباب بإستمرار.

أما بالنسبة للنطاق الساحلي فيسوده مناخ بارد نوعا ما كما ترتفع به نسب الرطوبة في الجو كما تتناقص به كميات الأمطار إلى درجة أن السكان المحليين يشبهونها بصحاري جنوب غرب إفريقيا فمثلا تصل معدلات التساقط بمنطقة موسا ميدس حوالي 1 مم، ونفس الشيء تقريبا في شمال لوندا إذ تصل الكمية حوالي 2 مم فقط.

التضاريس:

تعتبر أرض أنغولا جزء من الكتلة الإفريقية القديمة في جنوب القارة ويغطي جانبا من سطحها تكوينات رسوبية تكون أكثر وضوحا عند السهل الساحلي الذئ يتسع شمالا[1]

بالنسبة للمظهر التضاريسي[2] تتميز الأجزاء الشمالية والساحلية والجنوبية منخفضة كما تعد المناطق الجموبية إمتدادا لصحراء ناميبيا في حين نجد أن سطح أنغولا يتميز عموما بالإرتفاع في الوسط وتحديد في الهضبة الداخلية، إذ تحتل مساحة أنغولا جزءا كبيرا من الهضبة الداخلية العظيمة حيث تغطي ثلث أراضيها[3] والتي يتراوح إرتفاعها مابين 1000 م إلى 1350 م فوق سطح البحر، حيث تنتشر فوق سطح هذه الهضبة مجموعة من القمم الجبلية التي يزيد علوها على 2000 م، مثل قمة " موفت موكو" Moco" 2620 م في مقاطعة " **بنجويلا**"[4] وقمة " موفيت فافيليه" 2479 م في مقاطعة " كوانزاسول" إن الإمتداد الهائل لمساحة دولة أنغولا سمح ليكون بمثابة ملتقى للكثير من المظاهر الطبيعية والتضاريسية[5]، كما تعد سلسلة جبال "ليومبوكا" التي تفصل السهول الساحلية عن الهضبة الداخلية منبعا للعديد من الأنهار الكبيرة التي تجري في هذه السهول وأهمها نهر كوانزا[6].

الهضبة الداخلية:

تتميز جغرافية أنغولا بوجود عدة هضاب أهمها هضبة مالانج في الشمال، وهضبة هويلا في الجنوب (يتراوح إرتفاعها بين 1000–1300 م) في حين يبلغ ارتفاع هضبة "بيهة"(1500–2000م) وتأتي أهمية هذه الهضبة في كونها من أهم مناطق تقسيم المياه الكبرى في إفريقيا كنهري الكونغو والزمبيزي.[7]

---

[1] فيليب رفلة، الجغرافية السياسية لإفريقيا، بيروت، 1973، ص 591.

[2] أنظر الملحق رقم 2: خريطة مظاهر السطح في أنغولا، ص 227.

[3] – جمال الدين الدناصوري، دولت صادق، محمد السيد غلاب، جغرافية العالم: دراسة إقليمية، ج 2، إفريقيا وأستراليا، القاهرة، مكتبة الأنجلو 1971.

[4] **بنغويلا Benguela**: مدينة تقع على الساحل الغربي الجنوبي لأنغولا بها أكبر ميناء بعد ميناء لواندا العاصمة ويعتبر هذا الميناء رئيسيا في عهد تجارة الرقيق. أنظر أحمد نجم الدين فليجة: إفريقيا دراسة عامة وإقليمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية –مصر –، (د.س.ط)، ص 513.

[5] نفسه، ص508.

[6] محمد السيد غلاب وآخرون، جغرافية العالم "دراسة إقليمية" ج2، د.ت، القاهرة، ص 286.

[7] محمد عبد الغاني سعودي، دراسة شخصية الأقاليم، د.ت، القاهرة ص 334.

تتكون الهضبة الداخلية أساسا من قاعدة قديمة ترجع لتركيبات الكتلة القارية القديمة لإفريقيا وتنقسم الهضبة بالداخل إلى: هضبة يقدر متوسط إرتفاعها 320 م يليها نحو الداخل هضبتان: الشمالية وتسمى" مالا شج "، والجنوبية وتسمى "بويلا" ويتراوح إرتفاعها بين 1000 و1100م، ويليهما أكثر أقسام الهضبة إرتفاعا والمعروف بإسم هضبة بي (Bie) متوسط إرتفاعها ما بين 1600 و2000 م بينما يزيد إرتفاع قممها عن 2500 م. وتنحدر الهضبة باتجاه الغرب نحو السهل الساحلي الذي يتراوح عرضه ما بين 20 و30 كلم [1]

وتسيطر على وسط أنغولا، بحيث رغم وقوعها في منطقة الأمطار الصيفية القليلة فهي تعد واحدة من خطوط تقسيم المياه في إفريقيا حيث تنحدر على سفوحها الشمالية والغربية أنهار "كوانزا والروافد الجنوبية لألكساي متجهة للمحيط الأطلنطي.كما ينحدر على منحدراتها الجنوبية الغربية إلى الأطلنطي أيضا أنهار عديدة أهمها كوينيني **Cuenene**، بينما يتجه التصريف النهري على منحدراتها الشرقية للمحيط الأطلسي بروافد نهر الزمبيزي **Zambèze** وتتجه مياه منحدراتها الشرقية إلى التصريف الداخلي في حوض كالاهاري [2]**Calahari** الشمالي.[3]

وتضم هذه الهضاب مساحات مسطحة وبعض السلاسل الجبلية التي يصل إرتفاعها إلى 2500 قدم والتي تقع على الحد الساحلي للهضبة وخاصة في الوسط، كما تضم أعلى المناطق مثل مثل قمة " موفت موكو" **Moco**" 2620 م وهضبة "هومباتو" **Humpato** على ارتفاع 7435 قدما.

وتنحدر المرتفعات الداخلية إلى السهل الساحلي بسلسلة من الإنحدرات الشديدة الموصولة ببعض الأراضي المستوية، والتي يطلق عليها المنطقة الشبه الهضبية ومن بينها "سيرادي شيلا **serra de chella**في الجنوب، أما في الشمال حيث مرتفعات الهضبة الشمالية أكثر إنخفاضا فإن الإنحدار يكون على مرحلة واحدة أو تدريجيا.[4]

---

[1] أنور عبد الغني العقاد، المرجع السابق، ص256.

[2] **كالاهاري :Calahari** معناها في اللغة البتسوانية العطش الشديد، هي منطقة صحراوية تقع في الجنوب من القارة الإفريقية، تمتد على مساحات شاسعة من عدة بلدان أجزاء كبيرة منها في بوتسوانا وناميبيا وتصل حتى جمهورية جنوب إفريقيا وأيضا بعض من أراضي أنغولا وزمبابوي، يمر عبر هذه الصحراء نهر رئيسي المعروف بنهر اوكافانجو. أنظر: Www. Mawdoo3.com

[3] محمد محسن محمد عوض، أنغولا –دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير في الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ص63.

[4] دولت صادق، محمد غلاب جمال الديناصوري، الجغرافيا السياسية، القاهرة 1970، ص، ص 240–241.

الإقليم الساحلي:

تعتبر المنطقة السهلية الساحلية الأكثر إرتفاعا في الجهة الشمالية وتصل إلى أقصى إتساعها جنوب شرق لواندا ، حيث يبلغ بضعة مئات من الأميال بينما يضيق وراء بنجويلا إلى نحو 10 إلى 12 ميلا ، ويمكن تتبعه بسهولة حتى يصل إلى مقاطعة " موساميدس" (ثالث أهم مدن أنغولا الساحلية) في حين يبلغ أقصى إتساعه بعرض يتراوح مابين 25 إلى 30 ميلا قبل أن يصل هذا السهل إلى حدود إقليم جنوب غرب إفريقيا ، حيث يغطي المستوى تكوينات رسوبية بحرية ، وبحيرية ، ترتكز في في مواجهة أو مقابل سفوح الجبال البلورية التكوين ، وفي هذه الترسيبات توجد تكوينات بترولية تعد أساس إستغلال بترول انغولا الشمالي.[1]

أما في بعض المناطق فيحد الإقليم الساحلي بعض الهضاب الصغيرة التي تتكون نت الحجر الجيري والحجر الرملي في الأراضي المنخفضة الإرتفاع، وفي أماكن أخرى نجد أن التيارات الساحلية كونت إمتدادات شاطئية وألسنة رملية في مصبات الأنهار، والتي تشكل أساس الحواجز الرملية التي تحمي أفضل موانئ أنغولا.

وفي أقصى الجنوب نجد الشواطئ محاطة بتجمعات من الكثبان الرملية وهي ظاهرة طبيعية تمتد على طول سواحل جنوب غرب إفريقيا ومن بينها سواحل أنغولا.

ومن الأنشطة الاقتصادية الممارسة في الإقليم الساحلي الشمالي خاصة عند مصب نهر الكونغو، النشاط الزراعي على غرار زراعة نخيل الزيت والأرز دون الحاجة إلى الري، أما جنوب لوندا فيظهر أثر الجفاف وتقتصر الزراعة على المناطق التي يتوفر فيها الري وإذا ما توغلنا أكثر نحو الجنوب فإننا نتقاطع مع ميناء ليوبيتوبا الواقع بالقرب من بنجويلا والتي يقع فيها الميناء الرئيسي خاصة بعد إمتداد السكك الحديدية للداخل.[2]

[1] Abshire, D.M & Samuels, Op.cit, pp, 2-3.

[2] دولت صادق، محمد غلاب جمال الديناصوري، المرجع السابق ص، ص 263-264.

1-3 الموارد المائية والثروة النباتية:

الموارد المائية:

توجد بأنغولا العديد من الأنهار [1]ذات الأهمية في القارة الإفريقية ومعظمها تنحدر في وسط الهضبة الأنغولية الكبرى ومن أهم الأنهار التي يستفاد منها في توليد الطاقة الكهربائية نجد نهر " جلوا نجو في مقاطعة "كابيندا، ومنها أنهار وروافد نهر الكونغو **Congo** في شمال أنغولا، ومن الجهة الشرقية نهر الزمبيزي **Zambéze**، وكذا نهر أوكافانغو**ocafango** الذي يتدفق نحو كالاهاري **Calahari**في الجنوب الشرقي، إضافة إلى نهر كونين Cunene في الجنوب من المنطقة وأما الجهة الغربية فجميع الأنهار والروافد تصب في المحيط الأطلسي.[2]

يعتبر نهر كوانزا **Couanza** أهم مجرئ مائي في أنغولا ويعد النهر الوحيدالصالح للملاحة عمليا في غرب أنغولا ويشكل مع روافده مسافة كبيرة تبلغ 600 ميل ، وله مجاري تتفرع بعدة إتجاهات أولها بإتجاه الشمال من الهضبة الوسطى ثم ينحني إنحناءات واسعة بإتجاه الشمال الغربي ، أما غربا فيأخذ إتجاه المحيط الأطلسي، كما يحتل نهر "كوانزا" أهمية تاريخية نظرا لتيسيره الوصول إلى داخل البلاد ، كما يمثل النهر أهمية إقتصادية لوجود مساقط مائية شديدة الإنحدار سواء للنهر أو لروافده ، والتي تقوم عليها في نشاط توليد الطاقة الكهربائية من خلال محطة "كامبامبي" **Cambamabe** " والتي تعتبر كأكبر محطات إستغلال المساقط المائية في الإقليم.

كما توجد بعض المجاري المائية الأخرى التي تصب بإتجاه المحيط الأطلنطي والتي تمثل مجاري قصيرة سواءا في داخل أنغولا أو في الساحل الشمالي، بينما في الجنوب فنجد المجاري المائية تعاني من نقص المياه خاصة في موسم الجفاف ورغم ذلك فأن لبعضها أهمية في العديد من الإستخدامات مثل الري الزراعي وتوليد الطاقة الكهربائية ومن بين تلك المجاري: مجرى داندي **Dande** ومجرى بينقو **Bengo** ومجرى "كوفو" **Covo** ومجرى "كاتومبيلا"**Catumbela** ومجرى بيرو **.Bero**

[1] أنظر الملحق رقم 03: خريطة الأنهار في أنغولا، ص 228.

[2]- J.P Cosse – J. Sanchez: op.cit.p15

إن لهذه المجاري المائية التي تنبع من وسط أنغولا أهمية كبرى ليس فقط لدولة أنغولا بل أنها من ناحية أخرى تعطي الحياة لبعض الأنهار الدولية في المناطق الجنوب غربية والجنوب شرقية من القارة الإفريقية ومن أهمها نذكر:

نهر الزمبيزي **Zambéze:** وهو نهر يأخذ مجراه إتجاه شواطئ إفريقيا الشرقية ويظهر في شرق أنغولا حيث يجمع عددا من الروافد بعد أن يدخل زامبيا عبر حدود أنغولا.

نهر كوبانجو **Copango** والذي عرف بعدها في مرحلة أخرى باسم نهر أوكافانغو **ocafango**، هذا النهر المتموقع في الجزء الجنوب شرقي من أنغولا له أهمية خاصة نظرا لكونه يساعد تشكيل المستنقعات الواسعة، وبالنسبة لإتجاهه فإنه يأخذ إتجاه شمال صحراء كالاهاري مصةلا لدولة بوتسوانا.

نهر كونين :Cunene يقع هذا النهر في الجنوب الغربي من أنغولا وبعد مسافة 450 من مجراه يتجه جنوبا في أنغولا على شكل خط مستقيم ثم يلتوي إلتواءا حادا بإتجاه المحيط الأطلسي في إقليم جنوب غرب قارة إفريقيا.

نهر كاساي **Cassaie** تمثل مياه هذا النهر أهمية كبرى سواءا للإقليم الشمالي الشرقي من أنغولا لأن هذا الإقليم يعتمد على مصادره المائية في كل القطاعات، أو لدولة الكونغو وحوضها لأن روافد نهر كاساي المختلفة والتي من بينها: شيكايا، كولو، كوانجو الذي يعد أهم الروافد، تمثل أحد أهم المنابع التي تغذي نهر الكونغو بالمياه، كما أنه وفي الركن الشمالي الغربي يتقاسم هذا الإقليم مع الزائير (الكونغو حاليا) الجزء الواسع الصالح للملاحة من نهر الكونغو.[1]

الثروة النباتية:

بالنسبة للغطاء النباتي في أنغولا فإنه يتدرج على حسب أنواع المناخ السائدة في المنطقة حيث وبما أن أنغولا يسودها مناخ إنتقالي ينقلنا بشكل متدرج من مناخ الكونغو الإستوائي ومناخ شمال جنوب غرب إفريقيا الجاف ، ولهذا تقل الأمطار عموما كلما إتجهنا جنوبا ، كما توجد أيضا غابات السافانا الجافة في الجنوب والتي تتدرج إلى نباتات شوكية كلما إتجهنا جنوبا بسبب ندرة كمية التساقط حيث معدل الأمطار أقل من 50 ملم سنويا، أما في الشمال في كابيندا فتنتشر بها الغابات الإستوائية الكثيفة[2]، وعليه نجد أن سهول أنغولا صالحة للزراعة في

[1] Abshire, D.M & Samuels, Op.cit., pp 3-4.

[2] – أنور عبد الغني العقاد: المرجع السابق، ص257.

الشمال ، ولتربية الحيوانات في الجنوب كما تغطي غاباتها 25 % من مساحتها وكلها مزروعة بأشجار الأكاجو والأرز.

كما يتميز القسم الشمالي الغربي من هضبة أنغولا بالجبال المغطاة بالغابات والأحراش وهي أراضي تصلح لزراعة البن[1]، في حين أن السهل الساحلي الذي يتراوح إمتداده من الشمال إلى الجنوب فتندر النباتات به وهو جزء من صحراء ناميبيا[2]

1-4 الموارد المعدنية والطاقوية:

تضم أنغولا مجموعة من الثروات الطبيعية منها المغنسيوم والماس والفوسفات وتشتهر بالنفط حيث قدرت عوائد النفط سنة 2000 بحوالي 7مليارات دولار ولهذا تلقب بكويت إفريقيا، فضلا عن الموارد الطبيعية الأخرى[3]

1-5 الأهمية الإستراتيجية لأنغولا:

من خلال هذا الموقع الاستراتيجي لأنغولا جعلها من أهم الدول في الجزء الجنوبي للقارة الإفريقية، واكتسابها لأهم الموانئ كميناء "لواندا و"بنغويلا" اللذين كانا من أكبر الموانئ نشاطا سواء خلال الفترة الاستعمارية البرتغالية أو في الفترة الحالية.[4]

تحتل أنغولا بحكم موقعها أهمية إستراتيجية خاصة لعدة إعتبارات يتعلق بعضها بوضعها المؤثر على عدد من الدول المجاورة، في حين يتعلق البعض الأخر بوصفها حلقة في سلسلة الأقاليم التابعة للبرتغال والتي تمثل في مجملها مناطق حساسة للإستراتيجيات الدفاعية للدول الغربية. ويمكن إيضاح ذلك فيما يلي:

- تمثل أنغولا منفذا رئيسيا للثروات المعدنية لكل من الزائير وزامبيا، ويتيح لها ذلك مركزا ضاغطا على كل من البلدين عند تعارض مصالحهما، وأحسن مثال يمكن عرضه هو أن هذا التأثير قد وجد أكثر من صورة تطبيقية خلال مرحلة الحرب التحريرية الأنغولية نتيجة مساعدة هذه الدول لحركات التحرر الوطنية في أنغولا.

---

[1] أنظر الملحق رقم:04، خريطة المحاصيل الزراعية في أنغولا، ص 229.

[2] إحسان حقي، إفريقيا الحرة، ط1، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت،1962، ص 188.

[3] سهير عواد أيوب، الحرب الأهلية في أنغولا، مجلة قضايا دولية، بغداد، العدد 3، 2003، ص 39.

[4] ريتشارد جيبسون: حركات التحرير الإفريقية "النضال المعاصر ضد الأقلية البيضاء" تر: صبري محمد محسن، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة–مصر، 2002، ص297.

– تتيح القاعدة البحرية للبرتغال في سانتو اتنوتيود والزائير على الضفة الجنوبية لمصب نهر الكونغو التأثير في الملاحة النهرية وما يعنيه ذلك بالنظر لقيمة الكونغو كممر مائي دولي مفتوح للملاحة البحرية لكل الدول.

– تعتبر أنغولا واحدة من سلسلة المواقع التابعة للبرتغال والتي تشكل في مجموعها أهمية إستراتيجية للبرتغال في إطار حلف الأطلنطي، بالإضافة إلى الأزورس، وماديرا، وجزر الرأس الأخضر وغينيا بيساو، وساوتومي وبرنسيب، وموزمبيق ، بحكم مواقعهم الحيوية المؤثرة على جنوب شرق الأطلنطي وغرب المحيط الهندي والبحار جنوب رأس الرجاء الصالح، ولا شك أن فقدان البرتغال لبعض هذه المواقع سيأثر على أهميتها بالنسبة للحلف كما يعقد من مهام الحلف في حماية الطرق البحرية في هذه المناطق خاصة إذا ما وضعنا في الإعتبار الروابط الوثيقة التي تربط الحركة الوطنية بالدول الإشتراكية.[1]

المبحث الثاني: الدراسة البشرية:

1-1 الـسكـــــــان:

تعتبر القارة الإفريقية فسيفساء أثنية وذلك بتواجد العديد من السلالات والقبائل مكونة جميع الدول الإفريقية، وإفريقيا جنوب الصحراء خاصة وهذا ما تتميز به أنغولا أيضا [2] بصفتها موضوع دراستنا.

1-2 أصل تسمية أنغولا:

قبل الحديث عن التركيبة الإثنية لأنغولا يجب التطرق أولا إلى أصل التسمية، فكلمة "أنغولا **Angola**" مشتقة من كلمة "نغولا **Ngola**" وهو اسم ملك شعب "كيمبوندو **Kimbundu**" ومملكته تدعى "**ندونغو Ndongo**" واسم الدولة الحالية ينسب إليه[3]. وبالعودة إلى هذه المملكة فهي أصغر بكثير من أنغولا الحالية، وعلى العموم يمكن القول أن أنغولا بحدودها المعهودة

[1] دولت صادق، محمد غلاب، جمال الديناصوري، المرجع السابق ص، ص، 116.

[2] أنظر الملحق رقم (05) خريطة شعوب أنغولا، ص230.

[3] – ريتشارد جيبسون: حركات التحرير الإفريقية "النضال المعاصر ضد الأقلية البيضاء، المرجع السابق، ص297.

حاليا لم تكن قائمة فقد كانت أجزاء منها في الشمال خاضعة لمملكة "الكونغو Congo"[1] وأجزاء أخرى في الوسط خاضعة لمملكة ندونغو[2] ومن الشرق مملكة "كاسانغي"[3].

1-3 تعداد السكان وتوزيعهم:

بلغ عدد سكان أنغولا عام 1914م حوالي 2124000 نسمة،[4] على الرغم من مساحتها المتسعة التي تبلغ 1.246.700 كلم مربع فإنها قليلة السكان، إذ تبلغ كثافة السكان[5] بها حوالي 128 نسمة في الميل المربع ويتألف سكانها من قبائل كثيرة فالتركيبة البشرية لأنغولا هي زنوج[6]

في سنة 1950 كان الشعب الأنغولي ينقسم إلى مجموعتين وذلك حسب التقارير الإدارية الإستعمارية البرتغالية، الفئة الأولى وهم الأغلبية من أصل إفريقي أو ما يعرف لدي المستعمر بالأهالي القرويين فقد بلغ عددهم 4.009.911، أما الفئة الثانية والمتمثلة في الحضر " المتحضرون Cvilizados" سكان المدن فقد كان عددهم 135.355، وللإشارة فان هذا العدد موزع بين ثلاث فئات أخرى وهم السكان "السود المندمجين 30.089، المولدين 26.335، البيض 75.476[7].

ووفقا لأخر إحصاء أجري عام 1970 فقد بلغ عدد سكان أنغولا 5.673.046 نسمة مقابل4.830449 نسمة وفقا لإحصاء عام 1960م، في حين ارتفاع عدد السكان إلى حوالي 5.810.000 نسمة حسب التقديرات المتاحة لعام 1972.دون إحتساب لاجئي المنفى.

---

[1]– **مملكة الكونغو Congo Kingdom**: تقع هذه المملكة جنوب غرب إفريقيا وضمت أراضي من شمال أنغولا الحالية، كابيندا، جمهورية الكونغو الشعبية، إضافة إلى أجزاء من غرب الكونغو الديمقراطية وامتدت حتى المحيط الأطلسي. وكانت أنغولا جزء من هذه المملكة حتى وصول المستكشف البرتغالي "باولو دياز" 1574 وفصل أنغولا عن المملكة. للمزيد انظر: منصف بكاي: **دراسات وأبحاث في تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص17.

[2] أنظر الملحق رقم(06) خريطة الممالك التاريخية الرئيسية في أنغولا، ص231.

[3] – جمال محمد السيد ضلع: " **الحرب الأهلية في أنغولا «، مجلة الدراسات الإفريقية**، ع24، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مصر،2002، ص111.

[4] The Historical Sectionof of the foreing office Angola (includiy Cabinda), Londo, 1920.p01.

[5] أنظر الملحق رقم (07): خريطة توزيع الكثافة السكانية في أنغولا سنة ،1969، ص 232.

[6] **الزنوج:** يرجع أصلهم إلى أبناء كوش ابن نوح عليه السلام. أنظر: المسعودي: مروج الذهب ومعادن الجوهر، تح، محي الدين،1964، ص04.

[7]- J.P Cosse – J. Sanchez. Op.cit. p17.

وارتفع أيضا عدد السكان البيض ليصل إلى 172.529، وعدد المولدين حوالي 53.229، هذا في سنة 1969 نتيجة جهود الاستعمار البرتغالي وحكومته من اجل توطين البيض في أنغولا. وقبل سنة من استرجاع أنغولا لسيادتها أي سنة 1974 وصل عدد السكان البيض إلى ما يقارب 600.000 شخص[1].

والملاحظ أنه وعلى الرغم من إتساع مساحة هذا البلد إلا أنه قليل السكان من حيث العدد حيث بلغ عدد السكان به 12.100.000 مليون نسمة سنة 1999[2].

وللإشارة أيضا أن هناك ارتفاع في عدد المولدين إلا أنه لا يمكن افتراض ولائهم للحكومة الاستعمارية البرتغالية[3].

تبلغ الكثافة السكانية في أنغولا عموما حوالي 5.5 نسمة في الكيلومتر المربع وهذا يوضح أن معدل الكثافة السكانية دون المتوسط [4]

وهناك عدة عوامل تفسر قلة الكثافة السكانية في أنغولا بالنظر إلى مساحتها الكبيرة، فتجارة الرقيق، أعمال السخرة وسوء التغذية، وكذلك بسبب حالة اللاإستقرار السياسي والأمني الذي تعيشه هاته الدولة نتيجة مختلف أنواع الحروب بداية من الحرب ضد الإستعمار البرتغالي ووصولا للحروب الأهلية والتي أدت إلى مقتل الكثيرين ، فضلا عن الهجرة من أنغولا إلى البلدان المجاورة وأوروبا ، كلها عوامل كانت سببا في قلة عدد السكان بالمنطقة[5].إلى درجة أن أنغولا تصنف الدول ذات الكثافة السكانية المنخفضة حيث يقل متوسط الكثافة عن 6 أشخاص في الكيلومتر المربع. وهي نسبة ضعيفة إفريقيا لأنها بالكاد تعادل نصف متوسط الكثافة السكانية في القارة الإفريقية [6]

من خلال الإحصائيات فإن غالبية السكان الأصليين من الأهالي يتمركزون في المناطق الريفية بنسبة بلغت 94.4 %من مجموع السكان، في حين نسبة السكان في المدن لم تتعد7% .

---

[1] – ريتشارد جيبسون: مرجع السابق، ص298.

[2] مازن مغايري، موسوعة أطلس العالم، د.ت، حلب، ص87.

[3] J.P Cosse – J. Sanchez. Op.cit. p17.

[4] The Encyclopedia of Third Word, V4 London, 1980, p 1325.

[5]– ريتشارد جيبسون: المرجع سابق، ص298

[6] أنظر الملحق رقم(08) جدول يوضح التوزيع السكاني لأنغولا في مقاطعاتها وفقا لإحصاء عام 1970، ص233.

وعلى العموم فان المجموعات الأثنية الأنغولية عديدة إلا أنها في الأصل تنتمي إلى شعب أو قبائل"البانتو Bantu"[1]

التي استوطنت المنطقة، وينقسم فيها البانتو إلى مجموعات أثنية عديدة منها: الأوفمبوندو، الكيمبوندو، الباكونغو، التشوكوي، هومبي وغيرها من القبائل في أنغولا[2].

1-4 التركيبة السكانية لأنغولا:

تشير الموسوعة الامريكية Encycopedia Americana إلى أن الأجناس الناطقة ب (اللغات البانتوية) تمثل الأغلبية من السكان في جمهورية انغولا، وأن هناك عدة مجموعات بانتوية

هي: (الأوفيمبوندو، الكيمبوندو، الكيكنعو، اللواندا، تشوكوي، الإنغانغويلا، الكوانيسيا، هومبي، فانهيكا)[3]

أما الموسوعة البريطانية الجديدة The New Encyclopedia Britannica تصنف أصول السكان في أنغولا إلى: (زنوج بنسبة 90% وقوقازيين بنسبة 8 % وملونين بنسبة 2%).[4]

رغم وجود ما يقرب مائة قبيلة في أنغولا[5] إلا أنها تنقسم إلى ثلاثة مجموعة اثنية ولغوية رئيسية، تمثل مجتمعة نحو ثلاثة أرباع السكان الأفارقة، وهي:

1/ الأوفيمبـونــدو Ovimbundu: تنسب تسميتهم إلى اللغة التي يتحدثون بها "الأوفيمبوندو Ovimbundu "، كما تصنف كأكبر مجوعة قبلية في أنغولا، ويصل عددهم إلى 1.5 مليون نسمة تقريبا ويعيشون في الأراضي المرتفعة في وسط أنغولا حول مدينة " نوفا

---

[1] – **البانتو :BANTO** تعني كلمة بانتو " الشعب " أو "الناس" و"مونتو Muntu" تعني رجب وجمعها بانتو، وتنسب أيضا لها لغة البانتو. تعتبر من أهم المجموعات البشرية في إفريقيا، وهم أول المزارعين في إفريقيا وقد بدأت هجرتهم من شمال غرب الغابة الاستوائية في منطقة وسط وجنوب الكامرون اليوم وذلك منذ حوالي 3500 سنة. وينقسمون إلى بانتو شرقيون وبانتو غربيون. أنظر: رونالدو أوليفير، أنتوني أتمور: **أفريقيا منذ عام 1800**، تر: فريد جورج بوري، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة –مصر –، 2005، ص35.

[2] – كمال محمد جاه الله الخضر: " **قراءة أولية في الوضع الديني لأنغولا** "، **مجلة قراءات افريقية**، ع21، إصدارات المنتدى الإسلامي، مصر، 2014، ص121.

[3] Encyclopedia Amerricana: International Edition, Vol: 1, New York, American Corporation, 1984, p850.

[4] The New Encyclopedia Britanneca, Vol. (1), London: Helen Hemingway Benton, 1978, p331.

[5] أنظر الملحق رقم (09) خريطة قبائل أنغولا الكبرى ص 234.

ليسبوا Nova Lisboa[1]، **أي** لشبونة الجديدة [2]وكذلك كل من مدينتي " هوامبو Huambo" و " بيي «Bié حتى ساحل المحيط الأطلسي[3].

ونظرا لأن" الأوفيمبوندو" كانوا على اتصال بالأوروبيين منذ وقت طويل فقد كانوا أكثر تقبلا للمسيحية، وتجارا نشيطين يتعاملون مع البرتغاليين في أحيان كثيرة[4].

الأومبـــوندو Mbundu: يتحدثون بلغة (الكيمبوندو)هي المجموعة الرئيسية الثانية ويبلغ عددهم 1.2 مليون نسمة والتي تشمل 35% من مجموع السكان، وتستقر في منطقة "**لواندا** Luanda "[5] والمناطق الحضرية المجاورة لها.كما أنهم يتمركزون حاليا في ساحل المحيط الأطلسي إلى الشمال من "الأوفيمبـونـدو Ovimbundu" وارتبطت هذه المجموعة الأثنية واندمجت مع الإدارة الكولونيالية البرتغالية وإقتصادها[6]، وكنتيجة لهذا الارتباط ظهرت فئة تسمى "**اسيميليادوس** Assimiliados" مثلت نسبة 2% من عدد السكان واستفادت من التعليم[7].

3/الباكـــنـغـو Bakongo: يتواجد الباكونغو شمال غرب أنغولاعلى الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو، وهم الورثة لما كان يعرف من قبل بمملكة الكونغو (مابين القرنين 14م–م16). كما يتواجد البعض منهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية (ويتمركزون كذلك على ساحل المحيط الأطلسي إلى الشمال من" الأومبـوندو Mbundu"[8]

---

[1] **نوفا ليسبوا Nova Lisboa**: تسمية أطلقها البرتغاليون على مدينة تقع وسط أنغولا وتعني لشبونة الجديدة باللغة البرتغالية. أنظر ريتشارد جيبسون **حركات التحرير الإفريقية** "**النضال المعاصر ضد الأقلية البيضاء**"، تر: صبري محمد محسن، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة –مصر–، 2002، ص300.

[2]. ريتشارد جيبسون، المرجع السابق، ص 300.

[3] كمال محمد جاه الله الخضر: " **قراءة أولية في الوضع الديني لأنغولا**، المرجع السابق، ص122.

[4] ريتشارد جيبسون، المرجع السابق، ص 300.

[5] – **لواندا Luanda**: كبرى مدن أنغولا وعاصمتها.تقع على ساحل المحيط الأطلسي في شمال غرب أنغولا وفيها الميناء الرئيسي لأنغولا وهي مركزها الإداري والثقافي والحضري والصناعي. أنظر: Mateus Kavula , Luanda : à la découverte de la vieille ville, Allia ; ce française de luanda, 1999, p12.

[6]منصف بكاي: دور الجزائر في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ،2017، ص 65.

[7] – **اسيميليادوس Assimiliados**: مصطلح استحدثته الإدارة الكولونيالية البرتغالية في مستعمراتها بحيث تهدف إلى تحويل الأهالي الأفارقة إلى مواطنين برتغاليين. انظر: منصف بكاي: **نفسه**، ص61.

[8] Tony Hodges (2003) Angola: Anatomy of an oil State, African Issued, and Blooming and (Inianapolis: Indiana University, pp (23-24).

وقد جرى تقسيم الباكونغو بالحدود الاستعمارية حاليا[1]، أما اليوم بعد سنوات الحرب في شمال أنغولا فربما لم يعد يتبق في أنغولا سوى نصف مليون شخص من الباكونغو نتيجة الهرب نحو الكونغو[2].

يمكن القول أن هذه المجموعات الأثنية اللغوية الرئيسية في أنغولا سيكون لها دور كبير في الحركة الوطنية وتكوين الأحزاب السياسية الأنغولية وحرب التحرير أيضا.

[1] – منصف بكاي، دور الجزائر في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية، المرجع السابق، ص66.

[2]– ريتشارد جيبسون: مرجع السابق، ص301.

المبحث الثالث: الثقافة في المجتمع الأنغولي:

1-1 التركيبة اللغوية للمجتمع الأنغولي:

إن اللغات التي تتحدث بها المجتمعات الإفريقية متعددة بما فيها أنغولا، وترجع المصادر والدراسات أن اللغات في أنغولا ترجع في الأصل إلى اللغة البانتوية وهي لغة شعب البانتو، حيث يتحدثون بها بنسبة 98% من مجموع السكان، أو يتحدثون بلغات تتبع الفصيلة البانتوية، وبعضها ذو صلة قريبة، والأخر غير ذلك، إن لغة البانتو هي اللغة التي يتحدث بهل معظم الأفارقة الذين يعيشون جنوب خط الإستواء وأعداد معتبرة شمال هذا الخط أيضا[1].

يستنتج من خلال إستعراضنا للتركيبة الإثنية لأنغولا أن اللغات المتحدث بها في هذا البلد الإفريقي متعددة، حيث أن الإطلاع المتأني على المصادر والمراجع المتنوعة والتي تناولت موضوع اللغات والوضع اللغوي في أنغولا يعكس بوضوح أن أنغولا تحوي عشرات اللغات المتحدث بها وبعض المصادر تتحدث عن وصولها ل 200 لغة، غير أن المتفق عليه بين جميع المصادر ان معظم تلك اللغات تنحدر في الأصل من لغة واحدة وهي اللغة الأم " الفصيلة البانتوية" المنحدرة من فرع

(بنوي–كنغو) المنحدر من مجموعة لغات (النيجر–كنغو)، المنحدرة من أسرة لغات (النيجر–كردفانية).

ولتفصيل القول المجمل السابق عن اللغات، يمكننا الإكتفاء بإستعراض اللغات الأساسية التي يتحدث بها في أنغولا، حيث أنه وبالرغم من تعدد اللغات وتنوعها في أنغولا إلا أن هناك ثلاث لغات رئيسية وهي كالأتي:

أولا: الأومـــبـونـــــدو :Umbundu تتحدث بهذه اللغة المجموعة البانتوية الرئيسية في أنغولا وهي لغة شعب الأوفيمبوندو والتي تتركز في الجزء الجنوبي والأوسط من المنطقة، وتعتبر أكثر اللغات البانتوية استعمالا وانتشارا في البلد[2]. وحدود استخدامها في كل من "كوانزا سول Cuanza-sul، بنغويلا Benguela، هوامبو Huambo، بيي Bié، كواندو كوبانغو Cuando-Cubango "[3].

---

[1] Kaplan Irving (Ed) Angola, a country, Washington, Dc, American University, 1979, pp 7-8.
[2] http : //www.angolaembassyzim.com
[3]- J.P. Cosse – J. Sanchez.op.cit. p18.

إن تاريخ " الأومبوندو Umbundu بوصفها لغة مشتركة، يرتبط في جزء منه بأنشطة التجارة في جنوب غرب إفريقيا، ومنذ مطلع القرن 19 م عرف شعب " الأوفيمبوندو" بكونهم تجار يعملون مع تجار غرب زنجبار، وكانوا يجلبون السلع الأوروبية إلى المنطقة، بالإضافة لتجارتهم في العاج والمطاط لبيعها للأوروبيين في المناطق الساحلية وهكذا انتشرت لغتهم داخل البلاد وشاعت على الساحل [1].

إن عملية انتشار لغة الأمبوندو ماتزال مستمرة حتى اليوم، برغم أن شعوب الأفيموبندو قد تدهورت أنشطتهم التجارية مطلع القرن 20م، ولكن بما أن الكثير من القبائل تدهورت لغاتها فقد تحولت إلى استخدام الأمبوندو لغة أما.[2]

إن لغة الأمبوندو اليوم قد انتشرت بوصفها لغة مشتركة، وطالت كل جنوب أنغولا، ولكن إستخدلمها في شرق أنغولا أقل من من غربها، في حين تنتهي حدود انتشارها شمالا عند منطقتي: " كويبالا" و" موسيندا" بينما تتركز كثافة السكان الناطقين بها حول منطقتي "ينقولا و "بيهي"[3]

ثانيا: الكيمبوندو Kimbundu: وهي لغة شعب الكيمبوندو تعتبر ثاني لغة من حيث الانتشار بعد الأومبوندو، حيث تتركز بصورة رئيسية في الوسط والشمال في لواندا Luanda، كوانزا نورت Cuanza-Norte، كوانزا سول Cuanza-Sul، ملانج Malange والزائير Zaïre [4].

ثالثا: الكيكونغو Kikongo : هي لغة قبائل الباكونغو، وتنتشر في الشمال مع حدود الكونغو والكونغو الديمقراطية، وهي أيضا لغة مملكة الكونغو سابقا[5]، وحاليا تنتشر في منطقة كابيندا Cabinda والزائير Zaïre(شمال انغولا)[6].

---

[1] بيرند هايني، وضع وإستخدام اللغات الإفريقية المشتركة، تر: الأمين أبو منقة محمد، وأحمد الصادق أحمد، جامعة إفريقيا العالمية، ملتقى الجامعات الإفريقية، الخرطوم، دار جامعة إفريقيا للطباعة، 2006، ص47.

[2] المرجع نفسه، ص 47-48.

[3] بيرند هايني: وضع وإستخدام اللغات الإفريقية المشتركة المرجع نفسه، ص 48.

[4] http : //www.angolaembassyzim.com

[5] – كمال محمد جاه الله الخضر: " **قراءة أولية في الوضع الديني لأنغولا** المرجع السابق، ص124.

[6]– J.P. Cosse – J. Sanchez. Op.cit. p18.

والى جانب هذه اللغات الرئيسية هناك لغات لمجموعات قبلية أخرى أصغر منها "شوكوي–لوندا Chkwe-Lunda "[1]، "كوانهاما"، "الأوفامبو" و "غوانغيلا Guangela "، إضافة إلى كل هذه اللغات المتواجدة في أنغولا توجد أيضا اللغة البرتغالية والتي تعتبر اللغة الرسمية للبلاد[2].

هذا ويسكن جنوب أنغولا (البشمان)، وهؤلاء لا ينتسبون للفصيلة البانتوية، ويتحدثون بلغات صنفت حديثا ضمن أسرة (اللغات الكويسانية).

ولغات الكويسان (التي نسبت تنسب لمجموعتي البشمان والهتنتوت) يتحدث بها في دول: ناميبيا، زامبيا، وجنوب إفريقيا، كما يتحدث قي أنغولا بعدد منها مثل: (الإكوادي، الهايلوم) ومن صفات هذه اللغات وجود حركات تسمى بالطقطقات clicks لا توجد في لغة من لغات الأسر اللغوية المعروفة، والتي صنفت إليها اللغات في إفريقيا.[3]

أما بالنسبة للغة البرتغالية " اللغة الرسمية للدولة " وذلك بحكم السيطرة الإستعمارية الطويلة، فتشير بعض المصادر إلى أن 3 % من السكان الحاليين لدولة أنغولا –من البيض والملونين– يتحدثون بها وهم المتمركزون خصوصا بالمدن الكبرى.

كما يوجد أيضا عدد معتبر من متحدثي اللغة الفرنسية، ولغة " اللانقالا" –Langala "، ومتحدثي اللغتين الأخيرتين من المهاجرين إلى أنغولا خلال مرحلة التحرر الوطني، تزامنا وتحسن العلاقة مع الأقطار المجاورة وفي مقدمتها جمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية .[4]

ويتم إستخدام اللغة البرتغالية في أنغولا كلغة أولى حيث بلغ عدد مستعمليها 57600 شخص سنة 1993م، في حين تعتبر بمثابة لغة ثانية لجزء كبير من السكان وهي اللغة الرسمية،

---

[1] – **شوكوي–لوندا Chokwe-Lunda:** يعيشون في شمال شرقي أنغولا وينتشرون عبر الحدود الأنغولية، أما كوانهاما تنتشر في الجنوب. للمزيد أنظر: ريتشارد جيبسون: مرجع سابق، ص301.

[2] – كمال محمد جاه الله الخضر: المرجع السابق، ص124. انظر أيضا: J.P. Cosse –J. Sanchez. Op.cit. p18

[3] Tom Guldemann and Rainer Vossen (2000) "Khoisan", African Languages, An Introdution (Edited by) Bernd Heine and Derek Nurse, Cambridge: Cambridge University Press, pp (99 - 100).

[4] http : //www.angolaembassyzim.com

وأغلب" المستيزو"[1] الذين يمثلون 1.5 % من (أي حوالي 170000 شخص) يتحدثون بالبرتغالية حيث تجدهم يميلون كثيرا للثقافة البرتغالية. [2]

مع العلم أن اللغة البرتغالية ليست وقفا على دولة أنغولا بل تستعمل كلغة رسمية في العديد من البلدان الإفريقية على غرار: الموزمبيق، جزر الرأس الأخضر، غينيا بيساو، ساوتومي والبرنسيب، على إعتبار أنها مستعمرات برتغالية سابقة أيضا مثل أنغولا.

وفي الأخير يمكن القول أن حصاد العصر البرتغالي الطويل في أنغولا لم يحقق أهدافه المنتظرة بالنسبة للبرتغاليين في الجانب الثقافي عموما فمثلا في مجال التعليم ووفقا للإحصائيات المقدمة من طرف معهد لشبونة الوطني مع بداية الخمسينات من القرن العشرين تبين أن عدد من يعرفون باسم المتحضرين أي أولئك الذين قبلوا الحضارة البرتغالية ويتبنوا أنماط المعيشة الغربية، لم يزد عن 30 ألف في كل أنغولا من بين أكثر من 4 ملايين نسمة متمسكين ومحافظين على التقاليد الإفريقية، كما أوضحت نفس الإحصائيات أن ما نسبته 8% فقط من الأنغوليين يتحدثون البرتغاليين و10% فقط يعيشون في المدن ،متأثرين بأنماط الإنتاج الحديثة. إن الإحصائيات المنشورة من طرف معهد لشبونة الوطني تهدم كل ما قيل عن رسالة الرجل الأبيض ومهمة البرتغال المقدسة في إفريقيا، وبصفة خاصة في أغنى وأثمن مستعمراتها أنغولا.[3]

1-2 واقع الأديان في أنغولا:

لقد كان للإستعمار البرتغالي لأنغولا طيلة خمسة قرون الأثر الواضح من الجانب الديني والنتيجة أن المجتمع الأنغولي أصبح معتنقا للديانة النصرانية والمذهب الكاثوليكي على وجه التحديد كما هو عليه الحال في دولة البرتغال.

---

[1] **المستيزو(Mestizo):** هم مجموعة عرقية ناتجة عن تزاوج المستعمرين الأوروبيين والإسبان على وجه الخصوص بالسكان الأصليين لقارة أمريكا الجنوبية، وفي الأونة الأخيرة أصبح يطلق هذا المصطلح أيضا على الهنود الحمر والأفارقة المختلطين بالأوروبيين. أنظر: مهند عبد الرزاق الفلوجي، معجم الفردوس، الجزء1، مكتبة العبيكان، 2012، الرياض ص 103.

[2] كمال محمد جاه الله الخضر، وضع اللغات الأوروبية في قارة إفريقيا، اللغات الأوروبية في قارة إفريقيا، مقدمة تعريفية، يوسف الخليفة أبو بكر واخرون، ملتقى الجامعات الافريقية، جامعة افريقيا العالمية، الخرطوم: دار جامعة افريقيا العالمية للطباعة , 2002، ص 139.

[3] جيمس دفي، البرتغال في إفريقيا، تر: جاد طه، سلسلة كتب سياسية، الدار القومية للطباعة والنشر، (د.س.ن) ص-ص 99-101.

حيث تختلف الإحصائيات التي توردها مختلف المصادر والمراجع عن الحيثيات ذات الصلة بالأديان والوضع الديني في أنغولا، إذ سنقف عند بعضها إستعراضا وتعليقا:

أورد كتاب (أنغولا، دراسة قطرية) أن واقع الأديان في أنغولا كالأتي:"تتوزع نسب الأديان في البلاد على النحو التالي: الرومان الكاثوليك 50%، البروتستانت 18%، ديانات محلية30% [1]

كما أوردت (الموسوعة العربية العالمية) عن تقريرا عن نسب الأديان في أنغولا، النص التالي:"تبلغ نسبة الذين يدينون بالنصرانية 90% معظمهم من الكاثوليك، بينما يدين نحو 10 % بمعتقدات محلية"[2]، نجد أن نسبة المسيحيين في البلاد مرتفعة رغم أنها ليست الديانة الأصلية للأنغوليين وهذا نتيجة لنشاط البعثات التبشيرية التي رخصت لها السلطات الإستعمارية البرتغالية بالنشاط في أنغولا منذ دخولها للبلاد.[3]

أما (الموسوعة الأمريكية) فأوردت مايلي:"بما أن دين الدولة هو المذهب الكاثوليكي فإن ثلاثة أرباع السكان من النصارى، (2.500.000) هم كاثوليك ومهما يكن من الأمر فإن نصف الأفارقة يدينون بديانات قبلية".[4]

في حين نجد أن (موسوعة العالم النصراني)World Christian Encyclopédie : فقد جدولا [5]مهما في هذا المجال، يوضح أن نسبة معتنقي المذهب الكاثوليكي هم أكبر طائفة دينية ثم المذهب البروتستانتي، ثم يأتي أصحاب الأديان الإفريقية وبعدها الديانات الأخرى[6]

مما سبق يمكن أن نخرج بالإستنتاجات التالية:

أن أتباع المذهب الروماني الكاثوليكي لهم مكان الصدارة من حيث العدد، إذ يشكلون أكبر نسبة مقارنة مع المذاهب النصرانية الأخرى.

أن الديانات الإفريقية القبلية ماتزال لها قوتها وحيويتها.

أن وضع الأديان في أنغولا مع مطلع القرن العشرين كانت تسيطر على خريطته الأديان الإفريقية بنسبة 99.4 % بينما كان نصيب الكاثوليكية التي تسيطر على خريطة الأديان حاليا

---

[1] Kaplan Irving (Ed), 1979, Op cit ,p8.

[2] الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، ج3، 1999، ص 302.

[3] مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج3، دار رواد النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ص283.

[4] The Encyclopedia of America, Optic A.16. USA, 1962, p 849.

[5] أنظر الملحق رقم (10) جدول معتنقو الأديان في أنغولا، 235.

[6] Harrett, B. David: World Christian Encyclopedia, A Comparative Study of Churches and Religions in the Modern World, Oxford: Oxford University Press, p 141.

0.5% وهذا الفرق الشاسع بينهما غير مبرر تاريخيا في ضوء مرور 4 قرون على وصول النصرانية إلى البلاد.

كما نلاحظ تراجع نسبة الأديان الإفريقية مع بداية سبعينات القرن الماضي مع تقدم نسبة الكاثوليكية (19.4% مقابل 61.4%) على التوالي ونفس التقدم شهدته فترة الثمانينات، لينعكس الحال مطلع الألفية الجديدة حيث إتسعت الهوة بين نسب الأديان إذ تراجعت نسبة الأديان الإفريقية إلى نسبة 2 % مقابل 76.6% وكل هذا يدل على حجم التحول إلى الكاثوليكية التي نشطت أعمالها بصورة متسارعة منذ أربعينات القرن الماضي.

نلاحظ أن التحول من الأديان الإفريقية لا يتم دائما للكاثوليكية، وإنما إلى البروتساتنية أيضا، فالبروتستانية كانت في بداية القرن تمثل 1 % وفي منتصف الثمانينات مثلت 19.8 % أما في عام 2000م فقد مثلت 21.3% وكل ذلك يشير إلى أنها تسير بخطى ثابتة، ولكنها لاترقى لمستوى الكاثوليكية.

أن هاته الدراسات الموسوعية غفلت في إحصائياتها عن ذكر عدد المسلمين ونسبتهم فليس هناك من ذكر للإسلام.

وإستنادا على ماسبق ذكره من معطيات يمكن القول بأن الخريطة الدينية لأنغولا تسيطر عليها النصرانية بشقيها (الكاثوليكي–البروتستاني) وإن كانت الغلبة للأولى.

1–3 الكاثوليكية في أنغولا:

أولا لابد أن نقدم نبذة تاريخية عن هذه الطائفة النصرانية، وذلك لما لهذه الأخيرة من نفوذ في هذا البلد الافريقي المهم.

وصلت الارسالية الكاثوليكية الأولى الى مملكة الكونغو سنة 1491م، واستقرت في سان سيلفادور بشمالي أنغولا، وتكونت هذه المجموعة المبادرة من: فرانسيسكان، ودومنيكان، وقساوسة يتبعون للقديس جون، ورجال دين إنجيليين وعلمانيين.

بعد هذه البداية المبشرة، فان تراجع تجارة الرقيق سبب تفكك المملكة والكنيسة معا، وفي سنة 1560م لازمJesuitsالحملة البرتغالية الأولى الى مملكة اندنغو Ndongo، بعيدا عن الساحل على نهر كوتنزا، وفي سنة 1576م تم تأسيس مدينة لواندا، وبنهاية هذا القرن تم تأسيس دائرة أسقفية، وبنيت أربعة أديرة.

وكانت تجارة الرقيق دائما عائقا أمام تمدد الكنيسة ونشاطها التبشيري في أنغولا حيث أنه وبالرغم من نشاط الكنيسة في المناطق الساحلية إلا أن الفترة الممتدة ما بين القرنين 18 و 19 م عرفت تراجعا ملحوظا للإرساليات الكاثوليكية ولم يستعد حيويته إلا بعد عام 1865 حينما عقدت حملة دعائية موعدا لأباء الروح القدس لأنغولا. وإبتداءا من عام 1940 أحرزت الكاثوليكية تقدما معتبرا في أنغولا.[1]

1-4 الإسلام والمسلمون في أنغولا:

الملاحظ أن المعلومات عن الإسلام والمسلمين في أنغولا شحيحة جدا ويصعب الوصول إلى واقع الإسلام والمسلمين في هذا البلد، حيث لم تورد المصادر والمراجع الأساسية التي تناولت موضوع الأديان في أنغولا عن الإسلام في شيء تقريبا لا ذكرا ولا إشارة، حيث لم تشر هاته الدراسات السابقة لا عن تاريخ محدد ودقيق لدخول الإسلام إلى هذا البلد ماعدا ما يتم تداوله من عبارة :" أن الإسلام دخل منذ سنوات قليلة" في إشارة إلى بداية تسعينات القرن العشرين ، كما أن هذه الدراسات لم تعرفنا شيئا عن واقع المسلمين في أنغولا ولا عن أوضاعهم أو أعدادهم نظرا لوجود أرقام متباينة كثيرا لا يمكن الإعتماد عليها لمعرفة الإحصائيات الحقيقية.

ونظرا لكل ما تم ذكره من شح في المعلومات عن واقع الإسلام والمسلمين من خلال المصادر والمراجع الأساسية لجأنا إلى المواقع الإلكترونية للبحث عن معلومات أكثر، وبعد عملية البحث ظهرت لنا بعض المعلومات ومنها:

وجود عدة مساجد في أنغولا أكبرها هو " مسجد لوندا "(العاصمة) حيث يقع على مقربة من وسط المدينة، وتصلى فيها صلاوات الجمعة، والصلوات الخمس اليومية، كما أن هناك مساجد صغيرة حول المدينة.

وجود هيئة عليا تهتم بأمور المسلمين تعرف باسم:"المجلس الأعلى للمسلمين الأنغوليين- Supreme Council Of Angolan Muslims" حيث أنشئ هذا المجلس خصيصا لرعاية شؤون المسلمين في أنغولا.

وفق تقرير "وكالة أنباء عموم إفريقيا (PANA)": فإن عدد المسلمين في أنغولا يقدر ب 275000 مسلم أي بنسبة 2.5 % من النسبة الإجمالية لسكان أنغولا وهذا وفقا للإحصاء الوطني رقم 11 والذي يعود لسنة 2014 م، كما تم الإشارة إلى أن عدد المسلمين في هذا

[1] كمال محمد جاه الله الخضر: " **قراءة أولية في الوضع الديني لأنغولا**، المرجع السابق، ص126.

البلد قبل عشرة سنوات من هذا الإحصاء قدر بحوالي ربع مليون مسلم على الأكثر، حيث يعزو التقرير هذه الزيادة في عدد الأنغوليين المعتنقين للديانة الإسلامية إلى تزايد عدد التجار المسلمين القادمين من غرب إفريقيا والذين إختاروا الإستيطان في أنغولا ، وهذا ما سمح بزيادة الأنشطة الإسلامية عبر مختلف المدن الأنغولية وخاصة عملية بناء المساجد والمراكز الإسلامية، والمدارس القرأنية ، وكل هذا طبعا بهدف نشر الثقافة الإسلامية و الدعوة إلى الإسلام.

عدم وجود مدارس أو كليات إسلامية في أنغولا[1]، حيث تناول تقرير مهم ل:" كمال قبيسي" (من لندن) خاص بموقع (العربية.نت) نشر بتاريخ 9 ديسمبر 2013 أي بعد نحو أسبوعين من أنباء صدرت في شكل تقارير تذكر أن السلطات في دولة أنغولا تتجه لحظر الدين الإسلامي، وإعتبار المسلمين طائفة غير مرحب بها، إضافة اهدم المساجد.

وأهم ماورد في تقرير (العربية.نت) مايلي:

أولا: ورد على لسان " فارس سبيتي" (أبو علي) " رئيس الجالية اللبنانية في أنغولا"، والذي مكث فيها 22 عاما، أن عدد المساجد في لواندا مابين 12 إلى 15 مسجدا فقط، مع وجود مصليات بالعشرات وأن عدد المسلمين قليل جدا منهم عرب والباقي مهاجرون من نيجيريا والسنغال والنيجر، إضافة لأنغوليين إعتنقوا الإسلام، الذي لم تعرفه البلاد إلا منذ سنوات قليلة فقط.

ثانيا: فحسب: "رئيس الجمعية الإسلامية في أنغولا"–ديفيد ألبرتو–فإن هناك 80 مسجدا في البلاد البالغ سكانها 18 مليون نسمة، مع تأكيده على وجود أكثر 500 ألف مسلم.

ثالثا: التقرير الذي نشرته "المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان" سنة 2006 حيث أشار التقرير إلى التضييق الممارس ضد المسلمين في أنغولا، وشمل هذا التضييق غلق الشرطة الأنغولية لأربعة مساجد في أنغولا.[2]

وهو الأمر الذي أكدته تقارير تعود "لوكالة الأنباء الأنغولية" (أنغوب–ANGOP) حيث نقلت تصريحات لوزيرة الثقافة الأنغولية "روزاكروز دا سيلفا"[3]، جاء فيها: أن الإجراءات الجديدة هي وسيلة لمحاربة الجماعات الدينية الجديدة، التي تتعارض مه عادات أنغولا وتقاليدها وثقافتها،

[1] http://www.esinislam.com
[2] http://www.alarabiya.net
[3] http://www.alquds.co.uk

وبما أن وزارة العدل وحقوق الإنسان لم تقنن ممارسة المسلمين لشعائرهم بعد، فإن المساجد سيتم إغلاقها حتى إشعار أخر.

ووفقا لتقارير صحفية فإن السلطات الأنغولية تفرض على المنظمات الدينية التقدم بطلب لإعتمادها، ويبلغ عدد المنظمات المعتمدة حاليا 83 جميعها مسيحية، كما أن السلطات ممثلة في وزارة العدل الأنغولية قد رفضت خلال شهر أكتوبر سنة 2013 طلبات 194 منظمة من بينها منظمة تابعة للمجموعة الإسلامية في أنغولا.[1]

ومن الأخبار المتداولة في الصحف خبر إقدام السلطات الأنغولية في 17 أكتوبر 2014 على هدم مسجد في بلدية (فيانا زانغو) في "لواندا" بحجة أنه أقيم بطريقة غير قانونية، فيما قام بعض الأنغوليين بهدم مئذنة أحد المساجد في العاصمة، كما أن السلطات في أنغولا سبق أن أغلقت 4 مساجد سنة 2006[2].

هكذا وعلى حسب ما أوردناه من معلومات شحيحة حول واقع الإسلام والمسلمين في أنغولا يمكن القول بأن الإسلام في أنغولا على الرغم من حداثة عهده إلا أنه في تسارع خصواصا من المهاجرين من دول غرب إفريقيا والذين يلعبون دور الوسيط في نشر هذا الدين وتساعدهم في ذلك مهنتهم "التجارة" والتي ظلت عبر التاريخ من العوامل الجوهرية في نشر الإسلام في ربوع قارة إفريقيا.

إلا أنه وفي المقابل وبما أن السلطات تعتنق "الماركسية اللينينية " فإنها على ما يبدو قد إنزعجت من الإنتشار السريع للإسلام، وإنزعجت معها بعض مراكز القوى الداخلية والخارجية مما جعلها تسارع بالتضييق عليه في المراحل الأولى.[3]

---

[1] http://www.alwasatnew.com

[2] http://www.islamion.com

[3] كمال محمد جاه الله الخضر: " **قراءة أولية في الوضع الديني لأنغولا**، المرجع السابق، ص128.

الفصـــــل الثانـي:

لمحات من تاريخ أنغولا الحديث والمعاصر

الفصل الثاني: لمحات من تاريخ أنغولا الحديث والمعاصر

المبحث الأول: الكشوفات الجغرافية وبداية الاهتمام البرتغالي بأنغولا

- الواقع السياسي لأنغولا قبل وصول البرتغاليين
- تجارة الرقيق ودورها في التوغل البرتغالي إلى أنغولا
- مساهمة حركة الكشوفات الجغرافية في بروز تجارة الرقيق

المبحث الثاني: الاستعمار البرتغالي لأنغولا ومظاهر سياسته الإستعمارية

- أهمية أنغولا بالنسبة للبرتغال
- الاستعمار البرتغالي لأنغولا
- السياسة الاستعمارية البرتغالية في أنغولا

المبحث الثالث: الحركة الوطنية والكفاح المسلح ضد الاحتلال البرتغالي

- نشأة وتبلور الحركة الوطنية الأنغولية
- النضال السياسي والمسلح ضد الإحتلال البرتغالي
- استقلال انغولا من الإحتلال البرتغالي

المبحث الأول: الكشوفات الجغرافية وبداية الاهتمام البرتغالي بأنغولا:

1-1 الواقع السياسي لأنغولا قبل وصول البرتغاليين:

إن أنغولا بحدودها المعهودة لم تكن قائمة قبل وصول البرتغاليين إليها كمستعمرين[1]فقد ظهرت هذه المملكة في نهر كوانجو وروافده في القرن 14 ميلادي، بحيث كانت تابعة في بداية أمرها للكونغو ومع تعدد قبائلها تعددت الخلافات والصراعات[2]،

إن أجزاء من أنغولا في الشمال كانت خاضعة لمملكة الكونغو، وأجزاء أخرى في الوسط خضعت لمملكة ندونجو التي أسسها شعب أمبانجلا، وكل تلك المماليك خضعت لمبدأ واحد من التنظيم وهو وجود مجلس وزراء يرأسه الملك[3].

حيث نجد أن أنغولا تاريخيا ضمت حوالي 100 جماعة إثنية، تنتشر بها عدة لغات ومن أهم هذه الجماعات: الأوفيمبوندو في المرتفعات الوسطى من البلاد وكانت تعاني من التفتت وعدم الولاء السياسي، بحيث كانت عائقا أمام إنتشار وإمتداد السيطرة المركزية من"لواندا" عاصمة "مملكة ندونجو" أنذاك، وكانت سببا في نشوب الصراع بينها وبين الجماعات الاخرى[4].

ومن الجدير بالذكر أن مملكة الكونغو التي كان ملكها يدعى" ماني كونغو"[5] كان يبسط سيطرته على كل المنطقة الشمالية في أنغولا الحالية تقريبا.[6]

---

[1] جمال محمد السيد ضلع، الحرب الأهلية في أنغولا، مجلة الدراسات الإفريقية، ع24، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة،2002، ص111.

[2] ي، ساقليف و ج. فاسليف، موجز تاريخ إفريقية، تر، امين شريف، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، (د، س)، ص28.

[3] بوليم دنيس، الحضارات الإفريقية، تر، علي شاهين، دار مكتبة الحياة، بيروت،1974، ص115.

[4] جمال محمد السيد، المرجع السابق، ص112.

[5] **ماني كونغو**: إن كلمة كونغو تعني الصياد، وماني تعني السيد أو الزعيم أنظر: افريقيا"دراسة لمقومات القارة، مؤسسة هنداوي،1966، ص519.

[6] المجلس الاقتصادي والإجتماعي، المعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والإجتماعية والثقافية، الأمم المتحدة،2008، ص03.

إبتداءا من القرن 16 أصبحت أنغولا دولة إقطاعية مستقلة، وتطورت العلاقات في أنغولا لتصبح متصلة بالنظم القبلية إتصالا وثيقا، بحيث أن السلطة والألقاب والأموال يتم توارثها طبقا لنظام الأمومة في الميراث[1].

كما شهد هذا القرن حروبا شديدة بين مملكتي"ندونجو"و"كاسانجي"أو بالأحرى بين قبيلتي "مبوندو"وامبانجا" حول الحكم والسلطة.[2]

كما نجد في هضبة "بنجويلا أنه قد تأسست عدة ممالك قامت على إثنيات فرعية لجماعة" أوفيمبوندو خلال القرن 17 والتي سيطرت على طرق التجارة بين"بنجويلا" من المحيط الأطلسي ونهر "الزمبيزي" [3]في الشرق، أما في هضبة "هويلا" فنجد مملكة"يابي" والتي تشرف على طرق التجارة بين "لواندا" ومناطق جماعات "ماكاوكولو" المستقرة بجنب نهر"الزمبيزي"، أما في أقصى الجنوب فكانت توجد مملكة "كواتاهاما" التي أسستها قبيلة تحمل ذات الإسم وتنتمي لمجموعة قبائل"أمبوا" المتمركزة على ضفاف نهر "كونين"، والتي كانت تعتبر أرضها بمثابة مستقر للهجرات القادمة من رأس الرجاء الصالح و"الترنسفال"[4] سواء من البوشمن أو الهونتوت" الأفارقة أو من البوير، لكن مملكة "كواتاهاما" كانت تعاني من حالة اللاإستقرار بسبب إنقسام بطونها ومقاومتهم لأي سلطة مركزية[5].

1-2 تجارة الرقيق ودورها في التوغل البرتغالي على أنغولا:

إن البرتغاليين كانوا أول من مارس تجارة الرقيق عبر الطرق المائية المباشرة والتي تعبر جنوب المحيط الأطلسي بإعتبارهم من الأمم الأوروبية التي لها السبق في مجال الكشوفات

---

[1] ي، ساقليف و ج. فاسليف، المرجع السابق، ص28.

[2] جمال محمد السيد ضلع، المرجع السابق، ص111.

[3] **الزمبيزي (Zambéze)** يعد من أكبر الأنهار في قارة إفريقيا، ينبع من جنوب الكونغو بالقرب من "كسايي" من جبال كامبا وبحيرة بيلولو، وهو رابع أطول أنهار إفريقيا بعد النيل والكونو والنيجر، ويعرف بشلالات فيكتوريا، أنظر: اللساني: مجاهل إفريقيا، تع شاكلا تسفير، مطبعة القديس جورجيس، بيروت،1985، ص14.

[4] **الترنسفال(Transvaal)**: محمية بريطانية، وهي إحدى المقاطعات الإفريقية الجنوبية، عاصمتها بريتوريا، أنظر: محمد رياض كوثر عبد الرسول، المرجع السابق، ص320.

[5] جمال محمد السيد ضلع، المرجع السابق، ص111.

الجغرافية، حيث هيأوا لذلك عبر ربط وإقامة علاقات مع الممالك الإفريقية القديمة مستغلين نجاحهم في الكونغو، حيث بدأ التوسع في تجارة الرق عبر البحار،[1] إلى درجة أن أنغولا أصبحت تعرف وتلقب بملكة الرقيق أو الأم السوداء[2]، وشكل ميناء لواندا أكبر ميناء لنجارة الرقيق في إفريقيا[3].

مساهمة حركة الكشوفات الجغرافية في بروز تجارة الرقيق:

تعد المستعمرات البرتغالية في إفريقيا من أقدم المستعمرات الأوروبية في القارة الإفريقية على الإطلاق، حيث يعود تاريخ وبداية الاهتمام البرتغالي بإفريقيا عموما مطلع القرن الخامس عشر ميلادي وتحديدا بعد بعد بروز ظاهرة الكشوفات الجغرافية، إذ دشنت البرتغال تاريخها الإستعماري إبتداءا من سنة 1415 عند إحتلالها لمدينة سبتة المغربية المطلة على ساحل البحر المتوسط والتي تقبع تحت سيطرة الاحتلال الإسباني حاليا، ثم تحتل جزر الكناري الواقعة في المحيط الأطلسي سنة 1432 ،ثم إكتشافها للسنغال عام 1446 وسيراليون في نفس السنة.إلا أن التطور الهام بالنسبة للبرتغاليين من خلال عملية الكشف الجغرافي تمثلت في وصولهم إلى مصب نهر الكونغو سنة 1483 ومن ثم السيطرة على تجارة الرقيق في المنطقة والسعي للحصول على أماكن جديدة للحصول على المزيد من الرقيق. وما زاد من اهتمام البرتغاليين بأنغولا رواج تجارة الرقيق. وهكذا كانت أنغولا هدفهم التالي، في البداية من خلال ربطهم لعلاقات تجارية حيث تم عقد معاهدات تجارية مع الملك " نقولا" (Ngola) الذي تنسب تسمية دولة أنغولا إليه (لأنه كان حاكما لمملكة مترامية الأطراف في شمال أنغولا) ، غير أن تجارتهم تضررت بوصول الملك "جيوفيا" خلفا لوالده نقولا" (**Ngola**) ، والذي كان يكن مشاعر الحقد والكراهية للبرتغاليين معتبرا الإتفاقيات التجارية المبرمة معهم لا تخدم مصالح بلده ، وهي الأخبار التي وصل صداها إلى لشبونة

[1] عايدة موسى، العبودية في إفريقيا، الشروق للطباعة والنشر، الجزائر،2009، ص34.

[2] فرغلي علي تسن هريدي: مرجع سابق، ص55.

[3] فيصل محمد موسى، ص135.

، حيث ومن أجل الحفاظ على مصالحها في المنطقة قامت البرتغال بإرسال حملة عسكرية وصلت إلى "لواندا سنة 1557 ثم تغلغلت إلى الداخل، وبالرغم من إنهيار المملكة الأنغولية بفعل مقاومتها الشرسة والعنيفة ضد الاحتلال البرتغالي لكن الحملة البرتغالية لم تنجح في فرض سيطرتها على أنغولا بشكل تام.[1] وبهذا يمكن إعتبار أن البرتغال كانت السباقة في دخول موجة الإستعمار في قارة إفريقيا منذ مطلع القرن 15 م، حيث يرجع سببها المؤرخون إلى مجموعة من العوامل التاريخية والدينية (امتداد للحروب الصليبية)، حيث أمضى هنري الملاح –وهو أحد المستكشفين ورجال الدين ورئيس جماعة اليسوعيين (الجزويت) المتعصبين للمسيحية في نفس الوقت والذين سيكون لهم الشأن الكبير في احتلال أنغولا لاحقا–حوالي أربعين سنة في إعداد الحملات الاستكشافية وإرسالها إلى شواطئ إفريقيا [2]

إن الحديث عن الوجود البرتغالي بأنغولا يمكن تقسيمه إلى أربعة مراحل الثانية من مؤتمر برلين الى غاية قيام الجمهورية البرتغالية وتشهد بذلك أنغولا مرحلة أخرى من تاريخها.

المرحلة الأولى ما بين 1482–1606: تبدأ من أولى الاتصالات البرتغالية للمنطقة خاصة بعد وصول "ديغو كاو" سنة 1482م وكان الهدف منها البحث عن موطأ قدم في هذه البلاد الغريبة للأستفادة من ثرواتها دون التفكير في الاحتلال النهائي لها، وقد توالت رحلات البرتغاليين إلى ساحل إفريقيا الغربي بواسطة " **هنري الملاح** "[3] حيث تم كشف بعض الجزر على المحيط الأطلسي مثل: جزيرة "ماديرا Madeiras" سنة 1420م، "جزر كاناري وأزور"

---

[1] جيمس دفي، مرجع سابق، ص32،33. عبد الرزاق مطلك الفهد، المصدر السابق، ص 154.

[2] سعيد عبد الفتاح عاشور، أوروبا العصور الوسطى، ج1، التاريخ السياسي، مكتبة الأنجلو مصرية، ط2، 1975، ص 559.

[3] – **هنري الملاح:** الأمير هنري المعروف بـ هنري الملاح هو الابن الأصغر للملك البرتغالي "جون الأول John 1». وفي وقت مبكر كرس حياته في دراسة الرياضيات والجغرافيا وعلوم البحار وأصبح منزله أشبه بكلية حربية، إليه يرجع الفضل في حركة الكشف البرتغالية. عاش في الفترة 1344–1460م.انظر: W.H. ALLEN: Portugues Discoveries Dependencies and (Missions in Asia and Africa). London. 1893. P18. انظر أيضا: جوزيف كام: **المكتشفون في إفريقيا**، تر: يوسف نصير، دار المعارف، القاهرة، 1983، ص46.

(1431–1444م)، إضافة إلى بعض المراكز على شاطئ إفريقيا الغربي كالرأس الأبيض Cape Blanche" سنة 1441م، و "الرأس الأخضر Cape Verde" سنة 1446م. لتتوالى رحلات الكشف حتى بعد وفاة هنري الملاح سنة 1460م[1].

أما أولى الاتصالات بالجزء الغربي الجنوبي للقارة كانت عن طريق "**ديغو كاو**"[2] الذي استطاع الوصول إلى مصب نهر الكونغو سنة 1482م، عاد "كاو" مع نهاية سنة 1484م وبداية 1485م إلى المنطقة وكانت هذه المرة أكثر نجاحا حيث تابع الرحلة جنوبا ووصل حتى خط عرض 22° جنوبي خط الاستواء، وبذلك يكون قد اكتشف كل ساحل أنغولا الوقع بين مصب نهر "كونين" وخط عرض 17° جنوبي الاستواء[3].

المرحلة الثانية ما بين 1606 –1641: وهي الفترة التي عرفت تجارة الرقيق ونقلهم للضفة الأخرى من المحيط الأطلسي،إلا أن البرتغاليين واجهوا منافسة إستعمارية شرسة من طرف بعض القوى الأوروبية حول مناطق النفوذ في إفريقيا حيث تمكن الهولنديون سنة 1624 من طرد البرتغاليين من أنغولا ولم يتمكن البرتغاليون من إستعادة سيطرتهم عليها إلا في سنة 1641 [4]وفيها برزت الأهمية الاقتصادية للبرتغاليين من نشاط تجارة الرقيق فسعى البرتغاليون للتوغل أكثر داخل الأراضي الإفريقية وعدم الإكتفاء بالسواحل، ففي سنة 1455 ركز البرتغاليون–بعد عدة محاولات للإستيطان–تواجدهم في أنغولا وبالضبط في مدينة لواندا التي تعتبر النواة الأولى للإستعمار البرتغالي وعاصمة تواجدهم في المنطقة.[5] إلا أن البرتغاليين

---

[1]–فرغلي علي تسن هريدي، المرجع السابق، ص 46،47.

[2] – **ديغو كاو Diego cao**: ملاح برتغالي يعتبر أول من وصل إلى نهر الكونغو أواخر سنة 1482 وبداية 1483، نزل على الساحل وأقام أول نصب تذكاري حجري يحمل في أعلاه أسلحة برتغالية ونقش عليه الشعار البرتغالي بتوصية من الملك جاو الثاني، وقد أقام علاقات مع الزعماء المحليين ومنهم من اعتنق المسيحية على يده. للمزيد انظر: سعد زغلول عبد ربه: "**الاستعمار البرتغالي في أنغولا (مرحلة الغزو 1482–1836م)**"، **مجلة الدراسات الإفريقية**، ع1، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مصر، 1982، ص52.

[3]– سعد زغلول عبد ربه، مرجع سابق، ص53.

[4] Fernando Anderson cuimaraes, The Origins of The Angolan civil War: Foreign and intervention and domestic political conflit1961-1976, palarave mac lillan, 2001, p4.

[5] فرغلي علي تسن هريدي، المرجع السابق، ص54.

وجدوا مقاومة من طرف القبائل الأنغولية إمتدت لسنوات خاصة تلك التي إندلعت سنة 1575 إستمرت على فترات متقطعة إلى غاية إندلاع الحرب العالمية الأولى لكن سلطات الاحتلال البرتغالي قابلتهم بوحشية مما أضطر الكثير من الأنغوليين للهجرة للبلدان المجاورة مثل جنوب إفريقيا والكونغو.[1]

لقد كان هدف البرتغاليين من خلال رحلات الكشف يرمي في البداية إلى التجارة، وازداد نشاطهم في منطقة الكونغو وكذلك المنطقة الواقعة في الجنوب منها. ففي سنة 1559م ترأس **"باولو دياس دي نوفايس Paulo Dias de Novais** [2]" بعثة ليصل إلى عاصمة "مملكة ندونغو" جنوب "لواندا" وبقي هناك مدة 05 سنوات ويعود سنة 1565م للبرتغال رفقة بعثة من المبشرين اليسوعيين ومعه كمية من المعادن كالنحاس والعاج العبيد، بعد عودته كان الملك "**سيباستيانو Sebastiano**" قد وصل إلى الحكم فقام بإرساله مرة أخرى وذلك سنة 1574م لكن هذه المرة بصفته غازيا والحاكم الأول لأنغولا[3]. حيث تألفت رحلته من اثنين من القس الجزروت وآخرين من الرهبان، إضافة إلى جيش من 400 جندي لحماية منطقة امتيازه وتوطين 100 أسرة برتغالية في المنطقة وأيضا بناء العديد من القلاع في المنطقة الواقعة بين نهري "داندي" و "كوانزا".

وقد قام "باولو دياس" بتاسيس مدينة "لوندا" وكذا استغلال تجارة الرقيق لحساب التاج البرتغالي لتكون هذه الأعمال من جملة ما قام بها المستكشف الغازي طيلة فترة حكمه للمنطقة التي دامت 14 سنة وتوفي في 1588م[4].

---

[1] ظاهر جاسم محمد، إفريقيا ماوراء البحار من الإستعمار إلى الإستقلال، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة،2003، ص 287.

[2]– **باولو دياس دي نوفايس** Paulo Dias de Novais: ملاح برتغالي أرسله الملك البرتغالي إلى أنغولا سنة 1559م للنظر في الخلاف القائم بين ملوك مملكة الكونغو وبين ملك أنغولا، وبقي هناك في أنغولا 05 سنوات ويعود بعدها إلى البرتغال. ويعود مرة أخرى سنة 1574م وهذه المرة بصفته غازيا وحاكما لمنطقة أنغولا من طرف الملك البرتغالي، يعتبر أول من أرسى دعائم الاستعمار البرتغالي في المنطقة وتوفي سنة 1588م وطالت فترة حكمه 14 سنة. انظر: Historical Section of the foreign office N-120. Op.cit. p15.

[3]- Ibid.

[4]– فرغلي علي تسن هريدي: مرجع سابق، ص54.

تميزت فترة حكم "باولو دياس" في أنغولا بالتحول إلى سياسة التوغل العسكري، إضافة إلى رواج تجارة الرقيق لتصبح أنغولا مستعمرة يطلق عليها ملكة الرقيق أو الأم السوداء في ذلك الوقت[1]. ذلك بعد تأسيس مدينة "لواندا" سنة 1576م وأصبحت تحتل المرتبة الأولى من بين جميع الموانئ المصدرة للرقيق، وخاصة بعد اكتشاف العالم الجديد والحاجة لليد العاملة الإفريقية حيث بلغ عدد الرقيق المصدر من أنغولا ما بين 1575م-1587م حوالي 2500 سنويا ليتضاعف هذا العدد ثلاث مرات في الأعوام الأربعة التالية[2].

إن تجارة الرقيق في أنغولا لم تقتصر على فئة معينة من البرتغاليين بل كان يمارسها التجار والمغامرون والحكام، وقاموا بتقسيم أنغولا بين القيادات الإفريقية المولية لهم حيث يقومون بإدارتها وحق احتكار التجارة بها[3]. وتطورت العلاقة التجارية بينهم فكانت قوافل البرتغاليين محملة بالبنادق والمشروبات الكحولية وغريها من المنتجات البرتغالية في حين زاد طلبهم للرقيق والعاج بصفة أقل، إن الحاجة وازدياد الطلب للرقيق جعل البرتغاليين في الفترة 1602م-1605م اختراق الأراضي الداخلية لأنغولا والقضاء على مملكة "ندونغو" لزيادة استغلالهم لتجارة الرقيق، وكانت لواندا قاعدة لتوسعهم وذلك لوقوعها على نهاية الطرق الرئيسية الداخلية والتصدير أيضا من مينائها الرقيق والعاج والسمع إلى البرتغال والبرازيل[4]. تركز نشاط البرتغاليين في منطقتي أنغولا والكونغو لاقتناص الرقيق وقد أقاموا حصونا ومعاقل عسكرية لحماية قوافل الرقيق القادمة من المناطق الداخلية وقد اشتهر ميناء "لواندا" كأكبر ميناء لأخذ الرقيق في إفريقيا، وقد بلغت قمة الاستغلال بعد إن أنشأة طبقة أفرو-برتغالية لعب دورا كبيرا بمساعدة الضباط في المراكز العسكرية لأخذ الأسرى بعد شن الحروب عليهم[5]. وقد ارتبط في

---

[1]- فرغلي علي تسن هريدي: مرجع سابق، ص55.

[2]- سعد زغلول عبد ربه: مرجع سابق، ص59.

[3]- جلال يحي: **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية -مصر-، 1999، ص135.

[4]- الهام محمد علي الذهيني: **بحوث ودراسات في تاريخ إفريقيا الحديث**، ط1، المكتبة الأنجلو-مصرية للنشر، القاهرة، 2009، ص66.

[5]- فيصل محمد موسي، المرجع السابق، ص80.

هذه الفترة اسم البرازيل بأنغولا فقد كانت تمد المزارعين البرتغاليين في البرازيل بما يحتاجونه من رقيق من "لواندا" و "ساو تومي"[1].

ومن الحقائق التاريخية إن الإفريقيين أنفسهم اشتركوا مع غيرهم من التجار الأوروبيين بنصيب وافر من هذه التجارة، فالتجار الأوروبيون لم يتوغلوا إلى الداخل خوفا على حياتهم من جهة، ومن جهة أخرى عدم معرفتهم لطبيعة المنطقة فكانت بعض القبائل هي من توفر هذه الرقيق للتجارة، وقد شجع التجار هذه التجارة التي كانت تدر أرباحا طائلة حتى أواخر القرن 18م[2]. ولم تقتصر هذه التجارة على القبائل فقط فقد مارسها الزعماء المحلين أيضا ن خلال غزوهم للقبائل الأقل منهم قوة، وقد عمل البرتغاليون على هذا الصراع من خلال دعم هذه الصراعات بين القبائل للحصول على أكبر ما يمكن من الرقيق.

المرحلة الثالثة 1641-1884: تميزت بسعي البرتغال للسيطرة والإحتلال المباشر على أكبر مساحة جغرافية ممكنة في أنغولا من خلال العمل على إخضاع عدد من زعماء القبائل المحلية.

حاول البرتغاليون في أواخر القرن 17م وحتى انعقاد مؤتمر برلين تأكيد سيطرتهم على المنطقة الساحلية الممتدة من نهر "كونين" في الجنوب والمنطقة في الشمال والمعروفة حاليا بـ "الغابون"، وبطرد الهولنديين من أنغولا بعد سيطرتهم لفترة على "لواندا" و "بنغويلا" أصبح هناك تعاونا كاملا بين البرتغال والبرازيل بحيث أصبحت أنغولا خاضعة للبرازيل من الناحية الإدارية والعسكرية[3]. وبقيت المنافسة الأوروبية الهولندية والفرنسية على تجارة الرقيق هاجسا بالنسبة للبرتغاليين، خاصة نهب القراصنة الفرنسيين مدينة "بنغويلا" سنة 1707م، فأمر ملك البرتغال ببناء حصون وقلاع في "كابيندا" و "لوالنغو" ليبدأ التنفيذ سنة 1759م عندما بنى البرتغاليون

---

[1]- في جي دي: **تاريخ غرب إفريقيا**، تر: السيد يوسف نصر، ط1، دار المعارف، القاهرة -مصر-، 1982، ص138.

[2]- عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، شوقي الجمل: **دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، مكتبة الإسكندرية - مصر-، 1998، ص19.

[3]- سعد زغلول عبد ربه: مرجع سابق، ص65.

قلعة جديدة في "أكونجي" لحماية طريق التجارة بين شرق المستعمرة قبل الوصول إلى الموانئ الساحلية لتصبح "أكونجي" أقصى محطة برتغالية في شمال أنغولا حتى القرن 19م[1].

كانت لدى الحاكم " **فرانشيسكو كوتينيو Francisco Coutinho**[2]" فكرة التوسع، ولوصول أنغولا لدرجة الازدهار يجب وصلها بمستعمرة "موزمبيق" وهي نفس الفكرة التي كانت بريطانيا تسعى إلى تحقيقها من خلال ربط مستعمراتها البريطانية من الشمال إلى الجنوب (من القاهرة إلى الكاب في جنوب إفريقيا)[3]. ومحاولة تجسيدها بواسطة "**سيسل رودس** "[4] ولكن فكرة "فرانشيسكو كوتينيو" سابقة هذا من جهة التوسع، ومن جهة أخرى محاولة ومنع الهولنديين من مد مستعمراتهم إلى نهر "الزمبيزي" فقام بالتوسع في مرتفعات "بنغويلا" وإقامة محطات في كل من "كاكوندا" و "كولنغيز"، إضافة إلى إقامة أسواق تجارية داخلية شرقي "كاكوندا"[5].

كانت محاولة البرتغاليين احتلال "كابيندا" في الشمال على أساس أنها نقطة ساحلية يمكن التقدم منها لاحتلال الأراضي الداخلية ، وأرسلوا إليها سنة 1783م حملة عسكرية مكنونة من حوالي 1100 جندي وأيضا عددا من المهندسين وقاموا باحتلالها وبناء قلعة بها فعلا ، إلا

---

[1]– سعد زغلول عبد ربه: مرجع سابق، ص65.

[2]– **فرانشيسكو اينوسينسيو دي سوزا كوتينيو :Francisco Inocéncio de Sousa Coutinho** 1726–1780م كان ضابطا عسكريا ودبلوماسيا ومديرا استعماريا برتغاليا، شغل عدة مناصب عسكرية في المملكة تم تعيينه حاكما في مستعمرة أنغولا، كان صاحب فكرة التوسع داخل مستعمرة أنغولا وربطها بمستعمرة موزمبيق، شهدت فترته قوة للإدارة الاستعمارية البرتغالية في أنغولا بعدما كانت قوتها تتضاءل. انظر: **Hstorical Section of the foreign office N–120: op.cit.18.**

[3]– منصف بكاي: **دور الجزائر في تحرير إفريقيا**، مرجع سابق، ص55.

[4]– **سيسل جون رووس:Cecil John Rhodes** ولد في 05 جويلية 1853م في بريطانيا، تحصل على شهادة جامعية من اوكسفورد سنة 1881، وفي نفس السنة انتخب عضوا في برلمان مدينة الكاب ورئيس وزراء الكاب في الفترة 1890–1896م، يعتبر من أكبر رجال الأعمال والأقوياء في بريطانيا. عرف بأفكاره الاستعمارية التوسعية منذ دراسته في الجامعة ومنها مد النفوذ البريطاني في إفريقيا للشمال وربط المستعمرات البريطانية من إقليم الكاب إلى القاهرة، أنشأ شركات للتعدين وبسط نفوذه على الأراضي الداخلية والسيطرة عليها ونتيجة لذلك كافأته المملكة البريطانية بتسمية مستعمرة روديسيا باسمه. انظر: سوزان عبد المحسن عبد القوي: **مشروع سيسل رودس الاستعماري وأثره على الهوية الإفريقية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر ،2015، ص–ص49–59.

[5]– سعد زغلول عبد ربه: مرجع السابق، ص66.

إن سيطرتهم عليها قوبلت برفض من الفرنسيين وتم تدمير القلعة التي أقامها البرتغاليون سنة 1784م ، بعد الفشل في المحافظة على كابيندا وجهوا أنظارهم إلى المنطقة الواقعة جنوبي "بنغويلا" وعلى هذا الأساس بدأت البرتغال في إرسال الحملات البرتغالية برا وبحرا في سنتي 1785م-1786م لاكتشاف المنطقة الجنوبية ، وأطلق البرتغاليون على الخليج الموجود بالقرب من مصب نهر "بيرو" اسم خليج "**موسامديس**"[1] تخليدا لاسم حاكم أنغولا "**البارون موساميدس**" وقد تم أيضا بناء قرية "موازميدس سنة 1840 وإقامة ميناء بها[2].

، اعتبرت البرتغال منذ زمن "الكونغو" و "أنغولا" من ممتلكاتها الخاصة، إلا انه خلال النصف الأول من القرن 19م بدأت الدول الأوروبية الأخرى تهدد مصالحها في المنطقة، خاصة بلجيكا التي شجعت الكشوفات ومولتها للوقوف على الموارد الاقتصادية لحوض الكونغو[3]. هذا العمل أدى إلى نشوب خلاب بين البرتغال وبلجيكا وزيادة تصارع القوى الكبرى (فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، البرتغال، بلجيكا، ايطاليا) والتسريع في تقسيم إفريقيا[4].

---

[1]- **موساميدس Mossamedes**: اكتشفت هذه المدينة سنة 1785م من طرف البارون "دي موسايدس de Mossamedes" الحاكم العام لمستعمرة أنغولا، تقع هذه المدينة في الجنوب من بنغويلا على الخليج الذي كان يعرف بـ" Angra de Negro" والذي يحمل أيضا اسم هذا الحاكم الآن، لم تقم البرتغال بتطويرها إلا بعد عام 1839م لبداية مشروع استعمارها، تعتبر من أهم المدن الثلاث للمستعمرة الأنغولية "لواندا، بنغويلا، موساميدس". انظر: **Historical SSection of the foreign office N-120: op.cit.p19.**

[2]- سعد زغلول عبد ربه: مرجع سابق، ص68.

[3]- حسيني محمد كامل: " **مسألة حوض الكونغو من خلال مؤتمر برلين 1884-1885**"،رسالة ماجستير، جامعة الجزائر2، قسم التاريخ، 2011-2012، ص76.

[4]- جلال يحي: مرجع سابق، ص383.

بعد انعقاد مؤتمر" بروكسل 12-13-14 سبتمبر1876،[1] برئاسة **الملك "ليوبولد الثاني"**[2] وهو عبارة عن ندوة جغرافية، جمعت العلماء والجغرافيين والسياسيين والمهتمين بالشأن الإفريقي من مختلف دول العالم[3]، وخلال الندوة إستغل ليوبولد الفرصة وقام بربط علاقات ودية مع بعض الزعماء الأفارقة، كما إستغل الجمعية لتحقيق أغراضه الشخصية، فتحالف مع **ستانلي**[4] للعمل لحسابه[5] ،قامت البرتغال بإرسال عدة حملات أسفرت سنة 1880م عن ضم بعض المناطق التي كان يسيطر عليها الأفارقة في أنغولا والموزمبيق للتاج البرتغالي وفرضت حمايتها على تلك المناطق وإعلانها محميات خاصة[6].

2.2. **المرحلة الرابعة: 1885-1926:** إتسمت بالسيطرة النهائية على كامل التراب الأنغولي خاصة بعد قرارات مؤامر برلين.إذا لم تتمكن البرتغال من السيطرة على أنغولا وإبعاد المنافسين عنها تماما، إلا بعد أن منحتها الدول الأوروبية الغطاء السياسي في مؤتمر برلين 15 نوفمبر 1884 إلى غاية 26 فيفري 1885، والذي عقدته الدول الأوروبية لتقسيم

---

[1]- **مؤتمر بروكسل:** انعقد هذا المؤتمر في 12-13-14 سبتمبر 1876 برئاسة الملك البلجيكي "ليو بولد الثاني" وهو عبارة عن ندوة جغرافية جمعت العلماء، الجغرافيين، السياسيين والمعتمدين بالشأن الإفريقي من مختلف دول العالم وتم تأسيس الجمعية الدولية الإفريقية، إلا أن الهدف الحقيقي منها هو جعل هذه الجمعية في خدمة أطماع وأهداف "ليو بولد الثاني". انظر: حسيني محمد كامل: المرجع السابق، ص80.

[2] **ليوبولد الثاني(1835-1909):** هو إبن الملك ليوبولد الأول عرف بذكائه وقدرته السياسية، هو ملك بلجيكي ومؤسس الجمعية العالمية الإفريقية 1876، كان وراء تأسيس دولة الكونغو الحرة، حاول تنظيم الكونغو سياسيا وإداريا ورسم حدودها، تعاقد مع ستانلي لإتمام كشف حوض الكونغو.أنظر عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج5، ط2، الموسوعة العربية للدراسات والنشر، بيروت،1990، ص211.

[3] حسيني محمد كامل، المرجع السابق، ص76.

[4] **ستانلي:** يعتبر من أعظم مستكشفي قارة إفريقيا، إسمه الكامل هنري مورتن ستانلي، ولد سنة 1841، في مدينة دينج وهو صحفي ورجل أعمال إنجليزي، توفي سنة 1904، أنظر: جوزيف كام، ص-ص 310،311.

[5] حسيني محمد كامل، المرجع السابق، ص 80.

[6] أي. فارشتاني: إفريقيا والاقتصاد العالمي، تاريخ إفريقيا العام، مج6، حسين درغام وأولاده للطباعة، لبنان، 1996، ص48.

المستعمرات الإفريقية فيما بينها وهكذا أعتبرت أنغولا مستعمرة برتغالية باسم " مستعمرة إفريقيا الغربية البرتغالية.[1]

نظرا للتنافس الاستعماري الأوروبي حول مناطق النفوذ في إفريقيا وكذا المعاهدة الأنجلو-برتغالية في 26 فيفري 1884، وفي مسودة هذه المعاهدة اعترفت بريطانيا للبرتغال بحقوقها في مصب نهر الكونغو مقابل السماح للتجار البريطانيين والمبشرين التجول في المنطقة البحرية وكذلك اعتراف البرتغال بمطالب الانجليز شمال نهر الكونغو في منطقة " ونكري "[2]، وكان لهذه المعاهدة انعكاسات خطيرة في ظل التنافس الاستعماري في المنطقة وخاصة "بلجيكا وفرنسا.

1-3 المقاومة الأنغـــولیـــة ضد الاحتلال البـرتغـــــالي:

لقد استمرت الحرب مع القبائل بين الحين والآخر منذ أيام "باولو دياس " 1775م حتى بداية القرن 20م، إلا أن العداء كان قويا في عام 1885م مثلما كان منذ ثلاثة قرون من قبل، وكان الاقليمان الاكثر مداومة على مقاومة الاحتلال البرتغالي هما "**الدمبوس**" و "**الكونغو**"في شمال المنطقة وبلاد كوانهاما في الجنوب[3].

حول البرتغاليون انتباههم جنوبا إلى شعب "الأمبوندو"، وفي هذه الفترة كانت مملكة "ندونغو" تعيش ازدهارا في ظل حكم الملك "نغولا" وهذا راجع لرواج تجارة الرقيق مع البرتغاليين في "لواندا" ، نتيجة هذا الازدهار للمملكة أعلن الملك استقلاله عن مملكة "الكونغو" في القرن 16م لكن سرعان ما ساءت هذه العلاقة مع البرتغاليين وحاول "باولو دياس" سنة 1575م القضاء على المملكة ، ويمكن اعتبارها بداية المقاومة الإفريقية للبرتغاليين حيث أدى التحالف بين ممالك "ندونغو، الكونغو و الجاغاس Jagas" إلى هزيمة البرتغاليين في الفترة الممتدة من

---

[1] حسين عبد الواحد بدر، الأوضاع السياسية في أنغولا من بدايات القرن العشرين حتى عام 2002، مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والإجتماع العدد 19، جانفي 2018، ص 54.

[2] فيصل محمد موسي: مرجع سابق، ص132.

[3]- جيمس دفى: مرجع سابق، ص، ص103،104.

1590-1594م ، غير أن البرتغاليين استطاعوا سنة 1603 اسر الملك "نغولا" وقتله وتم استيلائهم على المملكة سنة 1620م[1].

لم تمض سنوات حتى انتهز الوطنيون الأنغوليون وصول الهولنديين إلى أنغولا سنة 1641م وثاروا بقيادة ملك "الكونغو" وملكة "ماتمبا" للانضمام إلى القوات الهولندية، ونتيجة لهذه الثورة لم يبق في أيدي البرتغاليين من أراضي أنغولا سوى قلعة "ماسنجانو"[2]، واستولى الهولنديون على مدينتي "لواندا" و "بنغويلا"[3]. وفي سنة 1671م اجبر البرتغاليون زعماء هذه الممالك التوقيع على معاهدة استسلام بعد هزيمتهم في معارك متتالية، وللإشارة أن هذه الانتصارات البرتغالية كانت بمساندة قوات القبائل الموالية لها والتي كان لها الدور الحاسم في تمكين البرتغاليين من هزيمة القوى الوطنية الثائرة[4].

إضافة إلى هذه الثورة ضد الوجود البرتغالي والذي قضى على هذه الممالك من خلال تجارة الرقيق وإضعاف تنظيمها البشري ، فقد قام **" مانيكوتينغو Maniquitingo "**[5] هو أيضا بالثورة ضد البرتغاليين ، فقد كان يشتغل في تجارة ناجحة مع السفن البريطانية والفرنسية في جلب الرقيق لهذه السفن ، وقد رفض الاعتراف بالسيادة البرتغالية ومن نتائج ثورته انه قام بهزم الجيش البرتغالي سنة 1788م وأجبرهم على العودة إلى "لواندا" ، ولم يكتف بذلك بل شن هجوما على المزارع التي هي ملك للمزارعين البرتغاليين ، إلا انه سنة 1790م أرسلت الحكومة

---

[1]- ريتشارد جيبسون: مرجع سابق، ص، ص303،304.

[2]- سعد زغلول عبد ربه: "**الحركات الوطنية الأنغولية**"، **مجلة الدراسات الإفريقية**، ع2، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مصر، 1983، ص32.

[3]- ريتشارد جيبسون: المرجع السابق، ص304.

[4]- سعد زغلول عبد ربه: "**الاستعمار البرتغالي في أنغولا**، مرجع سابق، ص63.

[5]- **مانيكوتينغو Maniquitingo**: وهو معروف باسم " ماركيز موسيل " الذي كان يحكم الجزء الأدنى من نهر" لوجي "، كان يشتغل أواخر القرن 18م بتجارة الرقيق مع السفن البريطانية والفرنسية وكانت تجارته ناجحة. سعد زغلول عبد ربه: **الحركات الوطنية الأنغولية**، مرجع سابق، ص33.

البرتغالية جيشا حاصر الزعيم الوطني وبعد فترة من الزمن أعلن خضوعه للسيادة البرتغالية ووقع على معاهدة ولاء في 25 أفريل 1792م[1].

لقد استمرت الثورات ضد الوجود الاستعماري البرتغالي في أنغولا نتيجة الممارسات اللاإنسانية والقوانين العنصرية ، وكانت هذه المرة الثورة بعد إلغاء البرتغال تجارة الرقيق في جميع الممتلكات البرتغالية في: 10 ديسمبر 1936م ، قامت ثورة في مقاطعة "دمبوس" بالقرب من لواندا وتزعمها احد أفراد العائلة المالكة في الكونغو الأمير "**دوم أليكسو دي أغوا Dom Aleixo de Agua**" سنة 1841م , وذلك بعد إقناعه رجال قبيلة "دمبوس" بالخروج عن زعيم المنطقة والامتناع عن دفع ضريبة العشر التي فرضها البرتغاليون على المنازل ، هذه الضريبة التي كانت من المفروض أن يدفعها المواطنون نقدا بدلا من الضريبة السنوية التي تدفع رقيقا ، واستطاع البرتغاليون القضاء على هذه الثورة سنة 1844م وكذا القبض على الأمير "دوم أليكسيو دي أغوا" وسجنه في "لواندا[2].

اندلعت ثورة أخرى في "كاسانغي" بعد طلب البرتغاليين من ملك "كاسانغي" دفع ضريبة العشر والتي لم تكن تدفع للسلطات البرتغالية قبل 1860م ، وقد كان مكان إقامة الملك بعيدا عن أيدي البرتغاليين وكذا الحواجز الطبيعية التي كانت تمنع احتلالها فعليا، بيد أن الصدام الحقيقي بدأ بعد طلب قائد حامية "كاسانغي" المدعو "**كارفاليو Carvalho**" دفع الضريبة مما أدى بالملك للثورة وقتل ضابط برتغالي وإعلان الحرب ، ليهزم الملك القوات البرتغالية واجبرها على الرجوع إلى "مالانغي" لتتوالى الهزائم البرتغالية بالقرب من "كاسانغي" واضطروا لطلب الإمدادات وفي سنة 1863م انتصرت القوات البرتغالية وعقدوا معاهدة سلام مع ملك "كاسانغي " في: 29 أوت 1863.[3]

---

[1]- نفسه، ص 33.

[2]- سعد زغلول عبد ربه: **الحركات الوطنية الأنغولية**، مرجع سابق، ص 34.

[3]- نفسه، ص، ص36،37.

يمكن القول أن تاريخ البرتغاليين في أنغولا كان تاريخا للحروب المستمرة من قبل الأفارقة الأنغوليين الذين حاولوا في العديد من المناسبات طرد البرتغاليين[1]، ومن هذه الثورات الوطنية الأنغولية كانت ثورة الرقيق نتيجة المعاملة التي كان المستوطنون البرتغاليون يعاملونهم بها، ووصل الشك وعدم الثقة بين الرقيق وأسيادهم خاصة بالقرب من المستوطنات الكبرى وأدى هذا ببعض الرقيق إلى قتل أسيادهم بين سنتي 1860-1862م في مدينتي "لواندا" و"بنغويلا". وتم إحصاء أربع حالات قتل في ظرف 04 أشهر فقط في "لواندا"، وقد أدى هذا العمل إلى تخويف الأسياد في مدينة "لواندا" والمناطق الداخلية أيضا[2]. هذا من جهة ومن جهة أخرى عادة العلاقة بين سكان "دمبوس" والسلطات البرتغالية لتسوء مجددا في سنة 1871م وقامت الحرب سنة 1872م وفشلت الحملتان الرئيسيتان للبرتغاليين في شهري افريل وجويلية للقضاء على الثورة، وقد استسلم الزعيم في أكتوبر 1882م نتيجة الهجمات المتتالية للبرتغاليين وكذا حرقهم للقرى الوطنية الأنغولية[3].

في عام 1890م شرع الجيش البرتغالي في العديد من الحملات لإخضاع المقاومة الإفريقية في الجزء الداخلي من المستعمرة، ولم يكن هذا التوسع سلميا للسيطرة على أنغولا بل كانت حروبا قتلوا فيها العديد من الأفارقة الأنغوليين وعلى الرغم من هذا القتل في معاركهم فهم كانوا غير قادرين على الحد من المقاومة البرتغالية[4]. وقامت سنة 1902م ثورة ضد البرتغاليين وتعرف بحرب أو موقعة " بيلوندو Bailundu " نسبة لشعب " بيلوندو" [5] في منطقة " بيي Bié " لعدة عوامل من بينها العمل الجبري والفساد الناتج عن تجارة الخمور وأدت

[1]- Ralston McBareth Waltres: Racism and Revolution: A Case Study of Angola. A thesis Master of Art. University of British Columbia. 1973. P44.

[2]– سعد زغلول عبد ربه: "**الحركات الوطنية الأنغولية**"، المرجع السابق، ص38.

[3]– سعد زغلول عبد ربه: **الحركات الوطنية الأنغولية**، المرجع السابق، ص، ص 41،42.

[4] – Ralston McBareth Walters: op.cit. p44.

[5]– Ibid.

أيضا بقبيلة "الأوفمبوندو " المسالمة للثورة، أما البرتغاليون فاعتبروا حربا قومية ونظمت الحملات بسرعة لمعاقبة الثائرين[1].

وقد كانت إحدى مناطق "الأوفمبوندو" التي تقع في الشمال الغربي من "لشبونة الجديدة Nova Lesboa" دائمة العداء مع البرتغاليين حتى 1904م، أما في "هومبي Humbe" التي تقع مع جنوب غربي إفريقيا فقد استمر المقاومة المسلحة دون انقطاع الى القرن العشرين حيث في سنة 1904م أوقع ثوار "كوانهاما Cuanhama" قوة برتغالية في كمين وقتلوا 300 شخص منهم أما "كوانهاما" فقد تمت هزيمتها في عام1906م نظرا للقوات البرتغالية الكبيرة[2]. أما حملة "الدمبوس" كانت أكثر صعوبة من الحملات الأخرى فالأمطار والحرارة وصعوبة الطرق جعلت من الصعب على أي حملة البقاء في المنطقة ومع سنة 1907م تمكنت القوات من التقدم في المنطقة وعلى مدى ثلاث سنوات تمكنوا من إعادة الهدوء في إقليم "الدمبوس"، كما كان لقبائل " الباكونغو" ثورة سنة 1913م واستمر المقاومة الأنغولية حتى سنة 1915م[3].

أعلن البرتغاليون سنة 1919م أن السيادة البرتغالية على أنغولا أصبحت كاملة وساد الهدوء كافة المستعمرة وولاء كافة سكان المستعمرة وبدأت إدارة فعلية بها سنة 1922م، وفي الواقع لم تكن الفترة السابقة انتصارات عسكرية برتغالية[4] متواصلة وكذا الثورة الأنغولية المسلحة لم تتوقف في ذلك الوقت إلا بعد اتفاق القوى الأوروبية على حضر تصدير الأسلحة إلى إفريقيا[5]، لتظهر بعد هذه الثورة المسلحة نهضة ومقاومة سياسية أنغولية للاستعمار البرتغالي عن طريق الصحف والمجلات وكذا الجمعيات[6].

---

[1]– جيمس دفى: مرجع سابق، ص104.

[2]– ريتشارد جيبسون: مرجع سابق، ص305.

[3]– جيمس دفى: المرجع السابق، ص104.

[4] أنظر الملحق رقم 11 خريطة توضح المعارك الرئيسية بين الجيش البرتغالي والمقاومة الأنغولية ص 236.

[5]– سعد زغلول عبد ربه: **الحركات الوطنية الأنغولية**، مرجع سابق، ص42.

[6] – محمد هنائي عبد الهادي، نهاية الإستعمار البرتغالي، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، ص142.

المبحث الثاني: الاستعمار البرتغالي لأنغولا ومظاهر سياسته الإستعمارية

1-1 أهمية أنغولا بالنسبة للبرتغال:

- إن نظرة البرتغال بالنسبة لمستعمراتها تتمثل في جعلها وإعتبارها جزءا لايتجزأ من أنغولا وهو ماأعطاه السياسيون البرتغاليون الأولوية القصوى ضمن إستراتجياتهم على مر تواجدهم في المنطقة في إطار مبادئ سياستهم الإستعمارية في إفريقيا.
- يمكن القول أن أهمية أنغولا بالنسبة للبرتغال قد برزت أكثر في عهد الغازي "بولودياز توفايس"وذلك بعد تأسيس "لواندا سنة 1564 لأن هذا الأخير يعتبر حامل لواء وراية الكشوفات الجغرافية نحو إفريقيا بعد فاسكو دي غاما[1]، وهو من ساهم في إقناع البلاط الملكي بأهمية البلاد الأنغولية بعدما عاد بكميات قيمة من المعادن كالنحاس وكذلك العاج وبعض العبيد أيضا.
- مع مطلع القرن 16 بدأت الأراضي البرتغالية تكتسي أهمية بالغة كمستعمرة برتغالية وتطبيق سياسة الاحتلال الإستيطاني بها.
- إزدادت أهمية أنغولا أكثر بالنسبة للبرتغال بعد التوغل أكثر في المناطق الداخلية منها، إكتشاف أنهارها خاصة مع إقامة موانئ على ضفاف أراضيها الخصبة مما ضاعف من عملية إستغلال الثروات الزراعية وساهم في توسيع ظاهرة الإستيطان فيها[2].
- أصبحت أنغولا بمثابة البقرة الحلوب للبرتغال من خلال إستنزاف ثرواتها من معادن ثمينة وتجارة رائجة للرقيق، إلى درجة أن أصبحت أنغولا تلقب بصمام الأمان للإقتصاد البرتغالي، مما دفع السلطات البرتغالية لتأسيس وكالة تجارية في "بنغويلا" وهي إحدى

[1] فرغلي علي تسن هريدي، مرجع سابق، ص54.

[2] جيمس دفى، المرجع السابق، ص41.

كبريات المدن الأنغولية لتشجيع إستغلال المعادن والتنقيب عنها، مع العمل على إحتكار تجارة الملح في المنطقة[1].

- كانت تجارة الرقيق رائجة جدا إلى درجة أن مداخيلها أصبحت تشكل 80% من مداخيل البرتغال، حيث نجد أن منطقة لواندا لوحدها يصدر منها أكثر من 2500 من الرقيق سنويا وذلك خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 1575و1587 وهو ما جعل أنغولا تلقب بملكة الرق أو الأم السوداء[2].
- كانت سياسة البرتغال في مجال تجارة الرقيق قائمة على بيع اليد العاملة أو مايعرف بالسخرة أي تسخيرهم للخدمة في الأعمال الشاقة ، حيث كان العامل الأنغولي يجبر على العمل دون أدنى حقوق ولساعات طويلة بدون راحة ، وبيعهم للشركات الأوروبية في البلاد المجاورة كجنوب إفريقيا وروديسا لإستغلالهم أبشع إستغلال ، إلى درجةأن الصحفيان الفرنسيان "بيار و" روني كوسي" ذكرا في تقرير صحفي أن البرتغاليون يبيعون كل عام مايقارب من 100000 عامل إلى الشركات الأوروبية لإستخراج الذهب و حوالي 40000 عامل إلى روديسا، ويتقاضى البرتغاليون مقابل ذلك : مقابل كل رجل يبيعونه ثمنا يقدر بأجرة عمله مدة 5 سنوات، أما بقية الأنغوليين فيفرض عليهم العمل الإجباري في مزارع المستعمرين ومصانعهم ومناجمهم[3]
- تكمن كذلك أهمية المنطقة في التنافس الإستعماري من خلال الصراع القوي الذي نشب حول المنطقة بين القوى الأوروبية ممثلة في هولندا وإسبانيا منذ مطلع القرن 17 أين قامت هولندا بإحتلال الموانئين الإستراتيجيين في أنغولا ومنه الإستيلاء على "لوندا" و "ساوتومي" سنة 1641، لتبقى المنطقة تحت سيطرة هولندا إلى غاية سنة 1648 تاريخ إسترجاع السيطرة البرتغالية عليها.

[1] فرغلي علي تسن هريدي، مرجع سابق، ص54

[2] فرغلي علي تسن هريدي: مرجع سابق، ص54.

[3] المجاهد، أنغولا تزعزع أخر أركان الاستعمار في إفريقيا، العدد 100، 27مارس 1961.

لطالما إعتبرت البرتغال منطقة أنغولا وحوض الكونغو من ممتلكاتها الخاصة على إعتبار أنها أول من وصل إليها عن طريق المستكشف ديغو كاو ستة 1483، وبظهور حركة الكشوفات الجغرافية الثانية مع مطلع النصف الثاني من القرن 19 م عملت القوى الأوروبية الجديدة على تضييق الخناق على البرتغال مما هدد المصالح البرتغالية في الكونغو وأنغولا، إذ سعت بلجيكا على تشجيع الكشوفات الجغرافية بهدف إستكشاف الموارد الاقتصادية لحوض الكونغو [1]

وفي ظل هذه الظروف المتوترة تم عقد مؤتمر بروكسل في بلجيكا سنة 1890 والذي جددت فيه القوى الأوروبية تأييدها لقرارات مؤتمر برلين 1884-1885 ولكن ذهب هذا المؤتمر إلى أبعد من ذلك حيث تم وضع قارة إفريقيا على طاولة المفاوضات من أجل تقسيمها أكثر إلى مناطق نفوذ بين القوى الأوروبية وهذا مازاد من حدة الصراع فيها وتحول قرار الاحتلال الفعلي إلى واقع.[2]

1-2 الإستعمار البرتغالي لأنغولا:

- مؤتمر برلين 1884:

جاء مؤتمر برلين 1884-1885م وبمبادرة من "**بسمارك**"[3] و "**جول فيري**"[4] وتم استدعاء جميع القوى الاستعمارية الأوروبية لعقد المؤتمر الذي كانت أشغاله في الفترة الممتدة ما بين 15

[1] حسيني محمد الكامل، المرجع السابق، ص 76.

[2] جيمس دفي: مرجع سابق، ص ص 99-101.

[3] **بسمارك:** ولد أتون بسمارك في 01 افريل 1815م ببرلين، أشرف على تأسيس الإمبراطورية الألمانية واصب حاول مستشار لها بعد قيامها سنة 1871م، عرف بالمستشار الحديدي توفي في 30 جويلية 1898م. انظر: عبد العظيم رمضان: **تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث**، ج2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، (د.س.ن)، ص16.

[4] **جول فيري:** وزير البناء والتكوين العمومي في فرنسا وهي وزارة خاصة بالتربية والتعليم، ثم عين وزير الخارجية وهو من أبرز السياسيين الإستعماريين في فرنسا واشد المدافعين عن الحركة الإستعمارية في ماوراء البحار.أنظر:
Robert, Comervin : Histoire de L'Afrique précolonial 1500-1900, t2, paris, Payot, 1966, p503.

نوفمبر 1884 إلى غاية 26 فيفري 1885[1]. وقد مثل مملكة البرتغال كل من " داسيرا غومار" وزير مطلق الصلاحيات، و" أنطوان دي سار بايساتنال " مستشار الملك[2].

وطالبت البرتغال بحقوقها التاريخية في الكونغو الأدنى لكن مطالبها بدأت تتقلص شيئا فشيئا، وطالبت بالإشراف على النهر بأكمله لكنها فشلت في تحقيق ذلك وقد كانت قرارات المؤتمر هزيمة بالنسبة للبرتغال حيث لم يترك لها المؤتمر سوى ميناءين في شمال الكونغو، إضافة إلى احتفاظها بمستعمراتها القديمة المتمثلة في "أنغولا" و"غينيا بيساو" على الجهة الغربية و"موزمبيق" في الساحل الشرقي[3].

برز الصدام بين القوى الأوروبية حول المصالح الإستعمارية المختلفة في القارة الإفريقية، وهو ما أجبرها على إيجاد صيغة توافقية والتفاهم حول قضية المستعمرات وهذا ما أفرزته بنود وقرارت مؤتمر برلين . والذي أخرج البرتغال ورغم تاريخها الإستعماري الحافل كأكبر خاسر، وهذا ما دفعها للبحث عن حلفاء من أجل الحفاظ على مصالحها وهو ما جعلها تتقرب من بريطانيا رغم خلافاتهما السابقة[4].

لعبت المعاهدات السياسية الأوروبية دورا في تقسيم إفريقيا وبسط النفوذ الأوروبي على كامل أراضيها، وتمكنت بواسطتها وزيادة على ما إستولت عليه عقب المؤتمر من إحتكار الأراضي المتبقية من خلال إتفاقيات سرية ومعاهدات ثنائية بين الدول.[5] بعد المؤتمر جاءت جملة من المعاهدات الثنائية بين الدول الاستعمارية والتي لعبت دورا في تقسيم القارة الإفريقية بين هذه القوى، ومن جملة المعاهدات البرتغالية ما كانت مع فرنسا وتحديد الحدود حول "غينيا

---

[1]– حسين محمد كامل: مرجع سابق، ص72.

[2]- Jean Ziegle: Décolanstution Instabilets et famines en Afrique 100 ans apres la conferance de Berlin. Sobidarité Socialist.p28.

[3]– عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: "**مؤتمر برلين وآثاره على الخريطة السياسة لغرب إفريقيا**"، **مجلة الدراسات الإفريقية**، ع12، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مصر، 1983، ص34.

[4] سعاد مصطفاوي، تطور الحركة الوطنية في أنغولا وإسترجاع السيادة الوطنية 1926–1975، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر2–أبو القاسم سعد الله–، قسم التاريخ، السنة الجامعية 2016–2017، ص18.

[5] Sir Edward hertslet: bublished bu torgottem the map of Africa by treatu, 1894, p596.

البرتغالية(بيساو)" و"غينيا الفرنسية (كوناكري)"، إضافة إلى المعادة البرتغالية الألمانية سنة 1887م بين البرتغال وألمانيا حول الحدود مع مستعمرة "الموزمبيق". كذلك المعاهدة الأنجلو-برتغالية عام 1891م التي سلمت بالنفوذ البرتغالي في "أنغولا" و "الموزمبيق" والنفوذ البريطاني في وسط إفريقيا[1].

نتيجة للتوسع الاستعماري البرتغالي عقب مؤتمر برلين فقد قام إقليم " الدمبوس " و " الكونغو" برد عنيف ضد البرتغاليين، وقد ثارت أيضا قبيلة " الأوفمبندو" ضد الاحتلال البرتغالي في أنغولا وعقبها حملة الدمبوس واستطاع البرتغاليون سنة 1907م التوغل داخل المنطقة بصعوبة شديدة وبعد ثلاث سنوات أعيد الهدوء في المناطق الثائرة، وفي سنة 1920م تم إخضاع غالبية السكان الأنغوليين[2].

وأيا كان الأمر فان البرتغال لم تستكمل سيطرتها على أنغولا إلا في العشرينيات من القرن الماضي أي في عهد الجمهوريين الذين أطاحوا بالنظام الملكي سنة 1910م، وبالتالي ميلاد الجمهورية البرتغالية الأولى وقد تميزت هذه الفترة بالاستغلال الفاحش لمقومات مستعمراتها " أنغولا، الموزمبيق، غينيا بيساو، جزر الرأس الأخضر، ساوتومي وبرانسيب "[3]. بالرغم من التواجد البرتغالي في إفريقيا عامة وأنغولا خاصة يعود إلى نهاية القرن 15م، إلا أن البرتغال لم تستكمل سيطرتها على انغولا وباقي مستعمراتها الا في العشرينيات من القرن الماضي[4]، فقد كان اتصال البرتغاليين بالمنطقة وتمركزهم بالساحل فقط غير أن رواج تجارة الرقيق والحاجة إلى اليد العالة الإفريقية في العالم الجديد زاد من الاهتمام أكثر بالمنطقة والتوسع عسكريا للحصول على الرقيق وإقامة مراكز وحصون لحماية هذه التجارة، بعدما كانت تمارسها في السابق مع الزعماء المحليين والتجار. وبالموازاة مع انعقاد مؤتمر بروكسل 1879م

[1]- جيمس دفي، مرجع سابق ص99-101.

[2]- جيمس دفي: مرجع سابق، ص101.

[3]- منصف بكاي: دور الجزائر في تحرير إفريقيا، مرجع سابق ص56.

[4]- نفسه، ص56.

وكذا مؤتمر برلين 1884-1885م وتقسيم القارة بين القوى الأوروبية أصبحت البرتغال تنتهج منهجا أخر من خلال السيطرة المباشرة والعسكرية على أنغولا وباقي مناطق نفوذها، وذلك للحد من أطماع الدول الاستعمارية الأخرى. ومما تجدر الإشارة إليه أن طيلة فترة الوجود البرتغالي في أنغولا قابلته العديد من الثورات والمقاومة.

حيث أنه وبالرغم من التواجد البرتغالي في إفريقيا عموما وأنغولا خاصة يعود إلى نهاية القرن 15، إلا أن البرتغال لم تستكمل سيطرتها على أنغولا وباقي مستعمراتها إلا في العشرينات من القرن الماضي[1]، أي في عهد الجمهوريين الذين أطاحوا بالنظام الملكي سنة 1910، وبالتالي نامنا وميلاد الجمهورية البرتغالية الأولى وقد تميزت هذه الفترة بالإستغلال الفاحش لمقومات مستعمراتها " أنغولا، الموزمبيق، غينيا بيساو، جزر الرأس الأخضر، ساوتومي وبرانسيب".

تميز الإستعمار البرتغالي لأنغولا بمحاولات فرض السيطرة بالعنف والإضدهاد والعمل على الإستنزاف التام للموارد الطبيعية والبشرية لأنغولا، إذ وصلت تجارة العبيد حسب التقارير البرتغالية الرسمية خلال الفترة الممتدة مابين 1580 إلى 1836 إلى 4000000 إفريقي كانت حصة أنغولا ثلاثة أرباع هذا العدد، حيث تم بيع أكثر من 50% منهم إلى مزارع البن في البرازيل والتي إستمر تصدير العبيد لها حتى بعد إستقلالها عن البرتغال سنة1822، مما جعل أنغولا أكبر مصدر للعبيد في التجارة البرتغالية.[2]

أنتهجت السلطات البرتغالية في أنغولا مختلف الوسائل لتأمين تجارة الرقيق ومنها الحرب على القبائل وخلق الفتن بينها لإحداث صراعات بينها تمكنها من الإستحواذ على الأسرى وبيعهم كرقيق.[3] إلا أن البرتغال وبعد ممارسة ضغوطات دولية عليها وخاصة من طرف بريطانيا أضطرت إلى تغيير سياستها وممارساتها، حيث أعلنت سنة 1830 عن قرار إلغاء تصدير

[1] منصف بكاي، دور الجزائر في تحرير إفريقيا، مقومات دبلوماسيتها الإفريقية، دار الأمة للطباعة والتشر والتوزيع، الجزائر،2017.

[2] Stephen L Wiegert, Angola; A modern Military History, 1961-2002, Palgrave, New York, 2011, p8.

[3] أحمد إبراهيم دياب، لمحات من التاريخ الإفريقي الحديث، ط2، الرياض، 1981، ص200.

الرقيق من المستعمرات البرتغالية (أنغولا/موزمبيق/ جزيرة ساوتومي/غينيا/جزر الرأس الأخضر) غير أن القوى البرتغالية المستفيدة عطلت تنفيذ القرار إلى غاية سنة 1845 بعد تدخل الأسطول البريطاني وبدأ في تفتيش السفن البرتغالية بحثا عن العبيد.[1]

قامت الحكومة البرتغالية سنة 1858 بإصدار قرار ينص على تحرير جميع العبيد الأفارقة الذين تم استرقاقهم بعد عام1830 وبذلك تكون قد قررت وضع حد نهائي للعبودية بإلغائها نهائيا، غلا أن هذا القرار وجد معارضة شديدة من طرف المستوطنين البرتغاليين في أنغولا، إلى درجة إندلاع أعمال عنف في بعض المستوطنات إحتجاجا على هذا القرار[2].

ويعود هذا الرفض لما كانت تدره تجارة الرقيق من أموال طائلة على البرتغاليين عموما والمستوطنين خصوصا ، ولهذا لم يكن من السهل التخلي عن هذا النشاط الممارس منذ قرون، ولهذا لجأت البرتغال إلى نظام بديل لتجارة العبيد في مستعمراتها الإفريقية وخاصة في انغولا والموزمبيق ، لاثير حفيظة القوى الأوروبية الكبرى التي كانت تحارب ظاهرة الرق عبر قوانين دولية، عرف النظام الجديد في المستعمرات البرتغالية بنظام العمل الإجباري والذي تم إقراره إبتداءا من سنة 1899 ، عبر سن قانون ينص على إلتزام سكان المستعمرات البرتغالية في إفريقيا برفع مستواهم المعيشي من خلال العمل مع تمكينهم من حق حرية إختيار المسار المناسب لتحقيق هذا الإلتزام، كما ينص النص القانوني المشرع على أحقية السلطات البرتغالية في إجبار من لم يعمل على تحقيق ذلك[3].

لقد تعرض الشعب الأنغولي لأشد أنواع الظلم جراء معاناتهم من هذا الإجراء، حيث تم إعتقال عشرات الألاف من الرجال بحجة كونهم عاطلين عن العمل وإرسالهم إلى جزيرة ساتومي وجنوب إفريقيا، لخدمة المصالح الاقتصادية البرتغالية هناك، وهذا ما سمح بظهور شركات توظيف برتغالية تعمل على تنظيم عملية تقل العمال إلى مقرات عملهم داخل وخارج أنغولا،

[1] Eduardo de sousa , Portuguese Colonialism in Africa : end of an era, the unesco press, paris,1974,p37

[2] أحمد إبراهيم دياب المصدر السابق، ص201.

[3] Eduardo de Sousa, op.cit, p38.

وفي معظم الحالات كان العمال لا يعودون إلى أهاليهم نتيجة سوء المعاملة والظروف الصحية السيئة مما يؤدي إلى وفاة أغلبهم، ليعرف هذا النظام في إفريقيا بالرق الجديد[1].

1-3 السياسة الاستعمارية البرتغالية في أنغولا:

إن الميزة الرئيسية في السياسة الاستعمارية البرتغالية لحكم مستعمراتها في جميع الميادين هي استعمال القوة لفرض السيطرة واستنزاف الموارد بكل أشكالها، وهذا ما طبقته في أنغولا.

- **مظاهر السياسة الاستعمارية:**

1- إداريا:

منذ دخول البرتغاليين لأنغولا وإلى غاية سنة1820 كانت السلطات الاستعمارية تبقي على سلطة الملوك الأفارقة وتعترف بسلطة رؤساء القبائل في مناطق نفوذها، خاصة وأن اهتمامها في البداية كان مركزا فقط على المناطق الساحلية حيث توقفت حركة الكشف الجغرافي، لكن ومع أواخر القرن19 بدأ التوسع العسكري البرتغالي لدواخل أنغولا، وإلى غاية هذه المرحلة كانت البرتغال تتعامل مع أنغولا على أساس أنها جزء من أراضيها رغم أنها لم تفرض نظاما إداريا مدروسا[2].

وإذا ما عدنا بالتحليل لبعض الجزئيات من تاريخ البرتغال فإننا نجد أن البرتغال لم تكن تصدر سوى القوانين الصارمة ضد مستعمراتها وعلى رأسها مستعمرة أنغولا، وهذا راجع إلى الاضطرابات وحالة التمزق التي كانت تعاني منها دولة البرتغال كنتيجة للشقاق الداخلي والحروب الأهلية المتعاقبة خلال فترة النظام الملكي الدستوري ما بين سنتي 1821 و1920[3] لكن الأمور تغيرت بحدوث مستجدات جديدة على الساحة السياسية البرتغالي مع قيام الجمهورية البرتغالية سنة 1910، حيث أعلن النظام الجمهوري الجديد عن عدة قوانين وهنا تبدأ مرحلة جديدة من التنظيم الإداري داخل أنغولا، لكنه لم يحمل الجديد بالنسبة للأنغوليين لأنه كرس

[1] صلاح صبري إفريقيا وراء الصحراء، القاهرة،1960، ص249.

[2] سلوى محمد لبيب، حركة التحرير الوطني في إفريقيا، مجلة الدراسات الإفريقية، ع5، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة،1996، ص 190.

[3] جيمس دفي، مرجع سابق، ص24.

لمبدأ الميز العنصري داخل أنغولا[1]، وخلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 1914و 1920 تواصل تشريع القوانين إلى درجة أنها كرست لتطبيق نظام الحكم الذاتي الإداري للحاكم البرتغالي في أنغولا[2].

إلا أن النظام الجمهوري القائم في البرتغال لم يتمتع بالقدر الكافي من الديمقراطية لحمايته لأنه تعرض إلى الكثير من الهزات والتي كان من نتائجها حدوث انقلاب عسكري، دخل بنظام الحكم في البرتغال إلى مرحلة **الديكتاتورية**[3] العسكرية وإمتد إلى غاية إستقلال أنغولا تقريبا وبالضبط إلى سنة 1974[4]، وفي خضم هذه التطورات مارست البرتغال سياسة قاسية في ظل حكم الدكتاتور" **سالازار**[5]" المعين كوزير للمالية ثم رئيسا للوزراء (1968/1932) من طرف الجنرال المستأثر بالسلطة " **أوسكار كارمونا**" والذي أصبح رئيسا للجمهورية البرتغالية[6].

لقد كانت أنغولا وجميع المستعمرات البرتغالية في إفريقيا تابعة لوزارة المستعمرات في البرتغال قبل سنة 1930، إلا أنه وبوصول سالازار سنة 1930 للسلطة قام بعدة تعديلات إدارية أفرزت قرار توحيد الإدارة وتجميعها في يد الدولة، كما قام بتأميم اقتصاد المستعمرات، مع إلغاءه لقانون العمل الإجباري لمصلحة الشركات الخاصة[7]، كما تم غدماج هذه القوانين سنة 1951

---

[1] سلوى محمد لبيب، المرجع السابق، ص 190.

[2] كي زيربو، تاريخ إفريقيا السوداء، تر: يوسف شلب الشام، ج2، وزارة الثقافة، دمشق، 1994ن ص 806.

[3] **الديكتاتورية:** كلمة رومانية الأصل تستعمل في وقتنا الحالي للدلالة على سياسة معينة، تتحول فيها جميع السلطات والصلاحيات في يد شخص واحد يمارسها كما يشاء، ومعظم الدكتاتوريات ظهرت بعد الانقلابات العسكرية، للمزيد أنظر: عبد الوهاب الكيلاني، الموسوعة السياسية، ج2، دار الهدى للطباعة النشر، بيروت، ص 685.

[4] سلوى محمد لبيب، المرجع السابق، ص 190.

[5] **سالازار أنطونيو:**(1970/1889): ولد في بلدة قيميرو البرتغالية، يعتبر ديكتاتور برتغالي حكم بلاده حكما مطلقا طوال 32 سنة متواصلة، نولى وزارة المستعمرات عام 1930، بالإضافة إلى وزارة المالية، إختاره كارمونا ليكون رئيسا للوزراء بتاريخ 5 جوان 1932، وبقي في هذا المنصب حتى وفاته سنة 1970، أنظر: عبد الوهاب الكيلاني، المرجع السابق، ج3، ص ص، 89، 90.

[6] **كارمونا: أوسكار أنطونيو كارمونا**(1951/1869): عسكري ورجل دولة برتغالي، أنتخب رئيسا للجمهورية البرتغالية في مارس 1928، أعيد انتخابه كرئيس للجمهورية سنوات 1935، 1942، 1949، أنظر: عبد الوهاب الكيلاني، المرجع السابق، ج5، ص33.

[7] جيمس دفي: مرجع سابق، ص ص، 139،138.

في الدستور البرتغالي، كما نصت المادة 134 على أن تسمى الأملاك البرتغالية فيها وراء البحار باسم مقاطعات ما وراء البحار، ولها نظام إداري وسياسي ملائم لموقعها الجغرافي وحالتها الاجتماعية ،في حين نصت المادة رقم 135 على أن أقاليم ما وراء البحار جزء الا يتجزأ من الدولة البرتغالية ، ومن خلال هذا الدستور عملت البرتغال على جعل مستعمرة أنغولا تابعة للبرتغال من خلال دمج الأنغوليين في السياسة البرتغالية وجعل أقاليمها تابعة لها.[1]

2-اقتصاديا:

قامت السياسة الاستعمارية البرتغالية في أنغولا على تكريس سياسة الاستغلال الاقتصادي والاستنزاف المفرط للموارد بمختلف أنواعها الزراعية والمعدنية، كما كان العمل الإجباري وفرض نظام الاحتكار هما العاملان الأساسيان في اقتصاد المستعمرات البرتغالية.

1-**الزراعة:** كان القطاع الزراعي في أنغولا خلال عهد الاستعمار البرتغالي قائما على نوعين:

أ- القطاع الزراعي التقليدية:

يعتمد فيه المواطنون المحليون على الأساليب والوسائل التقليدية وكانت منتوجاتهم موجهة لتلبية الحاجات الأولية للأهالي مثل: الخضر والحبوب[2].

ب_ القطاع الزراعي الحديث:

يمارسه الأوروبيون، ويتم إنتاج المحاصيل التجارية أو النقدية مثل: البن، قصب السكر، القطن، حيث كانت تمثل مورد اقتصادي هام.

استغلت البرتغال هضاب أنغولا الشمالية لزراعة المحاصيل المدارية وخاصة البن، لدرجة أن منتوج البن أصبح يمثل نصف صادرات مستعمرة أنغولا والذي كان يصدر معظمه على الولايات المتحدة الامريكية، بحيث بلغ إنتاجه سنة 1884، حوالي 4.1 مليون طن[3].مما

[1] زاهر رياض، استعمار إفريقيا، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965، ص185.

[2] عبد الهادي محمد هنائي، نهاية الاستعمار البرتغالي، المرجع السابق، ص130.

[3] فتحي محمد أبو عيانة، الجغرافيا الإقليمية، دار النهضة العربية، بيروت،1916، ص 510.

سبق يتضح أن البرتغاليين عرفوا الأهمية والفوائد الكبيرة لزراعة البن، فعملوا على استغلال المستعمرة أرضا وشعبا أبشع استغلال ورفعوا من معدلات مردودية الإنتاج لتمثل أنغولا ما نسبته 61.7% من إنتاج القارة وذلك سنة 1958 ، لتحتل المرتبة الثانية في الإنتاج بعد إفريقيا الغربية[1].

وإلى جانب البن يأتي السكر الذي يعتبر من المواد الزراعية الأولية ذات الأهمية الكبرى لاقتصاد البرتغال ،على اعتبار أنه يدخل في العديد من الصناعات التحويلية الغذائية، ولهذا سيطرت الشركات البرتغالية على مجال زراعة قصب السكر في أنغولا، كما عمل سالازار على استغلال الزنوج في ميدان الزراعة الحديثة واستغلال طاقاتهم الجسمية في تطوير اقتصاد البرتغال[2].

وإلى جانب البن والسكر مارست البرتغال زراعة القطن كمت وضعت شروطا وقيود على المزارعين الأنغوليين حيث فرضت عليهم تقديم كمية معينة من إنتاجهم بأسعار أقل من الأسعار العالمية للشركة العامة لقطن أنغولا وهي شركة برتغالية، حيث بلغ عدد العاملين في في قطاع القطن 519000 فلاح وكان العمل إجباريا[3].

وبالإضافة إلى المنتجات السالفو الذكر إستغلت البرتغال الأراضي الأنغولية والمزارعين لإنتاج منتوجات أخرى على غرار محصول الذرى والذي يعتبر المحصول الغذائي الرئيسي في أنغولا، إضافة للفول السوداني، والقمح[4]. كما إستغلوا الثروة الغابية حيث بلغ إنتاج الأخشاب حوالي 6.9 مليون متر مكعب وصدر منه 50،000 متر مكعب، وإضافة إلى ذلك عملت السلطات الإستعمارية البرتغالية على إستغلال الثروة الحيوانية المتوفرة في أنغولا من المواشي والخنازيروتصدير جلود الحيوانات[5]

[1] عبد الهادي محمد هنائي، المرجع السابق، ص 132.

[2] نفسه

[3] كي زيربو، المرجع السابق، ص 809.

[4] فتحي محمد أبو عيانة، المرجع السابق، ص 511.

[5] عبد الهادي محمد هنائي، المرجع السابق، ص 132.

2-المعادن والطاقة:

أ- **المعادن:** لقد سعت السلطات الإستعمارية البرتغالية إلى إستغلال وإستنزاف الثروات المعدنية التي تحوزها أنغولا، علما أن هذه الأخيرة دولة غنية بالموارد المعدنية وعل رأسها الماس وذلك من خلال شراء أسهم في شركة ماس أنغولا المشهورة باسم " ديامنغDiaman[1]، والتي تعتبربمثابة إحتكار يسيطر عليه كارتل أنجلو-أمريكي وإتحاد كاتنجا العليا Uppere Katanga. حيث سيطرت شركة الماس على إقتصاد البلاد إذ بلغ نصيبها من الصادرات 45% سنة 1935 وهذا ما جعلها تحتكر وتسيطر على إقتصاد لواندا حيث كانت الشركة الصناعية الوحيدة الناشطة هناك، كما كانت تحتكم إلى قانون تجنيد وإحتكار العمال هناك بصورة فعالة، حيث صدرت الشركة من الماس ماقيمته 349 مليون أسكودو خلال سنة 1961.[2] وفي تلك الفترة كانت هذه الشركة تشيد ممتلكاتها الإحتكارية بفضل إعفائها من الضرائب والرسوم الجمركية ووجود اليد العاملة والأسواق تحت تصرفها[3].

كما كانت أنغولا تنفرد بكثافة في إنتاج الذهب، حيث تشير الدراسات أن السلطات البرتغالية قد إستخرجت أكثر من 354345.47 قيراط من الذهب سنة 1968.[4]

أما بالنسبة للمعادن الأخرى فقد إستغلت البرتغال ثروة الحديد حيث بلغ إنتاجه حوالي 183،000 طن سنة 1957، في حين بلغ إنتاج المنغنيز 38499 طن خلال نفس العام[5]

---

[1] **ديامنغDiamang** : شركة ماس أنغولا بدأت أعمالها سنة 1920 وقد مول البرتغاليون والبلجكيون رأس مال الشركة وهي معفية من الضرائب والرسوم، مع إجبار العمال الأنغوليين على العمل الجبري تحت تصرفها في لواندا في مجال التنقيب عن التعدين، أنظر: جيمس دفي، مرجع سابق، ص123.

[2] عبد الهادي محمد هنائي، المرجع السابق، ص ص 134،133.

[3] كوكري فيدروفيشت، الإقتصاد الإستعماري في المناطق الفرنسية والبلجيكية والبرتغالية السابقة، تاريخ إفريقيا العام، ج7، اليونيسكو،1995، ص 385.

[4] Marchés Tropicaux et miditérranées.vol 26.p2253.

[5] عبد الهادي محمد هنائي، المرجع السابق، ص135.

ب- **الطاقة:**

تكتسي أنغولا أهمية إقتصادية بالغة مقارنة بباقي المستعمرات البرتغالية الأخرى بالنظر للثروات الهائلة التي تحتويها خاصة بعد إكتشاف كميات هائلة من البترول لدرجة جعلت بعض السياسيين يطلقون عليها " **كويت إفريقيا**"،[1]إذ تعتبر أنغولا من أهم المناطق الغنية بالبترول في إفريقيا وكانت السلطات الإستعمارية البرتغالية تعمل على إستغلال هذه الثروة الطاقوية خاصة في حقول الإنتاج بمنطقة كابيندا[2]علما أن تاريخ إكتشاف التفط في أنغولا يعود لسنة 1955، ويتركز إنتاجه في منطقتين هما" جنوب لواندا " وكابندا"، حيث بلغ إنتاج البترول خلال العهد الإستعماري وبالضبط خلال سنة 1972 حوالي 1000000 طن سنويا لتحتل بذلك أنغولا المرتبة السادسة إفريقيا من حيث كمية الإنتاج، وهو ما إستغلته البرتغال جيدافي تطوير إقتصادها،من خلال تشييد مصنع لتكرير البترول في مدينة "لواندا" عام 1957 بطاقة تقدر ب 650،000 طن وذلك بغرض سد الحاجيات الطاقوية للبلاد.كما عملت الحكومة البرتغالية على تنشيط مجال التنقيب عن البترول ومنح تراخيص التنقيب عن النفط لشركات أجنبية خاصة خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1953و1955 حيث بلغ إنتاج البترول500،000 طن سنة 1955، في حين بلغ إنتاج الزيت غير المكرر 66،747 طن سنة 1960.[3]

ج- **التجارة:** ركز البرتغاليون جهودهم في البداية على إصلاح نظام التعربفة الجمركية، وتأسيس شركات زراعية كبرى مع إقامة الموانئ وإنشاء الطرق والسكك الحديدية[4] كما عملت السلطات الإستعمارية على إستغلال الثروة السمكية وإقامة مصانع مابين " منطقة لوبيتو" وصولا إلى الساحل الجنوبي، لتجفيف السمك وتعليبه بهدف تصديره[5]،وبقيام الجمهورية البرتغالية إبتداءا من سنة 1910 إزداد الإستغلال الاقتصادي في المستعمرات البرتغالية أكثر

[1] حلمي الشعراوي، أنغولا..الثورة وابعادها ، منشورات وزارة الثقافة والفنون، العراق،1978، ص 7.

[2] محمد صادق صبور، مناطق الصراع في إفريقيا، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة،2005، ص24.

[3] جيمس دفي، مرجع سابق، ص181.

[4] نفسه، ص، ص 125 ،126.

[5] فتحي محمد أبو عيانة، المرجع السابق، ص512.

، حيث سارت الحكومة الجديد على سياسة تقوم على فرض إحتكار الموارد الإقتصادية والنشاط التجاري ككل ومنح قروض للشركات البرتغالية بغرض تطوير إقتصادها أكثر.[1]

3-إجتماعيا:

لم يختلف نهج السلطات الإستعمارية البرتغالية متشابها في جميع مستعمراتها الإفريقية بما فيها أنغولا حيث بنيت السياسة الإستعمارية على ظلم المجتمعات المحلية وقهرهم وخاصة خلال عهد حكومة "سالازار " وتجلى ذلك واضحا من خلال تردي الأوضاع الاجتماعية وإهمال الجانب الصحي، مع تعمد تجهيل الشعب الأنغولي بهدف إبقائهم تحت سيطرتها وسنشرح ذلك أكثر حسب كل قطاع:

أ- **الصحة:** ألحقت أنغولا وباقي المستعمرات البرتغالية في إفريقيا بوزارة ماوراء البحارفي مجال الصحة،إذ كانت تشرف هذه الأخيرة على على جميع معاهد الطب والمستشفيات على قلتها، حيث كان يوجد في مستعمرة أنغولا حوالي 50 مستشفى حكومي ، يشتغل بها حوالي 148 طبيب ، حيث يضم المستشفى الرئيسي في لواندا 300 سرير وفي المستشفيات الأخرى بين 20 سرير و 150 سرير، إضافة للخدمات الصحية المقدمة من طرف 30 جمعية تبشيرية، و 39 مستوصف،لكن ظاهرة الميز العنصري شملت حتى ابسط حقوق الإنسان من خدمات صحية لإن هذه المرافق كانت مخصصة بدرجة أكبر للأقليات البيضاء والأفارقة الحاملين صفة المواطنين.[2]

ب-التعليم: تمحورت مبادئ السياسة التعليمية البرتغالية منذ تغلغلهم في قارة إفريقيا على جعل مدارسهم وسيلة لنشر اللغة والثقافة والقومية البرتغالية في أوساط الأفارقة [3]، أما عن الهدف الأسمى من هذه الإستراتيجية المنتهجة في المستعمرات البرتغالية هو

[1] جلال يحي، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص 867.

[2] زاهر رياض، إستعمار إفريقيا، المرجع السابق، ص 352.

[3] نفسه، ص375.

تمدين السود وإدماجهم في الأمة البرتغالية[1]،وهو الدور الذي كانت تلعبه الجمعيات التبشيرية وخاصة الكاثوليكية منها، حيث حملت على عاتقها مسؤولية التعليم، كما تم إعتماد اللغة البرتغالية كلغة للتدريس بغرض تجنيس الأنغوليين بالجنسية البرتغالية[2]، غير أن ظاهرة التمييز العنصري قد ضربت جميع نواحي الحياة الاجتماعية وطغت حتى على مجال التعليم فنجد أنه تم وضع عدة شروط تعسفية لتعليم الافارقة ومنها مثلا:

- أولوية التعليم للأطفال البرتغاليين.
- وضع سن 13 سنة كأقصى حد للإلتحاق بالمدرسة الثانوية.[3]

بلغ عدد المؤسسات التعليمية في مستعمرة أنغولا حوالي 207 مؤسسة، في حين بلغ عدد المتمدرسين إلى 13586 تلميذ في المدارس الإبتدائية و2277 طالب على مستوى المدارس الثانوية (معظمهم غير إفريقيين)، إضافة ل 1148 طالبا في المدارس الفنية و154 طالب في معهد المعلمين.[4]

[1] كي زيربو، المرجع السابق، ص123.

[2] زاهر رياض، إستعمار إفريقيا، المرجع السابق، ص375.

[3] عبد الهادي محمد هنائي، المرجع السابق، ص 112.

[4] زاهر رياض، إستعمار إفريقيا المرجع السابق، ص377.

إنطلاقا مما تم التطرق إليه فيما يخص السياسة الإستعمارية البرتغالية المنتهجة في مستعمرة أنغولا توضح أن "سالازار" كان متأثرا بسياسة الإدماج الفرنسية في الجزائر معتقدا أن ذلك سيؤدي إلى سيطرة برتغالية أبدية على أنغولا، وهو ماإنعكس سلبا على الشعب الأنغولي لأن هذه السياسة القاسية أدت إلى إزدياد تدهور أوضاع المجتمع الأنغولي أكثر وأكثر وفي مختلف المجالات الإقتصادية والصحية والتعليمية[1].

مما سبق ذكره نستنتج أن الإستراتيجية العامة للسياسة التعليمية المنتهجة من طرف البرتغال في مستعمراتها الإفريقية مبنية على معتقد بكون التعليم هام فقط للنهوض بحركة دمج الأفارقة في الثقافة البرتغالية[2].

ج- سياسة الإستيطان: لقد طبقت البرتغال سياسة الإستيطان كمحور لسياستها الإستعمارية في الجانب الاجتماعي، كما إنتهجت البرتغال سياسة تشجيع الهجرة إلى مستعمراتها الإفريقية فبالنسبة لمستعمرة أنغولا فقد حولتها إلى منطقة لنفي المجرمين والمنفيين السياسيين، وجعلها مكانا للتخلص من المتسولين والجنود المتمردين[3]، حيث كانت الإنطلاقة بإستيطان حوالي 270 أوروبي بالمستعمرة وذلك سنة 1880، ثم بدأ عددهم يتزايد تدريجيا،فحسب إحصائيات سنة 1911 كان يتمركز في مدينة كابندا حوالي 500 نسمة ، في حين بلغ عدد سكان لواندا 17500 نسمة ، أما بنغويلا فقدر العدد بحوالي 4000 نسمة[4]، وبقي العدد في تزايد مع بقاء سياسة الإستيطان مفتوحة امام المهاجرين البرتغاليين والأوروبيين حيث وحسب تقديرات سنة

[1] بلغت نسبة الأمية في مسنعمرة أنغولا97% كما أنه لم يكن هناك إلا 30 مستشفى على مستوى البلاد، في حين لم تكن هناك حماية صحية كبيرة ضد الأمراض الخطيرة مثل الملاريا، التدرن، البلهارزيا، كما كان الشعب الأنغولي يتعرض إلى عملية إستغلال بشعة جراء السخرة المجانية وإنخفاض الأجور، إذ كان دخل الفرد الأنغولي يتراوح مابين 81-135 دولار أمريكي سنويا خلال سنوات 1960-1963، وكانت الخدمات المقدمة في المدارس ضعيفة جدا، ولم تكن هنالك أية مشاريع ثقافية أو صناعية لتطوير الفرد في أنغولا.أنظر:أنطوني سبمسون ، حول إفريقيا، تر، أحمد محمد حمزة، القاهرة، د،ت، ص153.

[2] جيمس دفي، المرجع سابق، ص 155.

[3] جلال يحي، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص142.

[4] The Historical Sectionof of the foreing office Angola, op, cit, p10.

1930 بلغ عدد المستوطنين في مستعمرة أنغولا حوالي 50،000 من البيض مقارنة بمجموع السكان البالغ عددهم 30000،00 ملايين نسمة ، ثم إرتفع هذا العدد ليصل إلى 87،000 نسمة سنة 1940، ثم 110،000 نسمة سنة 1955.

مما سبق نجد أن مستعمرة أنغولا كانت نقطة جذب للهجرة أكثر من باقي المستعمرات البرتغالية وهذا بسبب القرب الجغرافي نسبيا من البرتغال إضافة لوفرة فرص الشغل والإستثمار بها مما سبق نجد أن مستعمرة أنغولا كانت نقطة جذب للهجرة أكثر من باقي المستعمرات البرتغالية وهذا بسبب القرب الجغرافي نسبيا من البرتغال إضافة لوفرة فرص الشغل والإستثمار بها 1955.[1]

د-الشغل: منذ دخولها لأنغولا قامت السلطات الإستعمارية البرتغالية بإصدار عدة نصوص تشريعية وقوانين تتعلق بنظام الشغل في مستعمرة أنغولا مثل قانون سنة 1826 والذي نص على فرض إجبارية العمل على الفرد الأنغولي في سبيل المصلحة العامة أو الجماعية ومن لم يحترم القانون تفرض عليه عقوبات، كما صدرت قوانين أخرى مابين سنتي 1900 و1913 لكنها ألغيت سنة 1914 لتستبدل بقانون إصلاح عملية إساءة السلطة، مع إقرار كيفيات تنظيم قواعد العمل[2].

كما لجأت الحكومة البرتغالية وأصحاب العمل الخاص (القطاع الخاص) إلى نظام العمل الجبري، فقد نشر في الصحف البرتغالية سنة 1956 مايلي: "**إننا في حاجة ماسة إلى كثير من العمل والمثابرة والجهد الإنساني حتى يمكن إستغلال وتطوير موارد الكائنات فوق تربة المستعمرات**"، ومعنى هذا الكلام أنه من الضروري الحصول على أيدي عاملة كثيرة ودائمة تمثل ضرورة حيوية والرجل الأبيض في إفريقيا لايمكنه القيام بالأعمال الشاقة المتطلبة لجهد عضلي كبير، ولهذا فمن الطبيعي حسبهم أن تترك مثل هكذا أعمال للأفارقة لطبيعة تركيبتهم الجسمانية

[1] عبد الهادي محمد هنائي، المرجع السابق، ص 137.

[2] جيمس دفي، المرجع سابق، ص، ص 165، 166.

القوية وقدرة تحملهم وتأقلمهم مع البيئة، وبذلك كرس الإفريقي لخدمة المستعمرين[1]، كما عملت الحكومة البرتغالية على إبقاء الأغلبية العظمى من الأنغوليين والموزمبيقيين في مرتبة ثانوية من حيث الجنس والثقافة والوضع الطبقي،وذلك بمقتضى نظام السكان الأصليين[2].

المبحث الثالث: الحركة الوطنية والكفاح المسلح ضد الاحتلال البرتغالي

1- نشأة وتبلور الحركة الوطنية الأنغولية:

يمكن القول أن جذورالحركة الوطنية الأنغولية تعود إلى وقت مبكر، وعلى إعتبار أن المجتمع الأنغولي ذو طبع قبلي فإن الحركة الوطنية قد إخذت في بعض الأحيان شكلا قبليا عفويا، واخذت في أحيان أخرى شكلا سياسيا من خلال الإنتفاضات الواسعة، مثل الإنتفاضة الكبرى التي عمت أرجاء أنغولا إحتجاجا على مخرجات وقرارات مؤتمر برلين 1885، والتي إعترفت من خلالها الدول الأوروبية بالسيطرة البرتغالية على أنغولا، إضافة للإنتفاضة الشعبية التي كانت خلال سنة 1910 بعد إعلان إنهاء الملكية وإقامة الجمهورية في البرتغال[3].

كما تعتبر فترة مابين الحربين العالميتين مرحلة تبلور وبروز الوعي القومي على الصعيد السياسي لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية 1939-1945م، حيث شهد العالم والقارة الإفريقية على وجه الخصوص بروز موجة تحررية تطالب بضرورة التخلص من الهيمنة الاستعمارية[4]، وساهمت الأحزاب السياسية في النضال من اجل استرجاع السيادة الوطنية. وخلال الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن 20م شهدت القارة السمراء استرجاع غالبية شعوبها لسيادتها الوطنية باستثناء المستعمرات البرتغالية التي كانت لا تزال تعاني من سيطرة أقدم استعمار امبريالي في القارة.

ففي المرحلة التي كانت فيها اغلب المستعمرات الإفريقية تخوض حربها التحريرية المسلحة والبعض الآخر استرجع سيادته الوطنية ، كانت أنغولا في بدايات مرحلة الكفاح السياسي

---

[1] نفسه، ص 169.

[2] محمد علي القوزي، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، ص142.

[3] هرفيه بروج، الخمسون إفريقيا، م2، مركز البحوث والمعلومات، القاهرة، د، ت، ص165.

[4] Basil Davidson, the African awaking, London, 1955, p49.

كسبيل أول للمطالبة باسترجاع سيادتها بطرق سلمية، وعرفت في هذه الفترة نشاطا لحركتها الوطنية السياسية وأبرزها الحركة الشعبية لتحير أنغولا التي أخذت مبدأ استرجاع السيادة الكاملة مبدأها الأول ، إلا أن رد فعل السلطات الاستعمارية البرتغالية القمعية عجل باتخاذ الحركة الشعبية لتحرير أنغولا طريق الكفاح المسلح بداية من سنة 1961م ولتستمر حربها التحريرية حتى سنة 1975م وهو تاريخ استرجاع سيادتها، لتكون بذلك حرب التحرير الأنغولية من أطول الحروب التحريرية في القارة السمراء.

1-1 النضال السياسي والثقافي وبوادر ظهور الحركة الوطنية (ماقبل 1956):

لقد مرت الحركة الوطنية في أنغولا بعدة مراحل بدأت بالكفاح القبلي التقليدي ضد القوى الغربية والوجود البرتغالي، ثم تطور هذا الكفاح مع تطور الوجود البرتغالي فقد صاحب هذا الوجود ظهور حركات ثقافية ودينية وسياسية قام بها المستوطنون البرتغاليون أنفسهم في أوائل القرن 20م، وبالتدريج إنظم لهذه المجموعة بعض الأفراد المخلطين وقلة قليلة من الأفارقة المندمجين[1].

أ- **التنظيمات السياسية:**

ظهر رد الفعل الوطني ضد الاحتلال البرتغالي من الناحية السياسية في تكوين التنظيمات السياسية لتبصير الوطنيين الأنغوليين بحقوقهم السياسية، وكذا كشف مساوئ الاستعمار البرتغالي[2]. لقد لعب المندمجون الأنغوليون والخلاسون الذين كانوا يعيشون في البرتغال دورا أساسيا في تأسيس الجمعيات والتنظيمات التي تعبر عن مطالب التقدم الاجتماعي والاقتصادي في حدود النظام الاستعماري البرتغالي، كما طالبوا إلغاء القوانين الجائرة ونشر العدل في المقاطعات[3] ودعوة الحكومة البرتغالية لإجراءات عاجلة للإصلاح في المستعمرات البرتغالية[4].ومن أشهر هذه التنظيمات نجد:

---

[1] سلوى محمد لبيب، المرجع السابق، ص193.

[2]- سعد زغلول عبد ربه: " **الحركات الوطنية في أنغولا...**، مرجع سابق، ص42.

[3]- سعد زغلول عبد ربه: "**الحركات الوطنية في أنغولا...**"، مرجع السابق، ص43.

[4]- ريتشارد جيبسون: مرجع سابق، ص309.

- رابطة أهلية Indigeneus هي "**رابطة أنغولانا Liga Angolana**" التي تأسست سنة 1913م،[1]
- "**منظمة العصبة الإفريقية Liga Africa**" التي تأسست سنة 1923م
- " **العصبة الوطنية الإفريقية LNA** التي تأسست1929، رغم الإجراءات المتشددة التي إتخذتها الحكومة البرتغالية ضد التنظيمات السياسية المختلفةوبتولي "سالازا سنة 1926 " وكان مقرها مدينة "لواندا"
- " **النادي الافريقي Grémio Africano**" تأسسسنة 1926 والذي أطلق عليه فيما بعد اسم " **الجمعية الإقليمية لشعب أنغولا ANANGOLA**" وعلى هذا الأساس فقد ولَد الشعور القومي الأنغولي ووجد متنفسا له للاحتجاج على التصرفات الاستعمارية البرتغالية[2].
- " **الجمعية الإفريقية لكل أنغولا A.A.S.A**" منظمة قانونية أخرى هي التي أسسها عمال السكة الحديدية في "لشبونة الجديدة Nova Lisboa"، ولكن الإدارة الاستعمارية كانت تتدخل في برنامجها وتوجيهها حتى أصبحت عديمة الجدوى ولا تستطيع التأثير في مجرى الأمور السياسية في أنغولا[3].

ب- الجمعيات الثقافية:

لم يقتصر النشاط في أنغولا على الجانب السياسي فحسب لكن امتد للجانب الثقافي الذي شهد حراكا كانت الهوية هي محوره، مما أدى إلى ظهور وعي كبير بين طبقات الشعب الانغولي[4]، ومن أهم هذه النمظيمات الثقافية نجد:

- " **الجمعية الثقافية لأنغولا FUA** ": نشأ عام 1943م وكان ظاهره تنظيم ثقافي لأغراض أدبية، ولهذه الجمعية دور في نمو الحركة القومية الأنغولية لأن دوره الحقيقي

[1]- ريتشارد جيبسون: مرجع سابق، ص309.

[2]- سعد زغلول عبد ربه،" **الحركات الوطنية في أنغولا**..."، المرجع السابق، ص43.

[3]- نفسه، ص44.

[4]- سعاد مصطفاوي، مرجع سابق، ص43

كان سياسيا أكثر منه ثقافيا، وقد تأثر أعضاؤه إلى حد كبير بالماركسية[1] ومن بين الشخصيات السياسية التي كانت تجد قبولا في تلك الفترة بين المثقفين والمولدين والبيض الذين كان لهم دور في الحركات الوطنية الأنغولية أمثال:

" **ماريو دي اندرادي Mario de Andrade** "[2] و "**فيرياتو دا كروز Viriato da Cruz** "[3].

اصدر "**فيرياتو دا كروز** "[4] مع مجموعة من "الاسيميلادوس Assimilados " مجلة جديدة المعروفة باسم "**منساجيم Mensagem**" تدعوا من خلالها إلى نشر الوعي القومي الانغولي ضد الوجود البرتغالي، وإضفاء الطابع والهوية الإفريقية لبناء أنغولا ، وأسسوا أيضا حركة تدعى " **دعنا نكتشف أنغولاPartons à la découverte de l'Angola** وكان "داكروز" يعارض الاحترام المبالغ فيه للقيم الثقافية للغرب وهي على حد قوله قد تجاوزها الزمن ، كما دعت الحركة جميع الشباب وشجعتهم إلى إعادة اكتشاف أنغولا من جميع جوانبها من خلا العمل الجماعي المنظم

---

[1]– **الماركسية:** هي معتقد ومنهج تحليل، وكذلك نظرية فلسفية سياسية، اقتصادية، اجتماعية، تأسست على يد "كارل ماركس" وصديقه "فريديرك انجلز"، وبدأت تتطور أفكارها على يد تلاميذهم ومن تبنوا هذا المنهج. انظر: أحمد الشيوخات: الموسوعة العربية العالمية،2004.

[2]– **ماريو بينتو دي انرادي Mario Pinto de Andrade:** ولد في 21 أوت 1928م في غولونغو ألتو Golungo Alto بأنغولا، هو شاعر وسياسي أنغولي من فئة الخلاسين، ساهم في الحركات المناهضة للاستعمار في إفريقيا و أنغولا وكلن من بين الأعضاء المؤسسين للجمعية الثقافية لأنغولا، شارك في تأسيس الحزب الشيوعي في أنغولا سنة 1995 وفي سنة 1956 أسس رفقة "اوغيستينو نيتو" و"فيرياتو دا كروز" ومجموعة من الأنغوليين "الحركة الشعبية لتحرير أنغولا" . كان رئيسا للحزب بين سنتي 1960–1962 وبعد مدة دخل في صراع مع خليفته "اوغيستينو نيتو" بعد الاستقلال اختار العيش خارج أنغولا توفي في 26 اوت 1990. انظر:

Mario Pinto de Andrade، The New York Times,27 August, 1990,sectiion D,p 12. .

[3]– سلوى محمد لبيب، مرجع سابق، ص195.

[4]– **فيرياتو دا كروز Viriato da Cruz:** (25–03–1928/13–06–1973) شاعر وسياسي أنغولي ولد بأنغولا، يعتبر أحد أهم الشعراء الأنغوليين في عصره وهو من فئة المولدين. شارك في المجالات الأدبية والسياسة في لواندا 1948–1952، أنشأ سنة 1948 صحيفة ثقافية "منساجيم Mensagem" وفي سنة 1950 حركة "دعنا نكتشف أنغولا". من مؤسسي "الحركة الشعبية لتحرير أنغولا". لكنه انفصل عنها سنة 1964 وأنظم إلى "الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا". انظر:

Noelene Aoide, viriato da Cruz, Soph Press, 2012.

والوحدوي وعدم التفرقة بين المواطنين ؛ إضافة إلى حث على تكوين وتعليم الناس وتوعيتهم وكذا التعبير عن مصالح الشعب الانغولي[1] .

وبفضلها قامت ديناميكية ثقافية كبيرة في أنغولا وظهور جمعيات أدبية، ومنها تأسست سنة 1950م "**حركة شعراء أنغولا الجديدة Mouvement des nouveaux poètes de l'Angola** "[2]، وهي أيضا كانت ثقافية في الظاهر ولكنها مارست السياسة في الخفاء[3].

لكن للأسف قوبلت بالقمع من طرف الإدارة الاستعمارية البرتغالية وكذا ممارسات محاكم التفتيش في المستعمرة. ولعل الأهم بالنسبة لأنغولا رغم الممارسات الاستعمارية ميلاد الكتابة الأنغولية وأيضا تطوير "**اللهجة الكريولية Le dialecte Créole**" لغة "البانتو"، إضافة إلى تمجيد مبادئ وقيم الزنوجية الإفريقية[4].

خلال الخمسينيات من القرن 20م ، وفي "لشبونة" قام "**كابرال CABRAL**"[5] من غينيا بيساو، "نيتو Neto" من أنغولا ، "ماريو دي اندراد Mario de Andrade" الناقد الأدبي من أنغولا ، "ديوليندا دي ألميدا Deolina de Almida" و "جوزي فرانشسكو تنريرو José Fransisco Tenreiro" من ساو تومي وبرانسيب وهم من الرواد الأوائل للحركة الوطنية ويعتبرون من النخبة الجامعية في إفريقيا البرتغالية ، بإنشاء "**مركز الدراسات الإفريقية Le Centre d'Etudes Africanes**" ؛ كان هدفهم من خلال إنشاء هذا المركز هو إيقاظ الوعي القومي والأسس الثقافية للقارة ؛ لم يجد هؤلاء الدعم في العاصمة الفاشية البرتغالية إلا من قبل

---

[1]- J.P. Cosse – J. Sanchez : op.cit. p38.

[2] J.P. Cosse – J. Sanchez. Op.cit. p38.

[3] منصف بكاي: **دور الجزائر في تحرير إفريقيا...**، مرجع سابق، ص64.

[4] J.P. Cosse – J. Sanchez. Op.cit. p38.

[5] **أميلكار كابرال Amilcar Cabral**: ولد سنة 1942م من أب من الرأس الأخضر وأم غينية. تخرج من جامعة لشبونة كمهندس فلاحي. أهم زعماء الحركة الوطنية أسس الحزب الإفريقي لتحير غينيا بيساو والرأس الأخضر (P.A.I.G.C) سنة 1956م، ساهم في تأسيس الجبهة الشعبية لتحير أنغولا مع "اوغستينو نيتو" وجبهة تحرير موزمبيق مع "ادواردو **مندلان Eduardo Mondlane**، اغتيل بكونا كري سنة 1973م قبيل استرجاع البلاد لسيادتها. د انظر: منصف بكاي: **دور الجزائر في تحرير إفريقيا...**، المرجع السابق، ص76.

الحزب الشيوعي البرتغالي السري،وهكذا تعرفوا على الأفكار الماركسية . "نيتو" تحصل على شهادة الطب وقرر العودة إلى أنغولا وقرر فتح عيادة في "لواندا"، وكان على "اندراد" الذهاب إلى المنفى في باريس مع الأفارقة الآخرين، وكلاهما سيلعب دور كبير في تشكيل الحركة الوطنية الأنغولية[1].

ج-المجلات والصحف:

- **المجلات:**

يمكن إضافة عامل مهم ساهم في نمو الوعي القومي في أنغولا والمستعمرات البرتغالية عامة، إذ يتعلق الأمر بتأثر النخبة الإفريقية بأفكار "**ليو بولد سيدار سنغور**"[2] أحد الذين أرسوا دعائم فكر "الزنوجية"، وصدور مجلة "**Présence Africaine**"[3].

كانت هذه الحركية السياسية والثقافية في هذه المرحلة هي التي فتحت أعين الأنغوليين على استغلال كل المنابر في الفترة المقبلة فيما يسمى بفترة النضال السياسي وجعلتهم أكثر حرصا على استرجاع السيادة أكثر من أي وقت مضى[4]، بعدما كانت في فترة تبحث عن تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية داخل المستعمرة.

الصحف:

صحيفة مارنجي **M'arranger:** وهي صحيفة ثقافية كان لها دور هام في نشر الوعي في أنغولا، وهي تهاجم القيم الثقافية للغرب وتدعو لكل ماهو إفريقي وتنادي بعدم التفرقة بين

---

[1] J.P. Cosse – J. Sanchez. Op.cit. p39.

[2] **ليو بولد سيدار سنغور**: ولد 09 أكتوبر 1906م بـ «جوال" في السنغال. تخرج من ثانوية لويس الكبير بفرنسا، سياسي وشاعر وأديب سنغالي يعد زعيما للحركة الوطنية في السنغال وهو أول رئيس للبلاد صاحب فكرة "الزنوجية" ومن دعاة الوحدة الإفريقية، عين عضوا في الأكاديمية الفرنسية سنة 1984م. للمزيد انظر: منصف بكاي: **دور الجزائر في تحرير إفريقيا**...، مرجع سابق، ص64.

[3] نفسه: ص64.

[4] سعاد مصطفاوي: مرجع سابق، ص46.

مواطني أنغولا أيا كان جنسهم أو لونهم، لكن تعرضت للغلق وبالتالي إيقاف صدورها منذ سنة 1950.[1]

نمو الطبقة العاملة:

لعبت الطبقة العمالية في أنغولا بدور بارزا ساهم في يقظة الحركة الوطنية وبالتالي يمكن القول أنه ساهم مساهمة فعالة في الكفاح من أجل التحرر الوطني في أنغولا، لأن نشاطها كان دائما مناوئا للإستعمار وسلطاته، وهو ما ساهم في جذب طوائف كبيرة من السكان المحليين للإنخراط في الحركة الوطنية التي ستتبلور وتتحول إلى كفاح مسلح، حيث عانى العمال من محالف أشكال الإضدهاد إذلال رموز ومقومات الكرامة الشخصية والوطنية مما زاد في نشاطهم بصورة واضحة مع تزايد عدد العمال و تطور الأمر تدريجيا وصولا لتأسيس نقابات العمال، هكذا ظهرت حركة قومية مناوئة للإستعمارفي أنغولا خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 1928-1930 ، دعى إليها عمال الموانئ الذين نظموا إضرابا عاما [2] ،كما نظم العمال الأنغولييون إضرابا سنة 1955 بسبب الإستغلال البشع من طرف البرتغاليين لعمال المزارع كالعبيد دون أجور لكن السلطات الإستعمارية قابلته بعنف وتم إعتقال 700.000 شخص [3]

كما تم تنظيم إضراب أخر ولمدة 10أيام خلال شهر مارس من سنة 1956، عندما دعى إتحاد الأنغوليين العاملين بدون أجور إلى الإضراب وتجاوب العمال الأنغوليون معه ولم يقم أي منهم بعمل ما في مزارع المستوطنين البرتغاليين، لكن السلطات الإستعمارية قابلتهم بالقمع مما أدى إلى مقتل 10 مواطنين أنغوليين فيب المرحلة الأولى ثم 20 أخرون في المرحلة الثانية، وهو مازاد من تصميم الشعب الأنغولي على نيل حقوقه كاملة غير منقوصة[4].

---

[1] منصف بكاي: **دور الجزائر في تحرير إفريقيا...**، مرجع سابق، ص64.

[2] ي، ساقليف و ج. فاسليف، موجز تاريخ إفريقيا، المرجع السابق، ص88.

[3] المجاهد، نصف الشهر السياسي، ج3، ع80، الجزائر،1960، ص2.

[4] المجاهد، أنغولا تزعزع أخر أركان الإستعمار في إفريقيا، ج4، ع42، الجزائر،1961، ص12.

القارة الإفريقية مثلما هو الحال في "أنغولا". ولعل ارتفاع نسق العمل السياسي مرده لانتصار حركات التحرر في العالم، وكذلك الهيئات الدولية المنادية بالحرية والمساواة، إضافة إلى الصراع في إطار الحرب البارد بين الشرق الاشتراكي والغرب الرأسمالي.

فبالرغم من ممارسات الاستعمار البرتغالي وفرض الرقابة على المستعمرة الأنغولية، غير أن الأخبار والتطورات الإفريقية والعالمية قد وصلت إلى أنغولا وسمعوا بأنباء الحرب الدائرة في الجزائر وعجز الفرنسيين عن التغلب عليها، وكانت صور "احمد بن بلة" و"عبد الناصر" تجد طريقها إلى أنغولا[1].

أما على الصعيد الداخلي لأنغولا فقد اجتمعت عدة عوامل ساهمت في نمو الوعي القومي ومَرَدُّ ذلك للممارسات البرتغالية داخل المستعمرة، فكما ابتدعت البرتغال تجارة الرقيق ابتدعت أيضا نظام السخرة للأهالي الأنغوليين[2]، خاصة منذ تولي "سالازار" الحكم وتنفيذ الإدارة للعمل الإجباري والاستغلال التجاري والتجريد من الحقوق المدنية، إضافة فرض للرقابة الشديدة للمستعمرات البرتغالية[3].

الحركة الوطنية الأنغولية 1956-1961:

تفجرت الحركة القومية في أنغولا في ظل خلفيات من القهر السياسي والتخلف الحضاري والإقتصادي، حيث تأثرت بهذه الظروف على حد كبير، فالجماعات الوطنية التي نجحت في البقاء على قيد الحياة عانت من الشعور بعدم الأمن وفقدانها الثقة فيما بينها،حيث نشأت هذه الحركات الوطنية من طبقة مثقفة ضئيلة وإستندت كل منها إلى أساسها القبلي مما أعجزها عن مد بصرها عبر الإنتماءات العرقية وأدى إلى ضعفها وتحديد نطاق عملها[4]،كما إتجهت بعض القيادات الوطنية إلى اللجوء السياسي للخارج في محاولة لإعادة تجميع قواها

---

[1] محمد هنائي عبد الهادي، المرجع السابق، ص141.

[2] زاهر رياض: **استعمار إفريقيا**، المرجع السابق، ص147.

[3] سعد زغلول عبد ربه: " **الحركات الوطنية في أنغولا**..."، مرجع سابق، ص44.

[4] Mahajan, Harpreet, Anatomy of Imperialism in Angola, in Africa Qarterly, April 1978, pp4, 7.

والسعي للمساعدة الخارجية، حيث بدأت هذه الهجرة منذ سنة 1957 وإزدادت أكثر بعد الصدام المسلح مع الإستعمار البرتغالي سنة 1961.[1]

هذا التقهقر على جميع الأصعدة الحضارية، السياسية والاقتصادية جعل الأنغوليين يتأكدون من كونهم مستعبدين في بلادهم ولا بد لهم من العمل على تغيير هذه الأوضاع، والتي كانت سببا وعاملا مهما في انفجار الحركة التحررية في أنغولا واختيارها للعمل السياسي في بادئ الأمر[2]

1-الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا(FNLA):

يعتبر تاريخ مارس 1962 هو تاريخ تأسيس ونشأة هذه الجبهة التي ظهرت كنتيجة لتوافق منظمتين إفريقيتين على الإندماج فيما بينهم وهما: "**الحزب الديمقراطي الأنغولي**"(**PDO**) و "**إتحاد شعب أنغولا**"(**UPO**)، حيث نجد أن سمة العاطفة القبلية قد تغلبت لأن الجبهة قامت على أساس إقليمي قبلي مستندة على تأييد شعب قبائل الباكونغو"، رغم محاولات الجبهة لاحقا توسيع نطاق القبائل الداخلة تحت مظلتها وكذلك توسيع رقعة القتال ليغطي معظم انحاء أنغولا، وخلال الفترة الممتدة مابين سنتي 1961 و1964 كانت "فنلا" **FNLA** هي من تقود عمليات الكفاح المسلح عبر التراب الأنغولي ، وتدريجيا أصبحت الجبهة تعتبر الممثل الشرعي للقضية الأنغولية دوليا من خلال نيل إعتراف منظمة الوحدة الإفريقية(OUA) وإقناعها "للجنة تحرير إفريقيا" – المنبثقة عنها– في أنها الجبهة الوحيدة المقاتلة في أنغولا ضد الاحتلال البرتغالي،

[1] نجوى أمين محمد الفوال، القضايا السياسية الأفريقية كما تناولتها صحيفة الأهرام منذ حرب أكتوبر 1973، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 1983، ص156.

[2] سعاد مصطفاوي: مرجع سابق، ص47.

وخاصة بعد تشكيل مايسمى ب " الحكومة المؤقتة الأنغولية"(حكومة المنفى) برئاسة " **روبيرتو هولدن**[1]" على إعتراف عديد الدول الإفريقية بها.[2]

وبخصوص إيديولوجياتها كانت يمينية تقدمية أو رأسمالية بالأصح، وفيما يخص برنامجها فإنها تشترتك هي الأخرى مع باقي الحركات في التركيز على إستقلال لكنها لم تكن من أنصار الكفاح المسلح ضد الاحتلال البرتغالي وخاصة في بداية الأمر، ويرجح أن السبب يعود لكون الجبهة تتشكل من مجموعة من القبائل وعلى بزعامة قبيلة "نجويزاكو" وهي أسرة ملكية ، إضافة لبعض القبائل التي تمتلك رأسمال كبير فهي من كبار العائلات البرجوازية مثل قبيلة "نتورباكو" وكذلك بعض رجال المال والأعمال وعلى رأسهم مؤسس الحركة "روبيرتو هولدن" ، وكذلك أعضاء الحزب التقدمي الإفريقي والحزب الديمقراطي الأنغولي[3]، فهذه العناصر كانت لاتؤمن بالفكر التحرري على الشكل الذي تنادي به (**M.P.L.A**) بحكم إرتباطها بالمصالح الغربية وبحركة رؤوس الأموال وبالطبقة الأكثر ثراءا في المجتمع الأنغولي[4].

---

[1] **روبيرتو هولدن**:**Roberto Holden** (12-01-1923/02-08-2007)، ولد في ساو سلفادور Sao Salvador والتي تعرف حاليا بـ مبانزا كونغو Mbenza Congo، عاصمة مملكة الكونغو القديمة، سياسي أنغولي أسس العديد من الأحزاب (إتحاد شعب شمال أنغولا 1954، الجبهة الوطنية الأنغولية 1962، الحكومة الثورية لأنغولا في المنفى)، شارك هولدن في إتفاقيات الإستقلال مع البرتغال، أجبر على المنفى في فرنسا والكونغو، عاد إلى أنغولا ستة 1991 للمشاركة في الانتخابات سنة1992، أنظر:. pp48-49 .Op.cit **J.P. Cosse – J. Sanchez** . أنظر أيضا: الملحق رقم 12ص 237، صورة شخصية **روبيرتو هولدن Roberto Holden** .

[2] محمد محسن محمد عوض: أنغولا – دراسة في الجغرافيا السياسية، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 1974، ص60.

[3] نفسه، ص 60.

[4] سلوى محمد لبيب: مرجع سابق، ص189.

2-الإتحاد الوطني لإستقلال كامل أنغولا:(UNITA)

تشكل هذا الإتحاد نتيجة للإنشقاق الذي حصل داخل الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا، قاد هذا الإنشقاق "**جوناس سافيمبي**" [1]في مارس 1966 معتمدا على قبيلته "الأوفيمبوندو" -التي تشكل حوالي 33% من سكان أنغولا – إلى تشكيل حركته السياسية، والتي تلقت في البداية دعما صينيا لفترة قصيرة قبل أن ترضخ هذه الأخيرة لقرار منظمة الوحدة الإفريقية التي طالبت بعدم تقديم الدعم لأي حركة في أنغولا ، كان مقر الإتحاد في لوزاكا(زامبيا)، وتشكلت من المنشقين عن حكومة المنفى والطلبة الأنغوليين بالخارج، وبعض الشخصيات المحلية المنتمية لقبائل مختلفة من الذين هاجروا إلى زامبيا مع اللاجئين[2] لكن علامات إستفهام كبيرة كانت تثار حول علاقة هذه الحركة بالإستعمار البرتغالي لعدة أسباب منها توقيع إتفاق سلام ووقف إطلاق النار سنة 1974 [3]وكذا عودته للإتفاق مع الجبهة الوطنية في الوقت الذي كانت فيه المقاومة بقيادة الحركة الشعبية تحرز إنتصارات كبيرة[4].

وحسب مانشرته اللجنة المركزية للحزب فإنه يسير وفق المبادئ التالية:

- التعبئة المنظمة وتنظيم الفلاحين داخل البلاد ليكونو قوة أساسية في الكفاح.

---

[1] **جوناس سافيمبي:** رجل سياسي أنغولي، درس في لشبونة البرتغالية أواخر الخمسينات من القرن 20، ثم إنخرط في جبهة التحرير بالإتحاد الوطني لأنغولا التي كان يتزعمها روبيرتو هولدن، لكنه سرعان ما إنسحب من الجبهة ليؤسس حزبا ستة 1966، عرف بالإتحاد الوطني للإستقلال التام لأنغولا، **UNITA** وعندما إسترجعت أنغولا سيادتها سنة 1975 قرر سافيمبي التمرد وقيادة المعارضة المسلحة ضد الحكومة التي كانت تابعة للحركة الشعبية لتحرير أنغولا المدعومة من قبل الإتحاد السوفياتي وكوبا، حتى سنة 1991 توقف إطلاق النار لكن في السنة الموالية فازت M.P.L.A مجددا بالإنتخابات لكنه دخل مجددا في المعارضة المسلحة حتى لقي حتفه سنة 2001، انظر: منصف بكاي: دراسات وأبحاث في تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء، دار الامة للطباعة والنشر والتوزيعن الجزائر، 2017، ص299،أنظر أيضا: الملحق رقم(13)ص238، صورة شخصية جوناس سافيمبي.

[2] أحمد يوسف القرعي، حركة التحرير المسلح في أنغولا، السياسة الدولية، عدد 20، أفريل 1970، ص 134.

[3] محمد محسن محمد عوض: أنغولا – دراسة في الجغرافيا السياسية، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 1974، ص66.

[4] أحمد يوسف القرعي، نفسه، ص 131.

- التكامل والوحدة بين المثقفين والكوادر العسكرية في الكفاح داخل وخارج أنغولا، وأن يكونوا جميعا جنبا إلى جنب لتأطير الجماهير.
- رفض الإعتماد على المعسكرات العسكرية التي جرى إنشاؤها في الدول المجاورة في الدعاية الخارجية.
- المشاركة الفعالة من الشعب بكامله سواء أكان في الريف أم الحضر في المكافحة العامة للسيطرة الأجنبية.
- رفض الإنصياع لقيادة الدول الأجنبية.[1]

وأما فيما يخص البرنامج السياسي للحزب فإستقلال أنغولا يأتي في المرتبة الأولى رغم أن توجهه وإيديولوجياته تؤشر على أنه غربي التوجه كونه إنشق عن الجبهة الوطنية لإستقلال أنغولا وعلاقتها بالسلطات البرتغالية توحي بأنها لاتؤمن بالإستقلال مثلما تدعيه[2].

1-الحركة الشعبية لتحرير أنغولا M.P.L.A

لقد كان لأنغولا منذ عدة قرون ردة فعل من الوجود البرتغالي في المنطقة وقد دونته تلك الثورات الرافضة لهذا الوجود الاستعماري، بل تمسكوا بهويتهم وثقافتهم وانتمائهم رغم الممارسات الاستعمارية. وقد شهد القرن 20م ميلاد جمعيات وحركات سياسة تدعو للتمسك بالثقافة والهوية الأنغولية، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وما شهده العالم من مد تحرري ضد القوى الامبريالية الكبرى؛ وبدأت أنغولا ومن خلال الحركة الوطنية في تطور وإنشاء أحزاب سياسية مطالبة باسترجاع سيادتها وتعتبر " **الحركة الشعبية لتحرير أنغولا**" أولى الأحزاب السياسية نشأة في أنغولا ومطالبة باسترجاع السيادة الوطنية ويتجلى ذلك في اسمها والتي لعبت دورا كبيرا مع بداية النصف الثاني من القرن 20م في الحركة الوطنية وحرب التحرير.

[1] ريتشارد جيبسون: حركات التحرير الإفريقية "النضال المعاصر ضد الأقلية البيضاء"، المرجع السابق، ص351.

[2] سلوى محمد لبيب: مرجع سابق، ص 189.

1.2. تأسيس الحركة الشعبية لتحرير أنغولا Movimento Popular de Libertaçao de Angola:

تأسست " **الحركة الشعبية لتحرير أنغولا M.P.L.A** " 1956م بعد أن اندمجت معها تنظيمات سياسية أخرى كتنظيم سياسي يعمل داخل أنغولا ، وينتمي الأعضاء المؤسسون لـ"الحركة الشعبية لتحرير أنغولا" للعناصر أو المجموعات القبلية الموجودة في أنغولا ، لعل ما يميز هذا التنظيم السياسي هو ضمه لكافة الأطياف حيث يتشكل من الأفارقة ، البرتغاليون ، المولّدون و الخلاّسون الذين يمثلون الطبقة المثقفة الأنغولية وكنواة للM.P.LA. كانت في البداية تعتمد بشكل رئيسي على المناطق الحضرية في انتشارها خاصة "لواندا" ، لكنها بدأت تتوسع تدريجيا لتصل إلى المناطق الريفية[1].

بالعودة إلى الإرهاصات الأولى لتأسيس "الحركة الشعبية لتحير أنغولا" كان أعضاء "**الحزب الشيوعي البرتغالي**" في أواخر الأربعينيات في أحيان كثيرة يدعون ويروجون للحزب بين الطلاب والمثقفين الذين هم من أصل أوروبي وبين المولدين في "لواندا" ، وقد كان هذا الحزب محضورًا في البرتغال والأراضي التابعة لها في ما وراء البحار ؛ وكما اشرنا سابقا أن " **الجمعية الثقافية الأنغولية**" و "**مركز الدراسات الإفريقية**" كانا يتلقيان الدعم من الماركسيين[2] ، وتمكنوا من نشر أفكارهم وسط هؤلاء المثقفين الأفارقة عامة الأنغوليين خاص لتتبنى هذه الفئة المثقفة هذه الأفكار الماركسية البينينية.

تأسست جماعة سياسية كان معظم أعضائها من الموظفين البرتغاليين الإداريين في أنغولا، واعتُبرت امتدادا "**للحزب الشيوعي البرتغالي السري**" حيث ساهموا في تأسيس " **الحزب الشيوعي الأنغولي P.C.A**" سنة 1955م، وقد جذب التنظيم العديد من "المولّدين" و "الأفارقة"

[1]– Ralston McBareth Walters: Racism and Revolution op.cit. p103.

[2]– ريتشارد جيبسون: مرجع سابق، ص317.

و"البيض" أيضا[1]. ومن بين أوائل أعضاء الحزب الشيوعي الأنغولي من المثقفين المولّدين البارزين "فيرياتو دا كروز" و "ماريو دي اندراد"[2].

تم في "لواندا" سنة 1953م تأسيس أول حزب وطني ثوري يدعى " **حزب النضال الموحد للأفارقة الأنغوليين P.L.U.A** " ، في حين برى بعض المؤرخين أن هذا الحزب تأسس هو أيضا سنة 1956م وقد سبقه الحزب الشيوعي الانغولي بوقت قصير ، إلا إن ما هو مؤكد أن الأفكار الماركسية كانت منتشرة خاصة سنوات الخمسينات[3] ، وكان هذا الحزب أول حزب سياسي ثوري تأسس على كهيئة غير شرعية (غير قانوني) في أنغولا ، حيث اصدر إعلانا طالب فيه الإفريقيين الأنغوليين بالانضمام إلى المجموعات السرية والاتحاد في حركة لتحرير أنغولا من الاستعمار البرتغالي[4].

وللإشارة فان " حزب النضال الموحد للأفارقة الأنغوليين P.L.U.A " فقد كان برنامجه مشابه لبرنامج " الحزب الشيوعي الأنغولي P.C.A»، والملاحظ أن الطبقة الأنغولية المثقفة قد ساهمت بشكل واضح في تأسيس هذه الأحزاب الشيوعية الماركسية أكسبتها نضجا سياسيا ووعيا قوميا[5].

نتيجة لهذه الحركات تأسست " **الحركة الشعبية لتحرير أنغولا M.P.L.A** " في 10 ديسمبر 1956م ذات التوجه الماركسي اللينيني، وهي أول حركة تحررية في أنغولا[6] ويعتبر مؤسسوها أعضاء تابعين «للحزب الشيوعي الأنغولي P.C.A" المنحل و " حزب النضال الموحد للأفارقة الأنغوليين L.U.A.P" حيث استطاعة الحركة منذ البداية جذب العديد من المثقفين من الأفارقة والبرتغاليين في أنغولا، المولّدين والخلاّسين[7].

---

[1]– سلوى محمد لبيب: مرجع سابق، ص195.

[2]– Ralston McBareth Walter. Op.Cit. p103.

[3] J. P. Cosse – J. Sanchez. Op.Cit. p40.

[4]– سعد زغلول عبد ربه: "**الحركات الوطنية الأنغولية**»، مرجع سابق، ص44.

[5]– سعد زغلول عبد ربه: "**الحركات الوطنية الأنغولية**، مرجع سابق، ص44.

[6]– منصف بكاي: **دور الجزائر في تحرير إفريقيا...**، مرجع سابق، ص65.

[7] Ralston McBareth Walter. Op.Cit. p103.

كانت الحركة منذ تأسيسها تنتشر في المناطق الحضرية في وسط أنغولا و "لواندا" خاصة، ونواة هذه الحركة هي قبيلة "**الكيمبوندو**" المنتشرة في "لواندا" والتي تمثل 35% من سكان أنغولا[1]. لكنها بدأت تتوسع تدريجيا في الريف وانظم الفلاحون ، العمال ، الطلبة ، والتجار والحرفيون وكذا موظفي الإدارات، ومنذ نشأتها كانت " الحركة الشعبية لتحرير أنغولا M.P.L.A " تدعو إلى تأسيس جبهة موحدة ضد الاستعمار البرتغالي ، وهذا ما ذكرته في بيانها الأول :

» لا يمكن هزيمة الاستعمار البرتغالي إلا بالقتال ، والشعب الانغولي يستطيع تحرير نفسه بنفسه فقط وذلك عن طريق النضال ، ولا يمكن كسب هذه المعركة الا بجبهة واحدة موحدة تضم جميع الأنغوليين المناهضين للامبريالية بغض النظر عن لونهم أو وضعهم الاجتماعي أو الديني ، ولا يمكن كسبها الا بحركة تحرير كبيرة[2] ».

من خلال هذا البيان يمكن القول أن اتجاه " الحركة الشعبية لتحرير أنغولا M.P.L.A كان وِحدويا بالدرجة الأولى وسعيه للنضال من اجل استرجاع السيادة الوطنية لأنغولا وطرد الاستعمار الامبريالي البرتغالي منها.

تزامنا مع تأسيس الحركة بادرت إلى إصدار نشرات تحدد فيها أهدافها وسياستها، ولذلك يمكن اعتبارها أول حركة سياسية ذات برنامج عملي محدد. ومن البيان يمكن الذي أصدرتها حول الكفاح لاسترجاع السيادة الوطنية كانت تهدف أيضا إلى إقامة حكومة وطنية ديمقراطية تضم جميع القوى التي تحارب الاستعمار البرتغالي، ولم يقتصر عمل «الحركة الشعبية لتحرير انغولاM.P.L.A " على الجانب السياسي فقط بل قامت بنشاط تعليمي لمحو الامية وتعليم المواطنين[3].

لا يمكن لأي تنظيم أو حزب سياسي أن يوجد من العدم ، فـ"الحركة الشعبية لتحرير أنغولا M.P.L.A" كحركة سياسية أوجدته وأسسته شخصيات قيادية بارزة تمثل الطبقة المثقفة

[1]– جمال محمد السيد ضلع: مرجع سابق، ص129.

[2]– Ralston McBareth Walter. Op.Cit. p94.

[3]– جمال محمد السيد ضلع: مرجع سابق، ص130.

الأنغولية ، واهم مؤسسيها "**أوغستينو نيتو Ogostino Neto**" [1] ، "**ماريو دي اندراد Mario de Andrade**" ، "**فيرياتو دا كروز Viriato da Cruz**" و "**إليديو تومي ألفيس ماشادو Iliado Tomé Alves Machado**" والعديد من الأعضاء ذو التوجه الماركسي ، وقد عُيِّن "ماشادو Machado" كأول رئيس للحركة والذي كان رجل أفكار رغم انه لا يحظى بقبول جماهيري في حين تم تعين " فيرياتو دا كروز" أمينا عاما "للحركة الشعبية لتحرير أنغولا"[2].

2.2. الشخصيات البارزة للحركة الشعبية لتحرير أنغولا M.P.L.A:

كان للطبقة المثقفة الأنغولية دور بارز في تأسيس "الحركة الشعبية لتحير أنغولا"، والتي مارس النشاط السياسي في الجمعيات و "الحزب الشيوعي الأنغولي P.C.A" وكذلك "حزب النضال الموحد للأفارقة الأنغوليين P.L.U.A"، ومن أبرز هذه الشخصيات:

- **فيرياتو دا كروز Viriato da Cruz (1928-03-25/13-06-1973):**

كان "**فيرياتو دا كروز**" من الأعضاء المؤسسين للحركة الشعبية لتحير أنغولا رفقة "أوغستينو نيتو" و "ماريو دي اندراد". في الخمسينيات من القرن 20م اكتسب سمعة عالمية من خلال كتاباته في الأدب السياسي والشعر، قاد رفقة زملائه "الحركة الشعبية لتحير أنغولا" بعيدا عن المصالح السياسية أو العنصرية القبلية؛ بالعودة قليلا إلى الوراء فقد كان "**فيرياتو دا كروز**" مؤسس ومحرر " **مجلة Mensagem**" وهي مجلة ثقافية. تخرج من المدرسة الثانوية في "لواندا" ودرّس هناك لمدة عامين وبعدها أصبح كاتبا في القسم الإداري في إدارة التربية والتعليم[3].

---

[1] **أوغستينو نيتو Ogostino Neto (10-09-1922/10-09-1979):** رجل دولة أنغولي ومؤسس أنغولا الحديثة، دخل الإدارة الإستعمارية بعد دراسة الثانوية، أسس الحركة الشعبية لتحرير أنغولاعام 1956، وفي عام 1958 تخرج طبيبا من جامعة كويمبرا في البرتغال، أخذ على عاتقه مسؤوليات سياسية وعسكرية معا، وجال في أوروبا الغربية والشرقية، وفي إفريقيا والأمريكيتين لحث الرأي العام والحكومات على دعم القضية الأنغولية، عين رئيسا لجمهورية أنغولا يوم 11 نوفمبر 1975 وبقي في منصبه حتى وفاته في 1979. للمزيد أنظر: مسعود الخوند، المرجع السابق، ص 293. أنظر أيضا: الملحق رقم (14) ص 239، صورة شخصية أوغستينو نيتو Ogostino Neto.

[2]– ريتشارد جيبسون: مرجع سابق، ص318.

[3]– Ralston McBareth Walter. Op.Cit.106.

وفي سنة 1952م تم إقالته من منصبه بسبب نشاطه السياسي، وفي سنة 1958م حضر "دا كروز" مؤتمر "**الكتاب الأفرو-آسيويين**" وبعدها مؤتمر "**الأدباء الزنوج**" في روما باعتباره شاعرا، إضافة لذلك حضر سنة 1960م "المؤتمر الثاني للشعوب الإفريقية" في تونس و "**التضامن الأفرو-آسيوي**" في كونا كري عاصمة "غينيا"[1]، أما عن مجاله السياسي ودوره في "الحركة الشعبية لتحرير أنغولا" فقد كان أمينا عاما لها منذ تأسيسها سنة 1956م، إلا أن المضايقات الاستعمارية البرتغالية جعلته يفِر إلى فرنسا خوفا من القبض عليه ليصبح بعدها أول المؤسسين "للحركة الشعبية لتحرير أنغولا في المنفى" ومع ذلك بقي أمينا عاما في منصبه حتى سنة 1962م بعد تطور الخلافات بين زعماء الحركة وخاصة الزعيم "أوغستينو نيتو"[2].

- **ماريو دي اندراد Mario de Andrade (21-08-1928/26-08-1990):**

"**ماريو دي اندراد**" من مدينة "غولنغو ألتو" في إقليم "دمبوسDembos " بأنغولا ، بعد أن أنهى تعليمه الثانوي في لواندا سافر للدراسة في أوروبا ودرس في "**جامعة لشبونة**" وأمضى هناك 06 سنوات[3] ، درس الفلسفة في "جامعة لشبونة" وبعدها درس العلوم الاجتماعية في "السربون Sorbonne" في باريس وانظم بسهولة إلى الدوائر الفكرية الفرنسية ، وقام رفقة الطلبة الجامعيين الأنغوليين "فيرياتو دا كروز، أوغستينو نيتو " ومجموعة من طلبة المستعمرات البرتغالية في إنشاء " مركز الدراسات الإفريقية" وكذلك ساهم في "تأسيس الحزب الشيوعي الانغولي" ، ومن الزعماء البارزين في "الحركة الشعبية لتحرير أنغولا" وأصبح رئيسا لها بعد إلقاء القبض على " ماشادو Machado" رئيس الحركة و الزعيم "أوغيستينو نيتو" أيضا من قبل السلطات الاستعمارية البرتغالية حتى سنة 1962م[4].

---

[1] Ibid

[2] ريتشارد جيبسون، مرجع سابق، ص318.

[3] نفسه، ص322.

[4] Ralston McBareth Walter. Op.Cit. p106.

- **أوغستينو نيتو Ogostino Neto (10-09-1922/10-09-1979):**

طبيب وشاعر أنغولي، ابن "قِس" من "الكنيسة الميثودية"[1]، انهي دراسته الثانوية وحصل على منحة من الكنيسة الميثودية لدراسة الطب في "لشبونة" و "كويمرا". في الفترة مابين 1947-1952م بينما كان طاليا شارك بدور نشِط في سياسة المعارضة للسلطات البرتغالية حيث كان زعيما لحركة شبابية معادية للفاشية وهي " **حركة الوحدة الديمقراطية للشباب M.U.D.J** «، هذا إضافة إلى قصائده الشعرية. نتيجة لهذا العمل السياسي سجن عدة مرات ولكنه واصل دراسة الطب وحصل على شهادة الطب سنة 1958م، وعاد إلى أنغولا سنة 1959م[2].

يعتبر " **نيتو**" من المؤسسين السريين للحركة الشعبية لتحرير أنغولا وأصبح بعد عودته من "لشبونة" رئيسا "**للجنة التوجيه للحركة الشعبية لتحرير أنغولا**"[3] ، اكتسب خبرة وتجربة من خلال احتكاكه مع الكثير من الزعماء الوطنيين في الأقطار الإفريقية التي كانت تحت السيطرة البرتغالية أمثال : "اميلكار كابرال ، ادواردو ماندلان ، مارسيلينو دوسنتسوس[4] ، في سنة 1959 قامت السلطات الاستعمارية البرتغالية بحملة اعتقال للنشطاء السياسيين الأنغوليين وخاصة زعماء "الحركة الشعبية لتحير أنغولا" وكان من بينهم "أوغتينو نيتو" ورئيس الحركة " ماشادو" وأطلق صراحه سنة 1961م [5]. ليصبح بعدها رئيسا للحركة الشعبية لتحرير أنغولا من 1961-1975 أي حتى استقلال أنغولا وأول رئيس لجمهورية أنغولا المسترجعة لسيادتها الوطنية من 1975-1979م[6].

---

[1]- **الميثودية:** هي طائفة مسيحية بروتستانتية ظهرت في القرن 18م في المملكة المتحدة على يد "جون ويزلي"، رأت الميثودية بأن الكنيسة الانغليكانية ابتعدت عن الإيمان الحقيقي بسبب التدين الخارجي، ودعت الناس للعودة لأعماق الإيمان استنادا إلى نظام قوي ولهذا سميت بالميثودية (نظام = method) تنتشر في مختلف إنحاء العالم ويبلغ إتباعها حوالي 70 مليونا وفي إفريقيا حوالي 16.600.000. للمزيد أنظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ص123.

[2]- Ralston McBareth Walter. Op.Cit. pp.107-108.

[3]- Idid. P108.

[4]- منصف بكاي: **دور الجزائر في تحرير إفريقيا...**، مرجع سابق، ص65.

[5]- سلوى محمد لبيب: مرجع سابق، ص196.

[6]- سعاد مصطفاوي: مرجع سابق، ص74.

- **إليديو تومي ألفيس ماشادو Ilidoa Tomé Alves Machado:**

من قبيلة "الكيمبوندو"، حصل"**ماشادو**" على شهادة التعليم الثانوي في انغولا وصبح فيما بعد زعيما مؤثرا في " **الرابطة الوطنية الإفريقية Liga Nacional Africana** " وهي منظمة سياسية وثقافية تم قمعها من قبل النظام الاستعماري البرتغالي في الخمسينيات من القرن 20م حيث كانت منظمة تضم "المولّدين" وتسعى من اجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي للمتعلمين. " ماشادو " هو أول رئيس للحركة الشعبية لتحرير أنغولا، بعد 04 سنوات من رئاسته للحركة سجن مشادو ولقي القبض عليه بعد قيامة لزيارة "لشبونة" سنة 1960م ويأتي هذا بعد حملة الاعتقالات التي قامت بها "**الشرطة السرية البرتغاليةP.I.D.E** " بدأً من سنة 1959م ضد جماعات المعارضة السياسية في أنغولا[1].

3.2. النضال السياسي للحركة الشعبية لتحرير أنغولا M.P.L.A (1956-1961):

منذ تأسيس " الحركة الشعبية لتحرير أنغولا " وهي تحاول جذب أتباع لها للانضمام إليها، فبالرغم من أنها تأسست في المناطق الحضرية خاصة مدينة "لواندا" ومن طبقة "المولّدين" وقبيلة "الكيمبوندو" إلا أن توجهها لم يكن قَبَلي، بل كان هدفها الأول النضال من اجل استرجاع أنغولا لسيادتها الوطنية بمشاركة جميع أفراد الشعب الأنغولي، هذه المبادئ التي كانت تنادي بها جعلتها تكسب مؤيدين لها في جميع المناطق الحضرية والقرى حتى من قبل التنظيمات السياسية الأخرى.

بعد أشهر من تأسيس "الحركة الشعبية لتحرير أنغولا" تكونت جماعة سياسية جديدة أطلق عليها "**الاستقلال الوطني لأنغولا M.I.N.A**" وذلك سنة 1957 أو 1958م[2]، وعلى خطي حزب "**النضال الموحد للأفارقة الأنغوليين P.L.U.A**" انضمت للحركة الشعبية لتحرير أنغولا وقد اعتمدت الحركة على تكوين كوادر من طبقات العمال الأفارقة والمولّدين وكذا الطبقة المثقفة[3].

---

[1]- Ralston McBareth Walter. Op.Cit. p108.

[2]- سعد زغلول عبد ربه: "**الحركات الوطنية في انغولا...**"، مرجع سابق، ص46.

[3]- سلوى محمد لبيب: مرجع سابق، ص196.

بعد تطور نشاط الحركة الشعبية لتحرير أنغولا وازدياد انتشارها في العديد من المناطق في أنغولا بدأ تخوف السلطات البرتغالية من تزايد نفوذها وخطورتها، فقامت في 29 مارس 1959م بالقبض على العديد من أتباعها والذي جاء على نطاق واسع، ومن بين المئات المعتقلة من طرف السلطات الاستعمارية البرتغالية شمل هذا الاعتقال بعض زعماء الـ M.P.L.A من بينهم الزعيم "أوغستينو نيتو" ورئيس الحركة " ماشادو[1].

بعد هذه الحملة من الاعتقالات لزعماء الحركة اضطر الكثير منهم إلى الفرار خارج البلاد لتجنب القبض عليهم وشل حركة الحزب ومواصلة نشاطهم السياسي في المنفى، وانتقل " فيرياتو دا كروز" و "ماريو دي اندراد" إلى باريس وأصبح " دي اندراد " رئيسا للحركة الشعبية لتحرير أنغولا لتكمل الحركة نضالها السياسي من الخارج[2].

استقرت قيادة الـ M.P.L.A في "كو ناكري" عاصمة غينيا، ونظرا لبعد مركز قيادة الحركة عن أنغولا تم نقل المركز إلى " ليوبولد فيل Léopoldeville" عاصمة الكونغو رسميا في 30 أكتوبر 1961م وأعلن رئيس الحركة "ماريو دي اندراد " أسباب الانتقال إلى الكونغو لبذل الجهود من اجل توحيد العمل بين القوى الوطنية الأنغولية، واستعداد الحزب لتقديم التسهيلات اللازمة لتكوين جبهة موحدة لتحرير أنغولا[3].

بعد اعتقال السلطات الاستعمارية البرتغالية الزعيم " أوغستينو نيتو" قام القرويون في المنطقة التي تمتد من "بنجوا" إلى "كاثيني" بمظاهرة لإطلاق صراح الزعيم، إلا أن السلطات البرتغالية قتلت حوالي 30 شخص وجرح 200 آخرين وألقت القبض على كل من كانوا في المظاهرة، ومع هذا العنف بان السلطات الاستعمارية كانت تلقي القبض في المدن على كوادر "الحركة الشعبية لتحرير أنغولا"[4].

---

[1]- ريتشارد جيبسون: مرجع سابق، ص، ص، 319،320.

[2]– سلوى محمد لبيب: مرجع سابق، ص 196.

[3]– سعد زغلول عبد ربه: " **الحركات الوطنية في أنغولا...**"، مرجع سابق، ص47.

[4]– ريتشارد جيبسون: مرجع سابق، ص319.

لتوحيد نشاط الأحزاب الوطنية الأنغولية داخل أنغولا وخارجها عقد في ماي 1960م مؤتمر حضره زعماء الحركة الشعبية المنفيون ومندوبون عن الأحزاب الوطنية في داخل أنغولا ، كان هدف المندوبين في الداخل اتخاذ إجراءات عملية فورية ضد البرتغال ، وقد لقي هذا الرأي معارضة من زعماء الحركة المنفيون وطالبوا بالوصول الى حل سلمي وتوحيد الأحزاب السياسية قبل اللجوء إلى القوة ، ونتيجة لهذا الاجتماع وجهت الحركة في يوم 13 ماي 1960م نداء طالب الحكومة البرتغالية حل مشكلة أنغولا بالطرق السلمية ، وكان رد الإدارة الاستعمارية اتخاذ إجراءات عسكرية شديدة والقبض على الوطنيين بطريقة جماعية في كل من "لواندا ، لوبيتو ، مالانغي و دالاتاند"[1].

أعلنت "**الحركة الشعبية لتحرير انغولا M.P.L.A**» بقيادة الرئيس " ماريو دي اندراد " النقاط الأساسية لبرنامج عملها وأصدرت بيانا في 30 أكتوبر 1960م جاء فيه:

- حق تقرير المصير لشعب أنغولا.
- إصدار عفو عام عن جميع المسجونين لسياسيين.
- حق الشعب القانوني في تكوين الأحزاب السياسية، وتقديم ضمانات كاملة لممارسة تلك الأحزاب لنشاطها السياسي.
- إطلاق الحرية لسكان المدنيين.
- تحديد ساعات العمل بـ 08 ساعات.
- سحب القوات المسلحة والقواعد العسكرية البرتغالية من أنغولا.
- عقد مؤتمر بين ممثلي الأحزاب السياسية في أنغولا والحكومة البرتغالية للوصول إلى حل سلمي.
- إقامة دولة مستقلة وإنشاء نظام جمهوري يتسم بالمساواة بين السكان.
- الإستقلال العاجل والكامل.

[1]– سعد زغلول عبد ربه: " **الحركات الوطنية في أنغولا...**"، مرجع سابق، ص، ص 49،50.

- وحدة الأمة.
- الوحدة الإفريقية.
- النظام الديمقراطي.
- التأميم الاقتصادي وتنمية الإنتاج.
- الإصلاح الزراعي.
- العدالة الاجتماعية.
- تنمية التعليم والمجال الثقافي.
- الدفاع القومي.
- تبني سياسة خارجية مستقلة[1].

وبإلقاء نظرة على البرنامج الكامل ل مبلا "MPLA ومقارنته مع البرامج السياسية والإقتصادية والثقافية للحركات الأخرى، فإنه يمكن إعتبار برنامجها يكاد يكون متكاملا ومتناغما مع متطلبات وحاجات المجتمع الأنغولي[2].

إلا إن السلطات البرتغالية وحكومة "سالازار" تجاهلت هذه المطالب وواصل حملة الاعتقالات الواسعة لأعضاء الحركة، ومع هذا يمكن القول أن " الحركة الشعبية لتحرير أنغولا " لم تتحول عن برنامجها لتفضيل زعمائها تحرير أنغولا بطرق سلمية[3].

لم تغفل «**الحركة الشعبية لتحرير أنغولا M.P.L.A**" وقيادتها عن الفضاء الدبلوماسي الخارجي. فقد شارك «دا كروز" و " دي اندراد" في مؤتمر الكتاب الأفرو–أسيويين في أكتوبر 1958 م في "طشقند"، وكذا المؤتمر الدولي الثاني للكتاب الزنوج والفنانين الذي عقد بروما

[1] أنظر البيان كاملا في الملحق رقم 15 تحت عنوان: " برنامج الحد الأدنى للحركة الشعبية لتحرير أنغولا" ص240.

[2] Al J, venter,Balle for Angola, the end of the Cold War in Africa 1975-1989 ,hilion and company,London,2017,p22.

[3]– جمال محمد السيد ضلع: مرجع سابق، ص130.

سنة 1959م، غير أنهما لم يحضرا مؤتمر الشعوب الإفريقية في "أكرا" في ديسمبر سنة 1958م.[1]

بعد اعتقال زعماء "الحركة الشعبية لتحرير أنغولا" (ماشادو، نيتو) أصبح " دي اندراد" رئيسا لها وفي جانفي سنة 1960م شارك في المؤتمر الثاني للشعوب الإفريقية في "تونس"، خلال هذا المؤتمر وبمبادرة من أنغولا، غينيا بيساو، جزر الرأس الخضر تأسست " **الجبهة الثورية الإفريقية من اجل الاستقلال الوطني للمستعمرات البرتغالية F.R.A.I.N** "[2]. وقد سبقتها " **الحركة المعادية للاستعمار M.A.C** " لتتحول إلى هذه الجبهة الجديدة برئاسة " دي اندراد" واتخذت من " كو ناكري" عاصمة غينيا مقرا لها والتي كانت تعتبر في ذلك الوقت مركز الحركات الوطنية ويؤيدها الاتحاد السوفياتي[3].

كما حضرت في المؤتمر الثالث للشعوب الإفريقية في القاهرة بشهر مارس 1961م وأيضا في الجلسة الثالثة لمجلس منظمة تضامن شعوب إفريقيا وأسيا في "باندونغ" ، وفي 18-20 افريل1961م اجتمعت أيضا "الحركة الشعبية لتحرير أنغولا" ممثلة من طرف رئيسها "دي اندراد" في مؤتمر "**الحركات الوطنية لإفريقيا البرتغالية** " بالدار البيضاء المغربية[4] ونتج عنه تأسيس " **مؤتمر التنظيمات الوطنية في المستعمرات البرتغالية C.O.N.C.P** " ، والذي يضم الحركة الشعبية لتحرير أنغولا M.P.L.A ، الحزب الأفريقي لتحرير غينيا بيساو والرأس الأخضر P.A.I.G.C ، جبهة تحرير موزمبيق F.R.E.L.I.M.O وحركة تحرير ساو تومي وبرانسيب F.R.A.I.N وهذا التنظيم السياسي والعسكري هو امتداد "**للجبهة الثورية الإفريقية من اجل الاستقلال الوطني للمستعمرات البرتغالية F.R.A.I.N**"[5].

---

[1]- ريتشارد جيبسون: مرجع سابق، ص322.

[2]- منصف بكاي: **دور الجزائر في تحرير إفريقيا...**، مرجع سابق، ص82.

[3]- سلوى محمد لبيب: مرجع سابق، ص، ص199 ،200.

[4]- سعد زغلول عبد ربه: " **الحركات الوطنية في انغولا...**"، مرجع سابق، ص51.

[5]- منصف بكاي: **دور الجزائر في تحرير افريقيا...**، مرجع سابق، ص82.

تم اختيار "**ماريو دي اندراد**" رئيسا لمنظمة C.O.N.C.P وإنشاء سكرتارية دائمة للمنظمة بالرباط بالمغرب وتعيين " **مارسيلينو دوس سانتوس**" مندوب موزمبيق سكرتيرا عاما لها[1].

هذا على الصعيد القاري، أما على الصعيد الدولي وخاصة في هيئة الأمم المتحدة ففي 13 سبتمبر 1960م طالبت الحركة الشعبية اعضاء هيئة الامم المتحدة مناقشة الموقف في أنغولا والضغط على حكومة "سالازار"[2]، وأقرت اللجنة الرابعة التابعة للأمم المتحدة أن أقاليم البرتغال فيما وراء البحار تعد في الحقيقة مستعمرات، وطلبت اللجنة طبقا لنصوص ميثاق الأمم المتحدة من "لشبونة" موافاتها بمعلومات عن عدد تلك المستعمرات[3].

3-علاقة الحركة الشعبية لتحرير أنغولا M.P.L.A بالتنظيمات السياسة الأخرى

لم تكن" **الحركة الشعبية لتحرير أنغولا** " وحدها في الساحة السياسة الأنغولية بل كانت هناك تنظيمات أخرى لها دور في الحركة الوطنية وحرب التحرير الأنغولية والتي كانت الريّادة فيها للحركة الشعبية لتحرير أنغولا ؛ ومن الأحزاب السياسية التي لعب دورا في محاربة الاستعمار البرتغالي أيضا "**الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا F.L.N.A**" والتي تزامن تأسيسها تقريبا مع تأسيس الحركة الشعبية لتحرير أنغولا ، إضافة إلى " **الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا U.N.I.T.A** " وجاء تأسيسه متأخرا عن سابقيه حيث تأسس في خضم حرب التحرير الأنغولية.

قبل التطرق بشكل مفصل عن علاقة بين "الحركة الشعبية لتحرير أنغولا" وهذه الحركات يجب التطرق أول إلى تأسيس هاتين الحركتين وتوجهاتهما حتى نستطيع فهم أساس العلاقة بينهما.

1.3. الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا F.N.L.A:

تأسست في الجزء الشمالي لأنغولا حركة ضمت قبائل "الباكونغو" الموجودين في المنطقة الشمالية[4]، كان هدفها الأساسي إحياء " مملكة الكونغو" القديمة وتكونت تحت اسم "**اتحاد شعب**

---

[1]- ريتشارد جيبسون: مرجع سابق، ص324.

[2]- سعد زغلول عبد ربه: " **الحركات الوطنية في انغولا...**"، مرجع سابق، ص50.

[3]- ريتشارد جيبسون: المرجع السابق، ص324.

[4]- سلوى محمد لبيب: مرجع سابق، ص197.

أنغولا الشمالي U.P.N.A" وذلك سنة 1954م واتخذت مقرها بالخارج بمدينة " ليوبولدفيل " بالكونغو[1].

تزعم هذه الحركة "**روبيرتو هولدن Roberto Holden**"[2]، وهو رجل أعمال وصهر الرئيس الكونغولي"**موبوتوسيسيكو**"[3]، حيث تعتبر من أهم الحركات في أنغولا وكانت تصدر صحيفة بأربع لغات الفرنسية والبرتغالية ولغة الكيمبوندو والكيكونغو اللغتين المحليتين[4].في عام 1957م اجتمع "اتحاد شعب أنغولا الشمالي" وقرر إرسال ممثل له لمقابلة الوفود الإفريقية التي اجتمعت لانعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في "نيويورك" وتم اختيار " روبيرتو هولدن " لهذا الغرض[5]: وفي سنة 1958م سافر هولدن لحضور المؤتمر الأول للشعوب الإفريقية المنعقد في "أكرا" عاصمة غانا ، وعلى ضوء النقد الموجه من قِبل زعماء حركة الوحدة الإفريقية المعترف بهم وحَضروا المؤتمر أمثال (فرانز فانون ، كينيث كاوندا ، توم مبويا ، باتريس

---

[1]– جمال محمد السيد ضلع: مرجع سابق، ص131.

[2]– **روبيرتو هولدن Roberto Holden**: (12-01-1923/02-08-2007م)، ولد في ساو سلفادور Sao Salvador وتعرف الآن بـ مبانزا كونغو Mbenza Congo، عاصمة مملكة الكونغو القديمة. سياسي أنغولي أنشأ العديد من الأحزاب (اتحاد شعب شمال انغولا1954، اتحاد شعب أنغولا 1958، الجبهة الوطنية الأنغولية 1962، الحكومة الثورية لأنغولا في المنفى)، شارك هولدن في اتفاقيات الاستقلال مع البرتغال، اجبر على المنفى في فرنسا والكونغو، عاد إلى أنغولا سنة 1991م للمشاركة في الانتخابات سنة 1992. انظر: **J.P. Cosse – J. Sanchez:** op.cit.pp48-49.

[3] **موبوتو سيسيكو:** واحد من أشهر الرؤساء الأفارقة ولد سنة 1930 في ليسالا إحدى مدن غرب الكونغو وشارك في النضال ضد الإستعمار البلجيكي لبلاده، تولى الرئاسة عام 1965 وفي عام 1971 غير إسم بلاده إلى الزائير، كما عمد إلى ترسيخ الثقافة الإفريقية بدلا من الثقافة الغربية، حكم حكما شموليا قائم على مبدأ نظام الحزب الواحد، إلى غاية الإطاحة بحكمه سنة 1997 على يد قوات الثوري لوران كابيلا ففر إلى الطوغو ومنها إلى المغرب حتى وفاته في العام نفسه.أنظر: حسين عبد الواحد بدر، الأوضاع السياسية في أنغولا من بدايات القرن العشرين حتى عام 2002، المرجع السابق،ص74.

[4]– جيمس دفي: مرجع سابق، ص196.

[5]– سلوى محمد لبيب: مرجع سابق، ص197.

لومومبا[1] وكوامي نكروما[2]) تخلى " روبيرتو هولدن " إلى الأبد عن حلم إحيائه لمملكة الكونغو واستبدله بهدف آخر وهو تحقيق دولة أنغولية مستقلة ، وحول اسم الحركة إلى " **اتحاد سكان أنغولا U.P.A** " واصدر الحزب وثيقة بفتح التنظيم أمام جميع الأفارقة الذين هم من أنغولا[3].

أما في مارس 1962م قام "هولدن" وقيادة مجموعة قبلية تدعى "زامبو" بالتحالف وتشكيل ائتلاف يدعى "**الجبهة الوطنية لتحير أنغولا F.N.L.A**»، وبدعوى من الدول الإفريقية وهيئة الأمم المتحدة إلى الحركات السياسية الأنغولية لتأسيس جبهة واحدة ممثلة للشعب الأنغولي، وبيوم 05 أفريل أعلنوا عن تشكيل "**الحكومة الثورية الأنغولية في المنفى G.R.A.E**" رئيسها "روبيرتو هولدن" وأعلنت أنها توحدت وضمت التمثيل الحقيقي لجميع شعب أنغولا إلا أنها بقيت تمثل شعب "الباكونغو" فقط[4]. وللإشارة أن هذا التنظيم كان يتلقى الدعم من الولايات المتحدة الأمريكية.

2.3. الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا U.N.I.T.A:

في مارس سنة 1966م وفي مدينة صغيرة اسمها " نوانغوا Nuangoi " التي تبعد 500كلم على الحدود مع زامبيا، قام "**جوناس ماليرو سافمبي Jonas Malheiro Savimbi** بتشكيل منظمة جديدة هي "**الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا**" وكان مقرها "زامبيا Zambie "[5]، كان "سافمبي" يشغل منصب وزير خارجية حكومة أنغولا بالمنفى برئاسة "هولدن" وانشق

---

[1]– **باتريس امري لومومبا Patrice Emery Lumumba**: 23-07-1925/17-01-1961. مناضل وسياسي كونغولي، رئيس حزب الحركة الوطنية الكنغولية، أول رئيس وزراء منتخب في تاريخ الكونغو (ماي 1960م-04 سبتمبر 1960م)، عرفت الكونغو أزمة بعد أسابيع من توليه الحكومة، اغتيل سنة 1961م. انظر: **مجلة إفريقيا قارتنا**، ع5، ماي 2013، ص-ص، 01-03.

[2]– **كوامي نكروما Kwame Nkrumah**: 21سبتمبر 1909م /27افريل1972م، ولد بغانا قرية "نكروفول" بالقرب من العاصمة أكرا، في عام 1947م تولى الأمانة العامة لحزب مؤتمر ساحل الذهب، 1952م أصبح رئيسا للوزراء في مستعمرة غانا. رئيس الوزراء الأول 1957-1960م ورئيس دولة غانا المستقلة 01-07-1960/24-02-1966م من مؤسسي منظمة الوحدة الإفريقية. انظر: **مجلة إفريقيا قارتنا**، ع2، 2013، ص-ص، 01-05.

[3]– ريتشارد جيبسون: مرجع سابق، ص314.

[4] – J.P. Cosse – J. Sanchez. Op.cit. 53.

[5] J.P. Cosse – J. Sanchez. Op.cit. 54.

عنه سنة 1964م وإتهامه لهولدن بالعمالة لأمريكا؛ وتتركز هذا التنظيم على قبيلة "الأوفمبوندو" في الجنوب، والتي تمثل 33% من شعب أنغولا[1].

كان "سافمبي " يتلقى الدعم من الصين وتشكل تنظيمه من المنشقين عن حكومة المنفى والطلبة الأنغوليين في وسط وجنوب أنغولا وتلقوا تعليما بالخارج حيث شكلوا هناك "الاتحاد القومي طلبة أنغولا"، إضافة إلى الأعضاء المحليين لجمعيات المساعدة الذاتية لقبائل "تشوكوي" و "توبي" و" لوتشاري" الذين وصلوا زامبيا مع اللاجئين[2].

العامل المشترك بين الحركات الثلاث (الحركة الشعبية لتحرير أنغولا .M.P.L.A، الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا .F.N.L.A، الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا U.N.I.T.A) هو الاحتلال البرتغالي والهدف هو الاستقلال، فقد كان الاستعمار البرتغالي وسياسته القمعية سببا في تشكيل هذه الحركات الوطنية، ونلاحظ أن كلمة " **استقلال أنغولا** " عنصرا مشتركا بين هذه الحركات من خلال شعار كل حركة[3].

أما عن علاقة "الحركة الشعبية لتحرير أنغولا" بهذين التنظيمين تبرزه مرجعية كل تنظيم، وهذا ما يفسر فشل مساعي الحركة لتأسيس جبهة وطنية واحدة ضد الاستعمار البرتغالي هذا من جهة، ومن جهة أخرى لعله كان للانتماء القبلي دور في ذلك أيضا.

فبالعودة إلى " الحركة الشعبية لتحرير أنغولا، ومنذ تأسيسه سنة 1956م ارتكز دوره في المناطق الحضرية وتشكليه ينتمي لقبيلة "الكيمبوندو" ومن العناصر المولّدة. وتعتبر الحركة أفضل الحركات تنظيما ومنذ تأسيسها تدعوا إلى انضمام جميع أفراد الشعب الأنغولي لها بغض النظر عن لونهم وانتمائهم القبلي[4].

---

[1] جمال محمد السيد ضلع: مرجع سابق، ص133.

[2] نفسه: ص134.

[3] سعاد مصطفاوي: مرجع سابق، ص81.

[4] محمد هنائي عبد الهادي: مرجع سابق، ص142.

أما عن مرجعية الحركة فقد اتخذت خطا ماركسيا واضحا، وأقامت علاقات قوية مع سائر الأحزاب والتنظيمات الشيوعية والاشتراكية داخل إفريقيا وخارجها[1]

وبالنظر إلى "الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا" فتأسيسها كان على أساس تجمع قبلي لإحياء مملكة الكونغو القديمة، واعتمدت في تكونها على قبيلة "الباكونغو"[2]، أي أن توجه الجبهة لم يكن في بدايته هدفا وطنيا وإنما يشمل القبيلة فقط وكما هو معروف ان الجبهة كانت سابقا " اتحاد شعب شمال أنغولا" وحتى مُضي 04 سنوات من تأسيسه تغير منهجه واتجاهه القبلي إلى وطني سنة 1958م.

وإذا كانت "الحركة الشعبية لتحرير أنغولا" من تأسيسها ذات توجه ماركسي (شيوعي) فان "الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا كان توجها رأس مالي بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، فيمكن القول أن الصراع في إطار الحرب الباردة بين المعسكرين كان له دوره في ذلك[3]، وهذا عامل آخر كان سببا في فشل جهود الوحدة نظرا لاختلاف الإديولوجيات

في الفترة منذ تأسيس "الحركة الشعبية لتحرير أنغولا" 1956م وحتى 1959م كان العمل السياسي هو ما يميزها، وعلى الأرجح لم تكن هناك جهود للوحدة وتأسيس جبهة وطنية بين الحركة و "اتحاد شعب أنغولا" (الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا لم يتأسس بعد 1966م) قد يكون لان الحركة تعمل داخل أنغولا واتحاد شعب أنغولا يعمل من الخارج في الكونغو.

كما هو معلوم أن "روبيرتو هولدن" قد حضر سنة 1958م مؤتمر الشعوب الإفريقية في "أكرا" بغانا وتحول سياسته القبلية إلى سياسة وطنية لتحرير أنغولا، ومما سبق ذكره خلال انعقاد المؤتمر الثاني للشعوب الإفريقية في جانفي 1960م بتونس تم تأسيس "الجبهة الثورية الإفريقية من اجل الاستقلال الوطني للمستعمرات البرتغالية F.R.A.I.N " مشكّلة من طرف

[1] جمال محمد السيد ضلع: مرجع سابق، ص129.

[2]– Ralston McBareth Walter. Op.Cit. 125.

[3] سعاد مصطفاوي: مرجع سابق، ص81.

الأحزاب والحركات الوطنية للمستعمرات البرتغالية بمبادرة من "الحركة الشعبية لتحرير أنغولا"، وقد حضره "هولدن" ورفض الانضمام إلى الجبهة الجديدة[1].

كما رفض أيضا الدعوات التي طلبها رؤساء الدول الإفريقية الحاضرين في هذا الاجتماع إلى تحقيق الوحدة بين "اتحاد شعب أنغولا U.P.A" و "الحركة الشعبية لتحرير أنغولا M.P.L.A " رغم إلحاح الرئيس الغاني " كوامي نكروما"[2]، وهذا الرفض من "هولدن" قد يكون دافع مرجعي وأيديولوجي مع الحركة الشعبية أو إحساسه بالضعف بالنظر إلى قوة الحركة الشعبية التي لها تأييد كبير.

بعد حملة الاعتقالات لزعماء "الحركة الشعبية لتحرير أنغولا" والمظاهرات القائمة ضد هذا العمل، وهجمات 04 فيفري 1961م التي تعتبر بداية العمل العسكري وحرب التحرير تبنتها الحركة الشعبية، فقد قامت في 15 مارس 1961م ثورة في شمال أنغولا بقيادة "اتحاد شعب أنغولا" ولاقت هذه الثورة استحسان زعماء الحركة الشعبية، إلا أن ما قام به ثوار "اتحاد شعب أنغولا" ضد البيض والمولّدين بل حتى الأهالي من قبائل أخرى من أعمال لاقت تحفظا من قبل الزعماء[3]. لان هذا العمل الثوري كان من الأرجح أن يكون ضد الاستعمار البرتغالي فقط دون غيرهم، وللإشارة أن «"عماء الحركة الشعبية لتحرير أنغولا" من الفئة المولّدة وهذا ما يبين تدخّل الانتماء القبلي في تنظيم "اتحاد شعب أنغولا".

كانت كل حركة في هذه الفترة تبحث عن مؤيدين لها فـ "روبيرتو هولدن" اتصل بالدول الغربية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، أما "دي اندراد" اتصل بالشيوعيين وحققت الحركة الشعبية لتحرير أنغولا مكاسب على الجبهة الأفرو–أسيوية حيث محل "اتحاد شعب أنغولا" وأيضا في مؤتمر الشعوب الإفريقية في القاهرة مارس 1961م[4].

---

[1] ريتشارد جيبسون: مرجع سابق، ص322.

[2] نفسه: ص، ص ،338،339.

[3] ريتشارد جيبسون: مرجع سابق، ص322.

[4] Ralston McBareth Walter: Op.Cit. p112.

اجتمعت الحركة الشعبية مع حلفائها من الجبهة F.R.A.I.N في "الدار البيضاء " بالمغرب في شهر اقريل1961م وتأسيس "مؤتمر التنظيمات الوطنية للمستعمرات البرتغالية C.O.N.C.P" وبرغم الدعوة الموجهة لروبيرتو هولدن إلا انه لم يحضر الاجتماع[1].

بعد سنوات قليلة من بداية حرب التحرير الأنغولية، "الحركة الشعبية لتحرير أنغولا" اتهمت «اتحاد شعب أنغولا" بإبادة وحداتها التي حاولت عبور المناطق التي تسيطر عليها، وما يؤكد ما قام به "اتحاد شعب أنغولا" هو تصريح "روبيرتو هولدن": انه لن يسمح لأي قوة من القوات التابعة للحركة الشعبية لتحرير أنغولا بالعمل في المناطق التابعة له، بالإضافة إلى رفضه رفضا قاطعا لجميع العروض التي قدمتها الحركة الشعبية من اجل الوحدة[2].

بعد انشقاق "داكروز" عن الحركة الشعبية لتحرير أنغولا وانضمامه إلى "الجبهة الوطنية لاستقلال أنغولا F.N.L.A" هو وأتباعه لم يحصلوا على أي دور قيادي سواء في الجبهة آو "حكومة المنفى G.R.A.E"، ولعل هذا لأن قيادات حزب "هولدن" الذين يمثلون "الباكونغو" يعتبرونهم "مولّدين" غير وطنيين ويمثلون الإدارة البرتغالية وشكهم الدائم في وطنية المولّدين[3].

الحركة الوطنية الأنغولية 1961-1975:

النضال المسلح:

مما سبق يمكن القول أن السياسة الإستعمارية البرتغالية و ممارساتها الهمجية ضد الشعب الأنغولي وحركته الوطنية ولدت فكرة الكفاح المسلح، إذ شكلت سنة 1960 بداية مرحلة من مراحل الكفاح الوطني في أنغولا، حيث ساهمت عدة عوامل وظروف أنذاك إلى التحول من مرحلة النضال السياسي إلى مرحلة النضال المسلح والمنظم ضد الإستعمار البرتغالي[4]،

[1] ريتشارد جيبسون: المرجع السابق، ص325.
[2] ريتشارد جيبسون: مرجع سابق، ص342.
[3]- نفسه، ص345.
[4] سلوى محمد لبيب: مرجع سابق، ص198.

لقد كشفت السياسة الإستعمارية القمعية والهمجية مابين 1959-1960 ضد الأنغوليين وضد قادة الحركة الشعبية لتحرير أنغولا عن ظهور حركة تحرير أنغولية ذات أهداف قومية [1]بالنسبة للرأي العالمي ، وتمثلت هذه الإجراءات في إعتقال المتظاهرين وإعتقال الوطنيين وقمعهم بالقوة المفرطة، مما أضطر زعماء الحركة الشعبية لتحرير أنغولا للجوء إلى المنفى، حيث صدرت مذكرة إعتقال ضد "فريات ودا كروز" " الأمين العام للحركة ليفر إلى فرنسا وينضم إلى " ماريو دي أندراد" الذي أصبح رئيسا بالنيابة للحركة مع مثقفين مولدين من أمثال:لوسيو لارا Lucio Lara وتشكيل نواة نشطة لقيادة الحركة في المنفى[2].

كرونولوجيا لأهم الأحداث والعمليات العسكرية 1961-1975:

4-5 فيفري 1961: هجوم الثوار على الثكنات العسكرية في الشمال وشمال غرب أنغولا بمبادرة من الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا MPLAF بزعامة "أوغيستينو نيتو"و " ماري ودا أوندراد"، وجاء رد فعل البرتغاليين عنيفا بقتل 3000 شخص خلال أسبوع (5-12 فيفري)[3]، كما أدى الهجوم إلى مقتل 24 برتغاليا وإصابة أكثر من 100 شخص[4].

15 مارس 1961: نشوب ثورة بشمال أنغولا تسببت في قتل 6000 إفريقي متعاون مع الحكومة البرتغالية إضافة إلى 2000 من البرتغاليين بين جنود برتغاليين ومدنيين بيض[5].

أفريل 1961: عقد مؤتمر للحركات الوطنية في إفريقيا البرتغالية في" الدار البيضاء (المغرب)، إجتمعت فيه "الحركة الشعبية لتحرير أنغولا" مع الجبهة FRAIN حيث تكونت منظمة خاصة بحركات التحرير في الأراضي تحت السيطرة البرتغاليةCONCP ،[6] كما برزت جهود MPLA أيضا لتأسيس جبهة واحدة أنغولية مع "إتحاد شعب أنغولا" إلا أن هولدن رفض ذلك، بحجة

[1] J.P. Cosse – J. Sanchez. Op.cit. 44.
[2] Ralston McBareth Walter: Op.Cit. p109.

[3] J.P. Cosse – J. Sanchez. Op.cit. 44.

[4] جوزيف كي زيربو، المرجع السابق، ص 987

[5] جمال محمد السيد ضلع: مرجع سابق، ص140.

[6] سلوى محمد لبيب: مرجع سابق، ص 200.

بعد مركز الحركة عن أرض الأحداث، لينقل بعدها"دي أندراد" بتقل مركز MPLA في المنفى من "كوناكري" إلى "ليوبولد فيل" حتى تكون القيادة قريبة من مسرح الأحداث التحررية وذلك في أكتوبر 1961.[1]

جويلية 1962: إنضمام أوغستينو نيتومن جديد إلى قيادة حركة MPLA وأصبح رئيسا لها، ليترأس هو والأمين العام "فيرياتو دا كروز" بعدها بفترة قصيرة المؤتمر الوطني الأول للحركة الشعبية لتحرير أنغولا، بهدف مناقشة أهم النقاط منذ قيام الحرب التحريريةوالتخطيط للمرحلة المقبلة.[2]

أواخر 1962: أزمة الحركة الشعبية لتحرير أنغولا والخلاف بين أوغستينو نيتو و"فيرياتو دا كروز" وإنتهائها بإنفصال فيرياتو دا كروز" وأنصاره مما دفع باللجنة التوجيهية للحركة في ماي 1963 إلى إبعاده عن الأمانة التي ترأسها منذ سنة 1956[3].

جوان 1963: تأسيس "هولدن " للجبهة الوطنية لتحرير أنغولا FNLA وكذلك إمشاء "الحكومة الثورية لأنغولا في المنفى" GRAE وإعتراف الحكومة الكونغولية بها مع إعتراف لجنة تحرير إفريقيا" التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية بها عللى أنها الممثل للحرمة الوطنية في انغولا سنة 1963.[4]

1961/ 1962/1963: إشتداد جبهات القتال خاصة في المنطقة العسكرية الأولى كوتنزا نورثي Cuanza Norteمع فتح جبهة ثانية في " كابندا Cabinda [5]

1965: حسب تقرير MPLA تم شن 1170 عملية عسكرية.

1966: حسب تقرير MPLA تم شن 1100 عملية عسكرية.

1967: حسب تقرير MPLA تم شن 1030 عملية عسكرية.[6]

---

[1] ريتشارد جيبسون: مرجع سابق، ص324.

[2] J.P. Cosse – J. Sanchez. Op.cit.60.

[3] ريتشارد جيبسون: مرجع سابق، ص 328.

[4] سلوى محمد لبيب: مرجع سابق، ص، ص 201،202.

[5] J.P. Cosse – J. Sanchez. Op.cit.67.

[6] سعاد مصطفاوي: مرجع سابق، ص، ص 97،98.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه الأرقام وبغض النظر عن كونها صحيحة أو خاطئة، فإن هذه العمليات تعتبر عاملا مهما في إعتراف منظمة الوحدة الإفريقية بالحركة الشعبية لتحرير أنغولا خلال اجتماع أديس ابابا في الفترة مابين 19-24 فيفري 1968 أين تمت المطالبة بإعادة النظر في التعامل مع حكومة المنفى الأنغولية والإعتراف بالحركة الشعبية.

1966-1967: قامت قوات UNITA بمهاجمة منطقة تكسيرا، ثم قامت بقطع طريق السكك الحديدية في منطقة بنغيلا (شريان إقتصاد الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا) وبضغط من هذه الدول تم غلق مكتبUNITA في زامبيا وطرد رئيسها جوناس سافيمبي في شهر جوان 1967 حيث إستقر فترة في القاهرة قبل العودة إلى أنغولا بطريقة غير شرعية [1]

1968: سيطرة الحركة الشعبية على المنطقة الشرقية، وإفتتاحها لجبهة جديدة في المنطقة الشمالية، وإنتهاج أسلوب حرب العصابات والقواعد المتحركة حيث أصبحت قواتها في حركة مستمرة حتى لا تتعرض للهجمات الجوية، وإستعمال يونيتا لنفس الأسلوب في الجبهة الجنوبية مستغلة الأدغال الكثيفة التي تميز المنطقة، مما خلق وضعا عسكريا سيئا للبرتغال[2].

1974: سقوط النظام الدكتاتوري بإنقلاب عسكري في 1974 بعد إنهاك البرتغال إقتصاديا وعسكريا بسبب قوة مقتومة الحركة الشعبية لتحرير أنغولا.[3]

1-2 إستقلال أنغولا من الاحتلال البرتغالي:

مع مطلع سبعينات القرن العشرين برزت على سطح الساحة السياسية مستجدات غيرت العديد من المعطيات في البرتغال وألقت بظلالها على أنغولا وجميع المستعمرات البرتغال إذ عرفت القضية الأنغولية تطورات على الساحة الدولية على مستوى هيئة الأمم المتحدة

[1] Le Monde Diplomatique, novombre, 1970.

[2] جاد طه، أنغولا على أبواب الإستقلال، مجلة نهضة إفريقيا، العدد70، القاهرة،1963، ص97.

[3] J.P. Cosse – J. Sanchez. Op.cit.72.

أو منظمة الوحدة الإفريقية (لجنة تحرير إفريقيا) [1]،حيث تلقت دعما من هذه الهيئات التي كانت تسعى لتطبيق مبدأ حق تقرير المصير للشعب الأنغولي، ومن جهة أخرى فإن الضغط المتزايد على البرتغال بسبب العمليات العسكرية للحركة الشعبية لتحرير أنغولا داخل أنغولا والتي توسعت لتصبح على عدة جبهات مما جر البرتغال إلى حرب إستنزاف كبيرة ، هذه الأخيرة تسببت في حدوث أزمة داخلية في البرتغال إنتهت بحدوث إنقلاب عسكري ضد النظام الدكتاتوري الحاكم،لتعرف بعدها أنغولا مرحلة جديدة بمفاوضات " **ألفور Alvor** " [2]إذ أقرت الحكومة البرتغالية مراسيم تنص على مبدأ حق تقرير المصير بالنسبة لشعوب المستعمرات البرتغالية، وهكذا إسترجعت أنغولا سيادتها.

1-ثورة القرنفل[3]:

يعتبر تاريخ 25 أفريل نقطة تحول بالنسبة للبرتغال ومستعمراتها، بسبب الإنقلاب العسكري الذي وقع في البرتغال، أو ما يعرف لدى البرتغاليين "بثورة القرنفل" والتي كانت تبدو مع بدايتها أنها لن تمس إلا بالنظام السياسي الداخلي الذي نسج خيوطه الديكتاتور"سالازار" وأكمل مساره الدكتور " كايتانو "[4].

ويرجع المؤرخون الأسباب التي أدت إلى حدوث هذا الإنقلاب العسكري "ثورة القرنفل" إلى عدة عوامل، لعل أهمها على الإطلاق:

---

[1] أنظر الملحق رقم 17 : القرار الصادر عن المنظمة الإفريقية بخصوص تصفية الإستعمار.

[2] **ألفور Alvor :** مدينة برتغالية تقع جنوب البلاد، إلتقت فيها ثلاثة فصائل من الزعماء البرتغاليين خلال شهر جانفي من سنة 1975، وتم الوصول إلى إتفاق تنسحب بموجبه القوات البرتغالية في 30أفريل من نفس السنة، وتحل محلها قوات مسلحة من الفصائل الأنغولية الثلاث، والتي ستشكل أيضا حكومة أنغولية مؤقتة. أنظر: هنري كيسنجر، سنوات التجديد، تر، هشام الدجاني، ط2، العبيكان، المملكة العربية السعودية،2010، ص،712.

[3] **ثورة القرنفل:** وقع إنقلاب عسكري في لشبونة بتاريخ 25 أفريل 1974بقيادة الجنرال" سبينولا" ومجموعة من الضباط ضد النظام الدكتاتوري في البرتغال، وقع هذا الإنقلاب في فترة الربيع الدافئ في لشبونة والذي يتميز برائحة القرنفل الأحمر القوية التي تتفتح خلال هذه الفترة، وقد قامت إحدى النساء بوضع وردة قرنفل في ماسورة بندقية رشاشة لأحد الجنود وهكذا تم تقليدها وشملت العملية جميع أسلحة الجنود، ولهذا سميت ثورة القرنفل.أنظر: J.P. Cosse – J. Sanchez. Op.cit.67.

[4] Louis R.Mortimer M: Angola a country stady, Libray of congress catalonging in Publication Data, ashington, 1989, p, 35.

- معاناة جنود الجيش البرتغالي في حروب المستعمرات خاصة خلال فترة مواجهة ثورات الحركات التحررية والتي كانت البرتغال تسعى للقضاء عليها بكل ما أوتيت من قوة عسكرية.
- تنامي وزيادة الضغوطات الاجتماعية والإقتصادية والتي أثرت سلبا على كل من الشعب البرتغالي والأنغولي[1].

وفي ظل هذه الظروف إندلعت الثورة البرتغالية بتاريخ 25 أفريل 1974 تحت قيادة ضباط الجيش البرتغالي والذين أطلقوا على أنفسهم تسمية " حركة القوات المسلحة" الذين فرضوا سيطرتهم الكاملة على ساحة الوزراء في العاصمة لشبونة، مما أضطر رئيس الوزراء"كايتانو " على الانسحاب والتنحي عن منصبه وتسليم السلطة للجنرال "سبينولا"، حيث تم حضر التجوال لكن المواطنين البرتغاليين خرجوا بالآلاف إلى الشوارع وإقتحموا مقرات الشرطة والسجون وتم تحرير المعتقلين السياسيين، في حين تمثلت ردة فعل الجمود برفع ورود القرنفل على فوهات بنادقهم في إشارة واضحة إلى تضامنهم المطلق مع الشعب ولذلك سميت "بثورة القرنفل".

2-ثورة القرنفل وإنعكاساتها على الأوضاع السياسية في أنغولا:

يمكن القول أن االتغييرات التي شهدتها الساحة السياسية البرتغالية مع مطلع سبعينات القرن العشرين متمثلة في الإنقلاب العسكري أو ما يعرف في تاريخ البرتغال الحديث بثورة القرنفل، قد ساهمت في إحداث تأثيرات واسعة النطاق على أوضاع المستعمرات البرتغالية عموما وعلى أنغولا خصوصا، على إعتبار أن الحكومة البرتغالية الجديدة جعلت من قضية تحرير المستعمرات أحد أهم محاور وأولويات سياستها الخارجية، كمحاولة منها لإثبات نهجها الديمقراطي الجديد وإعادة الإعتبار للبرتغال على الصعيد الدولي وإرضاءا للرأي العام الداخلي[2].

[1] محمد الحسيني، ثورة القرنفل أنهت 48 سنة من الديكتاتورية في البرتغال، وراء الأنباء، ع3، 2008، ص 04.
[2] نفسه، ص 03.

كما سعت المجموعة العسكرية الحاكمة إلى وقف إطلاق النار في كل من غينيا، الموزمبيق، أنغولا من خلال مقترحها الذي جاء بتاريخ 06جوان 1974، وهو ما تم فعلا من خلال إتفاقية لوزاكا(زامبيا) والتي وقعت بتاريخ 06 أوت، والتي تم إعلان إستقلال الموزمبيق من خلالها، وبتاريخ 26 أوت تم توقيع إتفاقية الجزائر والتي تنص على إستقلال كل من غينيا وجزر الرأس الأخضر[1].

أما بالنسبة أنغولا والتي تعتبر أهم مستعمرة برتغالية على الإطلاق، ونظرا لأوضاعها الداخلية ممثلة في صراعات الحركات الوطنية فيما بينها والتي كانت تؤشر لبوادر إندلاع حرب أهلية في أنغولا حتى قبل إستقلالها، أذ رغم الوساطة التي قادها الرئيس " موبوتو" رئيس الزائير خلال شهر ديسمبر من سنة 1974 إلا أنه فشل في ذلك لكون" أوغيستينو نيتو" لا يثق فيه ، وفي نفس الإطار بادرت دولة الزائير مرة أخرى بوساطة دبلوماسية لحل الخلافات بين الفصائل الثورية من خلال جمعهم بأراضيها في مدينة "بوكافو" خلال شهر جويلية من نفس السنة، والتي توجت بتوقيع إتفاقية تنص على التعاون التام وتكوين جبهة موحدة للتفاوض باسم أنغولا مع البرتغال ، لكن لم تصمد إلا بضعة أسابيع قبل إنهيار وفسخ هذا الاتفاق[2].

أدى الضغط الدولي المتزايد وتذمر السلطات البرتغالية وإدعائها بأن المفاوضات فاشلة ولن تتم في ظل عدم وجود طرف أنغولي مفاوض لها من الحركات الوطنية، وفي ظل هذا الضغط المتزايد رضخت الفصائل الثورية لمبدأ التعاون فيما بينها وتجسد ذلك عبر العديد من الإتفاقيات المشتركة حيث تم عقد إتفاقية جديدة أواخر سنة 1974 بين كل من (هولدن–وسافيمبي) ، ثم أجتماع أخر بمدينة "ممباسا" في كينيا خلال شهر جانفي 1975 بين (نيتو– و سافيمبي) وذلك بهدف إيجاد حلول للمنازعات القائمة بين الحركات الثلاث ، وهو ما تجسد من خلال الاتفاق بين الجبهة الشعبية لتحرير أنغولا والجبهة

[1] يوسف روكرز، إفريقيا السوداء سياسة وحضارة، ط1، المؤسسة الجامعيةللدراسات والتوزيع، بيروت، 1986، ص 66.
[2] سلوى لبيب، المرجع السابق، ص 208.

الوطنية اتحرير أنغولا وكذلك الإتحاد الوطني لتحرير كل أنغولا، حيث تعهدوا على التعاون في كافة المجالات وأعلنوا أن الطرف الأنغولي في أتم الإستعداد والجاهزية للدخول في المفاوضات مع الجانب البرتغالي.[1]

3-المفاوضات الأنغولية – البرتغالية وإعلان الإستقلال:

إنطلقت المفاوضات بين الحكومة البرتغالية والجبهة الأنغولية الموحدة في شهر جانفي 1975 وتوجت بتوقيع إتفاقية[2] تحتوي على مجموعة من النصوص وهي كالأتي:

- تعيين موعد إستقلال أنغولا عن البرتغال بتاريخ 11 نوفمبر 1975.
- إعتراف البرتغال بحركات التحرير الثلاث وتأكيدها على مبدأ حق الشعب الأنغولي في الإستقلال.
- تمثل أنغولا كيانا متحدا وأن كابندا جزأ لايتجزأ من الأرض الأنغولية.
- يتم تكوين حكومة إنتقالية من ممثلي الحركات الثلاث ويتولي المندوب السامي والحكومة الإنتقالية التي يتم تشكيلها بتاريخ 31 جانفي 1975 السلطة في البلاد، على أن يتم إعلان إستقلال أنغولا، إضافة إلى ذلك نص على تكوين هذه الحكومة من مجمع رئاسي يتألف من ثلاثة أعضاء، بحيث يكون لكل حركة من حركات التحرير الثلاث عضويتها، كما تم الاتفاق على توحيد جيوش الحركات الثلاث وإجراء انتخابات عامة للجمعية التأسيسية خلال شهر أكتوبر 1975[3].

وعلى هذا الأساس تكونت الحكومة الإئتلافية والقيادية المشتركة على الأسس السابقة الذكر، لكن بعد أيام عقد من عقد الإتفاقية وتكوين الحكومة إندلعت الإضطرابات المسلحة على نطاق واسع بين حركات التحرير الثلاث وتأزمت الأمور في أنغولا، ورغم ذلك أعلنت البرتغال خلال شهر أوت 1975 عن عزمها على الانسحاب من أنغولا بتاريخ 11 نوفمبر 1975كما هو

[1] سلوى لبيب، المرجع السابق، ص209.

[2] أنظر الملحق رقم 18 : وثائق إتفاقيات استقلال أنغولا (اتفاق ألفور).

[3] Louis R.Mortimer, op.cit, pp36, 37.

محدد سابقا رغم أنها أعلنت أيضا عن وقف العمل بالإتفاق المتوصل إليه، وبالفعل تم ذلك في 11 نوفمبر 1975 ، حين أعلنت البرتغال على إستقلال أنغولا، وإنسحاب القوات البرتغالية من الأراضي الأنغولية وهذا تحصلت أنغولا على إستقلالها .[1]

[1] Ibidem.

الفصل الثالث:

الحرب الأهلية الأنغولية

(أطراف الصراع/ عوامل الحرب/ مسارات الحرب)

الفصل الثالث: الحرب الأهلية الأنغولية
(أطراف الصراع/ عوامل الحرب/ مسارات الحرب)

المبحث الأول: أطراف صراع الحرب الأهلية

- الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا (FNLA)
- الإتحاد الوطني لإستقلال كامل أنغولا (UNITA)
- الحركة الشعبية لتحرير أنغولا (MPLA)

المبحث الثالث: عوامل الحرب الأهلية في أنغولا

- العوامل الداخلية للحرب
- العوامل الخارجية للحرب (تدخلات القوى الإقليمية والدولية)
- تجاذبات وإنعكاسات صراع الحرب الباردة في تأجيج صراع الحرب

المبحث الثاني: مسارات الحرب في أنغولا

- الحرب ضد الاحتلال البرتغالي
- التدخل الأجنبي في أنغولا
- سلبيات صراع القوى الوطنية في أنغولا

المبحث الأول: أطراف صراع الحرب الأهلية في أنغولا:

هناك العديد من القوى التي ساهمت في الصراع والحرب في أنغولا إلا أنه يمكن التمييز بين بعض القوى الرئيسية التي تمثل أطراف هذا الصراع وتلك الحرب، كما يمكن توضيح طبيعة الصراع ومسارات الحرب بينهم على النحو التالي:

صراع القوى السياسية في أنغولا:

تنقسم أنغولا إلى ثلاث جماعات إثنية كبرى تشكل 80 % من سكانها وقد مثلت الحركات الرئيسية في البلاد هذا الإنقسام الإثني بأوضح صورة وصاروا يشكلون الثلاثية الصراعية في الحرب الأنغولية ويمكن الإشارة إلى تلك الأطراف كالتالي: [1]

أولا: الحركة الشعبية لتحرير أنغولا (مبلا):

Popular Movement for the Liberation of Angola (MPLA)

تأسست " الحركة الشعبية لتحرير أنغولا "M.P.L. A" في 10 ديسمبر 1956 وهي حركة ذات توجه ماركسي2 لينيني ، وهي أول حركة تحررية في أنغولا 3 من أعضاء تابعين للحزب الشيوعي الأنغولي الذي يعتبر إمتدادا للحزب الشيوعي البرتغالي ، حيث تمكنت هاته الحركة ومنذ البداية إجتذاب عدد من المثقفين ذوي الأفكار التقدمية ، كما أنها أضطرت إلى تغيير مقرها عدة مرات حيث نقلت مقرها من لواندا إلى كوناكري بعد طردها من طرف السلطات البرتغالية في مارس 1959 غير أنها لم تلبث فيها طويلا لتضطر لتغيير مقرها مرة أخرى إلى كينشاسا ثم إلى برازافيل حيث إستقرت هناك ، وتم تعيين " أوجستينو نيتو " رئيسا لها عام 1962 ، و بهذا التعيين أصبحت الحركة تعتمد في تكوينها على قبيلته " كيمبوندو " والتي

---

[1] سلوى لبيب، مرجع سابق، ص 188.

[2] **الماركسية:** هي معتقد ومنهج تحليل، وكذلك نظرية فلسفية سياسية، إقتصادية، إجتماعية، تأسست على يد " كارل ماركس " وصديقه «فريديريك انجلز " ثم أخذت أفكارها تتطور على يد تلامذتهم ومن تبنوا هذا المنهج. أنظر أحمد الشيوخات: الموسوعة العربية العالمية، 2004، ص 37.

[3] منصف بكاي، دور الجزائر في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص 65.

تمثل 25 %من مجموع سكان أنغولا وخاصة في لواندا ، وهذا ما زاد من أهمية الحركة خاصة وأن قبيلة " كيمبوندو " تقع وسط أنغولا .[1]

أما عن مرجعية وإيديولوجية هذه الحركة فيمكن القول أن الصراع في إطار الحرب الباردة بين المعسكرين كان له دوره في ذلك فنجد أن الحركة الشعبية لتحرير أنغولا كانت ذات مرجعية إشتراكية بحتة ، ويظهر ذلك جليا من خلال الأحزاب التي تشكلت منها هذه الجبهة وكلها يسارية التوجه [2] ، وتأكيدا على توجهاته الشيوعية غير أوغستينو نيتو رئيس الحركة الشعبية ورئيس الجمهورية إسم حركته في ديسمبر 1977 إلى حزب الحركة الشعبية لتحرير أنغولا – حزب العمل–[3] كما شرع في إعادة هيكلة بناء النظام الاجتماعي والإداري للحزب لا لشيء فقط من أجل ضمان إحكام قبضته على مجريات الأمور وتأمين إستمرار نظامه الشمولي .[4] وكذلك في في برنامجها السياسي الذي ركز على محاربة " الإمبريالية " و " إلغاء الطبقية " و ملكية الدولة لوسائل الإنتاج " إضافة إلى " تأميم الأراضي والمصانع " [5] ، وكلها شعارات رفعها الشيوعيون عشية الثورة البلشفية سنة 1917 .

لقد كان جليا أن الحركة الشعبية لتحرير أنغولا قد تبنت المذهب الماركسي الشيوعي ومنذ بداية تأسيسها ، كما أنها أقامت علاقات قوية مع كافة المنظمات الشيوعية والأحزاب الإشتراكية داخل القارة الإفريقية وخارجها ، كما أقامت الحركة دعائمها السياسية على أساس أن الصراع في أنغولا ليس صراعا بين ثلاثة جيوش متحاربة داخل البلاد وإنما هو صراع بين قوى الشعب التي تمثلها الحركة وبين العسكريين الذين تمثلهم الحركات الأخرى ولذلك فقد أنشأت قوات المقاومة الشعبية ومنظمات عمالية وطلابية ونسائية مختلفة ، وقد إكتسبت الجبهة تأييدا شعبيا واسع النطاق ، وإنعكس ذلك على تكوينها العسكري ، غير أن الحركة عانت من إنقسامات

[1] Michael Walfers, Jane Beroli: Angola in the Front Line (London: Zed Press, 1983) pp. 158 – 170.

[2] نجوى الفوال، مرجع سابق، ص 131.

[3] GeorgeEdwaed the Cuban Intervention in Angola, 1965-1991 from Che Guevara to Cuito Cuanavale, Fra; k Cass, London, 2005, p, 132.

[4] Jacqueline AKalley, Elna Schoeman African Politcal History, a Chronology of Key Political Events from Independence to Mid, 1997, P 10.

داخلية عديدة[1]، و بتأسيس الحركة الشعبية لتحرير أنغولا (مبلا) بادرت إلى إصدار مناشير توضح من خلالها أهدافها وسياستها وهكذا يمكننا أن نعتبرها كأول حركة سياسية في أنغولا تضع برنامج عملي محدد ، حيث دعت الحركة الشعب الأنغولي من خلال أول بيان لها إلى الإلتفاف حول الحركة وتنظيم نفسه ، كما دعته للكفاح على مستوى كل الجبهات وهذا من أجل تصفية الإمبريالية والإحتلال البرتغالي حتى تصبح أنغولا دولة مستقلة .

لقد كانت الحركة تسعى لقيام حكومة وطنية إئتلافية تتبنى النهج الديمقراطي وتتكون من جميع القوى التي الإستعمار البرتغالي ، كما أولت الحركة في برنامجها إهتماما خاصا بالجانب الاجتماعي والثقافي ولهذا سطرت نشاط تعليمي لمحو الأمية وتخفيف نسبها لدى المواطنين الأنغوليين ، و إذا كانت الحركة قد ضمت في بداية تأسيسها العناصر الوطنية المثقفة من الخلاسين (المخلطين) الساخطين على السلطات البرتغالية ، إلا أنها ضمت بعد ذلك جميع فئات وشرائح المجتمع الأنغولي من عمال و موظفي المكاتب ، ورجال التجارة والعمال الزراعيين والفلاحين ، في شرق ووسط أنغولا ، فأصبحت بذلك جبهة وطنية متحدة تضم جميع شرائح الأنغوليين بغض النظر عن أوضاعهم الاجتماعية أو الإثنية أو الدينية .[2]

لقد صاغت الحركة مع مطلع الستينات برنامجا سياسيا متكاملا يعكس مختلف مطالب القوى الاجتماعية داخل البلاد ، كما أن برامجها وإعلامها كان مركزا على الإستقلال ، فنجد في برنامج الحد الأدنى للحركة الشعبية والذي تقدمت به الحركة للشعب الأنغولي والمجتمع الدولي ، جاء في مادته الأولى : " ... القضاء في أنغولا وبكل الوسائل المتاحة على السيطرة البرتغالية وعلى كل بقايا الإستعمار و الإمبريالية " كما نص أيضا على : " ... الكفاح المشترك مع كل القوى الوطنية الأنغولية في حركة شعبية عريضة بهدف إستيلاء شعب أنغولا على السلطة وإقامة نظام جمهوري ديمقراطي يستند إلى الإستقلال التام "

إضافة للمطالبة بالإعلان الفوري لإستقلال أنغولا سعت الحركة من خلال برنامجها لإقامة دولة مستقلة وإنشاء نظام جمهوري يتسم بالمساواة بين المواطنين، مع ترقية حقوق الإنسان

[1] سلوى لبيب، مرجع سابق، ص 188.

[2] جمال محمد السيد ضلع، مرجع سابق، ص 129 – 130.

والإهتمام أكثر بالطبقة العمالية من خلال المطالبة بتحديد ساعات العمل بثمانية ساعات، والسعي إلى غرس ثقافة الروح الوطنية وتنميتها لدى الفرد الأنغولي،

لقد تبنت الحركة الشعبية لتحرير أنغولا مبدأ المقاومة السلمية في بدايتها من خلال تبني أسلوب العمل السياسي والدليل على ذلك أنها خلال شهر جوان من عام 1960 وجهت دعوة صريحة للحكومة البرتغالية بالتخلي عن مختلف أنواع وأساليب العنف المسلح وهذا من خلال الإقرار بحق الشعب الأنغولي في تقرير مصيره بيده والإستقلال ، كما إقترحت الحركة عقد مؤتمر وطني يجمع جميعه ممثلي الحركات الوطنية في أنغولا مع ممثل "حكومة لشبونة " ، وهذا قبل نهاية سنة 1960 من أجل التشاور ومناقشة القضية الأنغولية من أجل إيجاد حلول لتسوية قضية الإستعمار في أنغولا ، لكن رد فعل السلطات البرتغالية تمثل أنذاك في الإقدام على إطلاق حملة واسعة من الإعتقالات في صفوف أعضاء الحركة وقياداتها بما فيهم رئيس الحركة " أوجستينو نيتو " ، ورغم كل ذلك لم تتأثر الحركة بما جرى بل واصلت الحركة نشاطها من المنفى في " كوناكري " (غينيا) ، لتنتقل بعدها إلى " ليوبولدفيل ، وبسبب تعنت السلطات البرتغالية لجأت الحركة إلى خيار القتال المسلح وذلك إبتداءا من شهر فيفري سنة 1961 ،حيث شنت العديد من الهجمات في " لواندا وضواحيها مستهدفة بالخصوص مواقع القوات العسكرية البرتغالية مع الإستيلاء على أسلحتها ، وكذا مهاجمة السجون لمحاولة إخراج المعتقلين السياسيين منها . 1

كانت الفترة الممتدة مابين سنة 1962 إلى سنة 1964 فترة على الحركة وكادت أن تعصف بتنظيمها نتيجة تعرضها لمواقف عدائية من جانب حكوات سيريل أدولا و " تشومبي ومبوتو في الكونغو كينشاسا ، ضف إلى ذلك إعتراف منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963 بحكومة المنفى التي يترأسها " هولدن روبرتو " وهو ما شكل ضربة قوية لتنظيم الحركة وأخلط حساباتها الخارجية بسبب إمتناع كثير من الدول عن مساعدتها ودفع ذلك أيضا حكومة الكونغو (كينشاسا) إلى إغلاق مقر قيادتها ومكاتبها في ليوبولدفيل بحجة وجود حكومة أنغولية شرعية

[1] أحمد يوسف القرعي، مرجع سابق، ص 131 – 132.

– حكومة أنغولا في المنفى – حيث أدت تلك الضغوطات إلى معاناة الحركة وتعرضها للإنشقاق عام 1963 حيث إنشق عنها جناح " فيرياتور داكروز " ، وعندما قامت بعض الحكومات الإفريقية في كل من القاهرة والجزائر وغيرها بإتصالات واسعة لتوضيح موقف الجبهة ، فتم إرسال لجنة التسعة التبعة لمنظمة الوحدة الإفريقية كلجنة لتقصي الحقائق حيث بدأت عملها رسميا في نوفمبر 1964 وبناءا على تقريرها إعترفت لجنة التسعة بالحركة الشعبية كمظمة لتحرير أنغولا ، كما قررت أن يصرف لها مساعدات مالية سنوية ، كما سحبت المنظمة إعترافها بحكومة المنفى وهكذا بدأت أنشطة الحركة منذ منذ عام 1964 وذلك إنطلاقا من قواعدها في برازافيل وبإتجاه إقليم كابيندا وفي مواجهة القوات البرتغالية .1

ثانيا: الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا:

National Front for the Liberation of Angola (FNLA)

بدأت تلك الحركة على أساس كونها تجمع إثني (قبلي)في عام 1954 وكان الهدف الأساسي من هذا التجمع هو إحياء ما يعرف بمملكة الكونغو القديمة ، لكنها تدريجيا تحولت إلى حركة كفاح مسلح ضد الاحتلال البرتغالي منذ سنة 1961 ، حيث تزعم هذه الحركة منذ نشأتها " هولدن روبرتو " والذي يعتبر كأحد أشهر رجال الأعمال الناجحين في كينشاسا كما أنه صهر الرئيس الزائيري الأسبق " موبوتو سيسي سيكو ، وهكذا كان من الطبيعي أن تتخذ الجبهة من العاصمة الزائيرية " كينشاسا" مقرا لها ، كما أن " هولدن روبرتو " قد شكل حكومة في المنفى ، وحاول جذب عدد من الشخصيات البارزة من القبائل الأخرى للإشتراك في حكومته ، ولكنه فشل في ذلك .2

أما بالنسبة للتركيبة البشرية للجبهة الوطنية فهي تتكون أساسا من سكان قبيلة " كيمونجو " الكبرى الواقعة شمال أنغولا وتمثل 25 % من إجمالي السكان وتضم في فروعها جماعة " الباكونجو " الذين يتوزعون بين الكونغو " كينشاسا " وأنغولا ، حيث كانوا يمثلون الركيزة

[1] أحمد يوسف القرعي، مرجع سابق، ص 132 – 133.

[2] جمال محمد السيد ضلع، مرجع سابق، ص 131.

الأساسية لروبرتو هولدن ويعتمد عليهم إعتمادا كبيرا كما كانت تلك الجبهة تمثل الإتجاه الغربي بين حركات التحرر خاصة (تمثل إحدى جبهتين تعبران عن التوجه الغربي بين حركات التحررية الأنغولية) ، وهي بحكم تكوينها تمثل الجماعات الأكثر ثراء والتي ترتبط برؤوس الأموال الأجنبية والمصالح الغربية في المنطقة .

كما أن على الباكونجو واللاجئين الأنغوليين في الكونغو (كينشاسا) وممارستها لأنشطتها من خارج أنغولا قد أدى إلى إضعاف قاعدتها الشعبية السياسية وإلى تنامي شعور قوي بأن الحركة مجرد إمتداد لنفوذ كينشاسا في أنغولا، وقد تلقت تلك الجبهة منذ البداية مساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والصين بالإضافة إلى الكونغو

(كينشاسا)، وقد تمكنت هذه الجبهة من السيطرة على الحكومة الأنغولية في المنفى ونالت إعتراف العديد من الدول الإفريقية بالإضافة إلى منظمة الوحدة الإفريقية إلى أن تم حل تلك الحكومة. [1]

بعد سحب الإعتراف بها من جانب معظم تلك الدول بالإضافة إلى منظمة الوحدة الإفريقية، وكانت تلك الجبهة قد فشلت في الوصول بنضالها في محاربة القوات البرتغالية إلى مرحلة الثورة الشعبية وظل نضالها محدود النطاق نتيجة عدة عوامل منها: 2

(أ) إصرار البرتغال على عدم منح الإستقلال لأنغولا ومواصلة إحتلالها لأنغولا، خصوصا بعد ظهور البترول في إقليم كابندا الأنغولي، بالإضافة إلى تأييد الغرب وحلف الشمال الأطلسي للبرتغال وإمدادها بمساعدات عسكرية مكنتها من مواصلة عملياتها العسكرية ضد مختلف الحركات التحررية الأنغولية، وذلك في إطار سعي الغرب للحفاظ على مصالحه المتنوعة هناك.

(ب) فشل الجبهة في تحقيق التوازن القبلي / الإثني داخلها حيث ظلت قيادة الحزب والجيش منبثقة عن قبائل " الباكونجو «، وقد إتضح ذلك الإتجاه الإقليمي والقبلي والإثني من الإنقسامات التي طرأت على الجبهة منذ سنة 1962 بإستقالة عدد من القادة العسكريين في حكومة المنفى،

[1] سلوى محمد لبيب، مرجع سابق، ص 189.

[2] نجوى أمين محمد الفوال، مرجع سابق، ص 158 – 159

وإتهامهم لروبرتو بالعمل على تمزيق الجيش، وقيامه بتطهير وإغتيال معارضيه، ثم إستقالة وزير خارجية الحكومة "جوناس سافيمبي " الذي إتهم " روبرتو " بمحاباة أقاربه وإنحيازه "للباكونجو.

(ج) تركيز الجبهة الوطنية على الجانب العسكري وإهمالها للتعبئة السياسية والتنظيم الشعبي داخل أنغولا، وربما كان ذلك بسبب وجود قيادة ومقر هذه الجبهة خارج حدود أنغولا وبالضبط في الكونغو (كينشاسا)، ثم تراخيها لاحقا عن العمل العسكري وإهتمامها بالنشاط الدبلوماسي والسياسي خصوصا في فترة حكومة المنفى.[1]

ثالثا: الإتحاد الوطني لإستقلال كل أنغولا (يونيتا)

Union for the Total Independence of Angola (UNITA)

تأسست هذه الجبهة خلال شهر مارس من سنة 1966 في مدينة صغيرة إسمها " نوانغوا Nuangoi " والتي تبعد حوالي 500 كلم عن الحدود الزامبية ، حيث قام " جوناس ماليرو سافمبي Jonas Malheiro Savimbi " 2 بتشكيل منظمة جديدة هي " الإتحاد الوطني للإستقلال التام لأنغولا " وكان مقرها " لوساكا عاصمة زامبيا Zambie " مقرا لحركته إلا أنه أجبر هو وحركته على تركها بسبب طرده منها سنة 1967، فلجأ مظطرا إلى القاهرة إلى غاية مطلع النصف الثاني من عام 1968 ، ليرجع بعدها إلى أنغولا وبالضبط إلى الجهة الشرقية منها لتصبح بذلك حركة الإتحاد الوطني لإستقلال كل أنغولا أول حركة وطنية تمارس نشاطها بقواعد داخل أنغولا .

---

[1] Jams ciment. Op.cit. pp 94 – 101.

[2] **جوناس ماليرو سافمي jonas Malheiro Savimbi** : رجل سياسي أنغولي، درس بلشبونة أواخر الخمسينات من القرن 20 م إنخرط في في جبهة التحرير الوطني الأنغولي التي كان يتزعمها " روبيرتو هولدن " أنذاك، لكن سافمبي سرعان ما إنسحب من الجبهة ليؤسس حزب سنة 1966م عرف ب .UNITA وعندما إسترجعت أنغولا سيادتها سنة 1975م قرر سافمبي التمرد وقيادة المعارضة المسلحة ضد الحكومة التي كانت تابعة للحركة الشعبية لتحرير أنغولا المدعومة من طرف الإتحاد السوفياتي وكوبا، إلى غاية سنة 1991 تم وقف إطلاق النار لكن MPLAفازت في السنة الموالية بالإنتخابات مجددا، إلا أن سافمبي دخل مجددا في المعارضة المسلحة حتى لقي حتفه سنة 2001م. للمزيد أنظر: منصف بكاي: دراسات وأبحاث في تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص 17.

وإذا عدنا لتحليل تركيبة البنية الاجتماعية لهذه الحركة نجد أنها ترتكز على قبيلة " أوفيمبوندو " الواقعة جنوبا والتي تمثل 33 % من إجمالي سكان البلد، وهذا ماشكل قاعدة سياسية وشعبية واسعة بالنسبة للاتحاد.[1]

أما بالنسبة للسياسة المتبعة من قبل هذا الإتحاد ففي قراءة بسيطة نجد أنه مزج بين سياسة المهادنة تارة واللجوء إلى سياسة العنف تارة أخرى. كما أنه لم يلتزم بمبادئ سياسية وإقتصادية واضحة منذ البداية لأنه إنتهج سياسة إشتراكية تارة وسياسة رأسمالية تارة أخرى وأحسن دليل على ذلك تلقيه مساعدات صينية تارة (وهي دولة تتبنى النظام الإشتراكي)، ومساعدات من دولة جنوب إفريقيا ذات التوجه الرِأسمالي وحتى من الغرب في أحيان أخرى.

من جهة أخرى يمكننا الإشارة إلى أن تكوين الإتحاد الوطني لإستقلال أنغولا والذي جاءنتاج تفاعلات بين ثلاثة عناصر وهي: 2

_ الطلبة الأنغوليون الذين ينتمون إلى وسط وجنوب أنغولا وتلقوا تعليما في الخارج، وشكلوا هناك الإتحاد القومي لطلبة أنغولا.

_ الشباب المجندون الذين ينتمون لقبائل " أمانغولا " وإنشقوا عن حكومة المنفى بعدما كانوا أعضاء تابعين لها، ومن بينهم المجموعة التي تلقت تكوينا عسكريا في الصين.

_ الأعضاء المحليون التابعون لجمعيات المساعدة الذاتية لقبائل " تشيكوي " و " توينى " و " لوتشازي " والذين وصلوا إلى زامبيا مع اللاجئين الأنغوليين.

إلا أن طبيعة العلاقات بين هذا الإتحاد وزامبيا التي أتخذ منها مقرا له، بسبب قطع عناصر تابعة له خط السكك الحديدية بين كل من زامبيا وبنجويلا مما أضر بمصالح زامبيا.

مما يلاحظ أنه ومع مطلع تسعينات القرن الماضي حدث إنحسار للصراع الذي كان قائما داخل أنغولا بين كل من الحركة الشعبية لتحرير أنغولا " مبلا " (ما يعرف بالحكومة الأنغولية)

[1] Michael Walfers, Jane Bergeoli, Op. cit, pp, 191 – 209.

[2] أحمد القرعي، مرجع سابق، ص 131.

والإتحاد الوطني لإستقلال كل أنغولا (يونيتا)، أما بالنسبة لطرف الصراع الثالث " الحركة الوطنية لتحرير أنغولا (فنلا) فإنه وعلى الرغم من وجودها إلا أن عملياتها كانت شبه متوقفة.[1]

كما أن مسار التدخلات الأجنبية في صراع الحرب الأهلية الأنغولية كان واضحا ، ومن أمثلة ذلك تلقي طرفي القتال مساندة من مختلف التحالفات الدولية السائدة أنذاك ، فحكومة أنغولا ونظرا لعلاقاتها ومعاملاتها السابقة مع دولة كوبا في الجانب السياسي والعسكري أيام الحرب الباردة ، لأن تلك العلاقات لم تنقطع بل استمرت وإستثمرتها " مبلا " في صراعها ضد يونيتا " كلما إستلزم الأمر ، وأحسن دليل على ذلك إرسال كوبا 5000 مستشار وخبير عسكري للأراضي الأنغولية وذلك مطلع سنة 2000 ، و مما يطرح علامات إستفهام عدم إصدار الولايات المتحدة الأمريكية لأي بيان لإستنكار أو التحذير من مغبة التدخلات الأجنبية رغم معرفتها بالقضية .[2]

ويرجع الخبراء ذلك إلى كون أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت أكثر تحمسا للتعاون مع الحكومة الأنغولية على حساب " يونيتا " والتي كانت تعتبر الحليف السابق لها في أنغولا، ويمكن تصنيف ذلك كأحد نتائج الحرب الباردة، وهو أمر منطقي إلى حد بعيد طالما أن عملية الإنتقال والتحول الديمقراطي والدليل على ذلك أن الحكومة الأنغولية شرعت في تعزيز علاقاتها مع الغرب من جهة أخرى.

كما أن قوات يونيتا أخذت في شراء أسلحة حديثة عبر التجارة غير المشروعة مثل مدافع بعيدة المدى من إنتاج جنوب إفريقيا، ووراجمات صواريخ سوفيتية الصنع إشترتها الحركة من أوكرانيا، كما أنها إستفادت من خدمات خبراء ومستشارين عسكريين من المملكة المغربية كما نشط طيارون في قيادة طائرات حربية على الجانبين المتقاتلين تعاقدت معهم شركات الأمن من أوكرانيا وجنوب أفريقيا وكوبا ... [3]

[1] محمد أبو الفضل، أزمة الديمقراطية في أنغولا، مجلة السياسة الدولية، العدد 112، أبريل 1993، ص، ص 146 – 147.

[2] عبد الملك عودة، أفريقيا في ختام القرن العشرين، مؤسسة الأهرام " كتاب الأهرام الاقتصادي " العدد 147، ص 26.

[3] عبد الملك عودة، مرجع سابق، ص 26.

وبالعودة إلى قضية تمويل وتموين الحرب في أنغولا ، فقد تم رصد وصرف ميزانيات ضخمة من مصادر متنوعة لا تتوقف أو تنضب ،فمثلا وبالنسبة للحكومة الأنغولية فهي تحصل على عوائد بترولية تقدر ب 10 مليون دولار يوميا من الشركات الأمريكية و الفرنسية والبريطانية والبلجيكية التي تستورد البترول الأنغولي ، بإضافة للعائدات التي كانت تجنيها من تصدير الماس المستخرج من المناجم الواقعة في نطاقها وتحت سيطرتها ، حيث تصل قيمة عائدات الماس إلى 400مليون دولار ، يذكر أنها باعت منذ منذ سنة 1992 وحتى عام 1998 ماسا تقدر قيمته بمبلغ 3.7 مليار دولار ، وذلك بالرغم من قرار الأمم المتحدة الصادر في يوليو 1999 بحظر التجارة غير المشروعة في الماس ، ومع ذلك فقد ظلت تلك التجارة مستمرة . 1 ووظفت يونيتا عاوائدها في تمويل الحرب2.

المبحث الثاني: عوامل الحرب الأهلية في أنغولا:

عوامل الحرب الأهلية في أنغولا:

إن عملية البحث في عوامل الحرب الأهلية يقودنا إلى عدة أسباب، أهمها الفشل في تشكيل حكومة إئتلافية بعد الإستقلال، والصراع على السلطة وإختلاف الإنتماءات القبلية، إضافة لتباين التوجهات الإيديولوجية السياسية والإقتصادية والإجتماعية، ففي الوقت الذي توجهت فيه الحركة الشعبية إلى كتلة الإتحاد السوفيتي والماركسية اللينينية، إتجه فيه الإتحاد الوطني إلى كتلة الولايات المتحدة والرأسمالية.[3]

عموما فقد ساهمت كثير من العوامل والأسباب الداخلية والخارجية في نشوب الحرب الأهلية الأنغولية وذلك منذ فترة ما قبل الإستقلال عن الإستعمار البرتغالي أو بعده ومن بين هاته الأسباب والعوامل:

[1] عبد الملك عودة، مرجع سابق، ص 26، 36.

[2] James Ciment, op. Cit, pp 210- 214.

[3] محمد عبد الغني سعودي: قضايا إفريقيا، عالم المعرفة، أكتوبر، 1980 ص 238.

أولا: العوامل الداخلية للحرب:

يمكن إعتبار العوامل الداخلية أحد أهم الأسباب الرئيسية لنشوب وإندلاع الحرب الأهلية في أنغولا، كما أدت إلى إستمرارية الحرب لفترة طويلة جدا تقدر بأكثر من سبع وعشرون سنة[1] ومما عقد الأمور وزادها حدة وخطورة هو أن العوامل الداخلية كانت كثيرة ومتنوعة، ونحاول تلخيصها على النحو التالي:

أولا: المواريث التاريخية:

من المعروف أن المستعمرات الأوروبية خاصة في القارة الإفريقية قد عانت كثيرا من الممارسات الإستعمارية مما ترتب عنها إنعكاسات ذات أبعاد مختلفة سياسية ، إقتصادية ، إجتماعية ، ولعل أبرزها سياسيا تغيير الخريطة السياسية لإفريقيا مما أدى لخلق وإثارة مشاكل الأقليات والقوميات ، وظهور مشاكل اللاجئين والمهجرين ،وقد حملت تلك المواريث الإستعمارية في طياتها الكثير من التباينات التي أدت إلى تكريس أوضاع وبيئة حاضنة لكل أسباب الصراع أسهمت في تفجير العديد من الحروب الأهلية ، ومن أطولها وأخطرها تلك التي دارت وقائعها بأنغولا ، وإذا عدنا إلى عد تفاصيل تلك المواريث فإنه يمكن تصنيفها كالأتي : [2]

التعددية الإقليمية:

عرفت أنغولا أنماطا متعددة من التنظيمات السياسية قبل وصول البرتغاليين، وقد تباينت هذه التنظيمات في مقدار ترابطها وتطورها ارتباطا وثيقا بالمؤثرات البيئية المحلية، ومقدار إحتكاكها بالشعوب الأخرى والهجرات المختلفة، حيث ورغم الإختلاف في التنظيم والكفاية، إلا أنها تمكنت من تجسيد ما يعرف اليوم بالقانون والنظام.[3]

فأنغولا التي نعرفها بحدودها الحالية لم تكن موجودة قبل قدوم البرتغاليين إليها كمحتلين حيث كانت أجزاء معتبرة من شمال أنغولا الحالية تابعة لما يعرف أنذاك بمملكة الكونغو، في حين

---

[1] إبراهيم أحمد نصر الدين، ظاهرة الحروب الأهلية في إفريقيا بين أزمة الإندماج الوطني والتحول الديمقراطي " ورقة عمل مقدمة إلى ندوة: الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا (القاهرة: منظمة تضامن الشعوب الأفريقية – الأسيوية، أفريل 2000) ص 1-5.

[2] السيد علي أحمد فليفل:" الجذور التاريخية للحرب الأهلية الأنغولية "في الهيئة المصرية العامة للكتاب: مصر وأفريقيا – الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996) ص 49-51.

[3] محمد محسن محمد عوض: أنغولا – دراسة في الجغرافيا السياسية، المرجع السابق، ص 2.

خضعت أقسام أخرى في أواسط أنغولا لمملكة أخرى تعرف بمملكة " ندونجو – " والمؤسسة من قبل شعب "–" بزعامة الملك المسمى نجولا – Ngola" والذي ينتسب إسم الدولة الحالية إليه. أما إذا إتجهنا شرقا من مملكة " ندونجو " فإنه كانت تقع أنذاك مملكة أخرى تعرف بمملكة " كاسانجي " والتي تأسست من طرف شعب حيث كانت تتمتع بأهمية إقتصادية وإستراتيجية لكونها تلعب دور الوساطة بين كل من " لواندا – Luanda " عاصمة ندونجو آنذاك و" العاصمة الحالية لأنغولا " ومدن أخرى في الشرق على غرار لوبا – Luba" ولواندا. الواقعتين على طريق إقليم كاتنجا – Caatinga" (شابا – Shaba«التابعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية حاليا، وما يعرف بالزائيير سابقا.[1]حيث وقعت خلال القرن السادس عشر ميلادي معارك وحروب طاحنة بين مملكتي " ندونجو–Ndongo" و كاسانجي – Kassanj " وبعبارة أخرى فقد وقعت بين قبيلتي " مبوندو Mbondo" و " أمبانجالا – Ambangala "[2] ، و في هضبة بنجويلا (Banguila » قامت عدة ممالك أسستها جماعات إثنية فرعية ، أسستها بطون من قبيلة " أوفيمبوندو " في القرن السابع عشر . حيث سيطرت هذه القبيلة على طرق التجارة بين بنجويلا على المحيط ونهر الزمبيزي في الشرق،

أما هضبة هويلا (Huila) فكانت توجد فيها مملكة " بايي " " Bie " التي كانت تشرف على طرق التجارة بين لواندا وقبائل ماكاكولو المستقرة على ضفاف نهر الزمبيزي، حيث وقع صدام قوي مع البرتغاليين بسبب موقعها الإستراتيجي إنتهى بإحتلالها وإتجارهم في الرقيق من أبنائها.

[3] أما في أقصى الجنوب كانت توجد مملكة كواتاهاما التي أسستها قبيلة تحمل ذات الإسم وهي تنتمي إلى مجموعة قبائل أمبو المستقرة على الضفاف الشرقية من نهر كونين، والتي ساهمت في نقل وإزدهار التجارة في ميناء موزامبيدي، كما كانت أرضها مستقرا للهجرات التي وفدت من منطقة رأس الرجاء الصالح والترنسفال، حيث تعود أصول هؤلاء المهاجرين إلى قبائل البوشمن أو الهونتوت الأفارقة أو البوير. حيث كانت تلك المملكة تعاني من حالة التفرقة والضعف بسبب إنعزال بطونها ورفضها ومقاومتها لأية سلطة مركزية على حساب كيانها.

---

[1] Weler Douglas ET pleissier, Rene Angola s people, London, 1971, p 69.

[2] جمال محمد السيد ضلع، الحرب الأهلية في انغولا، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد 24، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 2002، ص 111.

[3] Duffy, James Portuguese Africa, London, 1959, p 145.

التعددية الإثنية:

تتشكل أنغولا من نسيج متعدد الإثنيات يضم حوالي مائة قبيلة ، تنتشر بها عدة لغات رئيسية ، أبرزها وأقواها قبيلة الأفيمبوندو Ovimbundu المستوطنة بالمرفتعات الوسطى والتي عرفت إنقساما فيما بين جماعاتها الفرعية ، رغم أنها تتحدث لغة واحدة هي لغة الأمبوندو Umbundo[1]، كانت تسيطر على الهضاب الوسطى من البلاد ،إلا أنها كانت تعاني من الإنقسام السياسي، ومن ثم فقد كانت عائقا أمام إنتشار السلطة المركزية من لواندا عاصمة مملكة ندونجو .إذ أنها أعتبرت سببا في تأسيس حالة صراعية بينها وبين الجماعات الإثنية الأخرى المتواجدة قبل وخلال العصر الإستعماري البرتغالي [2] وربما مثلت فيما بعد نوعا من الإستمرارية الصراعية التي تفشت وتعاني منها البلاد في صورة حرب أهلية ، مما يجعلنا نخلص أن واقع الحرب الأهلية كان أمرا معاشا طوال قرون من حياة هذه القبائل و ظلت أنغولا تعاني منها حتى في مرحلة ما بعد الإستقلال [3] ومن جهة أخرى فقد استقرت داخل أنغولا خلال فترة الاحتلال البرتغالي جماعات إثنية لم تكن موجودة من قبل ذات كيانات سياسية وثقافية متصارعة على غرار الأوروبيين ، كما ترتب على الحكم الإستعماري بإختلاف درجات سيطرته وممارساته في منطقة على حدة ،تفاوت المؤثرات الحضارية وحالات التغيير الاجتماعي وكذلك تفاوت نصيب كل جماعة إثنية من الإرتباط بالإستعمار وخدمة مصالحه مقابل قدر من المكاسب ، وهؤلاء هم الغانمون من الوجود الإستعماري أو التعرض للإستنزاف و للتنكيل من طرف المستعمر نظرا بسبب دورهم المناوئ وهؤلاء هم الغارمون من هذا الوجود ، وهو الأمر الذي ترتب عليه إستشراء حالة من الصراع الداخلي في ظل الإستعمار. [4] والذي أسهم بدرجة كبيرة من خلال سياساته وممارساته في إستمراره وتأجيجه.

---

[1] كما انتشرت العقيدة البروتستانية والإنجليزية فيها بفعل النفوذ الأمريكي والبريطاني لاحقا مما أكسب الصراعات القبلية أسسا ثقافية. أنظر محمد محسن محمد عوض. الشعوب والسلالات الأفريقية، القاهرة، 1965، ص ص 86-87.

[2] Abshire .D.M .And Samuels, M.A: Portuguese Africa .London. 1969. pp .117- 118.

[3] Weeler, et Pelissire Op. Cit, pp 6-7.

[4] السيد علي أحمد فليفل، الجذور التاريخية للحرب الأهلية الأنغولية، المرجع السابق ص153-162.

الميراث الإستعماري:

لطالما صنفت أنغولا كأكبر وأهم المستعمرات البرتغالية وراء البحار، وفي ظل الظروف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي فرضها الإستعمار البرتغالي، كان من الطبيعي أن تسوء الأوضاع داخل البلاد، طالما أن الإستنزاف الإستعماري للموارد مستمر، وطالما كان الوطنيون خاضعين للسيطرة الإستعمارية وللعمل الإجباري لصالح هؤلاء المستعمرين البرتغاليين. [1] يعتبر القسم الشمالي من أنغولا أول مناطق البلاد تعرفا على الإستعمار البرتغالي ، بيد أنه لم يتعرف عليه بإعتباره إقليما أنغوليا ، بل بإعتباره إقليما كونغوليا ، نظرا لخضوعه لمملكة الكونغو القديمة [2]، إن الهيمنة الإستعمارية البرتغالية تركزت في بادئ الأمر في لواندا ، ومناطق ندونجو طوال الفترة منذ القرن السادس عشر حتى بداية القرن التاسع عشر ، بالإضافة إلى التواجد في بعض المناطق الأخرى الواقعة في شمال أنغولا الحالية [3]، وهي مناطق ذات تكوين إجتماعي كنغولي أساسا [4]، وبدأت البرتغال في ضمها إعتبارا من عام 1883 تحسبا من جانبها تجاه مخططات التقسيم الإستعماري لإفريقيا التي بدأت نذرها في أواخر السبعينات من القرن التاسع عشر ، وبلغت أوجها في مؤتمر برلين 1884 ، كذلك فإن المناطق الواقعة في أقصى الجنوب الشرقي والواقعة على الحدود مع زامبيا لم تسيطر عليها البرتغال إلا بعد منافسة شاقة مع المستعمر البريطاني في روديسيا الشمالية عام 1891 ، أما أخر المناطق التي ضمت إلى أنغولا فكانت إقليم كابندا الذي تفصله أرض الكونغو الديمقراطية عن أرض شمال أنغولا ، وهذا الإقليم كان جزءا من المناطق سيطر عليها عليها البرتغاليون في الكونغو ، وأداروه بشكل مستقل عن أنغولا وعن الكونغو وكان سالاوار ديكتاتور البرتغال الأسبق قد قرر ضم كابندا إلى أنغولا في عام 1958 لتتشكل على إثر ذلك الخريطة السياسية لأنغولا المعاصرة ,لما كان هذا الإقليم ديمغرافيا ذات تركيبة إجتماعية وثقافية كونغولية، إضافة إلى أن ما ظهر فيه من نفط وماس بكميات وفيرة قد جعل هذا الإقليم أكثر ميلا للثورة ورفضا لسلطة المركز الأنغولي في لواندا ، ضف إلى ذلك أنه يعتبر نقطة هامة في تجمع الإستثمارات

[1] Gerald j. Bender Angola under the Portuguese the myth and the reality (London Heinemann. 1978) p p .59 – 93.

[2] راشد البراوي، الرق الحديث في إفريقيا البرتغالية، الدار القومية للطباعة والنشر، 1962، القاهرة، ص ص 17 – 18.

[3] Duffy, James Portuguese Africa, London, 1959, P P 8 –9.

[4] أنظر الملحق رقم (9) محسن عوض، مرجع سابق، ص 12.

الأمريكية والأوروبية ، وهو ما مهد لنشأة حركة معارضة مسلحة كان لها دور في الحرب الأهلية فور الإستقلال وهكذا تدريجيا أصبح إقليم كابيندا ميدانا للتوتر والصراع المصالح داخليا وخارجيا[1] .

ثانيا: الميول الإنقسامية والصراعية :(تعدد حركات التحريرو الحرب الباردة فيما بينهم)

من الظواهر السلبية التي طغت على نضال الحركة الوطنية في أنغولا وإقترنت بالقوى السياسية المتصارعة في أنغولا هو تعددها وإنقسامها. فظاهرة تعدد حركات التحرير وإنقسامها وإن كانت ظاهرة شائعة في المستعمرات الإفريقية التي تناضل من أجل الإستقلال إلا أنه ليس ثمة مثال أدل على ضخامتها وتفشيها أوضح من ذلك الذي يمكن العثور عليه في أنغولا ، فثمة عدد كبير من الحركات و المنظمات والأحزاب والجمعيات والجبهات إدعت جميعها ممارسة نشاطها في ساحة التحرير ، وهذا ما إستغلته السلطات الإستعمارية البرتغالية أحسن إستغلال في تلك الفترة من خلال لعبها دورا رئيسيا في إشعال الخلافات بين الحركات الأنغولية داخل البلد وفي المنفى ، فتزايدت الإنشقاقات وخرج كل عضو أو مجموعة أعضاء ليؤلفوا تنظيما جديدا مع إختيار إسم وطني جديد ، ولم يكن هدفه الرئيسي مواجهة السلطات البرتغالية بقدر ما كان يهمه شن حرب باردة على المنظمات الوطنية الأخرى . حيث أنه وبدلا من أن توجه تلك الجماعات كل أنشطتها لمواجهة الإستعمار البرتغالي إنصرفت في معظم الأحيان عن هدفها الرئيسي وراحت تتقاتل ضد بعضها البعض.[2]

وبالإضافة إلى الإنقسام الواقع بين مختلف الحركات الوطنية وتنازعها فيما بينها، فالنزاع كان قائما أيضا في أوساطها ولم تنج أية حركة من الخيانات الداخلية على غرار ما حدث داخل الحركة الشعبية لتحرير أنغولا(MPLA)[3] من إنشقاقات وخروج جناح " داكروز سنة 1963

---

[1] السيد علي أحمد فليفل، الجذور التاريخية للحرب الأهلية الأنغولية، المرجع السابق ص 160.

[2] أحمد يوسف القرعي، حركة التحرير المسلح في أنغولا، المرجع السابق، ص 137.

[3] تشكلت هذه الحركة في ديسمبر 1956 بقيادة أوغستينو نيتو، وقدمت برنامجا شاملا لتأسيس جمهورية أنغولا، بعيدا عن السيطرة الإستعمارية، وإنحدرت من قاعدة إجتماعية عريضة، حيث تكونت في غالبيتها من شعب شمال مبوندو والمثقفين متعددي الأعراق في مدن مهمة مثل لواندا وبنغويلا وهوامبو، ونالت دعم الإتحاد السوفيتي وكوبا ورومانيا وألمانيا الشرقية. أنظر: وثيقة برنامج الحد الأدنى للحركة الشعبية لتحرير أنغولا، ديسمبر1956، وثائق جمهورية أنغولاجمهورية أنغولا الشعبية، مجلة الطليعة المصرية، عدد أفريل 1976، ص 141،140.

وإنضمامه إلى الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا (FNLA). علما أن الحركة الشعبية هي من ستتقلد حكم البلاد بعد الإستقلال.[1]

وفضلا عن ذلك فإن حكومة أنغولا في المنفى تحفل بتاريخ واسع من عمليات الفصل والطرد والإنشقاق ، وفي غالب الأحيان نجد أن النزعة الإقليمية الإثنية هي الدافع لذلك ، نذكر منها طرد " ماركوس كاسنجا القائد العسكري الأول للحكومة الأنغولية في المنفى من منصبه، وتعويضه " بجوسي كالوند نجو (ممثل قبيلة أوفيميندو في الجنوب) والذي طرد هو الأخر في أقل من عامين أي في منتصف عام 1964 ، وهو ما دفعه لكشف أسرار الحكومة حيث أعلن عن وجود تمزق في الجيش وأن بعض قواعد التدريب هي قواعد وهمية للدعاية فقط ، وإتهامه علنا " لربرتو هولدن "رئيس الحكومة في المنفى بإغتيال رفقائه المخالفين له في الرأي. وبتاريخ 16 جويلية 1964 إستقال " جوناس سافيمبي وزير خارجية تلك الحكومة (وهو من الجنوب أيضا) وذلك على هامش المؤتمر الصحفي الذي عقده خلال فعاليات مؤتمر القمة الإفريقية الثانية والذي عقد بالقاهرة، وأرجع سافيمبي إستقالته لتخاذل هولدن وحكومته عن النضال المسلح، كما إتهمه بالتحيز ومحاباته قبيلة " باكونجو في شمال أنغولا، وأن وزراء الشمال يستحوذون على 13 منصبا وزاريا من أصل 19 منصبا. وأن سبعا منهم على إرتباط بقرابة دم قوية " لهولدن ".

وإنتقاما لإستقالة سافيمبي وتصريحاته النارية التي فضح فيها هولدن روبرتو قام هذا الأخير بإعتقال 60 شخصا من المحسوبين على جماعة سافيمبي والذين ينتمون إلى قبيلة " أوفمبندو وسجنهم. ومن ناحية أخرى شارك وزير الدفاع في تلك الحكومة " ألكسندر تاتي " في مؤامرة للإطاحة بربرتو، لينضم فيما بعد إلى صفوف القوات البرتغالية في كابيندا بتأسيسه ميليشيا قبلية وتهديده حركة مبالا هناك، إلا أن هاته الأخيرة تمكنت من تصفية هاته المليشيا. [2]

لقد كان من أبلغ صور الإنقسام والصراع بين صفوف الحركة الوطنية الأنغولية هو عجزها الكامل عن أمرين في غاية الأهمية: [3]

---

[1] شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص، ص 80،79.

[2] أحمد يوسف القرعي، حركة التحرير المسلح في أنغولا، المرجع السابق، ص 138.

[3] Donald Rothschild: Managing Ethnic Conflict in Africa cooperation (Washington, D. C, Pressures and Incentvies For Brooking Institution Press, 1977) PP. 113 - 117.

أولهما: يتعلق بالعجز عن تدعيم وتفعيل حكومة أنغولا المؤقتة والتي تم الإعلان عن تأسيسها عام 1962 ، وكانت تلك الحكومة أساسا تتأسس من ثلاث تنظيمات أقدمها إتحاد شعب أنغولا الذي أسسه " هولدن روبرتو " والحزب الديمقراطي الأنغولي برئاسة " إيمانويل كوتزيكا " والحركة الشعبية لتحرير أنغولا ، وإذا كانت منظمة الوحدة الإفريقية قد إعترفت بتلك الحكومة عام 1963 ، إلا أن عدم إنضمام الحركات الأخرى إلى تلك الحكومة كالحركة الشعبية لتحرير أنغولا(مبلا) ، أضعف من تلك الحكومة ، كما كرس ذلك الحالة الإنقسامية بين الحركات الوطنية المختلفة و أبقى على الحالة الصراعية فيما بينها .

ثانيهما: لقد ظهرت الحالة الإنقسامية والصراعية بين الجبهات الأنغولية مرة أخرى عند التفاوض مع البرتغال على نيل الإستقلال، حيث كانت كل منها على قناعة تامة بأنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الأنغولي ومن ثم تكون هي المؤهلة الوحيدة للتفاوض بشأن الإستقلال وتولي السلطة في البلاد.

ثالثا: الميول الإنفصالية:

كان أحد أوجه الحرب في أنغولا هو مقاومة الميول الإنفصالية داخل إقليم " كابندا " الغني بالبترول والألماس ، والذي يقع بين الكنغو برازافيل والكونغو الديمقراطية وتبلغ مساحته سبعة ألاف كيلومتر مربع ، وعدد سكانها أقل من 80 ألف نسمة حيث كان قد ضمها " سالازار " إداريا لأنغولا أوائل الخمسينات ، كما تم إكتشاف البترول فيها عام 1966 حيث بلغ إنتاجها منه عام 1974 حوالي 150 ألف برميل يوميا ، ونظرا لغنى هذا الإقليم بالثروات وبكميات هائلة ظهرت ومنذ سنة 1966 ظاهرة تنامي تيارات إنفصالية محلية مدعومة داخليا وخارجيا ، إذ نشأ " الإتحاد الديمقراطي لمواطني كابندا ، والحركة الشعبية لكابندا ثم ما لبثت أن توحدت هاتان المنظمتان تحت إسم " جبهة تحرير كابندا " حيث كانت تسعى للعمل من أجل هدف إنفصال كابندا ، كما أنه لايخفى أن لكل من الزئير والكونغو مصلحة إقتصادية مباشرة في إنفصال " كابندا " عن أنغولا . [1]

لكن تلك الجبهة ما لبثت أن إنقسمت بدورها إلى منظمتين الأولى بزعامة " لويس رانك فرانك " وتحظى بمساندة الكونغو (كينشاسا)، والثانية بزعامة " أوجست تشيونو " وتساندها الكونغو

[1] سلوى محمد لبيب، الإستقلال والصراع في أنغولا، السياسة الدولية، العدد 43، القاهرة، يناير 1976.

(برازافيل)، وفي غمرة معارك الحرب الاهلية الأنغولية وبتاريخ 1975/08/01 أعلن " لويس فرانك " من منطقة " كامبلا " عن إستقلال " كابندا وذلك من جانب واحد عن أنغولا.

حيث إستندت الجبهة الوصية لتحرير كابندا في دعواها الإنفصالية إلى حجج وذرائع تاريخية تتعلق بالطبيعة القانونية للعلاقة بين الإقليم والبرتغال، على إعتبار أن حاكم إقليم كابندا خلال سنة 1881 قد طلب حماية البرتغال خشية من الإستعمار البلجيكي المتواجد في الكونغو (كينشاسا) وذلك مقابل حقوق ومزايا تجارية منحها إياها بموجب معاهدة حماية مدتها 100 عام وهي المعاهدة التي تم المصادقة عليها خلال مؤتمر برلين عام 1885.

إلا أن دكتاتور البرتغال الأسبق " سالازار " ضم محمية كابندا إلى مستعمراته البرتغالية في لواندا منذ عام 1958، وهذا ما دفع " جلهة تحرير كابندا " أن هذا الضم لم يكن مشروعا بسبب إستمرار سريان المعاهدة المذكورة، متهمة " سالازار" أنه أقدم على هذا الإجراء بعد إكتشاف البترول بكميات هائلة في هذا الإقليم. [1]

ثم جاءت اللحظة الحاسمة، ففي ليلة 11 نوفمبر 1975 أعلن الأميرال"ليدنيل كاردوزو " المندوب السامي البرتغالي إستقلال أنغولا وإنسحاب قواته منها، قائلا:

" .... إنني أمل أن ينتهي الصراع بين الأشقاء سريعا، وأن تحل أدوات العمل دائما محل أدوات الدمار والموت .... وأن تكون أنغولا وحدة لا تنقسم ومستقلة إستقلالا حقيقيا، ومتحررة من أي تدخل أجنبي".

وهكذا إنسحب البرتغاليون وخلفوا وراءهم بعد إستعمار دام خمسة قرون، بلدا إفريقيا منقسما، تسيطر فيه (فنلا / FNLA) على الشمال الغربي، و (مبلا / MPLA) على لواندا والإقليم الأوسط والإتحاد الوطني للإستقلال التام لأنغولا (يونيتا / UNITA)[2] على الجنوب والغرب.

وبعد إنسحاب البرتغاليين وإعلان الإستقلال مباشرة أعلنت (مبلا) ميلاد جمهورية أنغولا الشعبية في " لواندا، تحت رئاسة الدكتور" أجستينو نيتو " ثم تلاها تأسيس المؤسسات الدستورية

---

[1] جمال محمد السيد ضلع، مرجع سابق، 116.

[2] تأسس عام 1966 من شعب أوفمبوندو في وسط أنغولا الذي يشكل نحو ثلث سكان البلاد، وكانت له جذور في شرق البلاد، وقد أسسه جوناس سافيمبي الذي كان قياديا بارزا في الجبهة الوطنية، وتلقى دعم من الصين الشعبية قبل الإستقلال، ومن الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب إفريقيا بعد الإستقلال.أنظر:

Conflict Roots, Mass Violence, : Genocide and Crisis in Central Africa:Scherrer Christian and Regional, Greenwood press, 2002, p.335.

والإدارية اللازمة، ورفع علمها الأسود والأحمر ذي النجمة الذهبية. وفي ظرف أيام معدودات حصلت هذه الحكومة الجديدة على الإعتراف الرسمي من طرف العديد من الدول على غرار الكونغو وغينيا والموزمبيق وغينيا بيساو ومالي والجزائر والصومال ونيجيريا وكوبا والإتحاد السوفياتي وألمانيا الديمقراطية وبولندا وسوريا والبرازيل وغيرها من الحكومات ...

وهنا سارعت (فنلا) و (يونيتا) لرفض الإعتراف بحكومة الجمهورية الشعبية، وأعلنتا بدورهما قيام " جمهورية أنغولا الديمقراطية الشعبية " وإختيار مدينة " هوامبو " كعاصمة مؤقتة لجمهوريتها، وهي المدينة الواقعة في منطقة الهضاب الجبلية الرئيسية، حيث نجد أكبر كثافة سكانية جنوب أنغولا إلا أن هاته الحكومة لم تنل إعتراف رسمي من أي دولة. [1]

ثانيا: العوامل الخارجية (تدخلات القوى الإقليمية والدولية)

المواقف الدولية ودورها في تأجيج صراع الحرب الأهلية في انغولا (1975-2002)

تعد الحرب التي دارت أحداثها بانغولا واحدة من أطول وأعنف الحروب في أفريقيا، كما أنها كانت محصلة لحروب شتى، منها ما يتعلق بالحرب النضالية ضد الاستعمار البرتغالي من اجل الاستقلال، ومنها ما يتعلق بتلك الحرب الأهلية الداخلية في إطار الصراع على السلطة والثروة داخل البلاد التي اتخذت طابعا اثنيا /قبليا، ومنها ما يتعلق بتلك الحرب الدولية ذات الطابع الإقليمي والدولي في إطار الصراع على المصالح والنفوذ من جانب القوى الإقليمية والدولية.

الحرب الأهلية الأنغولية والتدخلات الخارجية:

عاشت انغولا منذ استقلالها وحتى قبل تسويات السلام مطلع القرن الواحد والعشرين، في ظل حرب أهلية، وحكم شمولي مستبد، وأوضاع اقتصادية متردية، وتفكك اجتماعي واضح، وذلك بفعل الحرب الأهلية الطاحنة، والتي تمثلت أطرافها في البداية بكبرى حركات التحرر الأنغولي المسلحة التي حاربت المستعمر البرتغالي جنبا إلى جنب.

[1] نازلي معوض أحمد، الصراعات الدولية على ارض أنغولا، مجلة السياسة الدولية، العدد 44، أفريل 1976، ص 103، 104.

والحديث هنا عن الحركة الشعبية لتحرير أنغولا [1] والجبهة الوطنية لتحرير انغولا، والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا الذي عرف باسم " يونيتا " والذي انحصرت الحرب بعد ذلك بينه وبين الحركة الشعبية التي تقلدت حكم البلاد بعد الاستقلال.[2] وترجع تلك الحرب إلى عدة أسباب، أهمها الفشل في تشكيل حكومة ائتلافية بعد الاستقلال، والصراع على السلطة، واختلاف الانتماءات القبلية، وتباين التوجهات الأيديولوجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ففي الوقت الذي توجهت فيه الحركة الشعبية إلى كتلة الاتحاد السوفيتي والماركسية اللينينية، اتجه فيه الاتحاد الوطني إلى كتلة الولايات المتحدة الأمريكية والرأسمالية. وهكذا تحولت الحرب الأهلية الأنغولية تدريجيا إلى معركة كبيرة من معارك الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وحلفائهما، كما وقفت كل من جنوب أفريقيا والزئير بجانب الاتحاد الوطني، ووقفت دولة كوبا ذات التوجه الشيوعي القوي بجانب الحركة الشعبية [3]ولذلك كان من السهل القول:" أن الحرب الأهلية في انغولا كانت حربا بالوكالة عن القوتين العظيمتين " خاصة في الفترة الممتدة من منتصف سبعينات القرن العشرين إلى بداية التسعينات منه.[4] فضلا عما سبق فان الشركات الاقتصادية الأجنبية، كشركات الماس الأمريكية، قد عملت على تأجيج الحروب ليس فقط في أنغولا، بل في كل إنحاء أفريقيا، للحصول على خيرات هذه القارة من الموارد الطبيعية التي جاء على رأسها الماس والنفط واليورانيوم، ولذلك تدافعت القوى الغربية من اجل تسيير دول أفريقيا في فلكها [5]

[1] وثيقة برنامج الحد الأدنى للحركة الشعبية لتحرير انغولا ديسمبر 1956م، وثائق جمهورية أنغولا الشعبية، مجلة الطليعة المصرية، عدد ابريل 1976م، ص 140، 141.

[2] Scherer Christian Genocide and crisis in central Africa conflict Roots Mass violence. Regional war.Green wood press. 2002. P 335.

[3] سمير إبراهيم عبد الفتاح، التسويات السلمية في انغولا بين المد والجزر (مايو 1991، ديسمبر1992) " دراسة تاريخية"، مجلة الدراسات الأفريقية، العدد 44، جامعة القاهرة، 2018. ص 10.

[4] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها في 13 ابريل 1998م، 318/1998S.

[5] ديفيد.ج. فرانسيس: أفريقيا السلم والنزاع، عبد الوهاب علوب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010م ص 233.

المواقف الدولية ودورها في تأجيج صراع الحرب الأهلية في انغولا (1975-2002)

حيث انه وكما كانت الأسباب الداخلية السبب الرئيسي في اشتعال واستمرار الحرب في أنجولا، فقد كانت الأسباب الخارجية عنصرا رئيسيا أخر أسهم بدرجة كبيرة في تأجيج تلك الحرب وتدويلها ويمكن توضيح ذلك جليا من خلال التدخلات الخارجية (الإقليمية والخارجية)

بناءا على ما سنوضحه من مواقف الأطراف الإقليمية والدولية يمكن القول أن الحرب الأهلية في أنغولا قد شغلت عدة أطراف مابين إقليمية ودولية، حيث نجد أن منها من كانت تأمل في تحقيق مكاسب سياسية وإقتصادية ومنها من رغبت بصدق في حق دماء الأنغوليين، ولهذا كان لزاما وضروريا جدا تدخل منظمة الوحدة الإفريقية إنطلاقا من بعدها القاري وإختصاصها في حل النزاعات على المستوى القاري والعمل على تنسيق الجهود للوصول إلى تسوية للأزمة[1]

تباينت مواقف القوى الإقليمية من الحرب الانجولية ما بين مساعد لطرف ومساعد لطرف أخر، وكان لكل طرف منهم مصالحه التي يسعى لإقرارها ومن بين هاته الدول مايلي:

موقف جنوب إفريقيا:

كانت جنوب إفريقيا التي تمارس نظاما عرف بالفصل العنصري تخشى من إنتصار الحركات الوطنية في إفريقيا وبالتالي تهديد وجودها، فضلا مصالحها الاقتصادية، خاصة بعد تحرر زامبيا سنة 1964 وقيامها بدعم الحركات التحررية في قارة إفريقيا ومنها الحركة الشعبية مبلا وكان لهذا الدعم الأثر الكبير في تحقيق نتائج مهمة في ساحة المضال السياسي والعسكري[2].

تدخلت جنوب إفريقيا بقواتها المسلحة النظامية في الحرب الانجولية لمساعدة حركتي الاتحاد الوطني (يونيتا) [3] والحركة الوطنية (فنلا) في مواجهة الحركة الشعبية (مبلا) ، ونظرا لضخامة التدخل العسكري لجنوب إفريقيا في أنجولا فلم تحاول بريتوريا إخفاء تدخلها هذا ، فمنذ إعلان استقلال أنجولا أعلن وزير خارجية جنوب إفريقيا – في ذلك الحين – أن حكومته أرسلت قواتها النظامية إلى أنجولا زاعما ان ذلك لحماية مشروع توليد الكهرباء عند" نهر كيونين " وكذلك

---

[1] علاء سالم، أنغولا بين الحرب الأهلية وأفاق عملية السلام، مجلة السياسة الدولية، العدد 98، أكتوبر 1989، ص143.

[2] Richard Gilson, African Lileastion movments, London, 1972, p195.

[3] أعلنت جنوب إفريقيا أن الحرب الأهلية في أنغولا تهدد مصالحها الأمنية والإقتصادية، كمشاريع الري في أنغولا التي تمدها بالطاقة الكهرومائية، كما أنها حاربت المنظمة الشعبية لجنوب غرب إفريقيا التي سعت إلى تحرير ناميبيا من الاحتلال الجنوب الإفريقي، والتي تمركزت في أنغولا التي رفضت إحتلال جنوب إفريقيا لناميبيا، وكانت زائير بقيادة موبوتو سيسي سيكو حليفا قويا للولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا أنظر: The Washington Post، May 31, 1991

للحيلولة دون تسلل رجال حرب العصابات التابعين لمنظمة جنوب غرب إفريقيا الشعبية South West Africa Organization (سوابو-swapo)[1] داخل أراضي ناميبيا ،خصوصا بعد مضاعفة هذه المنظمة لعملياتها الهجومية ضد مصالح النظام العنصري في ناميبيا ، متحججة بالدعم الأنغولي العلني خاصة بعد التصريحات التي أطلقها الرئيس الجديد لأنغولا "دوس سانتوس" الذي خلف الرئيس المتوفي " أوغستينو نيتو" والذي توفي بتاريخ 10 سبتمبر 1979، حيث إستهل حكمه بإعلان دعمه المطلق لمقاتلي ناميبيا ومساندة حركة سوابو ضد حكومة جنوب إفريقيا، مما دفع الأخيرة إلى التدخل في الحرب الأهلية الأنغولية بقوة بين سنتي 1981 و 1988 [2] ولذلك فقد حاولت حكومة جنوب إفريقيا بتقديمها الدعم لكل من(يونيتا) و (فنلا) دون ان تصبح الأراضي الانغولية بعد الاستقلال ملاذا لثوار ناميبيا.[3]

إذن فقد تركزت إستراتيجية حكومة بريتوريا من خلال تدخلها في انغولا على السعي لتحقيق عدة أهداف ومنها:[4]

1_ تأمين حدود ناميبيا والتي تبلغ طولها 1500كم وحمايتها من اختراقات وعمليات منظمة جنوب غرب إفريقيا (سوابو).

2-القيام بهجمات على قواعد" سوابو" المتمركزة على حدود انغولا الغربية مباشرة خصوصا وان استقلال انغولا يمكن ان تترتب عليه نتائج مباشرة لصالح سوابو.

3- دعم الاتحاد الوطني لاستقلال كل انغولا (يونيتا) في جهوده للاستيلاء على السلطة في انغولا ، لضمان وجود حليف موالي لها هناك بدلا من حكومة الحركة الشعبية (مبلا) المناوئة

---

[1] **سوابو(swapo)** منظمة جنوب غرب إفريقيا الشعبية South West Africa Organization: تأسست هذه المنظمة سنة 1958 وكانت تعتبر من أنشط حركات التحرر في ناميبيا ضد الإستعمار الجنوب إفريقي الذي يرجع إلى عام 1920 حيث فرض إنتدابا على ناميبيا،بيد أن جنوب إفريقيا حولت نفسها من دولة منتدبة إلى دولة مستعمرة بعد تجاهلها تطبيق قرار الأمم المتحدة سنة 1966 الذي نص على إنهاء الإنتداب ، ومنذ هذا التاريخ قدمت الدول الإفريقية المساعدات بمختلف أشكالها لسوابو، فضلا عن إعتراف الأمم المتحدة بها كحركة تحرير.عبد الرزاق مطلك الفهد، المصدر السابق،ص،ص،449،448.

[2] Peter N S treans William Leonard Langer the Encyclopedia of World History Ancient, Medieval, and Modern Chronologically Arranged, 2001, p 1065.

[3] نازلي معوض احمد، مرجع سابق، ص 107، 108.

[4] مجدي حماد، صراع القوى الكبرى في أفريقيا، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام، القاهرة، 1977، ص 115، 116.

لها .ومن هذا المنطلق حدث التوغل العسكري لقوات حكومة بريتوريا النظامية داخل الأراضي الانغولية حتى اجبرتها القوات الانغولية بغطائها السوفييتي / الكوبي على الانسحاب،وتبعا لذلك كانت الفجوة واسعة بين النجاح والإخفاق في تأدية جنوب إفريقيا لدورها عندما تدخلت ضد قوات الحركة الشعبية (مبلا) في انغولا ، فالنجاح كان يعني بالنسبة لجنوب إفريقيا الترسيخ لوضعها كقلعة متقدمة للغرب في إفريقيا الجنوبية حماية لمصالحها ولمواجهة الشيوعية ، ومن ثم يمكن أن يخلق لها دور قاري هام في الإستراتيجية الامبريالية الشاملة ،اما وقد تعثر هذا التدخل بفعل التصدي الانغولي له فقد ترتب على ذلك العديد من النتائج السلبية لجنوب إفريقيا ومنها .[1]

– أن سياسة الوفاق الصادرة عن حكومة بريتوريا العنصرية – قبل ذلك التدخل – ووافقت عليها مجموعة من دول القارة، وبدأت فعلا في التباحث بشأنها من اجل تسوية سلمية لصراعات المنطقة، أوضح أن تلك السياسة ما هي إلا مناورة دبلوماسية، وكان المحك الرئيسي لاختبار مدى مصداقيتها اندلاع الحرب في أنجولا، والذي أسفر عن التدخل العسكري السافر لقوات جنوب إفريقيا ليضعف بذلك من قدرة حكومة بريتوريا على الاستمرار في القيام بدور دبلوماسي في المنطقة.

_ أن تدخل حكومة جنوب إفريقيا عزز من شكوك الدول في منطقة الجنوب الأفريقي مثل تنزانيا ; موزنبيق وبوتسوانا حول نوايا جنوب أفريقيا في المنطقة.

_ ترتب على هذا التدخل أيضا تنامي معارضة الدول الأفريقية ومنظمة الوحدة الأفريقية تجاه عمليات التدخل في انغولا وخصوصا تدخل جنوب أفريقيا.

_أن جنوب أفريقيا عندما بنت حساباتها الأولية من التدخل في انغولا على أساس انتهاز الفرصة المواتية لتعزيز علاقاتها مع الغرب – رغم القرارات الدولية والتنديدات المستمرة بسياستها العنصرية مادام هذا التدخل يبدو منه انه لحماية المصالح الكبيرة للغرب في انغولا وفي المنطقة، إلا أن هذا التوجه اصطدم بتعاظم الدعم والمواجهة من جانب المعسكر الشرقي والدول الأفريقية ومنظمتها.

[1] مجدي حماد، المرجع السابق، ص ص 115، 121

ومما تقدم يتضح إلى أي مدى أسهمت جنوب أفريقيا إبان حقبة الحرب الباردة في تأجيج الحرب الأهلية في انغولا، وذلك من منطلق الحفاظ والحماية لأهدافها ومصالحها وأهداف ومصالح حلفائها الغربيين في المنطقة.

ب-موقف الكونغو(كينشاسا):

على الرغم من الثقل الجغرافي والاقتصادي الكبير للكونغو (كينشاسا)في قلب القارة الأفريقية، إلا أنها ظلت لا تملك مخرجا إلى المحيط إلا عن طريق سكة حديد بنجويلا الذي يحمل صادراتها وارداتها داخل أراضي انغولا، وصولا إلى ميناء لوبوتو على المحيط الأطلنطي، وخصوصا عندما كانت موزمبيق تغلق حدودها مع زامبيا – تحت أية ظروف – ومن هذا المنطلق وجدت الكونغو (كينشاسا)نفسها أمام توجهين أساسيين:[1]

الأول: إما أن تنتهج سياسة حسن الجوار والتعايش السلمي مع الدول المجاورة ومنها انغولا.

الثاني : ا وان تتبنى سياسة الاعتماد على الضمانات الخارجية ، وعلى لعبة التوازن بين القوى ، سواء بالنسبة للمعسكرات الأفريقية أو العالمية ، ثم على التحالفات الخاصة ، ومع تطورات الأوضاع في انغولا وجد الرئيس الكونغولي الأسبق (الزائيري) موبوتو سيسي سيكو انه بتعاونه مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموما ، في تأييد "هولدن روبرتو"- الذي تربطه به رابطة مصاهرة ، والذي يتزعم الجبهة الوطنية لتحرير انغولا(فنلا) ، والتي تتخذ من مناطق مجاورة لكينشاسا قواعد لعملياتها داخل انغولا قبل الاستقلال وبعده –يمكن أن يخدم مصالح بلاده ومصالح الدول الحليفة في المنطقة ، ومن ثم فقد عملت كينشاسا في ذلك الحين كراس جسر لنقل المساعدات العسكرية والمالية القادمة من الولايات المتحدة والغرب لتحويلها إلى الجبهة الوطنية ، إلا أن هزيمتها أمام قوات الحركة الشعبية (مبلا) والقوى الداعمة لها اضطرت الرئيس مبوتو الى التراجع عن توجهه هذا والاتفاق على حل وسط مع الرئيس نيتو ، ولكن ذلك لم يمنع فلول الجبهة الوطنية في معسكرات كينشاسا من القيام بأعمال مناوئة للسلطة في انغولا .

إذن فالدور الكونغولي استمر قبل استقلال انغولا وبعده في تدعيم الحركة الوطنية لتحرير انغولا، وهو ما يعني نوعا ما من الانحياز لأحد أطراف الحرب الأهلية في انغولا، وقد تسبب

[1] مجدي حماد، المرجع السابق، ص ص ،64،63

هذا الوضع في خلق حالة توتر بين الدولتين، ساعدت بدورها في استمرار الدعم الكونغولي للحركة الوطنية (فنلا)المناوئة للنظام في انغولا، وربما ترجع أسباب ذلك التوتر إلى مايلي:[1]

1-أن الكونغو (كينشاسا) كانت تطمع في إقليم كابندا التابع لانغولا-في الوقت الراهن – باعتبار انه كان جزءا من مملكة الكونغو القديمة، ودعمت مزاعمها في هذا الصدد بعدم وجود رباط ارضي يصل بين الإقليم وانغولا، إضافة إلى كونه إقليم غني بالثروة البترولية، وهو الأمر الذي أغرى كينشاسا وفرنسا على تقديم الدعم والمساعدة لحركة تحرير كابندا ذات التوجه الانفصالي.

2-ان فلول الجبهة الوطنية لتحرير انغولا (فنلا) ظلت تتمركز في قواعد على حدود انغولا داخل الكونغو (كينشاسا)، على الرغم من توقيع اتفاق برازافيل بين" نيتو "و "موبوتو" في فبراير 1976 وتصريحات الأخير بان بلاده قد أوقفت كل نشاط لقوات الجبهة الوطنية لتحرير انغولا (فنلا).

3-قيام القوات الكونغولية بغارات انتقامية لحرق مزارع البن ونسف الكباري وتهديد القرى في انغولا بزعم مقاومة الأنشطة العدوانية من جانب الاتحاد الوطني لاستقلال كل انغولا (يونيتا) انطلاقا من قواعدها في اتحاد جنوب أفريقيا وذلك في إطار دعمها للجبهة الوطنية (فنلا).

ويلاحظ انه مع الإطاحة بموبوتو وتولي" لوران كابيلا" السلطة في البلاد – ومن بعده ابنه جوزيف – فقد حدث تقارب كبير بين النظامين الحاكمين في كل من لواندا وكينشاسا أسهم بدوره في تحسين موقف الحكومة الأنغولية وقواتها المسلحة في مواجهة مناوئيها وخصوصا متمردي يونيتا.

ج-موقف الكونغو (برازافيل):

ظلت الكونغو برازافيل السند الإقليمي للحركة الشعبية لتحرير انغولا (مبلا) منذ أن تم الإعلان عن قيامها في ديسمبر 1956 ، حيث اتخذت مقرا لها في برازافيل، وقد شاركت الكونغو برازافيل في اللجنة الثلاثية المنبثقة عن لجنة التسعة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية ، والمكلفة بتقصي الحقائق عن الأوضاع في انغولا في نوفمبر 1964 ، وبناء على تقرير اللجنة الثلاثية اعترفت لجنة التسعة بالحركة الشعبية (مبلا) كمنظمة لتحرير انغولا ، وتقديم الدعم لها وسحب

[1] مجدي حماد، المرجع السابق، ص – ص 64 ،65

الاعتراف بحكومة انغولا بالمنفى ، التي سبق لمنظمة الوحدة الأفريقية الاعتراف بها ،ومنذ عام 1964 بدأت الحركة الشعبية (مبلا) بممارسة أنشطتها العسكرية تجاه القوات البرتغالية انطلاقا من قواعدها في الكونغو برازافيل .[1] ، كما انه خلال فترة التحالف السوفيتي – الانغولي سمحت برازافيل بنقل الإمدادات و المعدات والأسلحة السوفيتية / الكوبية عبر أراضيها وقواعدها لصالح الحركة الشعبية (مبلا) .[2]

لقد مثل الدعم المقدم من الكونغو برازافيل إلى النظام الحاكم في لواندا قوة دفع كبيرة له، سواء في مواجهته للقوى المناوئة له في إطار الحرب الأهلية الدائرة في انغولا بصفة عامة، أو في مواجهة القوى الانفصالية في إقليم كابندا بصفة خاصة، وهو ما مثل أيضا دعما غير مباشر لأحد أطراف الحرب الأهلية في انغولا.

د–موقف زامبيا:

لم يختلف الموقف الزامبي كثيرا عن مواقف الدول المجاورة من الصراع القائم في انغولا حيث راحت تتموقع بحثا عن مصالحها الخاصة، حيث ومنذ نشوب الحرب في انغولا، لم تستطع زامبيا أن تقف مكتوفة الأيدي إزاء ما يحدث في انغولا التي تنقل عبر مينائها " لوبيتو " ما يقرب من 45 في المائة من صادراتها من النحاس، وقد حاولت زامبيا أن تبقى على الحياد بين الجهات الثلاث المتصارعة هناك [3]على اعتبار أن ذلك يتفق مع أهدافها ومصالحها في المنطقة.

وقد تبنى تلك السياسة الرئيس الزامبي السابق " كينيث كاوندا " طوال الفترة من عام 1964 وحتى عام 1991 ، وعلى الرغم من ذلك فقد قدم دعما لكل من الحركة الشعبية (مبلا) والاتحاد الوطني (يونيتا) أثناء الحرب ضد الاستعمار البرتغالي من اجل الاستقلال ،وفي إطارالدعم الزامبي لحركة يونيتا يذكر هنري كسنجر "وزير الخارجية الأمريكية أنذاك" ، في مذكراته عن زيارة الرئيس الزامبي لواشنطن :" في أندر المناسبات فقط تغير زيارة رسمية واحدة سياسة أمريكا الوطنية، ومع هذا إستطاع الرئيس " كينيث كاوندا " رئيس زامبيا أن يحقق ذلك على وجه الدقة عندما جاء إلى واشنطن في 19 أفريل 1975 ففي تلك المناسبة أقنع الرئيس

[1]احمد يوسف القرعي، المرجع السابق ص 133

[2] Jams ciment Angola and Mozambique past colonial wars in southern Africa .Newyourk facts on file .Inc.1997. pp. 47. 48. 134.

[3] سلوى محمد لبيب، المرجع السابق، ص 191.

فورد وأقنعني أن الإتحاد السوفياتي كان يتدخل في أنغولا عن طريق الأسلحة والخبراء العسكريين لمصلحة الحركة الشعبية لتحرير أنغولا" MPLA الماركسية بهدف الإمساك بالسلطة، وأن علينا أن نجابه هذا الإقتحام من أجل جيران أنغولا"، وإزدادت حجته قوة عندماعلمنا لتونا أن ضباطا متطرفين من السلطة الإستعمارية البرتغالية الراحلة يحولون مستودعات ذخائرهم وأسلحتهم إلى الحركة الشعبية المذكورة في أنغولا". و إنطلاقا من تصريحات هنري كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1975 نستنتج أن الرئيس الزامبي قد لعب دورا هاما في إقناع السلطات الأمريكية بضرورة التدخل الأمريكي في أنغولا،[1] وان ظلت مسالة خط سكة حديد" بنجويلا " محددا رئيسيا للسياسة الزامبية تجاه الصراع الدائر في انغولا ، وكان كاوندا قد ألمح إلى جوناس سافيمبي زعيم يونيتا بأنه إذا استطاع أن يسيطر على سكة حديد بنجويلا من بدايته لنهايته فان زامبيا يمكن ان تعترف بمنظمته رسميا كحكومة شرعية في انغولا ، وإذا كانت زامبيا قد تباطأت في الاعتراف بحكومة الحركة الشعبية (مبلا) فإنها سعت إلى احتواء الصراع الدائر في انغولا بين القوى المتصارعة من خلال رعايتها لأكثر من محاولة لإقرار السلام هناك[2] ومن ثم فان الموقف الزامبي ظل حريصا على محاولة انتهاج سياسة توفيقية بين القوى المتصارعة في انغولا ، وقد أثمرت تلك السياسة عن اتفاق لوساكا لعام 1994 والذي مازال يمثل المرجعية الأساسية لمفاوضات السلام التي جاءت بعدها .

ومع نهاية عرض المواقف الإقليمية من القضية الأنغولية، يمكن القول أنه وعلى الرغم من الإعتراف الدولي بها كحكومة شرعية لأنغولا إلا أن مبلا لم تستطع القضاء على معارضيها سيما "يونيتا" إذ تمكن زعيمها جوناس سافيمبي من الإستفادة من التباين الكبير في المواقف الدولية نتيجة لتناقض المصالح على المستويين الإقليمي والعالمي فضلا عن البعد القبلي حيث تنتمي "يونيتا" لقبيلة " الأفيميندوا الأكبر في البلاد ، والتي تقع إلى الجنوب من أنغولا وصولا لحدود ناميبيا، أما فنلا فلم يعد لها أي نشاطات عسكرية تذكر وتركز نشاطها على الجانب السياسي المعارض من مقرها في الكونغو الديمقراطية، ولم تعد تشكل خطرا على الحكومة الأنغولية[3].

---

[1] هنري كيسنجر، سنوات التجديد، ص، ص، 709،710.

[2] Jams ciment. Op.cit. p 105. 106

[3] Angola Civil War 1975-1990, www.onwwar.com

ثالثا: تجاذبات وإنعكاسات الحرب الباردة في تأجيج صراع الحرب الأهلية

مواقف القوى الدولية من الحرب الأنغولية:

مما يمكن التأكيد عليه في حالة الحرب الأهلية الأنغولية أن العوامل الخارجية لطالما أعتبرت أحد أهم العوامل المسؤولة عن بداية الصراع في أنغولا ، كما أن إنقسام العالم إلى معسكرين متصارعين بزعامة الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتيكان له إنعكاساته على الأوضاع الداخلية في كثير من دول العالم الثالث التي مثلت نقطة جذب وإستقطاب بين القطبين العالميين ، فمنذ تأسيس الحركة الشعبية لتحرير أنغولا سنة 1956(ذات الإيديولوجيات الماركسية) بزعامة أوغستينو نيتو وهي تتلقى في الدعم السوفياتي والكوبي دبلوماسيا وعسكريا، في حين أنه ومنذ تأسيس الجبهة الوطنية لتحرير أنغولاFNLA بزعامة هولدن روبيرتو (ذات الميول الغربية)وهي تنافس مبلا MPLA في البحث عن تأييد ودعم داخلي وخارجي ، كما أن الإتحاد الوطني لإستقلال أنغولا UNITA بزعامة جوناس سافيمبي ، قد تلقى دعما صينيا في البداية ، ثم من الدول الغربية بعد ذلك[1]، وهكذا فإن العوامل الخارجية كان لها دور أساسي في إستفحال الصراع بين طرفي الحرب الأهلية في أنغولا[2].

إن الموقف الدولي من الحرب الانغولية على درجة كبيرة من الأهمية نظرا لحدوث استقطاب دولي في فترة الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي وبذلك أصبحت الحرب الأهلية في أنغولا معركة كبيرة من معارك الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي[3]، مصحوبا بدعم عسكري كبير للقوات المتصارعة في انغولا ، وفي محاولة من

[1] Anthony G, pazzanita, The Conflict Resdution process in Angola, The journal of Modern African studies, Vol, 29, No, 1, 1999, p, p 83, 84.

[2] حسن نافعة، دراسات في التنظيم الدولي من الحلف المقدس إلى الأمم المتحدة، مطابع جامعة حلوان،1996القاهرة، ص 31.

[3] كانت القارة الإفريقية إحدى ساحات الحرب الباردة التي دارت بين الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، فقد قدم الإتحاد السوفيتي مليارات الدولارات كمساعدات لبعض الدول الإفريقية كإثيوبيا وأنغولا، لكسب توجهاتها الماركسية، في حين قدمت الولايات المتحدة الأمريكية المساعدات العسكرية والإقتصادية والمالية لمثل هذه الدول، لحماية مصالحها من تهديدات

جانب كل معسكر لمناصرة وتغليب طرف على الطرف الأخر في الصراع الانغولي ، وذلك خدمة لمنظومة الأهداف والمصالح الإستراتيجية لكل معسكر [1] ولذلك جاءت أدوار القوى الدولية في الحرب الانغولية على النحو التالي :

ا_ موقف المعسكر الشرقي (الإتحاد السوفييتي / كوبا):

أكد الإتحاد السوفياتي (سابقا) مساندته للحركة الشعبية لتحرير أنغولا بإعتبارها حركة ماركسية ودعمها سياسيا في المحافل الدولية، كما دعمها عسكريا بكميات هائلة من الأسلحة [2]، وهذا ما أكدته التقارير الموجودة في أرشيف الخراجية الفرنسية تحت رقم AL373 أن المعسكر الشرقي بقيادة الإتحاد السوفياتي والصين الشعبية كانا الأكثر تدعيما للحركة الشعبية MPLA فمعظم الأسلحة كان مصدرها هذين البلدين إضافة إلى تشيكوسلوفاكيا[3].

لقد كانت علاقات الاتحاد السوفيتي (سابقا) مضطربة مع القيادة الانغولية أثناء حرب التحرير ، فعلى الرغم من أنهم أيدوا باستمرار الحركة الشعبية لتحرير انغولا (مبلا)إلا أنهم لم يجدوا الطريق امامهم سهلا للتعامل مع " اوجستينو نيتو " زعيم الجبهة ليس ذلك فحسب بل انهم استمروا في تأييد " دانييل تشيبندا" وأعوانه كمنافسين" لنيتو " وقطعوا مساعدتهم عن الجبهة الشعبية ، ولكن بمجرد أن بدا واضحا أن "تشيبندا ليس في مقدوره أن يحقق النصر سارعوا إلى تأييد" نيتو "، وربما كان عامل التحول في القرار السوفيتي يرجع إلى التوجهات الصينية التي كانت السند الرئيسي للجبهة الوطنية لتحرير انغولا (فنلا) وخصوصا مع أوائل عام 1975 في الوقت الذي كانت المساعدات الأمريكية لتلك الجبهة مازالت صغيرة من حيث الحجم ، ويمكن الإشارة إلى انه إذا كان الهدف الأساسي للاتحاد السوفيتي حتى ذلك الحين يتمثل في محاولة تحديد الدور الأمريكي الداعم للجبهة الوطنية (فنلا) فقد كان احد الخيارات المطروحة أمامه أيضا إمكانية وقف المساعدة السوفيتية حتى لا يتطور الأمر إلى التهديد بمواجهة بين الدولتين العظيمتين ، ولكن ذلك الموقف كان يعني – وفقا للتصور السوفيتي –

الماركسية الشيوعية، ومنع سيطرة الإتحاد السوفيتي على دول إفريقية غنية بالموارد كأنغولا. أنظر: The Washington Post، May 31, 1991.

[1] جمال محمد السيد ضلع، مرجع سابق، ص 123

[2] Christopher Stevens the Soviet Union and Angola, African Affaire, April 1976, p, p, 134,149.

[3] Ministére des Affaires Etrangers, Commission de LArchives Diplomatiques,-Direction Afrique- levant, Angola, 1966, T2, Juin-Dec

ترك الميدان خاليا لبسط نفوذهم من خلال الجبهة الوطنية (فنلا) و الكونغو (كينشاسا)[1] ولذلك فقد تحرك الاتحاد السوفيتي في حرب انغولا بدوافع عديدة منها :[2]

1_ الدافع العقيدي / الاديولوجي:

حيث بدأت الصلات العقيدية / الاديولوجية بين الاتحاد السوفيتي والحركة الشعبية لتحرير انغولا (مبلا) منذ أوائل الستينات ، على أساس أن مبلا بمثابة حركة سياسة تقدمية للشعب الانغولي أسستها دوائر العمال في لواندا منذ عام 1956 ، وانها أنشئت بمبادرة من الحزب الشيوعي الانغولي ، وعزز من ذلك قيام زعيمها اوجستينو نيتو بزيارة موسكو في منتصف الستينات ،[3] وتأكيدا على توجهاته الشيوعية غير اوغستينو نيتو رئيس الحركة الشعبية ورئيس الجمهورية اسم حركته في ديسمبر 1977م إلى" حزب العمل "[4] ثم تكررت بعد ذلك زياراته ، والتي أسهمت في تشجيع الاتحاد السوفيتي ودول المعسكر الشرقي على إرسال مساعدات عسكرية منتظمة للحركة والى قياداتها وكوادرها بالإضافة بالإضافة إلى التدريب العسكري لقواتها ، وعزز من ذلك أيضا استحسان موسكو للتنظيم السياسي للحركة الشعبية (مبلا) من الناحية العقائدية ، كما قام الاتحاد السوفيتي بدعم الرئيس الانغولي دوس سانتوس ونظامه في تلك الفترة بمساعدات مالية طائلة [5]

2-الدافع المصلحي:

مثلت المصالح القومية المتوقعة للاتحاد السوفيتي في حالة بسط نفوذه على الحكومة الشعبية بعد استقرار الأحوال في انغولا أحد الدوافع للدعم السوفيتي للحركة الشعبية(مبلا) فالوجود السوفيتي كان يعني حصول السوفيت على الكثير من المكاسب الاقتصادية وعلى منفذ استراتيجي هام على المحيط الأطلنطي وعلى طول الطريق الذي تسلكه ناقلات البترول المتجهة من الشرق الأوسط – قبالة الساحل الأنغولي – إلى أوروبا وخصوصا خلال فترة إغلاق قناة

---

[1] نازلي معوض احمد، مرجع سابق، ص 105،106.

[2] جمال محمد السيد ضلع، مرجع سابق، ص –ص 125،126

[3] مجدي حماد، المرجع السابق، ص 106

[4] George Edward the Cuban intervention in Angola 1965-1991 from Che Guevara to cuito cuanavale. Frank Cass. London. 2005. p 132.

[5] Ilya Zemtsov john Farrar: Gorbachev: The Man and the System, transaction publishers, New York, 1989, p309.

السويس أمام الملاحة العالمية منذ حرب يونيو عام 1967 وحتى حرب أكتوبر عام 1973.ولكن السقوط المدوي والسريع للاتحاد السوفياتي من الساحة الدولية وساحة الصراع في أنغولا وإيقاف مساعداته العسكرية لحكومة أنغولا إنعكس سلبا على النظام الحاكم في لواندا وإيجابا على قوات حركة يونيتا التي حققت إنتصارات كبيرة على الحكومة وإستولت على مساحات واسعة من أنغولا و بالتالي دخول الصراع مرحلة جديدة[1].

ب-موقف الصين:

لقد أدى انهيار الدكتاتورية البرتغالية في ابريل عام 1974 إلى إعلان مرحلة جديدة من الصراع الصيني – السوفيتي على مناطق النفوذ الأفريقية ، وقد تميزت تلك المرحلة بحصول الصين على نتائج أفضل ومكاسب اكبر خاصة في موزمبيق ، فضلا عن تدعيم علاقاتها مع تنزانيا وزامبيا ، وإذا أضيف إلى ذلك العلاقات الصينية القوية مع اثنتين من حركات التحرير الانغولية وهما الجبهة الوطنية لتحرير انغولا (فنلا) والاتحاد الوطني لتحرير كل انغولا (يونيتا) وأيضا مع حكومة كينشاسا ومع التدقيق في وضع وطبيعة العلاقات الصينية – الإفريقية لاتضح أن رصيد الصينيين كان كبيرا في الميدان الانغولي مع نهاية عام 1974 ، هذا مع تعاظم الدور الصيني بشكل اكبر تدريجيا ، ولم يحل دون ذلك إلا اتخاذ السوفييت قرارهم الحاسم بالتدخل إلى جانب الحركة الشعبية (مبلا) في عام 1975 ، وهو الأمر الذي ترتب عليه اتخاذ الصينيين قرارهم بسحب خبرائهم من معسكرات الجبهة الوطنية (فنلا) المتواجدة في الكونغو (كينشاسا) في يوليو 1975 ، مبررين ذلك القرار بأنه جاء استجابة لطلب منظمة الوحدة الأفريقية ، ورغبتهم في التزام جانب الحياد بين حركات التحرير الانغولية الثلاث وهكذا أكد الصينيون أنهم ليسوا على استعداد للدخول في تسابق مع المساعدات السوفيتية الكثيفة الموجهة للحركة الشعبية ،وربما كان هذا الانسحاب هو إجراء تكتيكي محسوب من جانب الصينيين الذين ارتأوا أن للغرب مصالح سوف يتحرك لحمياتها ، ومن ثم فقد كان انسحابها نوعا من الضغط على الغرب للتدخل .

لقد كان الصراع الصيني – السوفيتي أكثر أهمية لكل منهما عن صراعه مع الغرب في العالم الثالث ،واتضح ذلك على اثر قيام قوات جنوب إفريقيا بغزو انغولا في أكتوبر 1975 وما

[1] أنور السمالوطي، مصدر سابق، ص2.

استتبعه ذلك من تعاظم التدخل السوفيتي إلى جانب الحركة الشعبية (مبلا) ، حيث وجد الصينيون أنفسهم في تحالف واقعي مع الولايات المتحدة في مواجهة التحالف السوفيتي / الكوبي على الساحة الانغولية[1] وقد مثل هذا التنافس من جانب المعسكر الشرقي في انغولا احد الروافد الرئيسية لتقديم الدعم والمساعدات التي ساعدت بدورها على استمرار وتنافس الحرب الأهلية في انغولا.

ج-موقف كوبا:

بدأت العلاقات الكوبية الأنغولية مع مطلع الستينات بين الرئيس الكوبي فيدال كاسترو والزعيم السابق للحركة الشعبية لتحرير أنغولا" أوغستينو نيتو"، وتطورت العلاقات بينهما حتى تحمس كاسترو للتدخل العسكري في أنغولا بهدف مساعدة قوات الحركة الشعبية،كما أنه بعد إستقلال أنغولا عام 1975 هاجر المستوطنون البرتغاليون منها وقدر عدد المهاجرين بحوالي 300.000 مستوطن ، ما جعل أنغولا تعاني نقصا حادا في الإطارات الفنية والمهنية والإدارية والطبية وغيرها ، وفي المقابل كانت كوبا تتمتع بوفرة أعداد كبيرة منهم نظرا لإنتشار التعليم فيها منذ الثورة الكوبية، وهكذا تهيأت الظروف لتدفق أعداد كبيرة منهم إلى أنغولا وتحقيق فوائد إقتصادية لابأس بها كنتيجة بهذا التعاون، وهكذا دخلت كوبا إلى أنغولا بثقلها المدني والعسكري[2].

وبالعودة إلى الأوضاع العسكرية السائدة في أنغولا مع البدايات الأولى للتدخل الكوبي فيها ، نجد أن قوات يونيتا واصلت شن هجماتها المتكررة ،معتدة على أسلوب حرب العصابات" مستغلة الأدغال الكثيفة والهضاب والأحراش التي تميز الطبيعة الجغرافية لجنوب وغرب البلاد ، وركزت هجوماتها على المنشئات الحيوية مثل البنية التحتية النفطية في لواندا ، مما كبد خسائر كبيرة ماديا وبشرية سواءا في صفوف العسكريين أو المدنيين الأنغوليين ، كما كان للمساعدات الأمريكية متمثلة في المعدات العسكرية التي كانت تشكل فائض ما كان من المفروض إرساله إلى الفيتنام ، والتدخل العسكري المباشر لجنوب إفريقيا المتذرعة كالعادة بمحاربة منظمة سوابو المناهضة لوجودها في ناميبيا والمدعومة من طرف الحكومة الأنغولية،

[1] جمال محمد السيد ضلع، المرجع السابق، ص 125.

[2] أنور السمالوطي، المصدر السابق، ص3.

هذه المساعدات الامريكية والتدخل الجنوب إفريقي المباشر مكن يونيتا من السيطرة على بعض المدن الغنية بمناجم الماس جنوب أنغولا، وأعطاها مصادر تموين أخرى لنشاطاتها العسكرية[1]، دفع هذا التدهور الكبير للأوضاع العسكرية في جنوب أنغولا إلى تعزيز كوبا لقواتها العسكرية ،إضافة إلى مساعدات مالية وعسكرية عاجلة مرسلة من طرف السوفييت، جسدت الصورة الجلية لما يعرف خلال مرحلة الحرب الباردة ب – حالة اللاحرب واللاسلم بين المعسكرين الغربي والشرقي وما يسمى بحرب بالنيابة war b Borxy [2]، وهو مادفع بعض المؤرخين إلى وصف الحرب الأهلية في أنغولا بأنها كانت عبارة عن حرب بالوكالة عن قوتين عظيمتين[3].

وقفت دولة كوبا ذات التوجه الشيوعي القوي بجانب الحركة الشعبية [4]، و لقد كان للتدخل الكوبي الدور الحاسم في انتصار الحركة الشعبية لتحرير انغولا بالحرب الأهلية الانغولية ، إذ بلغ عدد الجنود الكوبيين المرسلين إلى انغولا حتى فبراير 1976م حوالي– 12الف جندي – وهو ما يوازي 1/10(عشر) الجيش النظامي لدولة كوبا [5]، ورفعت كوبا عدد قواتها في انغولا الى 40 الف مقاتل عام 1987م ،خاصة وأنهم مدربون على استخدام الأسلحة المعقدة ويمتلكون كفاءة قتالية عالية من خلال خبرتهم المكتسبة في حرب بلادهم تحت نفس الظروف القاسية تقريبا ، وهو ما كان له بالغ التأثير في تعديل موازين القوى في انغولا لصالح الجبهة الشعبية لتحرير انغولا، خلال المواجهة ضد التحالف المشترك : جنوب أفريقيا – الزائير ، إضافة للدعم الأمريكي للجبهتين المنافستين للمبلا "(MPLA)".[6]

---

[1] Peter polack , the last hot battle of the cold war : south africa vs cuba in the angolian civil war , casmate publisher,oxford,2013,p , 56.

[2] عزالدين شكري، إنسحاب القوات الكوبية ومستقبل الصراع في أنغولا، مجلة السياسة الدولية، العدد 96، القاهرة، 1989، ص 176.

[3] Casimior Siona, Angola and Rebel Group Sign Cease-Fire the Washington post, April 5, 2002.

تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن أسباب النزاع في إفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها 13 أفريل 1998، S/1998 /318.

[4] Neil Henry: From Angola to Ethiopia End of Cold war trasforms Africa, The Wasington Post, May 31, 1991.

[5] أنظر الملحق رقم 19 : جدول يوضح السفن الكوبية المشتبه في تورطها في نقل المساعدات والقوات العسكرية إلى النظام الأنغولي في جانفي 1976 محملة بالأسلحة والقوات الكوبية ، ص 270.

[6] نجوى أمين محمد الفوال، المرجع السابق، ص 163.

ويعود الاهتمام الكوبي بانغولا إلى مطلع الستينات خلال اوج حركات التحرر بالنسبة لدول العالم الثالث ، والدعم الكوبي[1] لها برئاسة" فيدل كاسترو"و "تشي غيفارا " حيث كانت لهم اتصالات بالثوار في الأقاليم البرتغالية في أمريكا اللاتينية ، إلا ان اهتمام كوبا كان منصبا حول "كابرال " ودعم غينيا بيساو ، كما كان لكوبا قواعد تدريب عسكرية في الكونغو برازافيل حيث يتواجد مقر الحركة الشعبية لتحرير انغولا خلال وقت ما ، حيث كان التدخل الكوبي سريا مع بداية الحرب الأهلية في انغولا ، ولم يعلن عنه رسميا إلا في شهر جانفي من سنة 1976م . موقف كوبا الرسمي من التدخل في انغولا جاء على لسان رئيسها فيدال كاسترو موضحا ان تدخل بلاده جاء كمحاولة لصد غزو جنوب أفريقيا لانغولا، كما انه واجب تمليه المبادئ حسبه.[2]

وهو الموقف الذي خلف عدة تساؤلات حول الدور الذي تلعبه كوبا في انغولا وهل هو امتداد لتحقيق أهداف السياسة السوفيتية؟ التدخل العسكري الكوبي فسره بعض الكتاب والمحللين على انه جاء تنفيذا لأمر سوفييتي ، فكوبا بزعامة كاسترو أصبحت قوة ثورية كبرى في العالم الثالث ، وهي المكانة التي شجعتها على العمل على تصدير الثورة إلى دول أمريكا الجنوبية ، لكن ذلك لم يتحقق لعوامل مختلفة ، وهكذا أصبحت كوبا تنظر إلى أفريقيا أنها البديل لممارسة دورها الثوري واثبات ذاتها ومقدرتها على تأدية خدمات للسوفييت في السياسة الدولية كرد على الخدمات التي قدمتها موسكو لسنوات طويلة ، ويبرز دور التدخل العسكري الكوبي في انغولا من خلال القيام بما يعجز السوفييت عن أداءه ، إذ لو أن القوات المتدخلة إلى جانب الحركة الشعبية كانت قوات سوفييتية لتأزمت الأمور وتغير موقف الكونغرس الأمريكي وأصبح التدخل الأمريكي مباشرا لتأييد جنوب أفريقيا ، وهو ما كان سيولد ازمة دولية إضافية على ساحة العلاقات الدولية المتوترة أساسا ، وهكذا أراد كاستروا ان يثبت للسوفييت ان العلاقات الكوبية السوفييتية علاقات مصلحة متبادلة .[3]

---

[1] أنظر الملحق رقم 20 : جدول يوضح المساعدات العسكرية التي تحصلت عليها حركة "مبلا" خلال شهر جانفي 1976 بالمليون دولار.

[2] Legum. C. . The International Dimension of the crisis in Southern Africa. In carter. G.M. (Ed.). Indiana University press. 1977. P .14.

[3] Mazrui ALI. Africa s International Relations the Diplomacy of Dependency and Change. Heinemann. London. 1977. Pp. 191 .192.

د-موقف المعسكر الغربي (الولايات المتحدة الأمريكية):

كان التدخل الأمريكي قبل إستقلال أنغولا يتمثل في الدعم للجبهة الوطمية لتحرير أنغولا، إلا أنه وبعد إتساع نطاق الحرب الأهلية في أنغولا بدأ التخوف من تورط أمريكي على نمط حرب الفيتنام، وهكذا إتخذ الكونغرس الأمريكي وقف منح أي مساعدات أمريكية لأي طرف في أنغولا[1]، لقد تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية بقوة في مجريات الأحداث الدموية في انغولا ، وان كان هذا التدخل الأمريكي قد حد منه استنكار الرأي العام هناك ورفض الكونغرس استمرار ذلك التدخل أو إضفاء أية صبغة رسمية عليه ، ورغما عن ذلك فان الولايات المتحدة الأمريكية قدمت مساعدات مالية إلى هولدن روبرتو زعيم الجبهة الوطنية (فنلا) في يناير 1975 قدرت ب 300 ألف دولار من اجل تمويل الصراع ضد قوات (مبلا) ، كما وافقت واشنطن في شهر يوليو 1975 على دفع مبلغ شهري قيمته 200 ألف دولار لكل من هولدن روبرتو و جوناس سافيمبي زعيمي حركتي (فنلا) و (يونيتا) ، كما ان المخابرات الأمريكية شاركت في توصيل أموال وأسلحة تقدر قيمتها 25 مليون دولار لتعضيد عمليات يونيتا) و(فنلا) في مواجهة مبلا عن طريق كل من زامبيا والكونغو كينشاسا[2]، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية وعبر المخابرات المركزية تهدف من وراء هذا الدعم بهدف جس نبض الأحداث المتسارعة في أنغولا والحصول على معلومات ومنه الوصول إلى المجموعة التي تعتقد وكالات مخابراتها أنها الأكثر إحتمالا في النجاح وتقربت أكثر من هولدين روبيرتو الذي ينتمي إلى قبيلة "باكانغو" ويؤيده صهره "موبوتو" رئيس الزائير" ، رئيس أقوى دولة في المنطقة[3]، وهكذا فعلى الرغم من معارضة الرأي العام والكونغرس الأمريكي لأي تورط أمريكي في أحداث انغولا ،إلا أن الإدارة الأمريكية شرعت دون إجراء مناقشة علنية أو الحصول على تصديق الكونغرس في تنفيذ برنامج للمعونة العسكرية لجبهتي (فنلا) و (يونيتا) الانغوليتين ، بما يعنيه ذلك من وجود تورط أمريكي مباشر في تلك المنطقة، واذا كان الكونغرس الأمريكي بمجلسيه النواب والشيوخ قد رفض استئناف المعونات الأمريكية للحركتين الانغولية المواليتين للغرب، فان هذا الموقف

[1] Inge Tvedten , U.S.Policy Towards Angola since 1985 The Journal of Modern African Studies,Vol, 3, No,1, 1992, p,p,32,35.

[2] نازلي معوض، المرجع السابق، ص 106

[3] هنري كيسنجر، سنوات التجديد، المرجع السابق، ص 712.

وان كان قد منع السلطة التنفيذية من التورط بشكل واسع النطاق في انغولا ، الا انه لم يمنع السلطة التنفيذية الأمريكية من خوض معركة دبلوماسية ودعائية لإقناع الرأي العام والكونغرس، الرئيس الأمريكي الأسبق" جيرالد فورد"– في ذلك الحين – عن اعتقاده بان الأمريكيين سوف يندمون على الخطأ الكبير الذي ارتكبه الكونغرس بحظر المساعدات الأمريكية عن القوات المناهضة للحركة الشعبية في انغولا ، أما وزير خارجيته " هنري كيسنجر "فقد أشار في مؤتمر لحلف الشمال الأطلسي في ديسمبر 1975 بان نشاط الاتحاد السوفيتي في انغولا يمثل تهديدا خطيرا للوفاق الدولي [1]، مع مطلع سنة 1976 وجهت كل من لجبهتي (فنلا) و (يونيتا) الانغوليتين نداءا إلى الولايات المتحدة الأمريكية من أجل إستئناف المساعدات العسكرية التي اصدر الكونغرس قرارا بوقفها سابقا ، حيث عبر جوناس سافيمبي زعيم حركة يونيتا عن أمله في تدارك الموقف من الكونغرس والرئيس الأمريكيوذلك قبل فوات الأوان حسبه، وجاء رد فعل الرئيس الأمريكي "فورد" سنة 1976 بالدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار في أنغولا مع إنهاء أي تدخل خارجي فورا، والشروع في تأسيس حكومة وحدة وطنية تفسح المجال بتولي الأنغوليين تسوية مشاكلهم بأنفسهم ، كما حذر "فورد" بأنه في حال عدم الإستجابة للطلب الأمريكي فإنها ستتدخل من خلال إتخاذ إجراءات محددة لعرقلة الأنشطة السوفياتية في أنغولا وغيرها، وفي ظل هذه الظروف جاءت زيارة "جوناس سافيمبي"إلى واشنطن في شهر ديسمبر من سنة 1990، حيث إلتقى بالرئيس الأمريكي جورج بوش الأب ، هذا الأخير أكد له إستمرار الدعم الأمريكي بكل أشكاله لحركة الإتحاد الوطني[2]، وهو ما تجسد فعلا حيث تقدر قيمة المساعدات الأمريكية إلى أكثر من 250 مليون دولار خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 1968 – 1992 على شكل دعم عسكري موجه لحركة يونيتا[3] ويلاحظ أن الموقف الأمريكي الذي ظل داعما للقوى المناوئة للنظام الحاكم ذي الطابع الماركسي في لواندا خلال حقبة الحرب الباردة ، وخصوصا دعمها للاتحاد الوطني لاستقلال كل انغولا (يونيتا) بزعامة سافيمبي قد تبدل تماما والى النقيض بدعمها للنظام الحاكم في لواندا خاصة بعد إعلانه التخلي عن الماركسية

[1] نازلي معوض، المرجع السابق، ص-ص 106، 107

[2] John Frederick Walker, Acertain Certain Curve of Horn, The Hundred-Year Quest for the Giant Sable Antelope of Angola, 2004, p190.

[3] Horace Campbell, War and peace in Angolapaper presented at the Inststitute of Development Studies, University of Zimbabwe, 5, April 1990, p32.

وتبني التحولات السياسية والاقتصادية على النمط الغربي ، وهو الأمر الذي ترتب عليه ترجيح كفة النظام الحاكم في لواندا بزعامة اوجستينو نيتو في صراعه التقليدي والطويل مع يونيتا بزعامة "سافيمبي"، وهو ما يعني أيضا التحول عن دعم طرفين من أطراف الحرب الأهلية في انغولا ،إلى دعم الطرف الثالث وخصوصا بعد انتهاء الحرب الباردة لضمان استقطاب النظام الحاكم ولضمان مصالحها هناك .

وهو ما ساعد في ذات الوقت على توضيح النوايا الحقيقة للتدخل في أنجولا وعلى استخدام أطرافها لخدمة المصالح والمطامع الغربية.

د-موقف البرتغال:

كانت أنجولا تعد أغنى المستعمرات في أفريقيا ، ونظرا لنقص الموارد المالية و الاستثمارية وضعف الوسائل التكنولوجية البرتغالية – إبان فترة احتلالها لأنجولا – فقد أدى ذلك إلى دخول رأس المال الأجنبي والاحتكارات الإمبريالية وتمتعها بوجود وامتيازات كبيرة في استخراج ثروات أنجولا من البترول والماس وغيرها ، ومن ثم ارتبطت مصالح هذه الاحتكارات الإمبريالية بالوجود الدائم للاستعمار البرتغالي في أنجولا [1]ولعل ذلك يفسر أيضا تأخر الوجود للاستعمار البرتغالي هناك طوال خمسة قرون من الزمان وحتى منتصف السبعينيات ، اتسم خلالها هذا الوجود الاستعماري بكونه نموذجا رديئا وعنيفا للنظم الاستعمارية العالمية في ذلك الحين.

لقد حاولت البرتغال ومن منطلق مصالحها في الدولة الأنجولية الحفاظ على علاقات متوازنة مع القوى المتصارعة ، كما حاولت المشاركة في الجهود الدولية المبذولة لإيقاف الحرب وإيجاد تسوية مقبولة لها و إن كان انحيازها أصبح واضحا إلى جانب الحكومة الأنجولية منذ أوائل التسعينات سواء في إطار التنسيق الغربي للتعامل مع المشكلة الأنجولية أو في إطار التجاوب مع القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة بخصوص الحرب الأهلية الأنجولية وفيما يتعلق بالضغوط التي مارستها علي يونيتا من أجل الحد من قدراتها ومن أجل دفعها لإيقاف الحرب والدخول في مفاوضات للتسوية . لكن هذا لا يمنع من إقرار أن البرتغال كان لها دور مباشر

[1] نازلي معوض، المرجع السابق، ص، ص 106،107

أو غير مباشر، ومن جانبها هي أو بالمشاركة مع الدول الغربية في الإبقاء والاستمرار لتلك الحرب الأهلية في أنجولا وطوال تلك السنوات[1].

المبحث الثالث: مسارات الحرب في أنغولا.

إذا أردنا تشريح واقع الحركة الوطنية الأنغولية فإن كل الأوضاع والمعطيات كانت تشير إلى إنقسام الأطراف الفاعلة والمؤثرة في الحركة الوطنية الأنغولية إلى ثلاث جبهات رئيسية، وهذا لا يمكن إيعازه فقط إلى أثار وإنعكاسات الإنقلاب العسكري الذي حدث في البرتغال سنة 1974 وما صاحب ذلك من توقعات بحدوث تغيرات في السياسة الإستعمارية البرتغالية على الأراضي الأنغولية لصالح أي جبهة. وإنما الأمر يشير إلى أن وقائع الحرب في أنغولا إتخذت مسارات متعددة وهذا منذ فترة ماقبل الإستقلال كما أن هاته الحرب قد تضمنت أوجها مختلفة، وعزز من خطورتها وإستمرارها على هذا النحو السافر إستمرارها كصراع داخلي بين الجماعات المختلفة داخل البلاد.

وبالعودة مرة أخرى للحديث عن طبيعة الصراع ومسارات الحرب في أنغولا ، فإننا نجد التاريخ الأنغولي يتضمن مسار حافل من النضال والكفاح حيث وبالإضافة إلى الكفاح من أجل الإستقلال ومواجهة الاحتلال البرتغالي الذي إحتل البلاد لحوالي خمسة قرون من الزمن، كما أن فترة ما بعد الإستقلال لم تكن أحسن حالا من سالفتها، إذ أن طبيعة المتغيرات الجديدة التي طرأت على طبيعة الحرب في أنغولا حيث أنه وبالإضافة إلى إستمرار الصراع الداخلي بين الجبهات التقليدية المتناحرة ، نجد تعاظم التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية الأنغولية حيث أخذ منحى هذا التدخل مستويين :

التدخل الإقليمي من جانب بعض القوى الإقليمية لصالح طرف على حساب طرف أخر في الصراع الداخلي.

[1] احمد يوسف القرعي، المرجع السابق، ص 140.

التدخل الأجنبي الدولي (من خارج القارة الإفريقية) متمثلا في التدخل السوفياتي / الكوبي بدعم " الحركة الشعبية لتحرير أنغولا " (مبلا / (MPLA، والدعم الغربي / الصيني " للجبهة الوطنية لتحرير أنغول (فنلا / (FNLA ، وللإتحاد الوطني لإستقلال أنغولا (" يونيتا " / UNITA).

كل هاته التدخلات أعطت إنطباعا لدى الكثيرين بأن التدخل الأجنبي هو السبب الرئيسي لإستمرارية الحرب في أنغولا، إلا أن إنتهاء الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفياتي لم ينه حرب أنغولا وإنما إستمرت وتعاظمت معها مشكلات البلاد.

ولتأكيد فرضية أن عامل التدخل الأجنبي يبقى نسبيا في صراع الحرب الأنغولية، نجد مثلا أن الحرب ضد المستعمر البرتغالي قد إنتهت بإستقلال البلاد بحلول منتصف السبعينات من القرن العشرين. كما أن الحرب بطابع التدخل الأجنبي الدولي قد إنتهت نسبيا بإنتهاء الحرب الباردة مع أواخر الثمانينات من القرن العشرين، إلا أن الحرب الداخلية الأنغولية هي التي إستمرت دون إنقطاع نهائي، وهو الأمر الذي يؤكد على فرضية أن العنصر الداخلي للحرب هو العامل الثابت، وأن العنصر الخارجي يمثل العامل المتغير في الأزمة الأنغولية.

إلا أننا في الأخير نشير إلا أنه وبالرغم من كل شيء وإعتبارا مما سبق ذكره، يمكن القول أن التدخل الخارجي سواء كان طابعه إقليميا أو دوليا قد خلف أثارا سيئة على مسارات تلك الحرب، وساهم في تصعيدها وتعاظمها.

عموما حتى و إن كان البعض يرى أن الحرب في أنغولا يمكن تصنيفها إلى حربين أهليتين رئيسيتين إستمرت الأولى في الفترة الممتدة عامي (1981 – 1991) والثانية إستمرت في الفترة الممتدة مابين عامي (1992 – 1994)[1].

مسارات الحرب في أنغولا:

إلا أنه وبنظرة تحليلية نجد أن الواقع الفعلي يشير إلى تعدد أوجه ومسارات الحرب في أنغولا وساهمت فيها القوى الداخلية والإقليمية والدولية، كما أنها جمعت بين الحرب ضد المستعمر والحرب الأهلية، والحرب من أجل الصراع على السلطة والثروة، والحرب من أجل المصالح والنفوذ وغير ذلك، وهو ما سيتم التطرق إليه وتوضيحه على النحو التالي:

[1] - James Ciment, op. Cit, pp. 210 – 214.

أولا: الحرب ضد الاحتلال البرتغالي:

إن المتصفح لكتب التاريخ التي تروي أحداث وتفاصيل حقبة الإستعمار البرتغالي لأنغولا ، يجد أنه لطالما أعتبرت أنغولا أنموذجا سيئا للمستعمرات البرتغالية في أفريقيا حيث شاع فيها التخلف الحضاري والسياسي والإقتصادي ، وتفاقم الإستنزاف للموارد المختلفة حبث قامت سياسة البرتغال في أنغولا منذ بدايتها عام 1482 م و حتى عام 1975 م على أساس تطبيق سياسة الإستيعاب و إعتبار المستعمرات البرتغالية أجزاء من دولتها وراء البحار ، وإستنت التشريعات و إتخذت الإجراءات التي مكنتها من تطبيق هذه السياسة لقرون طويلة ، إلا أنه وحتى الخمسينات من القرن العشرين بلغت نسبة من تم إستيعابهم فعلا وفقا للسياسة البرتغالية لا تتعدى 1 % من سكان أنغولا، أما بقية السكان فكانوا في وضع يماثل وضع العبيد حيث أنه وبالرغم من إلغاء الرق في المستعمرات البرتغالية منذ عام 1875 إلا أن قوانين العمل الإجباري إستمر العمل بها حتى عام 1963 ، وبذلك فقد كانت تلك السياسة إمتدادا صريحا لأسلوب الإسترقاق.

أما فيما يخص الجانب المتعلق بسياسة التعليم والخدمات الصحية فنجد أنها كانت قائمة على أساس عنصري واضح، أما بالنسبة للحقوق السياسية والمدنية فإن الأغلبية العظمى من السكان قد حرموا منها، ومما يؤكد ذلك نجد أنه وبينما سمحت معظم القوى الإستعمارية في فترة مابعد الحرب العالمية الأولى لسكان مستعمراتها بحق تكوين أحزاب سياسية، قابلت البرتغال أية محاولة للتعبير عن الهوية الوطنية والحضارة الإفريقية في أنغولا بالعنف والقسوة.

كما نجحت سياسة حكومة ديكتاتور البرتغال " سالازار " في تحطيم أي تجمع للنشاط الوطني بأسلوب بوليسي وعسكري، وبينما كانت عمليات التحرير والتغيير تتم في دول القارة الإفريقية فإن تطور المستعمرات البرتغالية ومنها أنغولا ظل يتعثر بين واقع البرتغال المتخلف وبين نظرياتها وسياساتها وممارساتها الجامدة، وبذلك إستثارت عوامل السخط والإستياء بين صفوف شعوب المستعمرات البرتغالية في أفريقيا نتيجة لسياسات القهر والإستغلال والإستعلاء الإستعماري.[1]

[1] نجوى الفوال، مرجع سابق، ص 154، 155.

وفي ظل تلك الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية المتردية والناجمة عن السياسات والممارسات الإستعمارية البرتغالية ، ولما كانت المقاومة السلمية قد فشلت في تحقيق هدف الأنغوليين المتمثل في الإستقلال ، حيث لم تتوقف النداءات والمطالبات من جانب القوى الوطنية المختلفة وتأتي في مقدمتها العريضة التي قدمتها " الحركة الشعبية لتحرير أنغولا " (مبلا / MPLA) في شهر جوان من سنة 1960 إلى حكومة لشبونة تطالبها بضرورة إقرار إصلاحات سياسية غير أن رد السلطات البرتغالية كان عنيفا من خلال إعتقال أبرز قيادات " مبلا " / MPLA وعلى رأسهم " أوجستينو نيتو " حيث قامت بنفيه إلى جزر الرأس الأخضر ثم سجنه وتعذيبه كذلك في سجون لشبونة . وهو الأمر الذي دفع بأعضاء " مبلا " / MPLA للقيام بمظاهرة سلمية في إحدى المدن وقتل منهم 20 أنغوليا، كما قتل وأعتقل كل من في مسقط رأسه " بنجو " / Bengoوتدميرالقرية بعد ذلك، وعندئذ إنطلقت موجة من العنف ضد البرتغاليين في لواندا "العاصمة، وتصدت لها السلطات البرتغالية وإبتداءا من عام 1961 إندلعت الثورة الأنغولية الفعلية والحرب من أجل الإستقلال، وقد إتخذت في ذلك الحين ثلاثة أشكال من الثورات المسلحة.1

الأولى: حروب ماريا "Maria War":

سميت هذه الثورة بحرب " ماريا " / Maria نسبة إلى " أنطونيو ماريانو " زعيم " الطائفة المسيحية المريمية " / Maria Messianc Cult الذي قاد وأتباعه هذا النضال ، وبالعودة إلى حيثيات هذه الحرب نجد أنها إنطلقت في شهر جانفي من سنة 1961 في منطقة " مالنجي " Malange في الشمال الشرقي من أنغولا ، حيث بدأها مزارعو القطن على شكل إضراب بسبب تهاوي أسعار القطن وعدم إيجاد صيغ تسويقية له في ظل تلك الظروف المعقدة ، إلا أنه وكالعادة جاءت ردة فعل سلطات الاحتلال البرتغالي في الرد على هذا الإضراب قاسية من خلال شن حملة من الإعتقالات في أوساط هؤلاء المزارعين ، وهو مازاد في إشعال فتيل الثورة بالنسبة للعمال الأنغوليين وأدى إلى تحول مسارها السلمي من مظاهرات إلى عمل مسلح من خلال هجمات تستهدف الممتلكات البرتغالية .

[1] Ali A .Mazrui ET Michael Tidy: Nationalism and new states in Africa (London: Heinemann, 1984) pp. 135 – 157.

في الأخير تمكن البرتغاليون من القضاء على تلك الثورة عن طريق تفجير القرى وملاحقة أعضاء تلك الطائفة والقرويين غير المسلحين وقتلهم، كما تم إلقاء القبض على " أنطونيو ماريانو " وسجنه وتعذيبه حتى توفي في السجن البرتغالي.

الثانية: ثورة الحركة الشعبية لتحرير أنغولا (مبلا / MPLA):

لقد شجعت حرب " ماريا " Maria " الحركة الشعبية لتحرير أنغولا (مبلا / MPLA) الماركسية على التمرد على سلطات الاحتلال البرتغالي، حيث ومع صباح يوم 4 جوان من سنة 1961 شن المئات من المقاتلين التابعين للحركة بالهجوم على السجن الكبير في مدينة لواندا " والذي يضم العديد من المساجين السياسيين الأنغوليين، وخلال هذا الهجوم تم قتل سبعة من رجال الشرطة البرتغالية، كما شن هؤلاء المقاتلين بسلسلة من الهجومات المسلحة الأخرى إستهدفت محطة للراديو وثكنات الجيش البرتغالي.[1]

الثالثة: ثورة الباكونجو :Bakongo

سميت هذه الثورة نسبة إلى منطقة حدوثها " باكونجو " Bakongo " الواقعة إلى الشمال من أنغولا ، كما أنه من الواضح جدا أن هاته الثورة جاءت تحت تأثيرات الثورتين السابقتين (حرب ماريا / ثورة الحركة الشعبية لتحرير أنغولا) ، كما نجد أن إنطلاقتها كانت بمقاتلين أصل أغلبهم مزارعون من منطقة " بريمافيرا " Primavera " ، ثم بدأت في الإنتشار تدريجيا حتى شملت معظم أراضي إقليم " باكونجو " Bakongo " أما بالنسبة لقيادة الثورة فقد كانت الثورة تحت تأطير وزعامات مما يعرف " بإتحاد شعب أنغولا " Union Angola Peopel " (UPA) .

حيث وقعت صدامات ومعارك عديدة بين الأنغوليين والبرتغاليين خلال هذه الثورة وإذا تحدثنا بلغة الإحصائيات نجد سلطات الاحتلال البرتغالي قد رصدت قوة يبلغ قوامها 25000 جدي برتغالي ، إضافة للدعم الذي لقوه من طرف المستوطنين البرتغاليين المسلحين ، وبالعودة إلى بعض أهم أحداث هاته الحرب نجد أن الثوار الأنغوليين قد نجحوا وخلال الأسبوع الأول فقط من الثورة في قتل حوالي 1000 جندي برتغالي وحوالي 300 مستوطن من المدنيين

[1] جمال محمد السيد ضلع، مرجع سابق، ص 139.

البرتغاليين ، هذه الخسائر أضطرت البرتغاليين إلى الانسحاب المؤقت والنزوح عن شمال أنغولا ، ثم بدأت الأحداث في التسارع كما أن رد فعل البرتغاليين لم يتأخر كثيرا وجاء على شكل مجزرة منظمة مضادة أستخدمت فيها قنابل " النابالم " المحرمة دوليا " حيث ألقيت على القرى ، كما جاءت هاته العمليات العسكرية ليس ردا فقط من أجل إستعادة البرتغاليين للإقليم الذي خرج عن سيطرتهم وإنما للإنتقام من تلك الثورة ومن قام بها ، وكان من نتيجة تلك الثورة مقتل مالا يقل عن 20000 مواطن أنغولي وتشريد أكثر من 350000 أخرين ذهبوا كلاجئين إلى الكونغو – كينشاسا – إنضموا إلى 150000 لاجئ أنغولي كانوا قد لجئوا أيضا إلى هناك في أعقاب حرب " ماريا " .

في الأخير يمكن القول أن البرتغاليين فعلا تمكنوا من القضاء على الثورات الثلاث السابقة وذلك حتى قبل نهاية نفس السنة التي إندلعت فيها (1961)، كما أن سلطات الاحتلال البرتغالي عززت قواتها بأنغولا حتى وصل قوامها إلى 140000 جندي برتغالي موزعة على بؤر التوتر في أنغولا. إلا الثورة الأنغولية لم تخمد بل ظل النظال من أجل الحرية والإستقلال يتنامى أواخر الستينات، حيث بدأت الجبهات الثلاثة:

- **الحركة الشعبية لتحرير أنغولا.**
- **الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا.**
- **الإتحاد الوطني لإستقلال أنغولا.**

هذه الجبهات والتي تم تأسيسها مع مطلع الستينات من القرن العشرين، شرعت في التحرك من أجل مقاومة الاحتلال البرتغالي بأنغولا من أجل الإستقلال.[1]

يرجع المؤرخون أن حركات المقاومة الأنغولية هي من أتاحت الفرصة لبقاء البرتغاليين لأطول فرصة ممكنة، حيث أن حركات المقاومة الأنغولية الناشطة سياسيا وعسكريا: " مبلا MPLA" و " فنلا FNLA " و" يونيتا " UNITA

[1] Ibid, p 137.

وبالرغم من كفاحها المسلح ضد الاحتلال البرتغالي إلا أن تلك المقاومة حطمتها حالة الخلافات والإنقسامات والصراعات فيما بينها، وهو ما إنعكس سلبا و أدى إلى نتائج وخيمة على مستقبل الأنغوليين حيث زادت من حدة الأزمة الأنغولية لأنها ساهمت في إضعاف روح المقاومة وتشتتها، وهو ما طرح تساؤلات حول نتيجة وجدوى هذا النضال أصلا، لأنه غير منحاه بشكل خطير وتحول من صراع ضد الاحتلال البرتغالي إلى صراع بين مختلف جبهات المقاومة الأنغولية داخل بلدهم.[1]

ثانيا: التدخل الأجنبي في أنغولا:

على الرغم من أنه يمكن التمييز بين التدخل الإقليمي والتدخل الدولي في إطار التدخل الأجنبي العام في أنغولا إلا أن الذي يلاحظ في هذا الشأن أن كلا من التدخلين كانا ينمان ليس بشكل منفصل عن بعضهما البعض ، وإنما يتمان بشكل متداخل بين طرف إقليمي أو دولي وقد يتشكل من عدة أطراف أخرى ، إلى جانب طرف أو أكثر من الحركات الوطنية الأنغولية ، لكن عموما يعتبر المتابعون للمشهد السياسي الأنغولي أن هذه التدخلات تعتبر كوجه سافر من أوجه التدخل في الشؤون الداخلية الأنغولية ، كما أنها تفصح عن صراع المطامع والمصالح ونوازمات القوى الإقليمية والدولية .[2]

لقد زاد التدخل الأجنبي من سوء أوضاع الأزمة الأنغولية ، حيث أرسل الإتحاد السوفياتي أسلحته ومعداته ومستشاريه لمساعدة الحركة الشعبية لتحرير أنغولا (مبلا) ، كما تدفق المتطوعون الكوبيون بأسلحتهم عن طريق الكونغو برازافيل إلى جانب تلك الجبهة التي تميل إلى المعسكر الشرقي ، وقد ردت الصين على ذلك بمساعدة الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا (فنلا) والإتحاد الوطني لإستقلال كل أنغولا (يونيتا) بالسلاح والمستشارين كما بدأت شحنات السلاح والمساعدات الأمريكية تتدفق إليهما عن طريق الكونغو " كينشاسا " ، وبدأت أنواع السلاح والخطط الحربية تتطور مما أدى لتفاقم الأزمة الأنغولية وساهم كل ذلك في إتساع دائرة الحرب بين القوى المتدخلة ومن وراء القوى الوطنية المتصارعة ، وذلك لأن إنتصار أي جبهة وطنية كان يعني إنتصارا للقوى للقوى الداعمة لها من ناحية ، وفي ذات الوقت يمثل

[1] James Ciment, op. Cit, pp, 44 – 47.
[2] Donald Rothschild, Op. cit, pp, 117 – 120.

خسارة للطرف الأخر ومؤيديه ، وعلى هذا الأساس فقد كان إنتصار الحركة الشعبية لتحرير أنغولا (مبلا) كان يمثل إنتصارا للاتحاد السوفييتي وحلفائه واليسار البرتغالي والكونغو برازافيل ، وفي ذات الوقت يمثل إنتكاسة للجبهتين الأخرين " فنلا " و " يونيتا " والقوى الداعمة لهما كالصين والولايات المتحدة وحلفائهما الكونغو (كينشاسا) و جنوب إفريقيا ، حيث أن لكل دولة من تلك الدول مصالح سياسية وإستراتيجية وإقتصادية في أنغولا .1

فأنغولا أصبحت في نظر الدول الغربية قاعدة لوجود عسكري وسياسي شيوعي (الإتحاد سوفياتي / كوبا) الأمر الذي جعلها هدفا لخطط الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وهما الدولتان اللتان ظلتا تتمتعان بمصالح متنوعة وبإمتيازات إقتصادية ضخمة في عدد من الدول المحيطة التي يشكل النظام الثوري في أنغولا في نظرهما خطر وشيك ، من ثم بدأت الدوائر الغربية سواء على المستوى الرسمي أو غير الرسمي تتوجس خيفة من إنطلاق الدعم السوفييتي / الكوبي من أنغولا إلى مناطق أخرى مجاورة ، وعلى الرغم من ذلك فقد كانت أنغولا نتيجة لكل العوامل السابقة هي موقعة الفشل الأمريكي والغربي في أفريقيا 2. لسنوات عديدة إمتدت حتى إنتهاء الحرب الباردة مع تفكك وإنهيار الإتحاد السوفييتي ومن ثم المعسكر الشرقي.

ثالثا: سلبيات صراع القوى الوطنية في أنغولا:

كان لصراع القوى الوطنية في أنغولا العديد من السلبيات ومن مظاهر هذا مايلي:

(أ) تضاؤل دور القوى الوطنية في النضال من أجل الإستقلال:

على الرغم من أن المهمة الرئيسية للحركات الوطنية الثلاث (مبلا ، فنلا ، يونيتا) كانت تتمثل – منذ إنشائها قبل الإستقلال _ في النضال من أجل الحصول على الإستقلال وتحرير البلاد من الاحتلال البرتغالي الإستعماري ، إلا ان القتال الفعلي ضد القوات البرتغالية كان متواضعا وذلك يرجع أساسا لإنشغالها بالتناحر فيما بينها وعلى حساب النضال في مواجهة ومقاومة الإستعمار ومن أجل الإستقلال وهو ما إضطر السلطات البرتغالية إلى حشد قوات

[1] سلوى لبيب، مرجع سابق، ص 190 ، 191 .

[2] مجدي حماد، مرجع سابق، ص 100.

كبيرة من قواتها في أنغولا لمواجهة هذه الحركات مما أثار التذمر داخل البرتغال ذاتها وأدى إلى الإسراع بإنقلاب " أفريل " ، أما الحركات الوطنية الأنغولية الثلاث فقد إنصرفت إلى قتال بعضها البعض منذ البداية فخلال عامي 1962 و حتى عام 1966 إندلع القتال بين الحركة الشعبية لتحرير أنغولا (مبلا) والجبهة الوطنية لتحرير أنغولا (فنلا) في شمال أنغولا كما إندلع القتال في المنطقة الشرقية من أنغولا عام 1966 ، ثم بدأ الإتحاد الوطني لإستقلال كل أنغولا (يونيتا) في المشاركة في قتال الجبهتين .1

(ب) فشل تجربة حكومة أنغولا في المنفى:

على غرار تجربة الجزائر المتعلقة بإقامة حكومة في المنفى قبل الإستقلال عن فرنسا ، كان هناك سعي لتكرار التجربة بالنسبة لأنغولا ، وفي التاسع عشر من جويلية 1962 أصدرت لجنة التوفيق التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية بيانا ناشدت فيه الدول الإفريقية بالإعتراف بحكومة " هولدن روبرتو " في المنفى ، على أساس أنها الحكومة الوحيدة التي تمثل الحركة الوطنية في أنغولا وتقديم المساعدة لها ، وتوالت إعترافات الدول الإفريقية بها ، ومنها الجزائر ومصر ومالي والمغرب وساحل العاج ، وفي العاشر من جوان 1964 أعلن رسميا أن لجنة التنسيق (لجنة تحرير إفريقيا) إعترفت بحكومة أنغولا في المنفى التي يرأسها " هولدن " ، إلا أن تلك الحكومة فشلت في تحمل مسؤوليتها وعانت من أوجه قصور مختلفة منها : [2]

عجز حكومة المنفى عن تحمل مسؤولياتها في قيادة النشاط في الميادين الحربية والتربوية وإعاشة اللاجئين بعد إعتراف منظمة الوحدة الإفريقية بها، وهو الأمر الذي ترتب عليه إنتكاس حركة النضال المسلح في حين أولت إهتمامها بالنشاط الدبلوماسي، كما أنها فشلت في إستقطاب القوى الوطنية الأخرى داخل البلاد.

إنحسار نشاط المسلح لحكومة المنفى في الشمال فقط، حيث قبائل " باكونجو " الموالين " لهولدن، وعندما حاولت فتح جبهة جنوبية رفضت الحكومة في كينشاسا ذلك خشية أن يؤدي

[1] سلوى لبيب، مرجع سابق، ص 189.

[2] أحمد القرعي، مرجع سابق، ص 136.

نشاط الثوار الأنغوليين ضد البرتغاليين في تلك المنطقة إلى تعطيل سكة حديد " بنغويلا " والتي تعتبر الوسيلة الوحيدة لنقل نحاس منطقة " كاتنجا".

طغيان مبدأ القيادة الفردية في حكومة المنفى من جانب " روبرتو " وسعيه على إختزال جميع الصلاحيات في شخصه مع إحتكاره لجميع السلطات وجعلها تحت سيطرته، كما أن قضية الولاءات الإثنية والدوافع الشخصية برزت بقوة مما ساهم في إضعاف الحكومة وتنظيماتها.

سوء إستخدام وتوزيع المبالغ المخصصة للتحرير التي تلقتها حكومة المنفى من منظمة الوحدة الإفريقية والدول الأعضاء فيها.

المشاكل والعراقيل الكثيرة التي تعرضت لها حكومة المنفى من إنقسامات وتهديدات عديدة ، على غرار المحاولة الإنقلابية التي تعرضت لها في شهر جوان من سنة 1965 والتي كانت تهدف للإطاحة " بربرتو "وهذا عندما أعلن وزير الدفاع المنشق إبعاد ربرتو من منصبه ، وهجوم أنصاره على مقر قيادة الحكومة في " كينشاسا " واحتلاله ، كما قاموا بالإستيلاء على الأموال والمستندات الموجودة بالمقر والفرار بها بعد تدخل الجيش الكونغولي لإحباط تلك المحاولة ، وهو ما ترك إنطباعات سيئة حول تلك الحكومة بخصوص عدم مقدرتها على تحمل مسؤولياتها بشكل فعلي وفعال .

ونتيجة لكل ذلك سحبت لجنة التحرير إعترافها بهذه الحكومة وذلك بتاريخ 21 جوان 1968 بعد أن تجمد نشاطها العسكري والنضالي وأعلن " ديالو تيلي "

– الأمين العام للمنظمة أنذاك – عن التوصل إلى حقائق خطيرة تتمثل في أن حكومة المنفى في أنغولا كانت تعني بالخداع أكثر من النضال في أنغولا. [1]

(ج) فشل إقامة جبهة وطنية متحدة للتفاوض من أجل الإستقلال:

لطالما نخرت ظاهرة الإنقسامية والصراعية مختلف مراحل النضال الأنغولي بمخالف تياراتها وجبها الحركة الوطنية وصولا إلى مرحلة المفاوضات من أجل الإستقلال / حيث أنه فإذا كانت الحركات الأنغولية قد تقاعست في النضال من أجل تحرير البلاد فقد كانت أكثر تقاعسا في

[1] جمال محمد السيد ضلع، مرجع سابق، ص 144 – 145.

إقامة جبهة وطنية موحدة للتفاوض مع البرتغال من أجل إقرار إستقلال أنغولا ، وإن كانت المفاوضات التي تمت في شهر جانفي من سنة 1975 مع قادة حركات التحرير الثلاثة والحكومة البرتغالية قد توصلت إلى إتفاق بشأن تحديد موعد إستقلال أنغولا في 1 نوفمبر 1975 ، على أن يسبق ذلك تشكيل حكومة إنتقالية رباعية التشكيل تمثل فيها السلطات البرتغالية وممثلو الجبهات الثلاث وتوزع الوزارات عليهم وعلى أن تكون الرئاسة فيها دورية وأن يتم إتخاذ القرار بأغلبية الثلثين بالإضافة إلى إقامة لجنة دفاع وطني يكون هدفها الإشراف على إندماج الجبهات الثلاث في حيز وطني واحد ، وكذلك قيام الحكومة الإنتقالية بوضع مشروع دستور لأنغولا وقانونا للإنتخابات تمهيدا لإقامة البرلمان وإجراء الانتخابات التي حدد لها أن تكون قبل أكتوبر 1975 .

وبالرغم من تأسيس حكومة وفقا للإتفاق السابق إلا أن هاته الحكومة كانت ضحية لصراع السلطة والتدخل الأجنبي فقد تكتلت الجبهة الوطنية (فنلا) مع الإتحاد الوطني (يونيتا) ضد الحركة الشعبية (مبلا) أثناء التصويت على قرارات الحكومة غير أن الحركة الشعبية لم تتقبل إستمرارية هذا الوضع المعادي لها والذييقلص صلاحياتها ويشل نشاطها، كما أن اتباع الحركة إستغلوا مناسبة عيد العمال للقيام بمظاهرات، لكنهت تحولت إلى قتال عنيف سرعان ما اتخذت طابع المعارك إيذانا ببدء الحرب الشاملة داخل البلاد،

ونتيجة لهذا الكم الهائل من الصراعات بين الجبهات الثلاث والتي تأصلت في أعماق قادتها أعضائها لسنوات طويلة إلى فشل الاتفاق المبرم مع الحكومة البرتغالية بشأن الحكومة الإنتقالية الأنغولية، وتطور الأمر بإزدياد حدة الصراع والقتال بينهم في صورة حرب أهلية شاملة. [1]

[1] نجوى الفوال، مرجع سابق، ص 165، 166.

الفصل الرابع

مراحل الحرب الأهلية في أنغولا وتسوياتها

الفصل الرابع: مراحل الحرب الأهلية وتسوياتها

المبحث الأول: مراحل الحرب الأهلية

- المرحلة الأولى: الحرب الأهلية قبل وإبان فترة الإستقلال
- المرحلة الثانية: الحرب الأهلية بعد الإستقلال
- المرحلة الثالثة: الحرب الأهلية في أنغولا بعد الحرب الباردة

المبحث الثاني: تسويات الحرب في أنغولا

- دوافع التسوية
- جهود التسوية
- معوقات إتمام تسوية للحرب في أنغولا
- إحتمالات إنهاء الحرب وتحقيق السلام في أنغولا

المبحث الأول: مراحل الحرب الأهلية في أنغولا.

أجمع المؤرخون الذين خاضوا وكتبوا حول موضوع المأساة الأنغولية على تقسيم الحرب الأهلية في أنغولا على ثلاثة مراحل أساسية وهي كالتالي:

المرحلة الأولى: " الحرب الأهلية قبل وإبان فترة الإستقلال:

يمكن إعتبار مرحلة ما قبل الإستقلال بمرحلة قتال الحركات الوطنية الأنغولية الثلاث لبعضها البعض منذ بداية نشاطها ، فخلال الفترة الممتدة مابين عامي 1962 و 1966 بدأ القتال بين الحركة الشعبية لتحرير أنغولا(مبلا) والجبهة الوطنية لتحرير أنغولا (فنلا) في شمال البلاد ، في حين بدأ الإقتتال في المنطقة الشرقية منها إبتداءا من عام 1966 ، لتزداد حدة الحرب أكثر بعدما بدأ الإتحاد الوطني لإستقلال أنغولا (يونيتا) في المشاركة في قتال الجبهتين ، وعندما بدأت تلوح في الأفق ملامح الإستقلال من خلال بداية التحركات بين الحكومة البرتغالية والحركات الوطنية الأنغولية بشأن الإستقلال فإن الإتفاقية التي تم توقيعها لم تلبث سوى اقل من أسبوعين حتى لاحت في الأفق بوادر الحرب الأهلية الأنغولية في الظهور من جديد ، فبتاريخ 13 فيفري 1975 شنت الحركة الشعبية (مبلا) هجوما على مكاتب حركة ثورة الشرق التي يتزعمها " شيبندا " في العاصمة الأنغولية " لوندا " مدعية أنها لا تعترف بالإتفاقية المبرمة مع الحكومة البرتغالية وتصفها بأنها غير مشروعة ، وإذا كانت الحركة الشعبية قد نجحت في إقصائها عن لوندا من خلال قتل ما لا يقل عن 20 من أعضائها ، إلا أن رد " شيبندا " و أنصاره تمثل في الإنضمام للجبهة الوطنية (فنلا) ، ثم ما لبثت أن إشتعلت نيران الحرب بينها وبين الحركة الشعبية (مبلا) بعد أن حاولت الجبهة فتح مكاتب سياسية لها في لواندا و إرسال فرق من جيشها إليها ، مع تحريك أعداد كبيرة من قواتها بأسلحتها الثقيلة من الكونغو (كينشاسا) إلى أنغولا بما فيها لوندا ، و قد إمتد هذا القتال من شهر فيفري و إشتعل أكثر خلال أشهر مارس ، أفريل ، ماي ليشمل مناطق أخرى وأسفر هذا القتال عن مسقط 700 قتيل و 1000 جريح من الجانبين .[1]

رغم أن بعض الدول الإفريقية قد تدخلت من اجل وقف القتال بين الأطراف المتناحرة في أنغولا، والتمكين لإجتماع يضم قادة الحركات الأنغولية الثلاث في مدينة " ناكورو "

[1] سلوى لبيب، مرجع سابق، ص 189.

(Nakorou) الكينية وذلك خلال الفترة الممتدة من 16 إلى 2 جانفي 1975، وتم الخروج بإتفاق يؤكد على ضرورة تدعيم السلطة المركزية للحكومة الإنتقالية مع إنهاء كل مظاهر العنف والقتال، وتأسيس جيش وطني موحد مع نزع سلاح المدنيين والتوصل لتنظيم انتخابات عامة وغيرها من البنود المتفق عليها خلال هذا الاجتماع.

غير أن هذا الاتفاق لم يصمد إلا لمدة يومين حتى عادت صور الإقتتال مرة أخرى وبالتالي عدم تطبيق ما تم الاتفاق عليه ،حيث بدا واضحا للعيان مشاركة قوات الإتحاد الوطني علنا وذلك بمساعدة من قوات الجبهة الوطنية ضد قوات الحركة الشعبية ، وهو ما نتج عنه إتساع دائرة الحرب الأهلية ليمس كل أنحاء انغولا من الشمال إلى الجنوب ، وهنا بدأت قوات الجبهة الوطنية في لواندا تحارب بشراسة للسيطرة على قواعد الجبهة الوطنية في " لواندا " وهو ما تجسد لها فعلا ، حيث أنه ومع مطلع شهر أوت من سنة 1975 فرضت الجبهة الوطنية سيطرتها التامة على العاصمة ووسط أنغولا لتصل شرقا حتى حدود زامبيا ، لترغم قوات الجبهة الوطنية على التراجع إلى قواعدها في الشمال الغربي ، ولم يكن لقوات الحركة الشعبية (مبلا / MPLA)تحقيق كل هاته الإنتصارات إلا بفضل الإمدادت العسكرية السوفيتية التي بدأت تتدفق عليها منذ شهر مارس 1975 عبر دولة " الكونغو – برازافيل " .

وفي نفس الوقت قادت الحركة الشعبية هجوما في الجنوب على قواعد الإتحاد الوطني (يونيتا) مما أضطر " جوناس سافيمبي " زعيم الإتحاد على الإستنجاد بجنوب إفريقيا في شهر جويلية من سنة 1975 التي سارعت إلى إرسال قواتها عبر حدود " ناميبيا " وإحتلالها لأجزاء من منطقة " روكانا " الواقعة جنوب أنغولا بما في ذلك السيطرة على مشروع توليد الطاقة الكهربائية وذلك خلال شهر أوت من نفس السنة.

مما تجدر الإشارة إليه خلال هذه الفترة أن الحركة الشعبية وبالرغم من إحكام قبضتها على العاصمة وعلى العديد من المناطق في أنغولا وإستخدام جهازها الحكومي وأجهزة الإتصال الجماهيري في فرض نفوذها السياسي، إلا أنها لم تتمكن من تحقيق نصر حاسم على منافستيها

اللتين إستفادتا كثيرا من المساعدات العسكرية الأمريكية بالإضافة إلى تدخل جنوب إفريقيا ودعم الكونغو (كينشاسا) لهما.[1]

المرحلة الثانية: الحرب الأهلية بعد الإستقلال:

لم تمهل الرغبة في الوصول إلى السلطة متسع من الوقت لمختلف أطياف الحركة الوطنية الأنغولية كما كان متوقعا بسبب الصراع الكبير بينها والذي تحول إلى حرب أهلية حتى فترة ما قبل الإستقلال والإنقسامات المتحكمة بين القوى المتصارعة في أنغولا، حيث وبمجرد إعلان المندوب السامي البرتغالي إعلان إستقلال أنغولا في ليلة 11 فبراير 1975 وإنسحاب قواة بلاده منها، حتى سارع كل طرف لإعلان تمثيله للحكومة الشرعية في البلاد وهو ما أفرز عن قيام جمهوريتين:[2]

الأولى:

أعلنتها الحركة الشعبية (مبلا) وتحمل إسم "جمهورية أنغولا الشعبية " في "لواندا " برئاسة " أجستينو نيتو " والتي حضيت بتأييد وإعتراف المعسكر الشرقي وبعض الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية.

الثانية:

كانت عبارة عن حكومة إئتلافية أعلن عن قيامها كل من الجبهة الوطنية (فنلا)والإتحاد الوطني (يونيتا) في مدينة " هوامبو بوسط البلاد ولم تحضى بأي إعتراف رسمي من أي دولة.

رغم أن جميع الأطراف الأنغولية فرحت بالحصول على إستقلال بلدها من الاحتلال البرتغالي أواخر عام 1975 إلا أن الحركات الوطنية الأنغولية المتصارعة على السلطة لم تدع الشعب الأنغولي يكمل فرحته لأنها نقلته من حرب مع عدو خارجي إلى حرب أهلية داخلية أي أنها تسببت في إستمرارية الحرب في هذا البلد وساهمت بشكل مباشر في ظهور معطيات ومتغيرات

[1] نجوى الفوال، مرجع سابق، ص 167-169.

[2] نجوى الفوال، مرجع سابق، ص 170.

سياسية وعسكرية جديدة حتى تحول الصراع من بعده الوطني إلى البعد الإقليمي والدولي إذ وصل الصراع إلى ذروته مع مطلع الثمانينات من القرن العشرين وخاصة منذ سنة 1981 [1]

المرحلة الثالثة: الحرب الأهلية الأنغولية ما بعد مرحلة الحرب الباردة:

بسقوط الإتحاد السوفياتي وتفكك الكتلة الشيوعية إنتهت الحرب الباردة محدثة الكثير من التحولات في الدول الشيوعية في أوروبا الشرقية وغيرها من الدول ، مما ساهم في ظهور نظام دولي جديد يعرف بالأحادية القطبية وسعي الولايات المتحدة الأمريكية لفرض سيطرتها على العالم ، وبما أن إفريقيا جزء من هذا العالم وتتأثر بمتغيراته المختلفة والسياسية منها فإن وقوع تلك الأحداث قد إنعكس على مختلف الأحداث وغير الكثير من المعطيات فمثلا بالنسبة لمنطقة جنوب القارة الإفريقية نجد أنه بحصول " ناميبيا " على إستقلالها بتاريخ 21 مارس 1990 ، مما جعل دولة جنوب إفريقيا تغير موقفها الداعم " ليونيتا " إذ لم يعد لجنوب إفريقيا مصلحة من إستمرار دعمها " ليونيتا " .

ومن خلال دراستنا لمختلف المواقف الإقليمية والدولية كان واضحا أن الحرب الأهلية الأنغولية كانت عبارة عن حرب داخلية بين أهل البلد الواحد لكنها كانت حربا بطابع إقليمي دولي تحركها المصالح الإستراتيجية والإقتصادية لكل دولة، كما كان واضح الدعم الكبير الذي قدمه الإتحاد السوفياتي للحركة الشعبية الأنغولية (مبلا–MPLA)، لكن إنهيار الإتحاد السوفياتي كان يعني إنقطاع الدعم المقدم منه للحركة الشعبية (مبلا–MPLA) وبداية ممارسة الولايات المتحدة الأمريكية لضغوطاتها على الحكومة الأنغولية بزعامة " سانتوس "

وفي ظل مثل هكذا ظروف وضغوطات لم يكن أمام طرفي الصراع الرئيسيين (مبلا–MPLA) و (يونيتا – UNITA) سوى الدخول في مفاوضات دامت لمدة سنة كاملة وذلك تحت إشراف وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية وإنتهت بعقد إتفاق سلام في لشبونة بتاريخ 05 ماي 1991، حيث تم الاتفاق على مجموعة من البنود ومن أهمها مايلي:

_ الاتفاق على وقف إطلاق النار بين الجانبين المتقاتلين إبتداءا من 30 ماي 1991.

_ العمل على تنظيم انتخابات وطنية بمشاركة مختلف الأحزاب السياسية الوطنية.

[1] Wayne S. Smith," A Trap in Angola "in, Forgein Policy (New York: Camegie En dowment for international peace, No. 62, Spring 1986) pp. 61 – 74.

_ تحديد فترة إجراء هاته الانتخابات خلال الفترة الممتدة بين شهري سبتمبر ونوفمبر من سنة 1992

_ الاتفاق على تشكيل جيش وطني أنغولي يتألف من 40 ألف جندي بالتساوي بين الحركتين.

وبتحليل بسيط يمكن القول أن من أبرز الملاحظات التي يجدر الإشارة إليها أنه على الرغم من تغير الظروف الدولية وتراجع الدعم العسكري الخارجي للقوى المتصارعة، وهو الأمر الذي يمكن أن يكون أحد أسباب دفع تلك القوى للدخول في مفاوضات سلام، بمعنى أن تلك المفاوضات ناجمة عن معاناة الطرفين من الإنهاك العسكري وليس نابعا من الحرص على المصلحة العليا للدولة الأنغولية، لكن إنعدام الثقة والمصداقية بين الطرفين المتناحرين ترتب عليه تجدد القتال بينهما.[1]

والملاحظ أنه يمكن إعتبار تصعيد " سافيمبي " وحركة " يونيتا " لمواقفها من بين أسباب العودة إلى الإقتتال مجددا بين قواته وقوات الحكومة، وهو ما يمكن تبريره بما يلي: [2]

أن سافيمبي عاش سنوات طويلة يقود حربا أهلية ضد الحكومة الماركسية التي تحالفت مع كوبا والإتحاد السوفياتي ودعمته في هذا كل من جنوب إفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية بالدعم اللوجيستيكي من مال وسلاح وتدريب الجنود وخدمات إعلامية ، ومع إنتهاء فترة الحرب الباردة بين قطبيها توقفت المساعدات و مختلف أشكال الدعم لكلا الجانبين في أنغولا ، وتم توقيع معاهدات بين الدول الكبرى بإبرام إتفاقية سلام وتوقفت الحرب وإنسحبت القوات الكوبية ، وتوالت الأحداث في الجزء الجنوبي من القارة الإفريقية بحصول ناميبيا على إستقلالها ، ثم هبوب تيارات التحول الديمقراطي بدولة جنوب إفريقيا وإلغاء النظام العنصري بها ، وبالعودة إلى تطورات القضية الأنغولية نجد أن الحكومة الأنغولية قد تخلت عن إيديولوجياتها الشيوعية وقامت بتعديل الدستور وبدى واضحا من خلال مواده التوجه أكثر نحو الديمقراطية التعددية وإقتصاد السوق ، كما تم الغتفاق بشأن مصير القوات

[1] محي الدين محمد مصيلحي، أنغولا بين رباط الوطنية والروابط القبلية والدينية " بحث مقدم إلى مؤتمر إفريقيا وتحديات القرن الحادي والعشرين القاهرة (: معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة، المجلد الأول، 1997) ص ص 46، 47.

[2] عبد الملك عودة، السياسة المصرية وقضايا إفريقيا (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد: كتاب الأهرام الاقتصادي 59، جانفي 1993) ص 110.

المتحاربة لدى الطرفين في البلاد .إلا أن " سافيمبي على مايبدو قد وجد نفسه بعد نتائج الانتخابات التي أجريت في شهر سبتمبر 1992 مجرد زعيم لمعارضة في دولة إفريقية وهو يدرك تماما أن مغانم الحكم ومناصب الدولة ومواردها سوف تكون في خدمة ولصالح حزب الحكومة وقياداته ، وأن المعارضة لاتحصل على شيئ في الدول الإفريقية ومن ثم كان هذا مبررا لعودته للقتال .

أنه خلال مرحلة التحضير للإنتخابات المزمع إجراؤها عقب إتفاق السلام سنة 1991 دارت الأحاديث وأفكار حول فرضية تقاسم مهام الحكم بين حزبي الحكومة والمعارضة لضمان إستقرار الوطن وإنجاح التجربة البرلمانية ، إلا أن كل هذه الأفكار بقيت مجرد إشاعات وكلام شارع لأنها لم تتجسد على أرض الواقع في شكل إتفاق مكتوب بين الطرفين ، وهكذا جاء رفض نتائج الانتخابات من قبل " سافيمبي" ومن ثم التصعيد وإطلاق النار من جانب قوات " يونيتا " وهو عبارة عن إجراء محسوب هدفه خلق التوتر المتزايد حتى يصل الموقف إلى عرض التهدئة من خلال إقرار مبدأ تقاسم السلطة والإدارة والميزانية الحكومية وتوزيع المناصب المدنية والعسكرية ، إلى درجة أنها تمثل عملية ضغط عنيف للحصول على نصيب من السلطة والثروة القومية لحسابه ولصالح أنصاره ومؤيديه ، ويساند هذا التوضيح أن سافيمبي كان مدركا للأوضاع القائمة وأن الظروف قد تغيرت وذلك نابع من خلال المباحثات مع حلفائه من الخارج أنه لن يحصل على دعم أمريكي أو جنوب إفريقي لشن حرب من جديد ، بنفس درجة إدراكه أن الحكومة الأنغولية لن تحصا على دعم روسي أو كوبي في حالة الحرب ، ومن ناحية أخرى فأن نمو المصالح الاقتصادية والتجارية والبترولية بين الدول الراعية لإتفاق السلام مع أنغولا لم يكن يتيح الفرصة للقتال المستمر والدائم ، وإنما بقدر محسوب يتوازى مع مدى إمكانية الإبتزاز والإستنزاف كيفما تكون الظروف والأحوال .

مما تقدم يتضح أن "سافيمبي" كان يتحرك حركة محسوبة في تقديره وأنه يحتفظ لنفسه بخط الرجعة لقبول التسويات التي يعرضها التحرك الدولي أن يتراجع عنها حسبما تقتضي الظروف والأحوال، ولذلك ترك قواته تطلق النار وتقاتل في أماكن عديدة من المدن والريف، ثم في ذات الوقت يبدأ في الحديث عن وقف إطلاق النار ثم يعاود وقواته القتال، وفي كل

تلك الأحوال يراقب تحركات الموقف الدولي ويسايره من خلال إنتظار مختلف المقترحات أو الوساطات الدولية التي تعزز موقفه داخليا وخارجيا.

بشروطه التي تضمنت عدة محاور أساسية وجوهرية بالنسبة للقضية الأنغولية كان يمكن لإتفاق السلام الموقع في " لشبونة "بتاريخ 15 ماي 1991 أن يمثل بداية إطفاء نار الحرب الأهلية في أنغولا، وذلك لأن هذا الاتفاق مس عدة نقاط بالغة الأهمية كانت تقتضيها تلك المرحلة ومنها ما يلي:

وقف إطلاق النار.

تنظيم وإجراء أول انتخابات تعددية في تاريخ البلد المستقل.

إقامة جيش وطني.

إقامة عملية لتبادل أسرى الحرب الأهلية بين مختلف حركاتها.

كان بصيص الأمل يحذو الشعب الأنغولي لإنجاح هذا الاتفاق وإيقاف نزيف الدماء وخراب البلد، ومع بداية مرحلة التحضير لتنفيذ بنود هذا الاتفاق كبرت وزادت درجات التوتر وأثيرت الشكوك والمخاوف من مدى نجاح هذا الأمر لا لشيء سوى بسبب ضغوطات الواقع الداخلي والخارجي الذي أملى على الرئيس الأنغولي " دوس سانتوس بالتخلي عن الماركسية وأن يأخذ بالتعددية الحزبية والتوجه نحو إقتصاد السوق بتحرير الاقتصاد الوطني من هيمنة الدولة أي القيام بتحول إقتصادي من النظام الإشتراكي إلى النظام الرأسمالي إقتداءا بالنظم الغربية.

رغم كل ما أحيط بالإنتخابات من ظروف وعراقيل إلا أنه تم تنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية في أنغولا بمشاركة 4.4 مليون ناخب من أصل 4.8 مليون ناخب مسجل، وبمشاركة 13 حزب سياسي منها ثلاثة أحزاب رئيسية تمثل الأقطاب الرئيسية الكبرى في البلاد، بالإضافة إلى باقي الأحزاب الحديثة النشأة وعددها عشرة أحزاب تتباين درجة قواعدها الجماهيرية، حيث مثل " دوس سانتوس " حزب الحركة الشعبية لتحرير أنغولا (مبلا)، ومثل " جوناس سافيمبي " حزب الإتحاد الوطني لتحرير أنغولا " (يونيتا) ، في حين دخل " هولدن روبرتو " زعيم حزب الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا " فنلا" مترشحا ممثلا لها في هاته الانتخابات،

وجاءت النتائج الرسمية للانتخابات حسب ما أعلن عنه المجلس الإنتخابي الوطني وهو الجهة الرسمية المكلفة بتنظيم هاته الانتخابات كالتالي[1] :

الانتخابات الرئاسية:

المترشح	دوس سانتوس	جوناس سافيمبي	هولدن روبرتو	باقي المترشحين
النسبة(%(	% 49.57	%40.08	% 2.11	% 08.25

الانتخابات البرلمانية:(عدد المقاعد المتنافس عليها: 223 مقعد برلماني)

الحزب	النسبة	عدد المقاعد
حزب الحركة الشعبية لتحرير أنغولا(فنلا)	53.74%	129 مقعد
حزب الإتحاد الوطني لتحرير أنغولا (يونيتا)	%34.01	70 مقعد
حزب الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا (فنلا)	%2.24	05 مقاعد
باقي الأحزاب الأخرى	%10.01	19 مقعد

وكما كان متوقعا فإن نتائج الانتخابات لم تكن لترضي أطراف فرقتها الحرب والمصالح الضيقة ورغبة الوصول للسلطة لسنوات طويلة، خاصة بالنسبة " لسافيمبي " الذي وفور إعلان النتائج الأولية للإنتخابات وتأكد فوز الحركة الشعبية ورئيسها " دوس سانتوس " بها، أعلن عن رفضه لهذه النتائج متهما الحكومة بتزويرها وإنسحبت حركته من الجيش الأنغولي الموحد، كما قامت حركة يونيتا بإصدار بيان مفاده أنها أحست بخديعة الحكومة لها وأن الديمقراطية تستوجب السماح لجميع المواطنين الأنغوليين بحرية الإختيار زعمائهم والحزب الذي يمثلهم ، وبإعلان سافيمبي لنتائج هذه الانتخابات وإعلانه تجدد القتال دخلت أنغولا مرة أخرى مرحلة من مراحل الحرب .

لتستمر الأوضاع الدموية على حالها بسبب تجدد القتال بين أطراف الحرب الأهلية الأنغولية، وفي خريف سنة 1994 تم عقد مؤتمر في العاصمة الزامبية لوساكا من أجل بحث مفاوضات بغرض إقتسام السلطة في أنغولا، حيث أعلن عن بداية المفاوضات يوم 10 سبتمبر 1994

[1]– محمد أبو الفضل، مرجع سابق، ص 54 ،55.

لتدوم 19 يوما كاملا إذ أنها إنتهت في التاسع والعشرين من نفس الشهر بلإعلان عن توقيع إتفاق سلام بين كل من الحكومة الأنغولية وحركة الإتحاد الوطني (يونيتا) لإنهاء حالة الحرب بينهما، وتم الاتفاق على تحديد شهر نوفمبر 1994 لتوقيع الاتفاق رسميا بين الطرفين، وكما في كل مرة فإن عقدة النقص التي تلازم حركة يونيتا ورفضها التسليم بتفوق نفوذ (مبلا) عليها أطاح بهذا الإتفاق لتستأنف المعارك بين الطرفين بشكل مستمر إلى غاية شهر افريل من سنة 1997 مع بداية حدوث تقارب بين الجانبين من جديد إذ وافقت حركة يونيتا على إتفاق يقضي بالإشتراك في حكومة وفاق وطني مع حركة مبلا ، وإن ظلت المخاوف من إمكانية تجدد القتال قائمة .[1]

رغم أن المجتمع الدولي قد تدخل مرة أخرى لحل الأزمة الأنغولية وتم توقيع إتفاقية سلام أواخر نوفمبر 1994 بالعاصمة الزامبية لوساكا تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة، وعلى الرغم من التفاؤل الذي صاحب هذا الاتفاق والمتمثل في إمكانية وضع حد للحرب الدائرة في أنغولا، إلا أن أعمال القتال تجددت في ديسمبر 1998 بين القوات الحكومية وقوات حركة يونيتا ويمكن إرجاع ذلك على مايلي: [2]

توقف حركة يوميتا المعارضة عن تنفيذ بنود إتفاق السلام الموقع سنة 1994، حيث أعلنت الحرمة عن رفضها المطلق بالتخلي عن الأراضي الخاضعة لسيطرتها في المرتفعات الوسطى من البلد، كما رفضت تنازل جنودها عن أسلحتهم، مع إصرارها على إبقاء جنودها والمقدر عددهم بحوالي 30000 جندي مختبئين في الأحراش، بالرغم من أن الاتفاق كان يقضي بتسريحهم وإعادة تأهيلهم وضم البعض منهم إلى الجيش الرسمي للدولة، كما أنها رفضت أن تتحول إلى مجرد حركة سياسية حسب تعبيرها بدلا من كونها حركة مسلحة.

رغبة حركة يونيتا في الضغط على الحكومة الأنغولية لإجبارها على سحب قواتها التي تقاتل إلى جانب جيش الرئيس الراحل" لوران كابيلا " ضد المتمردين في الكونغو الديمقراطية لإعتبارات تتعلق بحليف يونيتا السابق " موبوتو " الذي أطاح به " كابيلا ".

[1] محي الدين مصيلحي، مرجع سابق، ص 54، 55.

[2] أشرف ياسين، الأزمة السياسية في أنغولا، مجلة السياسة الدولية، العدد 136، أفريل 1999، ص 200.

قناعة حركة يونيتا بأن الرئيس الأنغولي " سانتوس " ينتهج سياسة التهميش إتجاهها وبالتالي فهي مقتنعة تماما بمواصلة الكفاح المسلح لوضع حد لسياسة التهميش.

تعاظم حالة إنعدام الثقة بين الحكومة الأنغولية وحركة يونيتا على الرغم من إتفاق رفض زعيم حركة يونيتا الإنضمام للحكومة وتفضيله البقاء في صفوف المعارضة وعدم إقدامه على الذهاب إلى لواندا العاصمة، وخشيته من تسليم أسلحة مقاتليه.

وفي ظل تلك الظروف أقدمت الحكومة على تحريك قواتها للإستيلاء بالقوة على الأراضي الواقعة تحت سيطرة يونيتا، وجاء رد فعل يونيتا بإستخدام القوة المسلحة أيضا، وشهدت عدة مدن معارك عنيفة، ويمكن توضيح ذلك كالتالي: [1]

هجوم قوات يونيتا على مدينة "كيتو"لمحاصرتها وعزلها وهو ما نجحت فيه لبضعة أيام، لأن القوات الحكومية كان رد فعلها قويا من خلال شن هجمات شديدةوذلك من خلال إستخدام المدفعية الثقيلةعلى مواقع تمركز قوات يونيتا وذلك طبعا بهدف محاولة فك الحصار المفروض على المدينة " كيتو".

_ تجدد التوتر في مدينة "هوامبو" الواقعة في وسط البلاد، حيث شهدت هاته المدينة معارك ضارية بين قوات الجيش النظامي وقوات المعارضة الموالية لحركة يونيتا، وهو مادفع هيئة الأمم المتحدة للتحرك وتقريرها توجيه إغاثة إنسانية لتلك المدينة بغرض توفير الإحتياجات الإنسانية لنحو 100 ألف أنغولي شردتهم تلك المعارك.

_ شهدت مناطق شمال البلاد معارك عنيفة جدا بين القوات الحكومية وقوات يونيتا، حيث كانت تهدف هاته الأخيرة على إجبار القوات الحكومية على التخلي عن سيطرتها على بعض المناطق هناك، ومما شجعها على ذلك هو سيطرتها على مدينة "شيلوندا" بوسط البلاد وسقوطها في أيدي قوات يونيتا، غير أن القوات الحكومية تمكنت من إسترجاع سيطرتها عليها، وفي نفس الوقت كانت عدة مناطق متفرقة من البلاد معارك ضارية.

_ وبالعودة إلى تدخل المجتمع الدولي في قضية الحرب الأهلية الأنغولية وأعمال الإغاثة التي كانت ترعاها هيئة الأمم المتحدة فقدد توقفت تلك المساعدات لفترة مؤقتة وذلك بسبب أزمة سقوط طائرة تابعة للأمم المتحدة في أجواء مدينة "هوامبو" ممأأسفر عن فقدان 14 شخصا كانوا على متنها ، وهو ما دفع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لمطالبة حركة

[1] أشرف ياسين، مرجع سابق، ص 200، 201.

يونيتا والحكومة الأنغولية بتنسيق التعاون أكثر مع المنظمة الدولية ، ومطالبة الطرفين بضرورة تقديم توضيحات مقنعة عن الأسباب الحقيقية لسقوط تلك الطائرة كما حثت على تكثيف الجهود و السعي من أجل العثور على حطامها، كما أصدر مجلس تهديدات بإتخاذ إجراءات لم يتم إيضاح طبيعتها.

ومما زاد الطين بلة أن مسلسل حوادث سقوط طائرات الإغاثة التابعة لهيئة الأمم المتحدة لم يتوقف، إذ أن أطراف الحرب الأهلية الأنغولية وقبل إنتهاء أزمتها مع الهيئة الأممية المتمثلة في سقوط الطائرة الأولى حتى سقطت طائرة أخرى تابعة هي الأخرى للأمم المتحدة، حيث طالب مجلس الأمن حركة يونيتا والسلطات الأنغولية بضرورة التعاون للبحث عن ناجين محتملين في الحادثين ، كما تدخل الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة – كوفي أنان – (وهو إفريقي من غانا) و أوفد مساعده لشؤون الأمن لإقناع الجانبين المتصارعين في أنغولا بتسهيل عملية إرسال فرق إغاثة إلى مكان إختفاء الطائرتين ، كما قامت هيئة الأمم المتحدة بإرسال فريق إنقاذ للبحث عن الأشخاص الذين كانو على متن الطائرتين والمقدر عددهم إجمالا ب 18 شخصا ، أما بالنسبة لموقف حركة يونيتا من قضية إسقاط الطائرتين التابعتين لهيئة الأمم المتحدة فقد فند السكرتير العام للحركة أن تكون يونيتا وراء ذلك ، مصرحا أن الإشاعات التي تروج لمسؤولية الحركة عن إسقاط الطائرتين كاذبة وهدفها زعزعة الثقة بالحركة وتشويه صورتها محليا ودوليا ، خاصة وأن الإشاعات المروجة كانت تزعم حسبه أن حركة يونيتا قامت بإسقاط الطائرتين الأمميتين كرد فعل من جانبها على إتهام الأمم المتحدة لها بأنها تعيق تنفيذ إتفاق السلام لأنها رفضت تنفيذ ما تم التوصل إليه في المفاوضات السابقة منذ سنوات طويلة من جهة كما ترفض الجلوس إلى طاولة الحوار لأنهاء أزمة الحرب الأهلية الأنغولية التي طال أمدها لعقود طويلة .

وفي أعقاب ذلك قررت هيئة الأمم المتحدة سحب موظفيها ومراقبيها من مختلف مناطق القتال في أنغولا إلى العاصمة لوندا حرصا على سلامتهم مع تلميح الهيئة إلى إمكانية اللجوء إلى حتمية سحبهم بالكامل من أنغولا بالإضافة فرق الإغاثة مع وقف عمليات الإغاثة الإنسانية التي تشرف عليها في أنغولا وهو ما يزيد من تفاقم حجم المعاناة بالنسبة للاجئين والمواطنين الأنغوليين ويمهد لمزيد من التدهور الأمني والإنساني في المنطقة.[1]

[1] أشرف ياسين، مرجع سابق، ص 201.

إن الفترة من النصف الثاني لعام 1996 وإلى ماي 1998 يمكن أن توصف بأنها فترة تطورات سياسية إيجابية في أنغولا، والتي بلغت ذروتها عندما تم تكوين حكومة الوحدة الوطنية في عام 1998، تولى سبعون عضوا من أعضاء حركة يونيتا المعارضة للحكومة مناصب في البرلمان الوطني، كما أن عددا من كبار العسكريين في الحركة تم دمجهم في الجيش الوطني، وأعلنت يونيتا في بيانين صادرين عنها إلتزامها بنزع السلاح، لكنه بدا واضحا أن جوناس سافيمبي يتلاعب بالجميع منتهجا سياسية الهروب إلى الأمام من خلال المناورات المتكررة لأنه هذه المرة إستغل عملية السلام التي تم توقيعها في لوساكا بزامبيا لكي يقوم بعملية إعادة تسليح كبيرة لقواته التي يتزعمها ، وهذا ما يؤكد أن تحركاته الدبلوماسية من خلال مبادراته الساعية لإنهاء حالة الحرب الأهلية في أنغولا و الوصول إلى مرحلة تحقيق السلام المزعوم لم تكن إلا مجرد ستار يخفي وراءه الإعداد والتحضير لهجوم كبير على القوات الحكومية .[1]

الملاحظ أن حركة يونيتا قد إعتمدت على حرب العصابات التقليدية كأسلوب لحربها والتي مارستها في معظم أنحاء أنغولا ، كما أنها قد إستغلت جيدا فترات المفاوضات ومراحل إتفاقيات السلام لتعزيز قدراتها القتالية سواء من ناحية قدراتها البشرية و اللوجيستيكية أو حتى التنظيمية حيث أعادت ضبط تمركزها جيدا من خلال تمركز جزء معتبر من قواتها في منطقة الهضاب الوسطى من البلاد أما بالنسبة لحشودها الثقيلة فقد تركزت في مختلف الولايات سواءا الواقعة شمال البلد على غرار مقاطعتي: "يوجي" و "مالانجي" وأيضا في الولايات الغربية مثل مقاطعتي: "كوانزا الالشمالية " و "كوانزا الجنوبية" وبالنسبة للمناطق الشرقية من الوطن فتعتبر مقاطعة "موكسيكو" أكثر مناطق تمركز قوات يونيتا في حين تعتبر مقاطعتي "كواندو" و "كوبانجو" معقلهم في الجنوب من أنغولا ، إن المتمعن لكل هذه الإجراءات المتخذة من طرف حركة يونيتا يتأكد بما لا يدع للشك أن الحركة المعارضة كانت تعد فعلا للحرب وهو ماحدث بتجدد القتال في ديسمبر 1998 وفشل القوات الحكومية في إستعادة السيطرة على الجبال الخاضعة لسيطرة يونيتا خاصة في منطقتي : "أندولو" و "بايلوندو".[2]

---

[1] Security Council: Final Reports of the monitoring mechanism on Angola (New Yew: United Nations 21 Decembre 2000) p 7.

[2] Ibid, pp, 6, 7.

في المقابل لم يتأخر رد القوات الحكومية على ذلك بعد قيامها بهجومات ضخمة على الهضاب الوسطى من البلد والتي تعتبر حلقة وصل مهمة بين مختلف المناطق الواقعة تحت سيطرة يونيتا وهو ما تسبب في تغير الأوضاع بشكل مفاجئ وخاصة إبتداءا من شهر سبتمبر من سنة 1999، كان الهدف الرئيسي من هاته المحاولات الهجومية هو الإستيلاء على أحد أهم المعاقل الرئيسية لحرة يونيتا بوسط البلاد وهو ما نجحت فيه القوات الحكومية إلى حد بعيد لأنها نجحت في إجبار قوات يونيتا على الفرار من مواقعها والتراجع إلى مناطق أخرى، لقد كانت نتائج هذا الهجوم وخيمة على سافيمبي وقواته وستظهر أثاره على حركته ونشاطها السياسي والمسلح عاجلا وجاءت إنعكاسات نتائج هذا الهجوم على حركة يونيتا كالتالي :

_ إجبار قوات يونيتا على الفرار من أحد أهم مواقع تمركزها في وسط البلاد (الهضاب الوسطى).

_ خسارة حركة يونيتا لمعظم قدراتها القتالية التقليدية.

_ فقدان حركة يونيتا سيطرتها على منطقتي "أندولو" و "بايلوندو" والتي كانت تعتبر كأحد أهم المراكز الرئيسية للقيادة والإتصال نظرا لموقعها الإستراتيجي.

_ فقدان حركة يونيتا لهاتين المنطقتين مثل مقدمة لخسارة العديد من المناطق الأخرى مثل "بلانالتو" وهو ما شكل ضربة قاسمة لسافيمبي وحركته.

_إفتقاد حركة يونيتا لهاتين المنطقتين جعلها تفقد أحد أهم مراكز الاتصالات والقيادة في كل أنحاء أنغولا وأدى إلى تعطيل حركة الاتصالات ووصول الأوامر والتعليمات بين مراكز يونيتا وبين قواتها المنتشرة في مختلف المناطق وهو ما خلف إنعكاسات سلبية وشل من قدرات وحركة يونيتا في كل أرجاء أنغولا.[1]

يبدو أن تأثيرات وإنعكاسات الهجومات التي قامت بها القوات الحكومية على معاقل حركة يونيتا لم يشمل الجانب العسكري والإستراتيجي فقط بل بلغت أبعاده أعمق من ذلك لأن خسارة هذه الأخيرة شملت أيضا مناطق إستخراج الألماس الرئيسية في البلاد والتي كانت خاضعة لسيطرتها خصوصا في مناطق "مونجو" و "نهاريا" و "نهر كوانزا"، وهذا يعني خسائر إقتصادية ومادية كبيرة بالنسبة للحركة المحاصرة أصلا داخليا وخارجيا، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل تواصلت خسائر الحركة بفقدانها لسيطرتها على منطقة "أندولو" وهو ما يشكل فعلا ضربة

[1] Ibid, pp, 8, 9

موجعة ليونيتا لأن ذلك يعني خسارتها لقاعدة أمنة لبيع الألماس المستخرج ، ومنه يمكن القول أن كل تلك الخسائر الكبيرة كانت كافية للحركة لإسترداد كفاءة إتصالاتها وإعادة هيكلة قواعدها من جديد ، والملاحظ أنه كلما تقدم الزمن كلما زاد حصار القوات الحكومية على قوات يونيتا وإستمرار ضغطها عليها للحد من القدرات القتالية التقليدية ليونيتا ، إذ أن عملية تتبع ومطاردة فلول حشودها الرئيسية وصل إلى غاية الحدود مع دولة ناميبيا أين تم الإستيلاء على مركز القيادة في مدينة "جامبا" وكان ذلك أواخر سنة1999 ، ومن الحدود الناميبية إلى الحدود الزامبية التي هاجمت القوات الحكومية فيها قواعد حركة يونيتا ليشمل الأمر أكبر قاعدة خلفية للإمدادت في منطقة "كازومبوا" ، أما شمالا فقد واصلت القوات الحكومية تعزيزاتها القتالية في المقاطعات الشمالية في كل من:"يوجي" و "مالانجي" وصولا لحدود لواندا الشمالية .[1]

مما يمكن إليه أن القوات الحكومية قد أدارت خططا محكمة لتدمير قدرات الحرب التقليدية لحركة يونيتا، وبلغت خططها وهجماتها درجة عالية من الفعالية لأنها أثرت بشكل كبير على القدرات القتالية ليونيتا، كما أتاحت تلك الهجومات للحكومة توسيع مناطق نفوذها إلى مناطق جديدة لأول مرة بحكم أنها كانت خاضعة لقوات الحركة المعارضة، وفي نفس الوقت سمحت تلك الهجومات الحكومية بحرمان حركة يونيتا من موارد مالية معتبرة كانت تحصل عليها نشاط التعدين في تلك المناطق.

على كل حال يبدو أن الأحداث تتشابه في كل سنة كانت تمر على الشعب الأنغولي من عمر تلك الحرب المشؤمة ، لأن هذا حال الحروب الداخلية خاصة مع إنتهاج أسلوب حرب العصابات من طرف القوات القتالية ليونيتا ، فمثلا وعلى الرغم من تلقيها للعديد من الخسائر على مختلف المستويات إلا أن ذلك لم يمنع يونيتا من البقاء كحركة متمردة قادرة على التأقلم مع جميع الظروف التي تواجهها وإنتهاج الأسلوب الذي تجيده وهو حرب العصابات ، بالإضافة إلى كونها تحكم سيطرتها على العديد من المناطق داخل البلاد وهو ما ساعدها على البقاء والإستمرارية.[2]

لقد إستطاعت يونيتا تنظيم صفوفها وإستئناف القتال وإستطاعت من خلال سيطرتها على مناطق الماس في وسط أنغولا من التزود بألية مالية كبيرة كانت ضرورية بالنسبة لها حيث

[1] Ibid, pp, 8, 11.
[2] Ibid, pp, 11, 12.

مكنتها من مواصلة القتال في مواجهة القوات الحكومية ، ومكنها كذلك من تعزيز مواقعها وعقد تحالف مع القوات المتمردة والمناوئة لرئيس الكونغو "لوران كابيلا"، ومن ثم فإنه و على الرغم من الهجمات التي قامت بها القوات الحكومية الأنغولية على معاقل حركة يونيتا غير أنها لم تتمكن من تحقيق عملية السلام الكامل ، بل أنها لم تستطع حسم الحرب لمصلحتها ، وبهذا يمكن القول أن الحرب الأهلية في أنغولا كانت تتثاقل في الرحيل عن أراضيها ، وما يؤمد ذلك هو سيطرة حركة يونيتا على الهضاب الجنوبية والتي تمثل 70 % من المساحة الإجمالية للبلاد ، وإذا كانت القوات الحكومية قد جددت هجماتها على مواقع يونيتا في أواخر سنة 1999 و طوال سنة 2000 في محاولة لتقليص مناطق سيطرة ونفوذ يونيتا [1]

في المقابل نجد أن حركة يونيتا قامت هي الأخرى بهجمات معادية مما تسبب في إشاعة حالة من الفوضى وزرع أجواء اللاإستقرار على جميع المستويات وفي جميع أنحاء البلد، وتمثلت نتائجها في حصد مزيد من الأرواح وتدمير البلد مع إستمرار إستنزاف قدرات ومقدرات الدولة الأنغولية الفتية.

إن المتتبع لتسلسل مسار أحداث الحرب الأهلية الأنغولية يقف عند نقطة أن حركة مبلا ومن خلال القوات الحكومية كانت مصرة أشد الإصرار على لعب ورقتي المفاوضات لأحلال السلم في الوطن، وفي نفس الوقت فإنها كانت دائما ما تعود لإستعمال ورقة الضغط المسلح على حركة يونيتا من خلال مواصلة هجماتها المتكررة على القوات المعارضة،

إن هذه السياسة مكنت القوات الحكومية من مواصلة تحقيق العديد من الإنتصارات وإنتزاع العديد من المناطق الرئيسية التي كانت خاضعة لقوات يونيتا، ومنها المرتفعات الوسطى وهو ما أجبر يونيتا على التخلي عن العديد من أبرز قواعدها الخلفية ودفعها للجوء إلى أسلوب حرب العصابات، هذه الإنتصارات العسكرية المتتالية للجيش الأنغولي أجبرت مئات المقاتلين التابعين "لسافيمبي"على التراجع والفرار ولى الدول المجاورة على غرار دولة زامبيا، وهو الأمر الذي دفع المفوضية العليا للاجئين التابعة لهيئة الأمم المتحدة وبالتعاون مع الحكومة الزامبية لإقامة معسكر خاص للإستيعاب العاجل لهؤلاء الفارين من قوات يونيتا ، كمحاولة منهم للحيلولة دون عودتهم للمشاركة مجددا في ساحات القتال .

[1] www.Infplease.com:Angola

و كما هو معلوم فإنه وفي الحروب تبرز الحرب الإعلامية بقوة وتفرض الشائعات نفسها ومنها الأنباء التي راجت بقوة بعد الهجمات والإنتصارات التي قامت بها القوات الحكومية ، إذ تردد أن الأخ الأصغر لسافيمبي قد فر إلى دولة ساحل العاج (كوت ديفوار حاليا) وهو ما تأكد فعلا لاحقا ، ومن بين الأخبار التي كانت تروج بين الفارين من قوات سافيمبي أن هذا الأخير قد بدأ في حملة تطهير وإعدام في صفوف قواته لأسباب مختلفة حسبه لعل أشهرها والتي أحدثت صدمة صنعت جدلا كبيرا هي تصفية رئيس أركان جيش سافيمبي ، والذي تم إعدامه بناءا على تعليمات من سافيمبي ،بالإضافة للقضاءعلى العديد من القيادات التي كانت تحمل رتبا كبيرة في جيشه ، حالة الإضطراب واللاثقة التي ضربت صفوف يونيتا هلهلت قوتها ومكنت في المقابل للقوات الحكومية من الإستمرار في الإستيلاء على العديد من المواقع التي كانت خاضعة لحركة يونيتا خاصة منها التي كانت تستغلها في إستخراج الألماس وبيعه بطرق غير مشروعة لتمويل أنشطتها العسكرية ، وهو ما أضعف كثيرا حركة يونيتا وتسبب في إحداث قدر كبير من الفوضى والبلبلة في صفوف قواتها وأنصارها[1].

[1] AFRO. com:Angolan Convernment Notes major military successAFROL.Com(2November2001)

المبحث الثاني: تسوية الحرب في أنغولا.

إن المتتبع لمسار الحرب الاهلية الأنغولية من بدايتها سنة 1975 مع الإستقلال وصولا لمطلع القرن العشرين يدرك أن كل الصدامات تقود البلد إلى الهاوية و أن الحل الوحيد لأنهاء هاته الأزمة التي كادت تعصف بالدولة الأنغولية والشعب الأنغولي هو الإصطفاف في صف الحوار والمفاوضات الجادة بين الأطراف المتقاتلة ورغم ان العديد من المحاولات السابقة على مدار قرابة الثلاثة عقود من عمر الحرب الأهلية إلا أنها فشلت كلها ، لكن ومع بداية سنة 2002 تغيرت الظروف والمعطيات وبرزت العديد من الدوافع والجهود التي شجعت على التدخل لإقرار تسوية سياسية للحرب في انغولا ومنها مايلي :

1-دوافع تسوية الحرب في أنغولا:

لقد كانت أزمة الحرب الأهلية في أنغولا على درجة كبيرة من الخطورة، وترتب عنها الكثير من الإنعكاسات الوخيمة ، كما أنها ساهمت في ضرب إستقرار منطقة بأكملها ألا وهي الجزء الجنوبي من القارة الإفريقية والتسبب في خلق مخاطر متعددة تمثلت إحداها في توتر العلاقات الإقليمية والدولية ، وفي ظل هكذا أوضاع وصلت جميع الأطراف الفاعلة والمفعول بها الداخلية منها والخارجية إلى قناعة تتمثل في أن خيار إستمرار الحرب وتعاظمها لن يترتب عليه مكاسب حقيقية لأي جهة مهما كانت ، وهو الأمر الذي برهنت عليه وقائع و أحداث الحرب الأهلية الأنغولية منذ بدايتها وطوال عقود من الزمن سواء منذ فترة ماقبل الإستقلال وحتى أوائل الألفية الثالثة ومن مظاهر ذلك مايلي :

أولا: تدهور الأوضاع الداخلية:

لقد إنعكست الأثار السيئة للحرب الأنغولية على مجمل الأوضاع الداخلية في البلاد سواءعلى المستوى الأمني أو السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي وغير ذلك، ويمكن توضيح ذلك كالتالي:[1]

[1] James Ciment, op, p5

1- على المستوى الأمني:

فبجانب حالة عدم الاستقرار المستشرية في جميع ارجاء البلاد فإن الوضع العسكري في مناطق الصراع ظل يتسم بدرجة كبيرة من الشلل، فعلى مدى السنوات الطويلة من القتال لم يستطع أي من الجانبين المتصارعين "مبلا"و "يونيتا" من القضاء على الأخر، وجاء إنسحاب القوات الكوبية المتزامن مع إنسحاب قوات جنوب إفريقيا لدعم هذا الوضع ، حيث أن حالة التوازن العسكرية لن يطرأ عليها تغيير كبير يمكن أن يترتب عليه تحسين موقف طرف على موقف الطرف الأخر والشئ ذاته يذكر فيما يتعلق بإنتهاء الحرب الباردة بين القطبين الدوليين والتي لم يترتب عليها نتيجة أفضل لطرف على حساب الطرف الأخر بإستثناء تحسين علاقات الحكومة مع الغرب خصوصا مع الولايات المتحدة الأمريكية .

2- على المستوى العسكري:

لقد أسهمت المتغيرات الداخلية والخارجية في ترجيح الجانب الحكومي حيث تحولت الحكومة بسرعة إلى المعسكر الغربي وتجاوبت مع متطلباته وتوجهاته بعدما تأكد لها إنحسار دعم الكتلة الشرقية وإنهيارما كان يعرف بالإتحاد السوفياتي سابقا والذي كان بمثابة الحليف الإستراتيجي لحركة مبلا، هذا التقارب والتجاوب مع الغرب لاقى إستجابة وترحيبا من الدول الغربية الأوروبية منها أو الأمريكية نظرا لمصالحهم وكان ذلك على حساب حليفهم القديم والتقليدي "سافيمبي"وحركته يونيتا وكنتيجة لكل هاته المتغيرات تغيرت أوضاع ومكانة الحركتين المتصارعتين فبالنسبة لحركة مبلا فقد تعززت مكانة الحكومة وقواتها المسلحة في حين عانت فيه حركة يونيتا الأمرين نتيجة للضغوط الداخلية والقيود الخارجية سواء من الدول أو الهيئات الدولية خاصة بالنسبة لقضية حظر بيع وتوريد الأسلحة لحركة يونيتا ، وحظر الإتجار في الماس المستخرج من المناطق التي تسيطر عليها الحركة بهدف إضعافها ، وهو تجلى لاحقا حيث إتضحت تأثيرات تلك السياسات في الإنتصارات العسكرية التي تمكنت القوات الحكومية من تحقيقها في مواجهة قوات يونيتا ، بل تم أيضا إختراق صفوفها والوصول إلى زعيم الحركة سافيمبي وقتله بتاريخ 22 فيفري 2002 ، وكان ذلك بعد قتال عنيف بين القوات الحكومية الأنغولية وقوات يونيتا في مقاطعة "موكسيكو" في الجنوب الشرقي للبلاد [1]

[1] سلوى لبيب، مرجع سابق ص 189.

يمكن إعتبار مقتل سافيمبي كأحد أهم المنعطفات الهامة والإنكسارات الخطيرة التي ستكسر يونيتا، وأحد أبرز المتغيرات التي ستقلب مسار أحداث الحرب الأهلية الأنغولية لتشكل في ذات الوقت أحد دوافع السير بإتجاه إحداث تسوية للصراع المزمن في أنغولا.

3- على المستوى السياسي:

لعل أبرز ما يمكن ملاحظته بالنسبة للشؤون السياسية في البلد أن الواقع السياسي كان يملي على طرفي الصراع مواكبة ومسايرة مختلف المتغيرات السياسية المحلية منها والدولية، وهو ما يفسر أن أوضاع ما بعد الحرب الباردة فرضت على الطرفين المتقاتلين واقع الأمر وضرورة القبول بالطرف الأخر مهما كانت الظروف، والتحرك سريعا بإتجاه واحد وهو تنظيم انتخابات عامة في البلاد على أساس أن تكون بمثابة بوابة لإحداث تحول حقيقي وبداية لعملية الإصلاح السياسي وإشاعة الأمن والإستقرار ، إلا أن ذلك يتطلب من المزيد من الوقت والجهد لأن الواقع ظل يشير إلى إستمرارية الصراع المحتدم على السلطة دون أي إعتبار للمصالح العليا للدولة ، وأهم ما ميز المشهد السياسي هو مبدأ تغليب الولاءات والإنتماءات التحتية والأهواء الشخصية على حساب الولاء والإنتماء للوطن الأنغولي ، وبمرور الوقت وتعاظم الخلافات والصراعات بين الجانبين والتي خلفت أثارا كارثية على المجتمع والدولة بجميع مرافقها ومؤسساتها ، كان من الضروري جدا التحرك نحو إحداث قدر من الإنفراج بالنسبة لتلك الأزمة لكن دون مد يد أحدهما للأخر بل كان الترقب لأي تحرك أو وساطة إقليمية أو دولية في هذا الشأن وحاولة كلاهما إستثمارها وتوظيفها بما يحفظ مصالحها في إطار التكيف مع الظروف التي يمر بها كل طرف .[1]

4- على المستوى الاقتصادي:

لطالما صنف الاقتصاد بالعمود الفقري لأي دولة وهذا القول ينطبق على جميع المجتمعات والسلطات التي تريد بناء دولة متطورة وهم عامل لتحقيق ذلك هو عامل الاستقرار الأمني والسياسي وهو ما كان مفتقدا وبشدة في أنغولا ولذا كان الوضع الاقتصادي يضغط بشدة على الحكومة الأنغولية، لأن الحرب قد ضربت جميع القطاعات الاقتصادية وحطمت البنية التحتية جراء الأعمال التخريبية التي مستها في ظل الصراع بين القوات الحكومية وحركة يونيتا المعارضة لها ، وهو ما يبقي حال انغولا كدولة متخلفة كما يعني إستمرار حالة المعاناة

[11] جمال محمد السيد ضلع، مرجع سابق، ص161.

الإنسانية لشعبها ،في حين أن هذا الواقع بالذات يشكل تناقضا كبيرا في الموازنات الاقتصادية العالمية لأن أنغولا تعتبر من أغنى البلدان الإفريقية بالموارد الطبيعية والتي لم تستغل معظمها بسبب حالة الحروب المستمرة منذ أيام الإستعمار البرتغالي وصولا لمشاهد الحرب الأهلية بين أبناء البلد الواحد ومل تسبب فيه ذلك من تحطيم لشبكة النقل والمواصلات والطاقة بها.

5- على المستوى الاجتماعي:

بدراسة تحليلية بسيطة وكما ينظر خبراء الاقتصاد فإنه لطالما كان الوضع الاجتماعي لأي مجتمع عبارة عن مراة عاكسة لأوضاعه الإقتصادية والسياسية، ومن هذا المنطلق فإن الدارس للأوضاع عموما في أنغولا البلد الذي مزقته الحروب، يجد أن الوضع الاجتماعي الذي يتخبط فيه المجتمع الأنغولي ما هو إلا نتاج وإفرازات للصراع السياسي ذو الطابع الإثني/القبلي، فالحركة الشعبية (مبلا) تستند إلى قبائل "الماوندو"Maoundu"و "الباكونجو" bakongo" في حين ان حركة الإتحاد الوطني (يونيتا) يستند إلى قبائل "اوفيمبوندو"ovimbundu" و"الشوكوي"chokwe" و "كانجويلا"cangula"و "أوفامبو"ovambou" وهي كلها قبائل جنوبية ، وكما ذكرناه سابقا خلال دراستنا للتركيبة البشرية وتطرقنا إليه في عوامل الحرب الحرب الأهلية الأنغولية فأن مضمون الصراع في هذا البلد ليس مضمونا إيديولوجيا رغم الصبغة التي إكتسبها خلال فترة الحرب الباردة والتدخلات الخارجية، بل إن لب الصراع هو صراع من أجل الإستيلاء على السلطة والثروة ، لكنه دام طويلا مما زاد من شدة وطأة المعاناة بالنسبة للشعب الأنغولي الذي كان يعاني أصلا من تبعات الإستعمار البرتغالي ويتوق للحرية لعل الأوضاع تتحسن ،لكن في حقيقة الأمر زاد أبناء هذا المجتمع في معاناة بعضهم البعض لأن الوضع المترتب عن صراع الحرب الداخلية أفرز مئات الألاف من اللاجئين في معسكرات بالدول المجاورة على غرار زامبيا وناميبيا والكونغو وجنوب إفريقيا، دون الحديث عن تشريد عن مالايقل عن ثلاثة ملايين مواطن أنغولي داخل البلاد.[1]

[1] علاء سالم، أنغولا بين الحرب الأهلية وأفاق عملية السلام، المرجع السابق، ص، ص162،163.

ثانيا: تزايد التدخلات الإقليمية والدولية:

خلال مراحل الأزمة الأنغولية إتضح أن التدخل الأجنبي في الشؤون الأنغولية يتعاظم سواء من جانب أطراف إقليمية لصالح طرف أو أخر، مثل تدخل جنوب إفريقيا إلى جانب قوات الجبهة الوطنية (فنلا) والإتحاد الوطني (يونيتا)ومثل دعم الكونغو كينشاسا لفنلا ويونيتا، وكذلك دعم الكونغو برازافيل للحركة الشعبية (مبلا)، وكذلك التورط الدولي من جانب المعسكرين الشرقي بقيادة الإتحاد السوفياتي وحلفائه وخصوصا الكوبيين والغربي بقيادة الولايات المتحدة وبمشاركة فرنسا من جهة والبرتغال من جهة أخرى ،ومثل هذا التدخل دفع العديد من الدول والمنظمات الإقليمية والدولية للمطالبة بضرورة الكف عن التدخل في الشؤون الأنغولية بالإضافة إلى وجود معارضة داخلية في بعض الدول مثل الولايات المتحدة لتزايد التورط في أنغولا.

ثالثا: إنتهاء الحرب الباردة:

إن المتتبع لمسار أحداث الحرب الباردة يدرك حقيقة مدى توجه قطبيها إلى سياسة تسوية الأزمات الدولية في إطار مبدأ التعايش السلمي ومايعرف بالإنفراج الدولي خاصة منذ نهاية الثمانينات وشمل هذا التقارب في وجهات النظر حتى بؤر التوتر التي كانت بينهما في قارة إفريقيا على غرار الصراع الدائر بينهما في أنغولا، ربما يعود أمر إلتزام الإتحاد السوفيتي بتسوية الصراعات الإقليمية بالوسائل السلمية بسبب الأزمات الداخلية والخارجية التي يعاني منها وبالأخص في المجال الاقتصادي ، ومنه أصبح في بالغ الأهمية بالنسبة لصانعي القرار الروسي الإتجاه بإقرار مثل هكذا مبدأ كوسيلة للتخفيف من الإلتزامات الخارجية وأحدها ما يتعلق بالملف الأنغولي ، وبإنهيار الإتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة نجد أن الظروف والمستجدات الدولية كانت عاملا ضاغطا و دافعا لجميع الأطراف للتحرك نحو إحداث تسوية سلمية للحرب الأهلية في أنغولا.

2- جهود تسوية الحرب الأهلية في أنغولا:

بالنسبة لموضوع الجهود المبذولة لإنهاء مأساة الحرب الأهلية الأنغولية فقد بذلت العديد من الجهود ومن جانب أطراف متنوعة على المستويين الإقليمي والدولي لتسوية الحرب الأهلية في أنغولا ويمكن توضيح ذلك كالتالي:

أولا: جهود الأطراف الإقليمية:

رغم أن الدول الواقعة بإقليم دولة أنغولا عملت على التموقع الجيد وفق ما يخدم مصالحها الإستراتيجية والإقتصادية وذلك منذ بداية الحرب الأهلية الأنغولية، لكن في نفس الوقت لا يمكن الإنكار بالدور الذي لعبته العديد من الأطراف الإقليمية في إطار محاولات متنوعة لإيجاد صيغ لإنهاء حالة الحرب السائدة في أنغولا وذلك خلال مختلف مراحل هاته الحرب ويمكن الإشارة إلى ذلك وفق الدور الذي لعبته كل دولة من الدول الإقليمية لأنغولا:

(أ) دور الدول الإفريقية:

قامت بعض الدول الإفريقية بمبادرات لوضع حد للحرب الأهلية في أنغولا أو على الأقل للتخفيف من حدتها خلال بعض المراحل ومن بين تلك الدول نجد مايلي:

دور الكونغو(كينشاسا):

كانت البدايات الأولى من طرف الكونغو (كينشاسا) لمحاولات التوفيق بين الحركة الشعبية لتحرير أنغولا (مبلا) والجبهة الوطنية لتحرير أنغولا(فنلا) في عام 1961 في مدينة "كينشاسا" العاصمة الكنغولية، لكنها فشلت بعد إنسحاب "هولدن روبرتو" زعيم الجبهة الوطنية وإتهامه لزعيم الحركة الشعبية (مبلا) "نيتو" بالتطرف الحاد للمذهب الشيوعي، إلا أن محاولات الكونغو في السعي لإصلاح الأوضاع والتوفيق بين الحركتين المتخاصمتين لم تتوقف عند هذا الحد بل تلتها عدة محاولات أخرى مثل القمة التفاوضية التي تم عقدها خلال شهر أوت من سنة 1962 وإنتهت بعد يومين من بدايتها ، ثم تلتها قمة أخرى سنة 1966 في كينشاسا دائما ومن خلالها تم توقيع أول إتفاقية بين الجبهتين ، لكنها لم تدم طويلا حتى تجاهلتها الجبهتين وهنا حاول الرئيس الكونغولي "موبوتو" في عام 1973 توحيد الجبهتين وإنهاء الخلاف بينهما ولكن "نيتو" نسف تلك الجهود علانية بإعلانه عدم ثقته لا في الرئيس الكونغولي "موبوتو" ولا في" روبرتو"زعيم فنلا ، وبعدها بسنة وبالضبط في جويلية 1974 تم توقيع إتفاقية شارك فيها على جانب الجبهتين السابقتين الإتحاد الوطني لإستقلال كل انغولا (يونيتا) برعاية دولة الكونغو (كينشاسا) دائما ، إلا أن الإتفاقية إنهارت بعد أسابيع قليلة من توقيعها عندما قام "موبوتو" بإصطحاب "روبرتو لمقابلة "سبينولا" في لشبونة لمناقشة إتفاقيات الإستقلال المنتظر وذلك

دون إخطار الحركتين المشتركتين في التوقيع على الإتفاقية [1] وهو ما أعتبر من جانبهما على أن محاولة للإلتفاف عليهما.

ورغم تعدد المحاولات الكونغولية من أجل التوفيق بين القوى المتصارعة وتسوية النزاع في أنغولا، إلا أن تلك الحاولات ظلت متعثرة ولاتقوى على إحداث تسوية حقيقية ونهائية لتلك الحرب الأنغولية الطويلة، ومن بين تلك المحاولات يأتي إتفاق "جبادوليت" الذي سمي نسبة إلى المنطقة التي عقد فيها هذا الاتفاق وتقع شمال شرق الكونغو (كينشاسا) أين تم عقد قمة إفريقية بتاريخ 23جوان1989 برعاية الرئيس الكونغولي الأسبق "موبوتو سيسي سيكو" وبمشاركة ثمانية عشر زعيما إفريقيا [2]

إتفاق جبادوليت:

لقد جاء إتفاق جبادوليت ضمن الإنفراجات التي تحدث على مستوى العالم والحلول السلمية لمعظم القضايا الشائكة والخلافات القائمة بين الدول أو داخلها، تم بتاريخ 23 جوان 1989 توقيع إتفاق سلام بين حكومة أنغولا بزعامة الرئيس خوزيه إدوارد دوس سانتوس وجبهة الإتحاد الوطني لإستقلال أنغولا التام، المعروفة باسم "يونيتا UNITA" بزعامة الدكتور جوناس سافيمبي ، في مدينةجبادوليت شمال شرق الزائير سابقا ، في قمة إفريقية مصغرة شملت ثمانية عشر زعيما إفريقيا برعاية الرئيس الزائيري "موبوتو سيس سيكو" على أمل إنهاء أطول حرب أهلية في تاريخ القارة الإفريقية أنذاك حيث ظلت هاته الحرب مشتعلة لمدة 14 عاما لحد ذلك التاريخ والكارثة أنها خلفت خسائر بشرية هائلة حيث أودت بحياة أكثر من 200 ألف أنغولي وألحقت أضرارا بالغة بإقتصاد هذا البلد الإفريقي الذي لم يعرف سبيل الهدوء لا قبل ولا بعد الإستقلال ، وتعقيبا على ذلك صرح دوس سانتوس " : أننا بدأنا الخطوة الأولى لبناء هذا السلام ".

بنود إتفاق جبادوليت:

لقد جاء هذا الاتفاق في ظروف خاصة وكان لابد من تحقيق السلام في أنغولا في هذا الوقت، لأن جارتها الجنوبية "ناميبيا" أخر مستعمرات القارة تتحرك نحو إستقلالها، لكن مما يزرع المخاوف من وراء هذا الإتفاق هو عدم توقع ردة الفعل الحقيقية لسافيمبي لأن مستقبله السياسي أصبح غامضا بموجب بنود هذا الاتفاق والتي تمنعه من أي مشاركة في حكومة المصالحة

[1] علاء سالم، مرجع سابق، ص 164،165

[2] محي الدين مصيلحي، مرجع سابق، ص51.

الوطنية المزمع تشكيلها في أقرب الأجال، بل مما يعقد الأمور أكثر هو مطالبة الرئيس الأنغولي "دوس سانتوس" من سافيمبي بالخروج تماما من أنغولا والعيش في المنفى بإعتباره مجرما سياسيا على حد قول الرئيس .

وحسب ما تناقلته وسائل الإعلام أنذاك فإنه لم يتسرب سوى القليل من المعلومات حول إتفاق السلام وطبقا للتقارير الصادرة عن جبادوليت فقد وافق الرئيس"دوس سانتوس " و" سافيمبي" على خطة سلام تتضمن أربع نقاط رئيسية:

1- البدء فورا في وقف إطلاق النار إعتبارا من يوم 24 جوان 1989.

2- تكوين لجنة ثلاثية تتألف من ثلاثة رؤساء دول الكونغو(كينشاسا) والكونغو (برازافيل) والغابون من أجل العمل فورا على تنفيذ إتفاق وقف إطلاق النار المتوصل إليه، والإعداد لخطة شاملة لتجسيد فعلي لعملية المصالجة الوطنية في أنغولا.

3- إعتراف حركة يونيتا بشخصية "دوس سانتوس" كرئيس لأنغولا، ومغادرة "سافيمبي" البلاد ولا إليها إلا عندما تستدعي الحاجة وجوده أو لخدماته.

4- تعهد الحركة الشعبية لتحرير أنغولا MPLA بزعامة "دوس سانتوس"بالعمل من أجل تشكيل " حكومة وحدة وطنية" من خلال سياسة مصالحة وطنية منسجمة ومتكاملة، وإستيعاب جميع أعضاء يونيتا وجميع الأنغوليين ممن هم خارج الحركة الشعبية لتحرير أنغولا في مؤسسات الدولة.

بعيدا عن بنود إتفاق السلام يمكن القول عموما أنه أصبح في ذلك الوقت من الضروري جدا تحقيق عملية السلام لأن ذلك سيعني تخفيضا كبيرا في حدة التوترات في محيط إفريقيا الجنوبية وإستقرارا بين حدود دول هذا الإقليم.

يمكن إعتبار إتفاق جبادوليت كأول إتفاق فعلي لوقف القتال ومعالجة القضية الأنغولية بشكل جاد وعلى أسس متينة قوامها الحوار والتفاهم على المصلحة العليا للدولة والشعب الأنغولي، وبكل المقاييس فإنه يختلف تماما عن الإتفاقيات الهشة السابقة لوقف القتال والتي كانت تنهار حتى قبل سريانها.

ما جعل لهذا الاتفاق تميزا عن باقي الإتفاقات لكونه تم بإقرار رسمي لبنوده والتي جرت مناقشتها مع الحكومة الأنغولية وحركة يونيتا عبر الوسطاء من رؤساء الدول الإفريقية، وتم

توقيعه بشكل مباشر بين "دوس سانتوس" و "سافيمبي" كما يشكل حضور القادة الأفارقة ضمانة إقليمية هامة لتطبيق الاتفاق ومراقبة إحترامه.[1]

وبالرغم من كل ما تحقق وكل ماقيل عن إتفاق السلام إلا أن الغموض الذي إكتنف إتفاق "جبادوليت" وخصوصا فيما يتعلق بوضع "سافيمبي" وكيفية إستيعاب يونيتا وفشل اللجنة الثلاثية المزعومة والكلفة بمتابعة تنفيذ إتفاق وقف إطلاق النار في وضعه موضع التنفيذ الفعلي، كل هاته الأمور وغيرها كانت تشكل ألية إستفزاز بالنسبة لحركة يونيتا ودفعتها إلى إعلان عودتها للصراع المسلح العلني مع الحكومة الأنغولية ورفض الاتفاق السابق وتم الإعلان عن ذلك بتاريخ 26 أوت 1989 ، وما يمكن الإشارة إليه في هذا الصدد أن معضلة إتفاق "جبادوليت" كانت تتمثل في صعوبة التقريب بين التصورات وأهداف طرفي الصراع فعليا ،ففي حين يتمثل تصور الحكومة الأنغولية بضرورة الإستيعاب التدريجي لأعضاء حركة يونيتا في الحكومة والجيش وكافة مؤسسات الدولة المختلفة داخل المجتمع ، نرى أن تصور سافيمبي وأنصاره يتمحور حول الرفض المطلق لفكرة النفي الإختياري لزعيم يونيتا ، كما أنهم يرفضون أيضا فكرة إحتواء أعضاء يونيتا تدريجيا وطالبوا بتشكيل حكومة إئتلافية وإنتخابات حرة وفق النمط الغربي.[2]

دور الكونغو (برازافيل):

بذلت الكونغو (برازافيل) جهودا من أجل تسوية الحرب الأهلية في أنغولا على إمتداد مختلف تطوراتها، ومنها على سبيل المثال تلك المباحثات والإجتماعات التي جاءت على إثر المباحثات التي بدأت في القاهرة بتاريخ 24 جوان 1988 والمتعلقة بوضع جدول زمني لإنسحاب كل من قوات جنوب إفريقيا وكوبا من أنغولا ، والتي أستكملت في "نيويورك" خلال نفس السنة إلا أنها لم تسفر عن نتائج مؤثرة ، وعندما عقدت تلك الإجتماعات في الكونغو(برازافيل) في سبتمبر 1988 إقترحت الولايات المتحدة الأمريكية جدولا زمنيا مدته ثمانية عشر شهرا لرحيل القوات الكوبية ، لكن الحكومة الأنغولية طلبت مدة أطول وبعد مداولات متعددة تم التوصل إلى برتوكول برازافيل والذي إشتمل على فترة سبعة أشهر لعقد انتخابات إستقلال ناميبيا وعلى إنسحاب تدريجي للقوات الكوبية من الأراضي الأنغولية ، على أن يكتمل هذا الانسحاب على

[1] علاء سالم، مرجع سابق، ص 162.

[2] جمال محمد السيد ضلع، مرجع سابق، ص 165.

مدى 27 شهرا وينتهي رسميا بتاريخ 01 أفريل 1989 ، على أن يكون تنفيذ البروتوكول تحت إشراف هئية الأمم المتحدة.[1]

وكان ذلك تنفيذا للقرار الذي أقره مجلس الأمن الدولي (القرار رقم 435) والمتعلق أيضا بإستقلال ناميبيا والذي وقعت عليه كل من واشنطن وموسكو وأنغولا وكوبا وجنوب إفريقيا والذي تضمن عدة نقاط متصلة تشمل: إستقلال ناميبيا وإنسحاب قوات جنوب إفريقيا عنها وإشراف الأمم المتحدة على عملية الانسحاب والإنتخابات المقترحة في نوفمبر 1989 ، وإنسحاب القوات الكوبية من أنغولا وفي المقابل تسحب جنوب لإفريقيا وحداتها العسكرية من جنوب أنغولا وتوقف الولايات المتحدة الأمريكية جنوب إفريقيا دعمها للحركات المناوئة للحكومات الإفريقية ، وبرغم أن هذا البند الأخير بقي سريا وضمنيا ، إلا أن عجلة تنفيذ الإتفاقيات التي إنطلقت منذ أفريل 1989 كشفت عن ذلك إذ وجدت "بريتوريا" و " واشنطن" أنه لا مناص من وقف دعم حركة يونيتا وحتى عندما حاولت حكومة بريتوريا عرقلة إستقلال ناميبيا وتقديم دعم خلفي لحركة يونيتا ، أوقفت كوبا عملية نقل قواتها.[2]

وبالفعل فقد جاءت عملية إنسحاب القوات الكوبية من أنغولا والتي يبلغ عددها حوالي 50 ألف مقاتل تنفيذا للإتفاق الموقع في 14 ديسمبر 1988 في برازافيل بين كوبا وأنغولا وجنوب إفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية والذي تضمن في إحدى وثائقه إنسحاب القوات الكوبية بالكامل من أنغولا وفق جدول زمني محدد وفي مرحلة أخرى قبول جنوب إفريقيا لإستقلال ناميبيا والعمل على تنفيذ كل ذلك وفق جدول زمني محدد ، بمعنى أن الاتفاق مع كونه يتعلق بموضوعين منفصلين وتم توقيعه بشكل منفصل عن بعضهما البعض إلا أن تنفيذهما إرتبطا معا تمام الإرتباط سواء من حيث مصداقية التنفيذ أو من حيث التزامن في الإجراءات.[3]

دور زامبيا:

كانت لدولة زامبيا العديد من المحاولات والمساعي للتقريب بين القوى المتصارعة في أنغولا، لعل أبرزها تتمثل في رعايتها لإتفاق السلام الذي تم توقيعه في عاصمتها " لوساكا"وكان ذلك تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة في نوفمبر 1994 وقد تميز هذا الاتفاق بقدر أكبر من

[1] Jales Ciment, op, cit, p4.

[2] علاء سالم، مرجع سابق، ص164.

[3] سلوى لبيب، مرجع سابق ص189.

المرونة سواء في وضع الأهداف أو في التأسيس لإطار عمل من أجل الحوار والتفاوض أكثر من كونه إطار زمني لإيقاف الحرب وإجراء الإنتخابات وبالرغم من ذلك فإن القتال المتقطع ظل قائما بين القوتين المتصارعتين " مبلا" و "يونيتا".[1]

وللتفصيل أكثر في هذا الاتفاق فإننا نعود إلى أوائل عام 1984 حين أعلنت حكومة جنوب إفريقيا عن إستعدادها لوقف إطلاق النار وإنسحاب جزء كبير من قواتها من أنغولا، وإجتمع ممثلو جنوب إفريقيا وأنغولا في "لوساكاLusaka" تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة، وإتفق الطرفان على تشكيل لجنة عسكرية مشتركة لتنظيم عملية الانسحاب من المنطقة وذلك مقابل تعهد "مبلا" بعدم مساعدة "تنظيم سوابو Swapo" إلا أن جنوب إفريقيا ربطت إنسحابها من أنغولا بإنسحاب القوات الأنغولية ، وإشترطت أن يتم الانسحاب بشكل فوري ، غير أن "مبلا" ومن خلفها الإتحاد السوفيتي وكوبا رفضت ذلك ، وطالبت بجدولة هذا الانسحاب وتحقيقه في مدى زمني قدره ثلاثة أعوام ، ونتيجة الضغوط التي تمت ممارستها على " مبلا" فإنها وافقت على تخفيض مدة الانسحاب إلى ثمانية عشر شهرا.

ومع هذا لم يقم الطرفان بتنفيذ إتفاق "لوساكا" لأنه لم يضع حلا ناجحا لمشكلة ناميبيا ولم يضع الأسس العملية للتسوية الكاملة لمشكلة الحرب الأهلية في أنغولا، وإستمرت بعدها المعارك بين "يونيتا" و "مبلا".[2]

في الأخير يمكن القول أن إتفاق "لوساكا" للسلام في أنغولا ، الذي جاء في نوفمبر 1994 كان بمثابة فرصة أخرى لأمكانية مشاركة حركة يونيتا في السلطة ، وإنهاء الحرب الأهلية ، فبالرغم من إعلان سافيمبي قبول العرض الحكومي بتولي منصب نائب الرئيس للشؤون الاقتصادية ، وتأكيده على الإلتزام بتحقيق السلام والمشاركة في المصالحة الوطنية وإرساء وحدتها ، إلا أنه لم يلتزم بذلك عندما رفض تنفيذ أحد بنود الاتفاق بتسريح قوات حركته يونيتا ، وبالتالي فبحلول شهر ديسمبر من ستة 1998 إنهار إتفاق "لوساكا" لتستمر الحرب الأهلية في أنغولا وتشتد أوزارها.[3]

---

[1] محي الدين مصيلحي، مرجع سابق، ص49،50.

[2] Gerald.J.Bender,Peacemking In Southern Africa, The Luanda pretoria Tug Of War , In Third World Quarterly, London,11,02,1989,pp,20,21.

[3] إبراهيم أحمد نصرالدين، دراسات في العلاقات الدولية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 2011، ص305.

دور كينيا:

تحت رعاية الحكومة الكينية تمكنت الجبهات الوطنية الأنغولية الثلاث من الوصول إلى إتفاق في "مومباسا" بكينيا يوم 5 جانفي 1975 ودخلوا كجبهة واحدة في المفاوضات مع الحكومة البرتغالية وبموجب هذا الاتفاق تم التوقيع على إتفاقية أخرى مع الحكومة البرتغالية هي "إتفاقية الفوز" والتي تضمنت تحديد موعد إستقلال أنغولا وتشكيل حكومة إنتقالية وغيرها.[1]

دور جنوب إفريقيا:

على الرغم من التدخل السافر لقوات حكومة جنوب إفريقيا أثناء الحقبة العنصرية في أنغولا، إلا أن طبيعة وتشابكات الحرب الأنغولية وكذلك أهداف ومصالح جنوب إفريقيا الاقتصادية والإستراتيجية والتي أملت عليها من قبل التدخل في الشأن الأنغولي فقد أملت عليها مرة أخرى ضرورة الإنخراط مع الجهود المبذولة من أجل وضع تسوية لتلك الحرب، ولهذا ومع أوائل سنة 1984 أعلنت حكومة جنوب إفريقيا عن إستعدادها لوقف إطلاق النار وإنسحاب جزء كبير من قواتها من أنغولا وإجتمع ممثلو جنوب إفريقيا وأنغولا في لوساكا بزامبيا تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة وإتفق الطرفان على تشكيل لجنة عسكرية مشتركة لتنظيم عملية الانسحاب من المنطقة وذلك مقابل تعهد الحركة الشعبية (مبلا) بعدم منظمة جنوب غرب إفريقيا (سوابو Swapo) من ناحية كما ربطت جنوب إفريقيا بين إنسحابها من أنغولا بإنسحاب القوات الكوبية الفوري من ناحية أخرى، غير أن الحركة الشعبية (مبلا) وبدعم من الإتحاد السوفيتي وكوبا رفضت ذلك وطالبت بجدولة هذا الانسحاب وتحقيقه في مدى زمني قدره ثلاثة أعوام ، ونتيجة الضغوط التي مورست على "مبلا" فإنها وافقت على تخفيض مدة الانسحاب لثمانية عشر شهرا، ومع هذا لم يقم الطرفان بتنفيذ إتفاق لوساكا لأنه لم يضع حلا ناجعا لمشكلة ناميبيا من جهة ، ولم يضع الأسس العملية الكاملة لمشكلة الحرب في أنغولا وهو ما أدى إلى إستمرار المعارك بين الإتحاد الوطني(يونيتا) والحركة الشعبية (مبلا) من جديد.[2]

---

[1] نازلي معوض، مرجع سابق، ص 109،110.

[2] وزارة الخارجية المصرية، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1963-1983، القاهرة، وزارة الخارجية 1985، ص50.

دور منظمة الوحدة الإفريقية في تسوية الحرب الأنغولية:

إن منظمة الوحدة الإفريقية أو ما يعرف اليوم بالإتحاد الإفريقي وبإعتبارها المنظمة القارية صاحبة الإختصاص الأصلي في تسوية النزاعات القارية سواء الداخلية منها كالحروب الأهلية أو الدولية أيضا ، قد بذلت الكثير من الجهود في محاولة تسوية الأزمة الأنغولية وهنالك العديد من المحاولات التي تحسب لها ، وكل ذلك من أجل التوصل لحل سلمي بين أطراف الحرب الأنغولية وذلك منذ فترة ماقبل الإستقلال، وجاءت أولى تلك المحاولات خلال مؤتمر القمة العادية لأشغال منظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة بالقاهرة في شهر جويلية 1964 ، ومن أبرز المحاور المطروحة تم مناقشة قضية الخلافات القائمة بين الحكومة الثورية في المنفى والحركة الشعبية لتحرير أنغولا وكان الهدف من خلال هاته المناقشات واضحا وهو العمل على تدراك وإحتواء الأزمة بين الإخوة الأعداء الأنغوليين والتحرك من أجل توحيد الصفوف وتكوين جبهة موحدة لجميع العناصر الوطنية لغرض تقوية الدعم لنضال فعال من أجل إستقلال أنغولا.[1]

لم تتوقف جهود ومساعي المنظمة القارية في حفظ الأمن والسلم في إفريقيا وعلى رأسها في أنغولا عند هذا الحد ، فقد كان لها وقفة أخرى سجلت من خلالها حضورها حيث وبمناسبة عقد مؤتمر القمة الإفريقي الذي عقد في "كامبالا" خلال شهر جويلية 1975 وإزاء تدهور الموقف العام في أنغولا تم تقرير تشكيل لجنة تحقيق ومصالحة بشأن أنغولا تكون من ممثلي ليبيا و أوغندا والصومال و نيجيريا و غينيا و غانا والمغرب الأقصى عرفت بلجنة أنغولا[2]، حيث أوصت المنظمة الإفريقية من خلال اللجنة إلى قيام حكومة وحدة وطنية تتألف من زعماء الحركات الوطنية الثلاث في أنغولا إلا أن مساعي لجنة أنغولا المذكورة لم تسفر عن أية نتائج إيجابية وذلك يعود لتعنت الحركات الأنغولية في مواقفها الرافضة لتقديم تنازلات ملموسة تسمح بإيجاد تسوية للقضية الأنغولية و ظلت منظمة الوحدة الإفريقية تلتزم الحياد إتجاه الصراع الدائر في أنغولا بالرغم من إعترافها بشرعية مبلا أثناء الكفاح ضد الإستعمار[3] وبعد تفاقم الحرب الأهلية بعد الإستقلال تحركت الدبلوماسية الإفريقية نحو خطة تنظيمية أخرى في

---

[1] وزارة الخارجية المصرية، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1963-1983، القاهرة، وزارة الخارجية 1985، ص57.

[2] علاء سالم، أنغولا بين الحرب الأهلية وأفاق عملية السلام، المرجع السابق، ص143.

[3] سلوى محمد لبيب، المرجع السابق، ص 137.

مواجهة الأزمة ، حين دعا رئيس جمهورية الصومال إلى عقد مؤتمر قمة إفريقية خاصة بمشكلة انغولا(قمة إستثنائية) وإستجابت القيادات الإفريقية للدعوة ، وأنعقد المؤتمر الإفريقي الخاص بمشكلة أنغولا بالفعل بتاريخ 10 جانفي 1972"بأديس بابا"– عاصمة إثيوبيا– إلا أنه ومنذ بداية أشغال جلسة المؤتمر ظهر الإنقسام واضحا بين الرؤساء الأفارقة المجتمعين في القاعة المنقسمين في الطرح والتنظير فيما يتعلق بمسألة الإعتراف بأي من أطراف الحرب الأنغولية كحكومة شرعية للبلاد ، في حين دعى الرئيس الموزمبيقي الراحل "ساموا ماشيل" إلى الإعتراف الإفريقي الشامل بحركة "مبلا" بإعتبارها الحكومة الشرعية الوحيدة في أنغولا ، أكد الرئيس السنغالي الأسبق "ليوبولد سنجور" على ضرورة إيجاد حل تتوافر فيه ثلاثة شروط وهي:

- أن يكون الحل إفريقيا خالصا.
- أن يكون الحل ديمقراطيا.
- أن يتفق الحل مع سياسة عدم الإنحياز في مواجهة جميع التكتلات، وفقا لنص المادة 03 من ميثاق "أديس أبابا" التأسيسي لمنظمة الوحدة الإفريقية.

من ناحية أخرى يلاحظ أن كل الحركات الأنغولية الثلاث قد تقدمت بطلب إلى المنظمة للإعتراف بها كحكومة شرعية لأنغولا، في حين قدمت نيجيريا ومعها 21 دولة إفريقية أخرى مشروع قرار يدعو إلى الإعتراف بحكومة الحركة الشعبية (مبلا)، في حين قدمت السنغال ومعها 21 دولة إفريقية أخرى مشروع قرار يدعو إلى حياد المنظمة في الأزمة الأنغولية والإعتراف بحركات التحرير الثلاث، كما تقدم الرئيس الأوغندي الأسبق "عيدي أمين" بصفته رئيسا لتلك الدورة للمنظمة بإقتراح يتألف من سبع نقاط أهمها: [1]

- الإصرار على الوحدة الإفريقية.
- إدانة جنوب إفريقيا.
- تأليف لجنة من قادة إفريقيا للتوفيق بين الحركات الثلاث.
- إدانة التدخل الأجنبي بكل صوره.

[1] UN Integrated Regional Information Networks OAUBaks UNITA Sanctions Until peace Irreversible, UN Integrated Regional Information Networks, 1 May 2022, p349, 350.

وهكذا إنتهى مؤتمر القمة الإفريقي الخاص بمشكلة أنغولا بعد 27 ساعة من الإجتماعات العاصفة بدون التوصل إلى حل وسط حول أنغولا، وذلك بعد أن رفضت الدول المؤيدة لحكومة مبلا مشروع القرار الذي تقدم به الرئيس الأوغندي " عيدي أمين". وبذلك فشلت هذه الجولة الثانية من الدبلوماسية الإفريقية الجماعية إزاء الأحداث في أنغولا، وإنقسمت الدول الإفريقية إلى فريقين من متساويين عدديا أحدهما يؤيد مبلا والأخر يدعو إلى حكومة إئتلاف وطني في أنغولا بين الحركات الثلاث وإن كان واقع الأمر يؤيد تحالف فنلا ويونيتا المضاد للحركة الشعبية (مبلا).

وتجدر الإشارة إلى أن منظمة الوحدة الإفريقية ظلت تؤيد وتدعم قرارات وممارسات الأمم المتحدة في أنغولا، ومنها ترحيبها بقرار مجلس الأمن الدولي الصادر في عام 1993 والمتعلق بفرض عقوبات على يونيتا، وظلت على موقفها الداعم لإستمرار عقوبات الأمم المتحدة ضد متمردي يونيتا وذلك عبر بيان لها صدر بتاريخ 30أفريل 2002، وعليه فأن لجنة منظمة الوحدة الإفريقية لمنع وتسوية الصراعات ذكرت أن العقوبات ضد يونيتا ينبغي الإبقاء عليها حتى يكون هناك تقدم لا رجعة فيه بخصوص عملية السلام في أنغولا.[1]

ثانيا: جهود الأطراف الدولية:

لقد مثلت التغيرات المستمرة في النظام الدولي أحد الضغوط الدولية والتي تضمنت إعادة صياغة العلاقات والسلوكيات والممارسات للقطبين الدوليين بالإتجاه نحو التسوية السلمية للصراعات الإقليمية في إطار الاتفاق حول مناطق النفوذ ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى مايلي:

(أ) دور الدول الفاعلة:

هناك العديد من الدول الفاعلة في المجتمع الدولي أسهمت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في محاولة إحداث تسوية سياسية للأزمة في أنغولا ومن تلك الدول مايلي:

[1] UN Integrated Regional Information Networks OAUBaks UNITA Sanctions Until peace Irreversible, UN Integrated Regional Information Networks, 1 May 2022, pp 335,336,351,352.

1- دور الولايات المتحدة الأمريكية:

بإنتهاء الحرب الباردة وإنفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم فإن جهودها إنصرفت إلى محاولة الوصول إلى تسوية سياسية في أنغولا، وبمشاركة أطراف أخرى مثل روسيا والبرتغال، بالإضافة إلى دعم وجهود هيئة الأمم المتحدة في هذا الإطار، إن الولايات المتحدة قد تبنت في بداية موقفها من الملف الأنغولي موقفا مزدوجا حيث أنها قد إستخدمت الإستثمارات والمساعدات والدعم السياسي والدبلوماسية كسياسة ترغيبية ، ومنها التلميح بإمكانيات التعاون الاقتصادي وتشجيع الإستثمارات الأجنبية في أنغولا، وكذلك تسهيل قبولها كعضو بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، كما إستخدمت أسلوبا أخر يتمثل في التحذيرات والتهديدات بشكل مباشر بأن دعمها السنوي للاتحاد الوطني (يونيتا) والمقدر بمبلغ 15 مليون دولار يمثل أداة ضغط أخرى على الحكومة الأنغولية لدفعها للتفاوض مع يونيتا، وكانت الولايات المتحدة قد علقت إعترافها بالحكومة الأنغولية حتى تقبل الأخيرة بالدخول في تلك المفاوضات المشتركة.[1]

وكذلك التحذيرات والتهديدات من خلال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وغير ذلك كسياسة ترهيبية لدفع القوتين المتصارعتين في أنغولا " مبلا" و "يونيتا" للتفاوض.[2]

خصوصا عندما كانت المعارك بين الجانبين قد إقتربت إلى الشمال وبالقرب من حقول النفط حيث تعمل الشركات الأمريكية، وفي هذا الشأن أصدرت الولايات المتحدة تحذيرا صريحا وشديد اللهجة إلى قيادة الحركة بأنها تلعب بالنار وتحذرها وتهددها من إستمرار تقدمها العسكري إلى إقليم كابيندا حيث نتاطق إستخراج البترول لأن ذلك يعد تهديدا للمصالح الاقتصادية والنفوذ السياسي للدول المانحة وهذا يعد أمرا غير مقبول.[3]

دور روسيا:

على الرغم من العلاقات الوطيدة بين كل من الإتحاد السوفيتي (سابقا) وأنغولا إبان حقبة الحرب الباردة إلا أنه في أواخر الثمانينات كانت هناك ضغوطات مارسها السوفيت في شكل إستعداد سوفيتي أكبر للتنازل في مسألة أنغولا بحث كل من كوبا وأنغولا لإتمام إتفاق برزافيل وهو ما يعني أيضا تراجع الإستعداد لمواصلة دعم الحكومة الأنغولية في قتالها ضد المتمردين

[1] Kathryn O Neil & Barry Munslow" Angola, Ending the Cold War in Southern Africa "in Oliver Furly.Conflict in Africa (London,Academic Studies,1995)pp191,197.

[2] عبد الملك عودة، التعاون والأمن في إفريقيا، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد76، ماي 1994، ص135.

[3] Kathryn O Neil & Barry Munslow, Op, Cit, pp, 188, 191.

وضغطا مباشرا من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للحرب في أنغولا [1]إلا أن إنهيار الإتحاد السوفيتي وظهور روسيا على الساحة الدولية لم يقترن بدور كبير لها في الشؤون الأنغولية بإستثناء جهودها المشتركة مع الجانب الأمريكي والبرتغالي وبعض الأطراف في تدعيم المفاوضات بين القوى المتصارعة في أنغولا.

دور البرتغال:

شهدت مرحلة ما بعد الإستقلال في إفريقيا أنماطا عديدة ومتنوعة من العلاقات بين "المستعمرات السابقة" والدول الإستعمارية ولقد تراوحت هذه الأنماط مابين:

- بقاء كل شيء على ماهو عليه مع إحداث بعض التغييرات الشكلية.
- نمط التبعية بدرجاتها المتفاوتة...
- قيام اشكال مختلفة من التعاون والمساعدة على أسس جديدة في إطار محاولات تحقيق الإستقلال الاقتصادي.
- نمط العداء والصراع: وهي الحالات التي تم فيها تحقيق الإستقلال بالكفاح المسلح بصفة خاصة.

وإذا كانت غالبية الدول التي حصلت على إستقلالها تقع على درجات متفاوتة بين النمطين الثاني والثالث، وفي هذا الإطار وعلى سبيل المثال يمكن الإستشهاد عن النمط الأول بالتصريح الشهير للرئيس الغابوني الأسبق "مبا" حيث صرح قائلا لدى وصوله باريس في أول زيارة رسمية: " لقد إستقلت الغابون، ولكن لم يتبدل شيء في العلاقة بين الغابون وفرنسا، بل كل شيء مستمر كما كان " حيث يتلخص التغيير كله في أنه أصبح رئيسا لجمهورية الغابون وان رئيس الجمهورية الفرنسية يستقبله ، وإذا كانت غالبية الدول التي حصلت على إستقلالها تقع على درجات متفاوتة فيما بين النمطين الثاني والثالث ، فإن أنغولا – المستعمرة البرتغالية السابقة–كانت تندرج تحت قائمة النمط الرابع .ومن هنا تبرز أهمية " المصالحة" التي بدأت ملامحها بينها وبين البرتغال، بعد أعوام ثلاثة من الحصول على الإستقلال.[2]

[1] عزالدين شكري، إنسحاب القوات الكوبية ومستقبل الصراع في أنغولا، مجلة السياسة الدولية، العدد96، أفريل 1989، القاهرة، ص 178.

[2] مجدي حماد، المصالحة بين أنغولا والبرتغال، مجلة السياسة الدولية، العدد54 ، أكتوبر 1978، القاهرة، 155.

لقد جاء مؤتمر القمة التاريخي بين الرئيسين الأنغولي والبرتغالي والذي شهدته العاصمة الأنغولية "لواندا" في الفترة الممتدة من 24 إلى 26 جويلية 1978 أي بعد حوالي ثلاثة أعوام من الإستقلال، ليشير إلى الدخول في مرحلة جديدة من العلاقات بين البلدين تحكمها إتفاقية عامة للتعاون بينهما مدتها ثلاثة سنوات، كما جاء الاتفاق تعبيرا عن تكليل أعمال مؤتمر المصالحة بالنجاح بعد فترة طويلة من مراحل اللاثقة بين الجانبين.

وفي واقع الأمر يجمع المراقبون على أن اللقاء المباشر بين الرئيسين قد حقق أكثر مما كان مرجوا، بل وأمثر مما كان يتطلع إليه الجانبين كمرحلة إبتدائية للمفاوضات، ومع ذلك يبدو أن المحادثات "الصريحة الودية والمفتوحة"–فيما قبل–بين رئيسي البلدين، مع مالها من روابط تاريخية، قد حققت تقدما سمح بتقدم أكبر في المفاضات التي جرت بين الوفود الحكومية المصاحبة للرئيسين.

أهداف المصالحة:

ولا شك أن أول ما تثيره هذه المصالحة بين أنغولا والبرتغال، هو التساؤل عن أهداف كل من الدولتين من الإلتقاء، ومحاولة تسوية الميراث الإستعماري.

فمن ناحية أولى: يمكن القول أن أهداف الجانب البرتغالي واضحة بل هي بسيطة وصريحة في نفس الوقت فلقد نظرت الدوائر المسؤولة في لشبونة إلى هذه المحادثات على أنها خطوة ضرورية لإستعادة وتحسين العلاقات بين البرتغال وأنغولا–أغنى الدول في مجموعة مستعمراتها السابقة–وهم يتوقعون ويتطلعون إلى تمهيد الطريق لعودة الروابط الاقتصادية والسياسية والتي يمكن بموجبها أن تمنح للبرتغال حصة أكبر في المواد الخام الأنغولية، أما بالنسبة للحكومة الأنغولية فإنها تشكل لها تهيئة الفرصة للنفاذ إلى السوق الأوروبية عبر لشبونة.

ومن ناحية أخرى: فإنه يمكن القول أن أهداف الجانب الأنغولي أكثر غموضا وربما أكثر تعقيدا، والسؤال المطروح: هل يتطلع الأنغوليون إلى مجرد تسوية حسابات الميراث الإستعماري، لمجرد طي هذه الصفحة طيا نهائيا، والبدء بسجل جديد من العلاقات مع مختلف الدول بما في ذلك الدولة التي كانت تستعمرها وتستغلها وتستنزف ثرواتها؟ أم أن الأنغوليون يتطلعون إلى موازنة الوجود الأمريكي في أنغولا ممثلا في "شركة الخليج للبترول"، بوجود برتغالي في مجال أخر من مجالات الثروة القومية؟ أم تتسع تطلعات الأنغوليين لتحقيق التوازن داخل البلاد

لتشمل الوجود السوفيتي والكوبي والأمريكي، ومن ثم كان هناك سعيا من جانبهم لبناء شبكة متوازنة ومتعددة الأطراف في إطار علاقاتها الدولية المبنية جوهريا على عدم الإنحياز[1]

قضايا المصالحة:

ويمكن القول أن المعلومات المتوفرة خلال تلك الفترة عن نتائج مؤتمر القمة الأنغولية–البرتغالية تفتح الباب لترجيح غالبية الإحتمالات، وهو ما يتضح أكثر إذا ما عدنا إلى إستعراض مجموعة القضايا الأساسية التي دارت حولها المفاوضات بين الجانبين، حيث يمكن تلخيصها كما يلي:

- **أولا:** المشكلات الإقتصادية والمالية بين الجانبين المترتبة على إعلان إستقلال أنغولا، فضلا عن قرارات النظام الإشتراكي فيها، ويبرز في مقدمة هذه المشكلات، الأموال البرتغالية التي إحتجزتها الحكومة الأنغولية بعد الإستقلال، والنظام المصرفي المؤمم، والمصالح البرتغالية في مناجم الماس المؤمم تأميما جزئيا، فضلا عن القرار الخاص بالضمانات المالية البرتغالية الذي كان سائدا قبل الإستقلال لمختلف المشروعات في أنغولا.
- **ثانيا:** المشكلات القانونية الناجمة عن إنتقال مقاليد السلطة في أنغولا من الإدارة الإستعمارية إلى الحكومة الوطنية، وفي مقدمتها ما تطالب به البرتغال من إطلاق سراح المسجونين الذين سبق أن أودعوا السجون الأنغولية من قبل الإدارة الإستعمارية البرتغالية. حيث ترى الحكومة البرتغالية أن هؤلاء المسجونين يقعون تحت طائلة السلطة القانونية للبرتغال، وطبقا لما صرح المسؤولون البرتغاليون فإن وفد أنغولا في المحادثات قد أظهر مبلا طيبا وعزما على إطلاق سراح بعض هؤلاء على الأقل.
- **ثالثا:** الوساطة بين أنغولا والمعسكر الغربي وبصفة خاصة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية

ومن حيث البداية تجرى هذه الوساطة وفقا لما أصبح يسمى "بمبدأ يونج" السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة ولقد لخص "يونج" هذا المبدأ في غمار موقعة الإستقلال في أنغولا، بقوله: "بمجرد أن تنتهي الحرب، وتبدأ التجارة، فإننا نكسب بسرعة".

وأضاف إلى ذلك قوله: "إنه على الرغم من أن الرئيس نيتو مؤيد للشيوعية، إلا أن علاقته مع شركة الخليج للبترول، هي التي تحفظ تدفق الدخل الذي يجعل من الممكن للكوبيين إدارة

[1] مجدي حماد، مرجع سابق، ص 155،156.

البلاد، وإذا كان في مقدورنا أن نتبادل التجارة مع أنغولا الموالية للسوفيت، فلماذا لا نتبادل التجارة أيضا مع الزائير الموالية للسوفيت، زامبيا الموالية للسوفيت، بل وإفريقيا الموالية للسوفيت؟"

ومن الناحية المقابلة، قيل أن الرئيس الأنغولي "نيتو" قد رحب بمؤتمر القمة في أعقاب الزيارة التي بها إلى "لواندا" السفير الأمريكي المناوب لدى الأمم المتحدة "ماك هنري"كوسيلة لتأمين التأييد الغربي لحكومته اليسارية.

- **رابعا:** الوجود السوفيتي والكوبي في أنغولا تعتبر هذه النقطة أحد أبرز النقاط التي تم مناقشتها ضمن قضايا المصالحة بين أنغولا والبرتغال على إعتبار أن دولة البرتغال تعتبر دولة عضوة في حلف الشمال الأطلسي، ومن ناحية أخرى فالزعيم الأنغولي ذو إيديولوجية يسارية.
- **خامسا:** المنظمات المناوئة للحركة الشعبية الحاكمة في أنغولا، تمخضت معركة الإستقلال في أنغولا عن إنحسار الحركات المناوئة للحركة الشعبية إلى الحدود المجاورة سواء في الزائير أو في جنوب إفريقيا وناميبيا، وهكذا فقد جرت المحادثات تحت شرط أساسي يتمثل في التأكيد أن البرتغال سوف تضغط لتقليل المساندة الغربية للمنظمتين المناوئتين: "الإتحاد الوطني" و" الجبهة الوطنية" المتمركزتين على الحدود، وهي الحركات التي إستمرت في القيام ببعض الهجمات في الجنوب والغرب.[1]

على ضوء هذا يلاحظ أن البرتغال دأبت على رعاية بعض المؤتمرات الرامية لإقرار تسوية سلمية للحرب في انغولا، ومنها ذلك المؤتمر الذي عقد بعد الفشل الذي لحق بتنفيذ إتفاق جبادوليت (بالكونغو كينشاسا) وبعد سلسلة من المحادثات إستمرت عاما كاملا وبإشراف الأمم المتحدة وبوساطة رئيس وزراء البرتغال "أنيبال كافاكو"، وبضمان من وزيري خارجية الولايات المتحدة الأمريكية "جيمس بيكر" و الإتحاد السوفياتي الأسبق "ألكسندر بيسمر تنيخ"، وقد أثمرت تلك المحادثات عن توقيع إتفاق سلام في "لشبونة "بتاريخ 15 ماي 1991 بين كل من الرئيس الأنغولي "سانتوس" و خصمه "سافيمبي" وتضمن الاتفاق مايلي:

1- وقف رسمي لإطلاق النار إعتبارا من 30 ماي 1991.

[1] مجدي حماد، مرجع سابق، ص 156.

2- تشكيل قوة من الأمم المتحدة لمراقبة وقف إطلاق النار.

3- إجراء انتخابات متعددة الأحزاب في الفترة من سبتمبر وحتى نوفمبر 1992.

4- موافقة الحكومة ويونيتا على إقامة جيش وطني موحد يتألف من 40 ألف جندي بالتساوي بين الجانبين.

5- إشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر على عمليات تبادل أسرى الحرب بين الجانبين.[1]

دور الأمم المتحدة في تسوية الحرب في أنغولا:

إبتدأ دور الهيئة الأممية في التعامل مع ملف الحرب الأهلية الأنغولية من خلال إصدار قرار من الجمعية العامة التابعة لها في شهر ديسمبر 1975، وجاء هذا التحرك بناءا على مشروع قرار تقدمت به سبعة دول إفريقية، وأتخذ بأغلبية 108 صوتوا بنعم وضد 15 صوتوا بلا وإمتناع 16 دولة عن التصويت، وقد نص مشروع القرار على ضرورة إمتناع حكومة جنوب إفريقيا عن أي تدخل غير شرعي في أنغولا، كما نادى "كورت فالدهايم" –السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة أنذاك – في جانفي 1976 بضرورة توقف كل صور التدخل الأجنبي في تلك المنطقة سواء عن طريق إرسال الأسلحة أو المقاتلين ، هذا قد صدرت تصريحات تحمل في جوهرها نفس المعاني من جانب كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا الغربية.

خلاصة القول أن دور هيئة الأمم المتحدة في تلك المرحلة من عمر الأزمة الانغولية غتسم بالضعف والهشاشة.[2]

ومما تجدر الإشارة إليه أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة كان قد أصدر خلال شهر أكتوبر 1992 أكثر من بيان للتعبير عن القلق من تدهور الوضع السياسي في أنغولا، ودعا من خلالها قادة كل من قادة الحركة الشعبية الحاكمة وحركة الإتحاد الوطني المعارض إلى الإلتزام بتعهداتهم حسب إتفاق السلام الموقع في "لشبونة" عام 1991، وإحترام وقبول نتائج الانتخابات التي تمت بإشراف دولي في سبتمبر 1992(حضور وإشراف 800 مراقب دولي على تلك الانتخابات الرئاسية والبرلمانية)،[3]

[1] محمد أبو الفضل، مرجع سابق، ص146.

[2] نازلي معوض، مرجع سابق، ص109.

[3] عبد الملك عودة، السياسة المصرية وقضايا إفريقيا، مرجع سابق، ص109.

وبرفض سافيمبي لنتائج هذه الانتخابات وإعلانه تجدد القتال دخلت أنغولا مرة أخرى أتون الحرب، لكن سرعان ما تدخلت هيئة الأمم المتحدة مرة أخرى ببذل مساعي حثيثة لإحتواء الموقف المتفجر في أنغولا، حيث أوفد مجلس الأمن فريقا يتكون من مجموعة من الدبلوماسيين من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والمغرب الأقصى والرأس الأخضر لنزع فتيل الأزمة والمساعدة في تخفيف حدة التوتر.

وبتاريخ 30 أكتوبر 1992 أصدر مجلس الأمن قرارا بالإجماع أدان فيه بشدة أي شكل من أشكال إستئناف القتال وطالب بضرورة التوقف عن أعمال العنف كما شدد المجلس على ضرورة الحفاظ على سلامة الأراضي الأنغولية، كما طالب المجلس بالإمتناع عن أي عمل يمكن أن يؤثر على تنفيذ إتفاق السلام سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، لقد ساعدت مثل هذه المساعي في جمع طرفي النزاع "مبلا" و "يونيتا" للعمل على وضع إتفاق وقف إطلاق النار موضع التنفيذ الفعلي ولحث الطرفين على قبول نتائج الانتخابات ومنه الموافقة على إجراء الدورة الثانية منها.

إلا أن عدم التوصل إلى صيغة سياسية يتم بمقتضاها الدخول في مفاوضات ووقف العمليات العسكرية نهائيا حال دون إتمام المساعي الدولية، ومن ثم إندلعت موجة جديدة من الإشتباكات بين الطرفين مع بداية شهر جانفي 1993 للتتحول لاحقا إلى حرب شاملة عندما شنت القوات الحكومية سلسلة من الهجمات على عدد من المقاطعات والمدن الرئيسية لحركة يونيتا المسيطرة على 70 % من الأراضي الأنغولية وإستمر القتال يراوح مكانه بين الجانبين حتى إمتد إلى حقول النفط ،الذي تنتج منه أنغولا نصف مليون برميل يوميا ،ويعد عصب إقتصادها وهددت يونيتا منشأت النفط الحيوية مما أدى إلى قيام شركات نفطية أجنبية بإخلاء موظفيها وتحذير الخارجية الأمريكية ثوار يونيتا من مهاجمة المنشئات النفطية الأمريكية، وهو ما يمثل نقطة تحول في الموقف الأمريكي بالتدخل بشكل أكثر فعالية بعدما باتت المصالح الأمريكية أقرب للتهديد من ذي قبل.

مما دعى الدكتور بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة إلى إصدار تحذير بوقف عملية المنظمة الدولية لحفظ السلام في أنغولا إذا ما إستمرت تلك المعارك، كما أوصى في تقرير له لمجلس الأمن بسحب الموظفين الدوليين إلى العاصمة لواندا فقط ونخفيض عددهم من 700

مراقب إلى 74 مراقب فقط، وأشار إلى وقف العملية كلها إذا إستمر القتال حتى نهاية شهر أفريل 1993 وهو موعد إنتهاء فترة عمل بعثة الأمم المتحدة في أنغولا.[1]

وإستمرارا لدورها وبنهاية شهر جوان 1976 قامت "البعثة الثالثة للأمم المتحدة في أنغولا المسماة

(UNAVEM3)United Nations Angola Verification Mission

بدور جديد في أنغولا على الرغم من المصاعب الكبيرة التي واجهتها البعثة من جانب القوى المتصارعة من ناحية، بالإضافة إلى أعباء وتكلفة هذه البعثة من ناحية أخرى، حيث وصل تعداد تلك البعثة إلى 7000 فرد بحلول شهر جانفي 1997، حيث كانت تكلفة عمل البعثة في اليوم الواحد تعادل مليون دولار أمريكي، وبالرغم من النتائج المتواضعة في مجال تسوية الحرب في أنغولا إلا أنه لم يكن بالإمكان التقليل من شأن الدور الذي قامت به هيئة الأمم المتحدة في أنغولا وخصوصا منذ بداية التسعينات.[2]

إن أوضاع الحرب الأهلية على المستوى الدولي جعلت الاهتمام بها يتركز بدرجة أساسية على ماتقوم به الأمم المتحدة من إصدار للقرارات وما تقوم به من ممارسات في هذا الشأن، ويلاحظ أن دور الأمم المتحدة يسير في إتجاهين أحدهما يركز على فرض العقوبات والثاني يركز على تقديم المعونات ويمكن توضيح ذلك كالتالي:

- **الإتجاه الأول: فرض العقوبات:**

ويتم من خلاله التركيز على تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتكررة وذات الصلة بالحرب في أنغولا ومنها:

- القرار 864 الصادر بتاريخ 15 سبتمبر 1993.
- القرار: 1127 الصادر في 28 أوت 1997.
- القرار:1137 الصادر بتاريخ 12 جوان 1998.

---

[1] محمد أبو الفضل مرجع سابق، ص147.

[2] تجدر الإشارة إلى أن البعثة الأولى (UNAVEM1) كانت قد تشكلت في ديسمبر 1988 أما البعثة الثانية (UNAVEM2) فقد تشكلت في إطار الجهود المبذولة لإقرار السلام ولإجراء أول انتخابات تعددية في أنغولا عام 1992، ولمزيد من التفاصيل أنظر:

Norraie Mequeen , Peace Keeping by attrition The United Nations in Angola, in the Journal of Modern African Studies , Cambridge University Press, Vol 36, No 3 , Sep 1998, PP 399,409.

- القرار 1237 الصادر بتاريخ 07 ماي 1999.
- القرار 1295 المتخذ من مجلس الأمن في إجتماعه المنعقد بتاريخ 18 أفريل 2000.

القرار الأخير الصادر عن مجلس الأمن والذي يسعى للتأكيد على إلتزامه بحماية السيادة الإقليمية لانغولا، والتعبير عن إنزعاج مجلس الأمن ومن خلاله هيئة الأمم المتحدة لتأثير إستمرار الحرب الأهلية بين سكان أنغولا، وموضحا أن السبب المبدئي للأزمة هناك يتمثل في رفض الإتحاد الوطني لإستقلال كل أنغولا (يونيتا) تحت قيادة السيد: جوناس سافيمبي للإمتثال" لإتفاق دي باز" و"بروتوكول لوساكا" وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأن المجلس لذلك يطالب يونيتا بالإمتثال الفوري وبدون شروط لهذه الإلتزامات وخصوصا المطالب المتعلقة بنزع سلاح قواتها والتعاون الكامل والسريع وغير المشروط لإدارة الدولة داخل أنغولا.[1]

لقد أبدى مجلس الأمن في قراراته المتخذة في الشأن الأنغولي بضرورة الحد من مقدرة يونيتا على تحقيق أهدافها عن طريق الوسائل العسكرية وبضرورة الحد من الإنتهاكات للعقوبات المفروضة ضد يونيتا والمتعلقة بالإمتناع عن تزويدها بالأسلحة والمساعدات العسكرية والمواد والنتجات البترولية وكذلك الإمتناع عن تقديم المعونات الفنية والتدريب والإستشارات العسكرية وكذلك الحيلولة دون إستمرار نشاط تجارة الأسلحة مع تلك الحركة.[2]

وبتاريخ 21 ديسمبر 2000 صدر التقرير النهائي لألية مراقبة العقوبات على أنغولا والمؤسس على القرار 1295 لسنة 2000 وجاء فيه أن مجلس الأمن من خلال قراراته السابقة، الإشارة إليها بفرض عقوبات ضد الإتحاد الوطني لإستقلال كل أنغولا (يونيتا) والذي يقوده جوناس سافيمبي مع الأخذ في الإعتبار الإرتقاء بالتسوية السلمية للصراع الطويل في أنغولا عن طريق مطالبة يونيتا بالإمتثال للإلتزامات التي أخذتها على نفسها عندما وقعت إتفاقات السلام في لوساكا عام 1994 وعن طريق الحد من مقدرة يونيتا على فرض أغراضها بالوسائل العسكرية، لذلك فإن العقوبات المقررة من جانب المجلس والتي تشمل عدم البيع أو التسليم للأسلحة والمعدات العسكرية ليونيتا أو التزود بمنتجات البترول أو شراء الماس المستخرج من مناطق

[1] Security Council, Resolution 1295 on Angola, adapted by the security coincil at its 4129 th meeting on 18 April 2000.
[2] Idem.

تسيطر عليها تلك الحركة بالإضافة إلى المطالبة بتجميد حساباتها في البنوك وإغلاق مكاتبها في الخارج والحد من سفر كبار الرسميين بها والبالغين من أسرهم بشكل مباشر وفوري.[1]

وكان مجلس الأمن وكرغبة منه في تنفيذ هذه العقوبات وعلى ضوء قراره رقم 1237 الصادر في السابع من ماي 1999 قد كون فريق خبراء مستقل وفوضه القيام بكل ما من شأنه الحيلولة دون إنتهاك العقوبات المفروضة ضد يونيتا ولجعل هذه العقوبات أكثر فعالية، وقد تم التأكيد أيضا على هذا المعنى في تقرير المجلس الصادر في 10 مارس 2000، وإعادة التأكيد عليه مرة أخرى في تقريره الصادر في 21 ديسمبر 2000 والذي تضمن أساليب ونظم عمل ألية تنفيذ العقوبات ضد يونيتا وكيفية المحافظة والتطوير لتنفيذ تلك العقوبات.

وفي تقرير لجنة العقوبات الخاصة بأنغولا والمفروضة ضد أنغولا وهي اللجنة المسؤولة عن تنفيذ العقوبات، وتحت إشراف هيئة الأمم المتحدة، وبناءا على قرارات مجلس الأمن، فقد أكدت اللجنة أن الهدف من تلك العقوبات هو تقليل فعالية يونيتا في تحقيق أهدافها إعتمادا على الوسائل العسكرية، وتمويل نشاطاتها من عائدات بيع الماس المحظور، من جانبها والمصادر الأخرى التي تستغلها لدعم جهودها القتالية ضد القوات الحكومية الأنغولية، وبأن أعضاء المجلس يتحدون في إلتزامهم بجعل الإتفاقية القائمة والخاصة بالعقوبات أكثر فعالية في تقليل مقدرة يونيتا على الإستمرار في الحرب ودفعها إلى إستئناف المفاوضات، والتي يمكن من خلالها تجسيد إستقرار فعلي ودائم وإحرتز تسوية لتلك الحرب الأهلية التي دامت لأكثر من عقدين وخلفت ورائها أكثر من مليون قتيل وأكثر نت ذلك بالنسبة للجرحى والمشردين، كما ورد في التقرير أن كل من منظمة الوحدة الإفريقية والإتحاد الأوروبي ومنظمات دولية أخرى قد إتخذت قرارات وإعلانات حكومية متنوعة لدعم التنفيذ الصادر لتلك العقوبات، بالإضافة إلى كل من شركة الماس الكبرى وجمعية مصنعي الماس الدولية والعديد من الشركات الأخرى قد إتخذت خطوات لضمان الإلتزام الكامل بتنفيذ العقوبات ودعمها عن طريق الضغط للوصول بالعقوبات إلى منتهاها دون أي إنتهاك لها.[2]

[1] Security Council, final reports of the monitoring mechanism on Angola, p6.
[2] Idem.

وكان مساعد الأمين العام للأمم المتحدة في إفريقيا " إبراهيم جامباري" قد ذكر أن إيقاف الحرب الأهلية في أنغولا مرهون بالإلتزام بإتفاق لوساكا الذي نقضته يونيتا عام 1998 مشيرا إلى أن المنظمة الدولية لم تدعم أي مفاوضات تتم خارج ذلك النطاق.[1]

الإتجاه الثاني: تقديم المساعدات:

ويتم من خلاله التركيز على تقديم المعونات الإنسانية للمتضررين من إستمرار الحرب الأهلية في أنغولا، وفي هذا الشأن إستمرت الأمم المتحدة في التحذير من حدوث كارثة إنسانية في أنغولا حيث يعاني أكثر من 10000 قروي شردوا من منازلهم أثناء المعارك الأخيرة بين قوات الحكومة ومتمردي حركة يونيتا، كما حذرت المنظمة العالمية من النقص الشديد في الأدوية والمأوى لهؤلاء المشردين واللاجئين، وفي تقريرها الصادر عن الأوضاع الإنسانية في أنغولا ما بين منتصف فيفري 2001 ومنتصف مارس 2001 أكدت أن أكثر من خمسة ألاف شخص يعيشون في شوارع مدينة " كيوتو" المدمرة على بعد 600 كلم جنوب شرق لواندا بعد هروبهم من منازلهم الواقعة في معاقل المتمردين السابقة في منطقتي "أندولو" و "نهاريا" وذلك في أعقاب القتال بين القوات الحكومية وحركة يونيتا ووصف التقرير الموقف بأنه خطير جدا مع إستمرار هطول الأمطار في مدينة "كيوتو" ، وأشار إلى أن المشردين جاؤوا من سبعة أقاليم كانت عرضة لهجمات متمردي يونيتا ، وأنه منذ مطلع عام 2001 فقد لجأ بعضهم إلى المناطق الحدودية مع ناميبيا وأن المناطق التي يعيش فيها المشردين تفتقد إلى الخدمات الصحية الأساسية إذ تنتشر الأوبئة وتتفشى الأمراض المزمنة، كما توجد مخاطر على حياة المشردين بسبب وجود بعضهم في مناطق مزروعة بالألغام، وطالب التقرير بإزالة القيود التي وضعت على حركة عمال الإغاثة بعد أن شهد إقليم "مالانجي" الواقع على بعد 400 كلم شمال شرق العاصمة الأنغولية لواندا تزايدا في حالات الوفيات من أوبئة مجهولة.

وكانت المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة قد ذكرت أن 400 لاجئ أنغولي قد عادوا إلى بلادهم من جمهورية الكونغو، وكان هؤلاء قد فروا مع غيرهم إليها بسبب الحرب الدائرة في أنغولا، وأنه تم إعادة هؤلاء إلى مقاطعة كابندا الساحلية الغنية بالنفط،

[1] جمال محمد السيد ضلع، مرجع سابق، ص178.

وأنهم سيستأنفون حياتهم من جديد هناك، كما ذكرت المفوضية أن هؤلاء اللاجئين هم الذين طلبوا العودة إلى بلادهم وأضافت أن هناك 30 ألف أنغولي مازالو لاجئين في الكونغو، ولايعرف متى سيتم ترحيلهم إلى وطنهم وأن بعض منهم يرفض العودة بسبب إستمرار الحرب في أنغولا.

وفي ظل مثل تلك الأوضاع المتردية التي يعاني منها الشعب الأنغولي وخصوصا المشردين اللاجئين منهم، فقد أستأنف برنامج الغذاء العالمي رحلاته الجوية خاصةبإيصال المساعدات الإنسانية على الرغم من تعرض طائراته للعديدمن الحوادث الناجمة عن إطلاق صواريخ بإتجاهها من جانب حركة يونيتا المعارضة وكان هذا البرنامج قد إستأنف رحلاته تلك يوم 11 جوان 2001 إلى العديد من المدن في شرق أنغولا حيث وزع المواد الإنسانية لنحو 100 ألف قروي شردتهم المعارك.

وكذلك فإن برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة قد أعلن مع مطلع شهر سبتمبر من سنة 2001 أن حوالي مليون شخص في أنغولا مهددون بخطر المجاعة وسوء التغذية مالن تصل مسلعدات عاجلة خلال الأشهر التالية، كما تجدر الإشارة إلى أن البرنامج يساهم في تأمين الغذاء لحوالي مليون شخص في أنغولا أي ما يوازي 40% من النازحين داخل البلاد ويبلغ عددهم أكثر من مليونيين ونصف شخص ، ويتعين تبعا لذلك تسليم أمثر من 60% من المساعدات الغذائية التي يوزعها البرنامج في 14 إقليما من الأقاليم الأنغولية 18 عن طريق الجو بسبب الحرب الأهلية، ومن جانب أخر فإن إنعدام الأمن في الكثير من المقاطعات الأنغولية بسبب الحرب أرغم ألاف الأشخاص على هجرة ديارهم واللجوء إلى منازل مؤقتة كما أنه نادرا ما يتمكنون من إستزراع الأراضي الصالحة للزراعة ويتعذر عليهم بالتالي تأمين غذائهم.

وفي أواخر سنة 2001 ناشد برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة الحكومة الأنغولية لزيادة حجم مساعداتها لأربعة ملايين شخص شردتهم تلك الحرب الأهلية التي تجتاح كل الأراضي الأنغولية ، وأعرب المدير الإقليمي لوسط إفريقيا عن أمل البرنامج أن تساعد الحكومة الأنغولية بشكل فعال في برنامج المساعدات الإنسانية بإعتبارها في موقع يسمح لها أن تفعل أكثر مما تفعل ، و أوضح المدير الإقليمي أن بإمكان الحكومة أن تعيد بناء المطارات في البلاد للتتيح بذلك مرونة أكبر في توزيع المساعدات الإنسانية وفي ظل ظروف أمنية أحسن

، كما دعت السلطات الحكومية إلى ضمان أمن الطرقات الرئيسية في البلاد ، والجدير بالذكر أنه يتم توزيع أمثر من 60 % من المساعدات الغذائية والدوائية عن طريق الجو ، وأن الحكومة ساهمت خلال عام 2001 بمبلغ 50 مليون دولار لبرنامج المساعدات الغذائية ، في حين أن الأمم المتحدة قدرت تكاليف المساعدات للعام ذاته بمبلغ 233 مليون دولار وأنه تم ضمان توفير 44 % من هذا المبلغ عن طريق المنح والمساعدات ، وهو ما يعني أن الفجوة مازالت كبيرة بين ما هو متاح وما هو مطلوب من أجل تلبية الحاجات الإنسانية الضرورية للسكان.

وتجدر الإشارة إلى أن الأمم المتحدة كانت قد ناشدت بتاريخ 18 جوان 2002 المانحين الدوليين بضرورة تمويل برنامج الطوارئ في أنغولا لمدة 6 أشهر أخرى بغرض إتاحة قدر من الإيجابية في التعامل مع الأزمة الإنسانية في أنغولا والتي على حد وصف الأمم المتحدة لها أنها الأسوء في العالم ، وتشير الأمم المتحدة أن هناك حاجة لإعادة توظيف المعونة لمواجهة الأولويات المتغيرة ، خصوصا بعد وفاة سافيمبي وتحرك كل من الحكومة الأنغولية ويونيتا بإتجاه إنهاء تلك الحرب وهو الأمر الذي يفتح الباب أمام العديد من الإحتياجات والمتطلبات لأجزاء كبيرة من الدولة ، وخصوصا تلك التي كانت مسرحا للعمليات العسكرية إبان الحرب الأهلية ، حيث تشير التقارير إلى أن هناك ما يقدر بنصف مليون من البشر يعيشون في ظروف بائسة ، كما أن هناك مايزيد عن 86000 جندي سابق من متمردي يونيتا وحوالي ربع مليون من أسرهم يعيشون في 35 معسكر عبر مختلف أرجاء الدولة كما أن أحوالهم ليست أحسن حالا ، وأن المجتمع الدولي قد لبى فقط إلى غاية تاريخ 1 جويلية 2002 الثلث فقط من المخصصات المستهدفة لتغطية إحتياجات أنغولا خلال أزمتها الراهنة والتي يقدر إجماليها من المطلوب 232768666 دولار أمريكي وقد أسهم برنامج الغذاء العالمي بنسبة 41 % فقط من تلك المتطلبات أي بمبلغ 14988074 دولار أمريكي وعجز هذا البرنامج عن تقديم 88160808 دولار أمريكي في نهاية العام على الرغم من إدراك الأمم المتحدة بأن متطلبات المساعدة الإنسانية في تصاعد مستمر [1]

وعلى الرغم مما تتكبده الأمم المتحدة من جراء السلام المتعسر في أنغولا وعدم تجاوب القوتين المتصارعتين لوضع إتفاقات تسوية الأزمة الأنغولية موضع التنفيذ الفعلي مع تعددها وتعدد

[1] Angola Peace" UN appeal For 142 million for Angolan emergency" Angola peace Monitor, Vol 3, No 10, 3 July 2002.

الأطراف المشاركة فيها [1]فإن هيئة الأمم المتحدة ظلت مدعوة للقيام بالمزيد من الجهود في هذا الشأن حتى يتم إقرار تسوية سياسية ومقبولة من جانب جميع الأطراف.

3- معوقات إتمام تسوية للحرب في أنغولا:

إن المحاولات المستمرة والمتنوعة والتي شاركت فيها أطراف إقليمية ودولية، وأستخدمت فيها ومورست فيها أطراف إقليمية ودولية، وأستخدمت ومورست فيها كل من سياسات الترغيب والترهيب بهدف إقرار تسوية حقيقية وناجحة ونهائية للحرب في أنغولا، إلا أن كل تلك الجهود إنتهت بالفشل في معظمها ولم تصمد أي تسوية طويلا أمام جحيم الحرب، ويمكن في هذا الشأن الإشارة إلى بعض المعوقات التي إعترضت دوما إقرار وإحداث مثل تلك التسوية وذلك كالتالي:

أولا: إستمرار وتطوير عمليات التسليح:

إن كلا الجانبين المتصارعين في الحرب الأهلية الأنغولية حرص أشد الحرص دوما على تعزيز قدراته العسكرية ويساعد على ذلك التجارة المشروعة وغير المشروعة في مختلف أنواع الأسلحة والتي تصل إلى الجانبين على السواء، وطالما كان هناك في الجانب المقابل التجارة المشروعة وغير المشروعة أيضا في الموارد الأنغولية النادرة كالبترول والماس وغيرها، ولم يتوقف الأمر عند حد التسليح وإنما أصبح التسابق أيضا محموما في مجال الإستعانة بالخبراء والمستشارين العسكريين من جميع الجنسيات وبشركات الأمن الخاصة ذات الطابع الدولي، وهو ما أعتبر بالتطور الجديد والخطير يضاف إلى تطورات الحرب السابقة حيث أنه يعد نوعا جديدا من الحرب بالوكالة أو الحرب المدفوعة الأجر لمثل هؤلاء الأشخاص وتلك الشركات والتي تساهم فيها دول إفريقية وأوروبية وإسرائيل.[2]

ثانيا: إنعدام الثقة والمصداقية بين الطرفين المتقاتلين:

إن الصراع على السلطة في أنغولا-ذي الطابع الإثني/القبلي- يعد أحد المعوقات الرئيسية أمام تنفيذ أي إتفاق سلام لتسوية الحرب في البلاد، وعلى الرغم من أن بعض الإتفاقات كانت قد ركزت على مسألة إقتسام السلطة بين قطبي الصراع الدائر في أنغولا "مبلا" و "يونيتا" في إطار تسوية نهائية للحرب ، إلا أن إرتكاز الصراع بينهما على أساس إثني/ قبلي وكذلك إنعدام الثقة

[1] Carrie Manning , the collapse of peace in Angola , Current History , Philadelphia , Current History Inc , Vol 98 , No 628 , May 1999 , pp 208,209.

[2] عبد الملك عودة، إفريقيا في ختام القرن العشرين، مرجع سابق، ص 58،63.

والمصداقية في كل طرف منهما إتجاه الأخر قد ترتب عليه الفشل والحيلولة دون التوصل إلى أي إتفاق مقبول من الجانبين وشاع بينهما دوما تبادل الإتهامات بالسماح لدول إفريقية وأجنبية بالتدخل إلى جوار كل منهما.[1]

ثالثا: الإحباط من إمكانية تحقيق التسوية:

منذ إستقلال أنغولا والمحاولات مستمرة من جانب الأطراف الإقليمية والدولية لوضع إتفاق يتم بموجبه تسوية الحرب الدائرة في أنغولا بين القوى المحلية المتصارعة، وعلى الرغم من إنتهاء الحرب الباردة ودخول العالم في حقبة جديدة من العلاقات الدولية تقترن بالتحولات الديمقراطية والعولمة وغيرها، إلا أن كل ذلك لم ينعكس إيجابيا على تسوية الحرب، وإنما إستمرت تلك الحرب وأطرافها الفاعلة تتلائم وتتكيف مع كل المتغيرات والمستجدات على الساحة الإقليمية والدولية، وهو الأمر الذي أشاع حالة من الإحباط وعدم التفاؤل سواء من جانب الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الإفريقية أو من جانب بعض الأطراف الإقليمية والدولية الأخرى، ومن ثم فإن العديد من الدول الأوروبية والأمريكية الفاعلة باتت تتخذ مواقف رسمية غير مجدية، ولا تتعلق بمجريات الأحداث في الحرب الأنغولية ، بينما الذي يتحرك بعض الدول الإفريقية والشركات المتعددة الجنسيات في مجال صناعة البترول والماس، وفي مجال الأمن والخدمات الأمنية.[2]

4- إحتمالات إنهاء الحرب وتحقيق السلام في أنغولا:

أولا: مقتل سافيمبي كفرصة لتحقيق السلام.

لقد مثل مقتل جوناس سافيمبي فرصة متجددة للحكومة الأنغولية من أجل إطلاق مبادرة تسعى من خلالها لإقرار هدنة وطنية لأطول حرب أهلية في إفريقيا، بهدف تحقيق السلام في أنغولا ، حيث تجسد ذلك في أول رد فعل للرئيس الأنغولي دوس سانتوس بعد وفاة خصمه سافيمبي حيث ذكر أن حكومته ملتزمة بضرورة وضع هدنه للصراع مع يونيتا موضع التنفيذ الفعلي ، وفي نفس الإطار فقد أشار وزير الخارجية البرتغالي في أعقاب لقاءه مع الرئيس الأنغولي في"لشبونة" بأن لواندا إتخذت خطوات سريعة وجادة بإتجاه تعزيز الهدنة والبدء في العملية السياسية الرامية إلى إقامة انتخابات في المستقبل القريب ، أما بالنسبة للطرف الثالث في

[1] عبد الملك عودة، المرجع السابق، ص 82،83.

[2] عبد الملك عودة، المرجع السابق، ص 62.

الصراع فقد أوضح المتحدث الرسمي باسم حركة يونيتا في لشبونة فقد رفض التعليق على تصريح الوزير البرتغالي وأشار إلى أن حركته تنتظر التحرك الرسمي لدوس سانتوس " .[1]

ثانيا: مساعي الحكومة الأنغولية من أجل تحقيق السلام:

(أ) إعلان وقف الأنشطة العسكرية الهجومية:

قامت الحكومة الأنغولية بإصدار إعلان بتاريخ 13 مارس من سنة 2002 يتضمن توضيحا رسميا بتعليق وإيقاف جميع الأنشطة العسكرية الهجومية ضد متمردي يونيتا وذلك من أجل إعطاء فرصة حقيقية للسلام بعد مقتل زعيم يونيتا " جوناس سافيمبي" ، وقد تضمن هذا الإعلان الإشارة إلى أن حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية لجمهورية أنغولا تعتبر أن الدولة تعيش محطة تاريخية فريدة من نوعها فيما يتعلق بمساعي القضاء نهائيا على على الصراع المسلح الدائر في البلاد ، كما نوه الإعلان إلى أن قضايا السلام والمصالحة يجب أن يكون لها الغلبة داخل الإطار السياسي والقانوني وفق أسس إحترام مبادئ الدستور الوطني وكما تقتضيه النظم القضائية لمؤسسات الدولة الأنغولية وما يتماشى وشرعية مواثيق السلام وقرارات مجلس الأمن تحت مظلة هيئة الأمم المتحدة وقراراتها الخاصة بالقضية الأنغولية، ومن أجل تحقيق السلام المنشود فقد حددت الحكومة الأنغولية جدول أعمال للتعامل مع جميع القضايا العسكرية الناتجة عن الصراع المسلح و أثارها ، حيث تضمن مخطط العمل من أجل إحلال السلام : تشكيل الجيش الوطني الأنغولي وفقا لإتفاق " بيسيس" "Bicesse 1991 وبروتوكول " لوساكا" 1994، كما أصدرت الحكومة الأنغولية أوامر موجهة لرئيس أركان قواتها المسلحة بإيقاف جميع العمليات العسكرية الهجومية إبتداءا من تاريخ 14 مارس 2002 بهدف خلق الأجواء الملائمة لإجراء الإتصالات بين القيادات العسكرية بين الجانبين الأنغوليين ولتمهيد الطريق أمام مزيد من الحوار والتعاون بينهما.[2]

(ب) مضمون خطة السلام للحكومة الأنغولية:

مما سبق يتضح أن الإعلان السابق للحكومة الأنغولية لا يندرج إلا ضمن مخططات السلام التي تعزز المساعي المبذولة بهدف إحلال وإستمرار قوة الدفع لعملية السلام في أنغولا ووضعها

[1] Buchusya Mseteka Angola Moving Towards peace Talks , Reuters (February 25 .2002)
[2] Government of Angola : Announcement of Cessation of All offensive – military Movements , (luanda : Government of Angola , 13 March 2002.

على الطريق الصحيح، حيث تقوم خطة سلام الحكومة الأنغولية على عدة محاور لعل أهمها مايلي:[1]

- الإعتراف بالدستور ومؤسسات الدولة وشرعية إتفاق " بيسيس" Bicesse" لعام 1991 وبروتوكول " لوساكا" لعام 1994 بشأن السلام وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بأنغولا كإطار لعملية السلام.
- وقف جميع الأنشطة العسكرية من جانب القوات المسلحة الأنغولية من منتصف ليل 13 مارس 2002 للسماح بإجراء الإتصالات بين القوات المسلحة الأنغولية والقوات المسلحة التابعة ليونيتا وعلى أن يكون وقف إطلاق النار شاملا، وان يتم إنهاء العنف ضد المدنيين وكل من الملكية العامة والخاصة.
- غندماج العسكريين التابعين ليونيتا داخل الحياة الوطنية.
- على يونيتا القيام بإعداد تنظيم وتأسيس نفسها كحزب سياسي مشروع.
- ضمان سريان العفو العام عن الجرائم التي ارتكبت اثناء سنوات الحرب من أجل الإرتقاء بالمصلحة الوطنية.
- توسيع نطاق الدولة لمجمل إقليمها وتعيين موظفي يونيتا في الوظائف وفقا لإتفاق لوساكا.
- الإلتزام ببرنامج واضح وطويل المدى من أجل ضمان عودة جميع السكان المشردين لديارهم.
- القيام بعمل تعداد وطني للسكان وكذلك القيام بتسجيل الناخبين وإجراء الانتخابات الوطنية بأسرع وقت ممكن.
- مشاركة الكنائس وغيرها من منظمات المجتمع المدني في جميع تلك الأنشطة.
- القيام بتنفيذ البرنامج الإنساني للمساعدة في إعادة الإندماج الاجتماعي لأربعة ملايين من السكان و150000 من المقاتلين المسرحين و100000 من المشردين و50000 من اليتامى ضحايا الحرب.

[1] Angola Peace Monitor .Government s Peace Plan Angola Peace Monitor (Vol.8.No 7/ 9thApril 2002).

- توظيف الموارد الوطنية بما يتفق وتحقيق تلك الغايات والدعوة لعقد مؤتمر للمانحين الدوليين لبحث إمكانية تقديم الدعم الدولي.
- الإرتقاء بقيم التسامح الوطني من أجل بناء أنغولا الجديدة.

ثالثا: إتفاق " لوينا" Luena" العسكري:

وفي إطار التحرك نحو إنهاء الحرب وإقرار السلام في أنغولا فقد إجتمع وفد من القادة العسكريين الحكوميين مع وفد من القادة العسكريين التابعين لحركة يونيتا، وذلك بمدينة "لوينا" Luena " الأنغولية الواقعة بالقرب من عاصمة أنغولا "لواندا" ، وبها جرت محادثات ومفاوضات بين الطرفين إنتهت بتوقيع إتفاق بينهما تضمن إيقاف الدمار الذي سببته الحرب الأهلية من خلال هدنة وطنية يجري تنفيذها إعتبارا من 4 أفريل 2002 ، كما تضمن الاتفاق إقرار الجانبين بضرورة التعهد بإنهاء العداءات وإستعادة السلام في كل مكان على الإقليم الأنغولي ، ومن جانبها أعلنت الحكومة الأنغولية أن إتفاق "لوينا" يعد خطوة ضخمة للأمام نحو إقامة سلام قوي في أنغولا، في حين أوضح رئيس وفد يونيتا في محادثات "لوينا"أن يونيتا ستفعل كل شيء لإتمام هذا الاتفاق كما طالب جميع الأنغوليين بالمساعدة على إقامة السلام في البلاد.[1]

[1] AFROL NEWS: an End to Angola s 27 years of War AFROL NEWS .31 MARCH 2002.

الخاتمة

الخاتمة:

كالأرشيف غير متوفرة نوعا ما، وهو حال دراستنا هذه التي تصل فترتها الزمنية حتى سنة 2002، كما أن الدراسات الخاصة بإفريقيا في جامعاتنا في مرحلة الدكتوراه تكاد تعد على الأصابع.

لذلك فإن إهتمامي في هذا البحث كان بالدرجة الأولى هو نفض الغبار وتسليط الضوء على جانب من الجوانب الخفية بالنسبة لتاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر علها تكون بداية سلسة لبداية دراسات ومواضيع متشابهة تخدم البحث العلمي بالدرجة الأولى وحتى نثري بها مكتبتنا التاريخية من خلال كتابة تاريخ إفريقيا بأقلام جزائرية إفريقية، كما يمكن أن تكون النتائج المتوصل إليها في البحث بداية لأسئلة وإشكاليات أخرى تدخل في إطار إهتمامات الباحثين تباعا.

وفي ختام هذه الدراسة المتواضعة حول موضوع الحرب الاهلية في أنغولا خلص هذا البحث لعدة نتائج، يمكن سردها على النحو التالي:

- يمكن إعتبار أن أنغولا كانت تمثل أنموذجا سيئا للمستعمرات البرتغالية في إفريقيا حيث شاع فيها التخلف الحضاري والسياسي والإقتصادي وتفاقم الإستنزاف للموارد المختلفة.
- أن الإختلافات الدينية المذهبية في أنغولا (الكاثوليكية في الوسط والغرب والبروتستانية في الجنوب والشرق) هي مجرد عامل مساعد للخلافات القبلية ومع هذا فإن الإختلافات الدينية المذهبية تؤجج الخلافات القبلية وتزيدها.
- يمكن القول أن المجموعات الإثنية اللغوية الرئيسية في أنغولا سيكون لها دور كبير في الحركة الوطنية وتكوين الأحزاب السياسية الأنغولية وحرب التحرير وحتى الحرب الاهلية.
- من خلال دراسة التركيبة البشرية للمجتمع الأنغولي إتضح جليا أن التمزق السياسي والديمغرافي وتلك النزعة القبلية، ساهمت في إندلاع الحرب الأهلية وهي تقدم التفسير التاريخي لجذر هام من جذورها.

- أثبتت الحرب الأنغولية أن ضعف الإندماج القومي والمتمثل في ترسخ النزعة القبلية يعد أبرز العناصر المعرقلة أمام قيام دولة وطنية مستقرة، الأمر الذي أفضى إلى إندلاع حرب أهلية ضروس في أنغولا.
- كما يلاحظ أن الحركات الوطنية في أنغولا جمعت بين سمتين متناقضتين: من جهة تميزت بالترابط بين تيارات الحركة الوطنية بحكم الخضوع لمستعمر واحد، ومن جهة أخرى تميزت بالإنقسام بحكم الواقع الاجتماعي والثقافي من ناحية أخرى.
- الملاحظ أن إقليم كابيندا ينتمي إلى نفس التركيبة الاجتماعية والثقافية الكونغولية كما يعتبر أخر المناطق التي ضمت إلى أنغولا، وبفعل ما ظهر في هذا الإقليم من نفط وماس جعله أكثر ميلا للثورة، ورفضه لسلطة المركز الأنغولي في لواندا.
- وهكذا يمكن القول أن البترول المكتشف في بلاد القبائل الكبرى والتي تركزت فيها حقول إستخراجه، مما زاد في رغبتها في الإستقلال للظفر بعائداتها لوحدها.
- كما يعتبر إقليم كابيندا نقطة هامة في تجمع الإستثمارات الأمريكية والأوروبية، وهو ما مهد لنشأة حركة معارضة مسلحة كان لها دور في الحرب الأهلية بعد الإستقلال.
- يمكن إستخلاص أن الواقع الفعلي في الحرب الأهلية الأنغولية يشير إلى تعدد أوجه ومسارات الحرب الأهلية، خاصة وأنها جمعت بين الحرب الأهلية والحرب ضد المستعمر سابقا والحرب من أجل الصراع على السلطة والثروة والحرب من أجل المصالح النفوذ.
- يمكن القول أنه إذا كانت الحرب ضد المستعمر البرتغالي قد إنتهت بإستقلال البلاد من الاحتلال البرتغالي سنة 1975، وأن الحرب ذات التدخل الدولي قد إنتهت نسبيا بإنتهاء الحرب الباردة مع أواخر الثمانينات، فإن الحرب الداخلية الأنغولية هي التي إستمرت دون إنقطاع نهائي إلى غاية مقتل جوناس سافيمبي سنة 2002 وبالتالي نهاية الحرب الأهلية، كل هذا يؤكد أن كل مسببات الحرب الأهلية الخارجية هي أسباب فرعية والأسباب الداخلية هي الأسباب الرئيسية.
- نستنتج أن إستمرارية الحرب الداخلية الأنغولية رغم إنتهاء التدخل الأجنبي نسبيا مع أواخر الثمانينات، يؤكد فرضية أن العنصر الداخلي للحرب هو العامل الثابت وأن العنصر الخارجي يمثل العامل المتغير في الأزمة الأنغولية.

- أن القبيلة في أنغولا وإفريقيا عموما ظلت وستظل إلى سنوات عديدة قادمة تمثل عائقا للوحدة الوطنية، بسبب عدم قدرة النسيج السكاني في أنغولا على الإنصهار والإنسجام في بوتقة الوطن الواحد نتيجة الإختلافات الإثنوغرافية واللغوية، وهي إختلافات تستخدمها الأطراف المتصارعة للوصول إلى السلطة.
- يمكن إستخلاص أنه وبغض النظر عن كون التدخل الأجنبي إقليميا أو دوليا فإنه ترك أثارا سيئة على مسارات تلك الحرب وساهم في تصعيدها وتعاظمها.
- إن أهم العوامل الداخلية هو شهوة الوصول إلى السلطة لدى قادة حركة يونيتا، والإختلافات بين القبائل التي يستند إليها كل من النظام الحاكم في لوندا وحركة يونيتا
- إن أهم العوامل الخارجية في نشوب وإستمرار الحرب الأهلية في أنغولا هي المساعدات الخارجية لأطراف الصراع، حيث قدمت هذه المساعدات من كل من الإتحاد السوفياتي سابقا وكوبا من جانب، وجنوب إفريقيا والولايات المتحدة والزائير وزامبيا من جانب أخر، وحتى بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي وإنسحاب كوبا من أنغولا فإن مساعدات بقية الدول لحركة يونيتا هناك شك في توقفها، وإلا لما إستطاعت حركة يونيتا تحدي النظام الحاكم في لوندا إلى تلك الدرجة من العنف المتصاعد.
- أفرزت الثورة المسلحة والحرب الأهلية إتجاهات سياسية وعقائدية تقدمية لكنها لم تتمكن من الخروج من الإطار الاجتماعي الصلب إي القبلية والنظرة الضيقة للوطنية.
- أن البيئة الداخلية للدول الإفريقية تجعل من التدخل الأجنبي أمرا ممكنا، كما تعمل الدول الكبرى على إستمرار وتدعيم خصائص هذه البيئة الداخلية.
- أن الإيديولوجيات التي تنتهجها الأطراف المتصارعة في أنغولا لاتتم نتيجة قناعات مذهبية، وإنما يتم تبنيها من أجل التمايز مع الحركات المناوئة، والدليل على ذلك تغيير "حركة يونيتا " من الماركسية وتوجهها نحو أحضان الغرب لخلافها مع "حركة مبلا" الماركسية" كما أن "حركة مبلا" نفسها أضطرت إلى التخلي عن ماركسيتها المعلنة حفاظا على مصالحها ولمهادنة الغرب والولايات المتحدة الأمريكية التي هددت بالتدخل المباشر إذا ما تضررت مصالحها البترولية وإمتيازاتها الخاصة بإستخراج الماس.
- أن طول أمد الحرب بين الطرفين المتصارعين قد إلى تعميق النزعة القبلية، لما تسببته الحرب من أحقاد وخسائر في الأرواح والمعدات.

- أظهرت الحرب عمق الخلاف بين العديد من الدول الإفريقية ويرجع ذلك إلى إختلاف المصالح ولإرتباط هذه الدول بالقوى العالمية ذات المصالح المتباينة في أنغولا.
- كشفت نهاية الحرب الباردة النقاب بصورة لا تقبل الشك أن الحرب بالنيابة في إفريقيا كانت حقيقة واقعة وأن الدول العظمى تتحمل مسؤولية سياسية وأخلاقية مباشرة عن إندلاع الحرب الأهلية وطول أمدها.
- جسدت الحرب الأهلية مثالا حيا لمدى قدرة المستعمر على إستغلال التناقضات الاجتماعية والسياسية والعقائدية في إحداث فوضى مدمرة للبلدان المحتلة بما ينسجم ومصلحته السياسية والإقتصادية.
- أدى تفكك الإتحاد السوفياتي ورد الفعل الإيجابي للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها مع الأزمة الأنغولية في أعقاب هذا التطور العالمي المهم، إلى تكثيف الضغوط التي أفضت إلى وضع حد لهذه الأزمة القاسية، وهو الأمر الذي يؤكد ما للعامل الخارجي من تأثير على مجرى الأحداق في أنغولا.
- كانت هناك جهود مبذولة لإنهاء الحرب الأهلية في أنغولا وإيجاد تسوية لها وشارك فبها أطراف متنوعون وكان من محصلتها التوصل لإقناع طرفي الصراع بإبرام عدة إتفاقيات للسلام ولكن المشكلة ظلت تتمثل في عدم دخول تلك الإتفاقيات والتسويات حيز التنفيذ الفعلي ولم يلتزم بها أطراف الصراع (خاصة يونيتا).
- إن بناء تسويات السلام على أساس تقسيم السلطة والمصالح بين المتنازعين، دون مصالحة وطنية حقيقية، وإعلاء المصلحة القومية وترسيخ مبادئ قبول الأخر، والمشاركة لا المغالبة وترسيخ أسس تلك التسويات قبل كل شيئ قد يؤدي لمزيد من الصراعات والنزاعات متى إختلت معادلة المصالح، وذلك ما رسخته التجربة الانغولية.
- إن عدم تهيئة البيئة السياسية، وتوفير الأمن والأمان، وتشر ثقافة المشاركة السياسية البناءة، وإعلاء روح المواطنة بعيدا عن التعصب السياسي والعرقي والإيديولوجي داخل المجتمعات، يؤدي إلى فشل أية تجربة ديبقراطية فيه، ومن ثم الصراع بين قواه وتوجهاته المختلفة، خاصة في مجتمع حديث عهد بالعمل الديمقراطي، وممارسة الديمقراطية، وذلك ما بدى في التجربة الديمقراطية الأولى في أنغولا بعد تسويات السلام.

- وفي الأخير إنتهت الحرب الأهلية في أنغولا بعد مقتل جوناس سافيمبي زعيم حركة "يونيتا" المعارضة سنة 2002 وبالتالي نهاية أطول حرب أهلية في تاريخ إفريقيا.

الملاحق

الملاحق:

الملحق رقم 01: خريطة توضح الموقع الجغرافي لدولة أنغولا بالنسبة لقارة إفريقيا[1].

[1] Wolfers, Michael& Bergerol,Jane : Angola in The Front Line , U.K.1983

الملحق رقم02: خريطة مظاهر السطح في أنغولا[1]

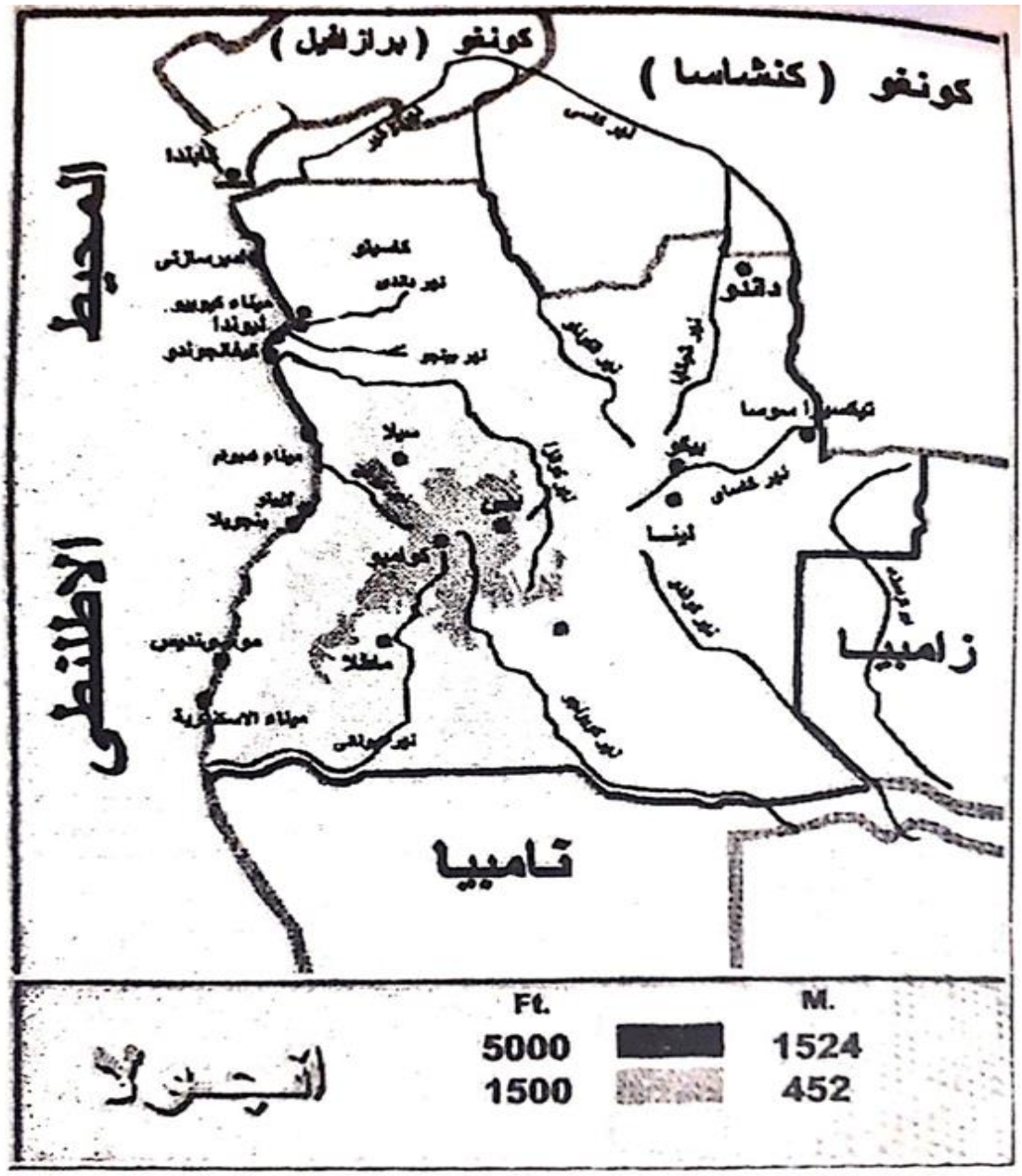

1. نرمين كمال محمود طولان، العلاقات السوفيتية الأنغولية منذ 1956 حتى 1976، رسالة ماجيستير، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2005.

الملحق رقم03: خريطة الأنهار في أنغولا.[1]

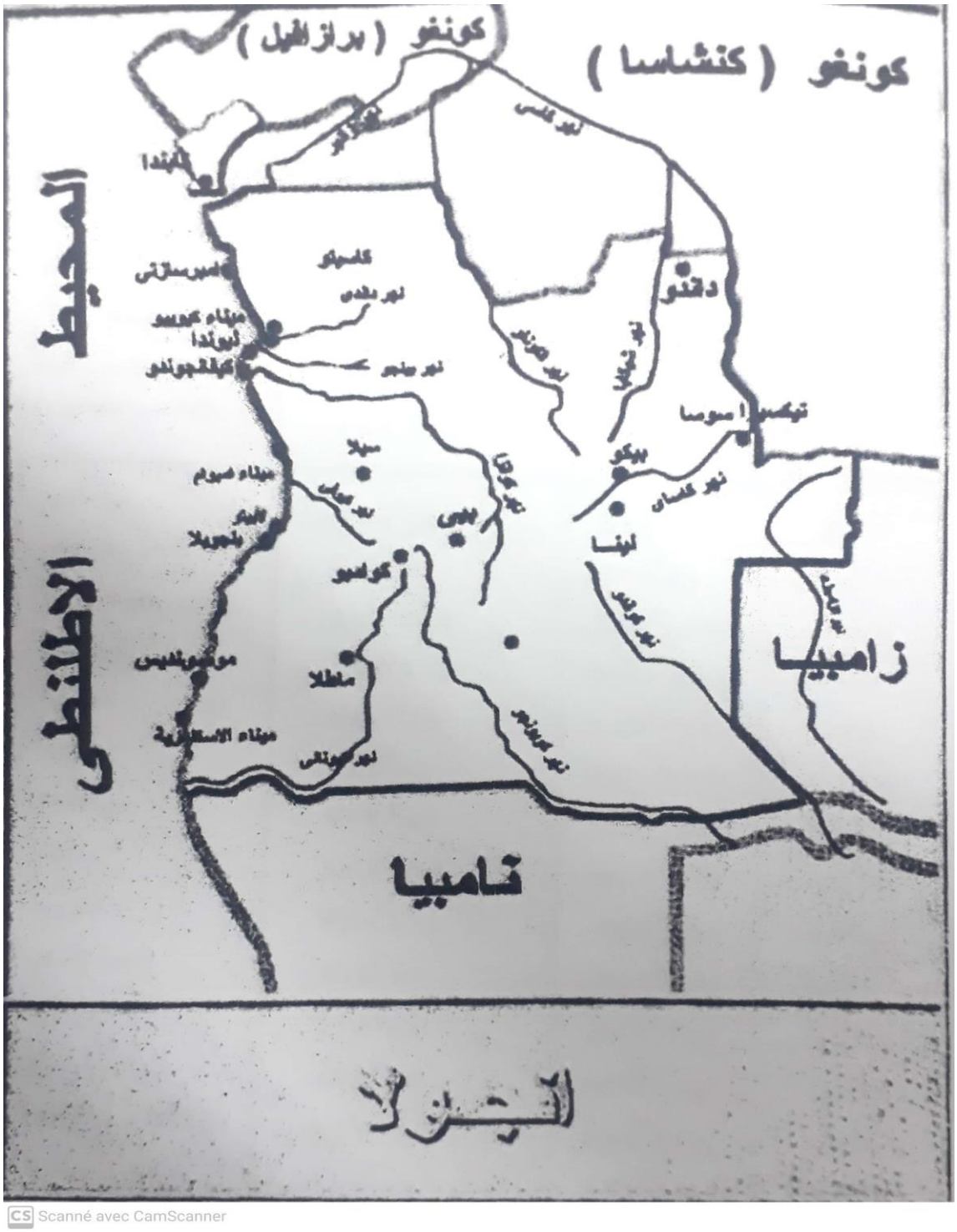

Scanné avec CamScanner

[1] نرمين كمال محمود طولان، العلاقات السوفيتية الأنغولية منذ 1956 حتى 1976، نفس المرجع السابق.

الملحق رقم 04: خريطة أهم المحاصيل الزراعية في أنغولا[1]

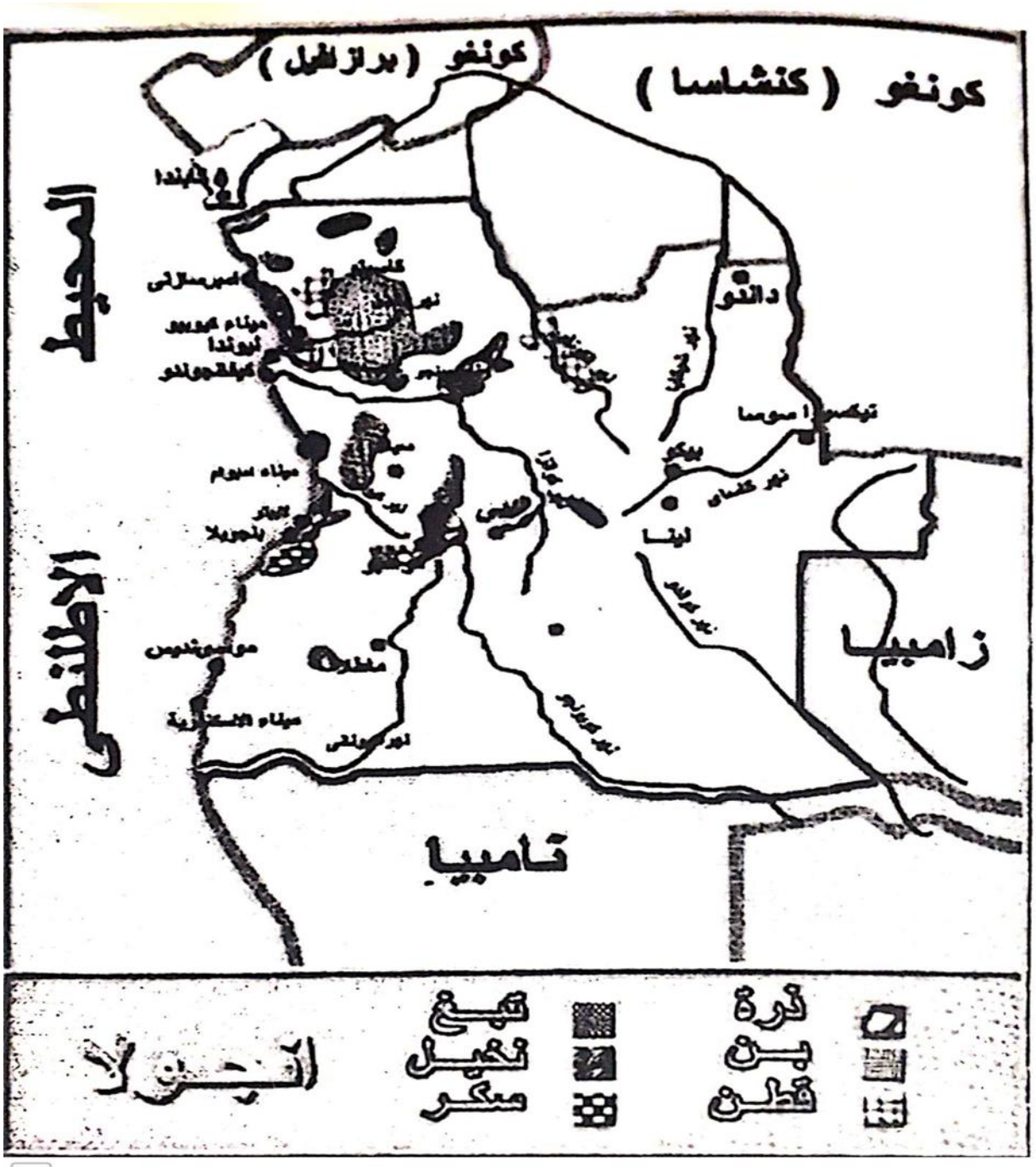

Scanné avec CamScanner

[1] نرمين كمال محمود طولان، العلاقات السوفيتية الأنغولية منذ 1956 حتى 1976، نفس المرجع السابق.

الملحق رقم05: خريطة شعوب أنغولا[1]

[1] Abshire, D.M & Samuels M.A, Portuguese Africa, a Handbook, London, Praeger, 1969, p423.

الملحق رقم06: خريطة الممالك التاريخية لأنغولا[1]

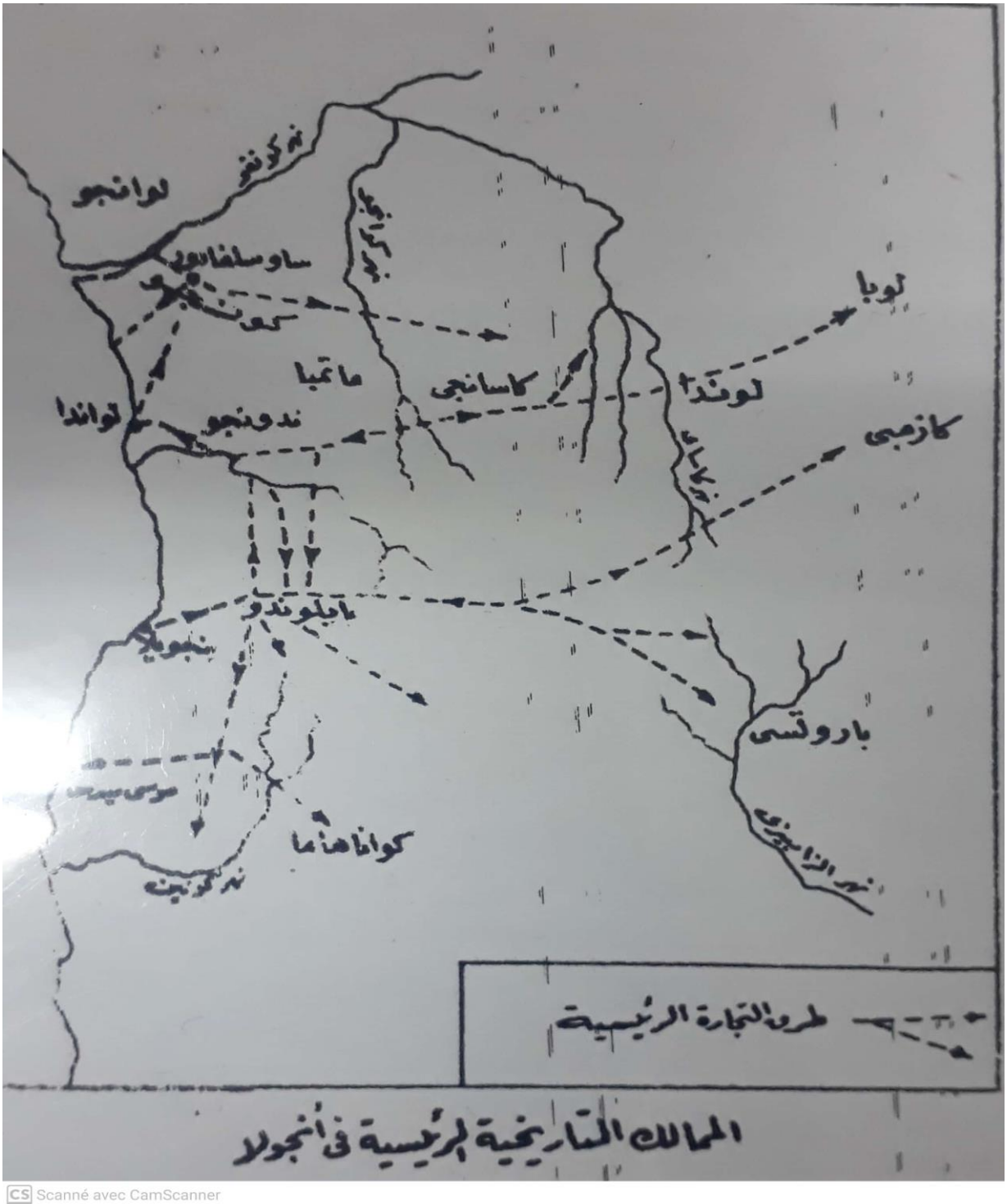

Scanné avec CamScanner

[1] محمد محسن محمد عوض، نفس المرجع السابق.

الملاحق:

الملحق رقم07: خريطة الكثافة السكانية في أنغولا[1]

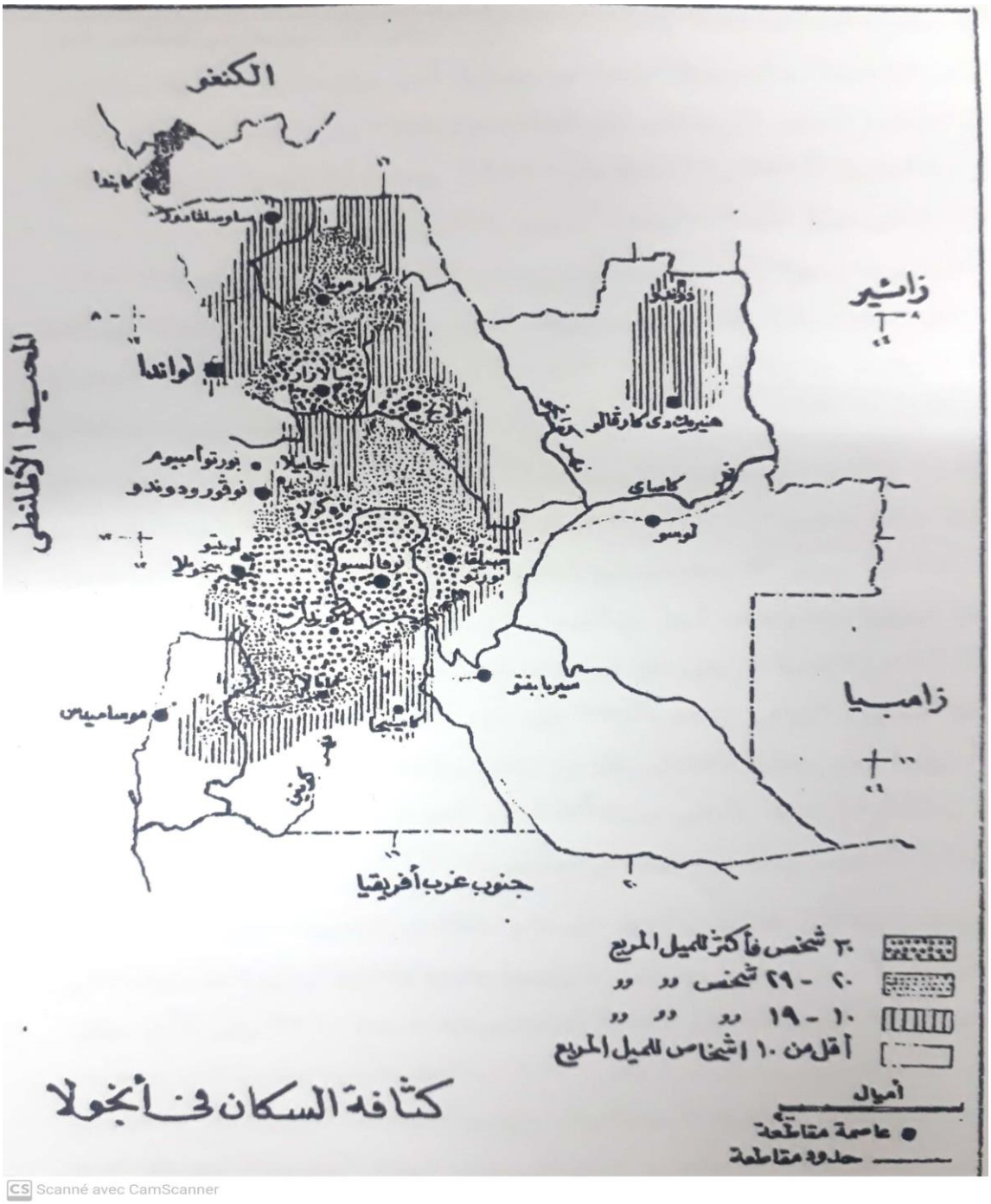

[1] Abshire, D.M & Samuels M.A, Portuguese Africa, a Handbook, London, Praeger, 1969.

الملحق رقم 08: جدول يوضح التوزيع السكاني لأنغولا في مقاطعاتها وفقا لإحصاء عام 1970.[1]

المقاطعـــــة	مساحة المنطقة (كم٢)	التعـــداد	الكثافـة (كم٢)
كابندا	٧,٢٧٠	٨٠,٨٥٧	١١,٠٢
زائيـر	٤٠,١٣٠	٤١,٧١٦	١,٠٤
اويجي Uigé	٥٥,٨١٨	٣٨٦,٠٣٧	٦,٩١
لواندا	٣٣,٧٨٩	٥٦٠,٥٨٩	١٦,٥٩
كوانزانورت	٢٧,١٠٦	٢٩٨,٠٦٢	١٠,٩٩
كوانزا سول	٥٩,٢٦٩	٤٥٨,٥٩٢	٧,٧٣
مالانج	١٠١,٠٢٨	٥٥٨,٦٣٠	٥,٥٢
لونـدا	١٦٧,٧٨٦	٣٠٢,٥٣٨	١,٨٠
بنجويلا	٣٧,٨٠٨	٤٧٤,٨٩٧	١٢,٥٦
[illegible]	٣٠,٧٦٧	٨٣٧,٦٢٧	٢٧,٣١
بيـه Bié	٧١,٨٧٠	٦٥٠,٣٣٧	٩,٠٤
موكسيكو	١٩٩,٧٨٦	٢١٣,١١٩	١,٠٦
كواندو كوبانجو	١٩٢,٠٧٩	١١٢,٠٣٧	٠,٥٨
موسامبدس	٥٥,٩٤٦	٥٣,٠٥٨	٠,٩٤
هيلا	١٦٦,٣٤٨	٦٤٤,٨٦٤	٣,٨٧
المجمـــوع	١٢٤٦,٧٠٠	٥٦٧٣,٠٤٦	٤,٥٥ (١)

CS Scanné avec CamScanner

[1] محمد محسن محمد عوض، نفس المرجع السابق.

الملحق رقم 09 : خريطة قبائل أنغولا الكبرى[1]

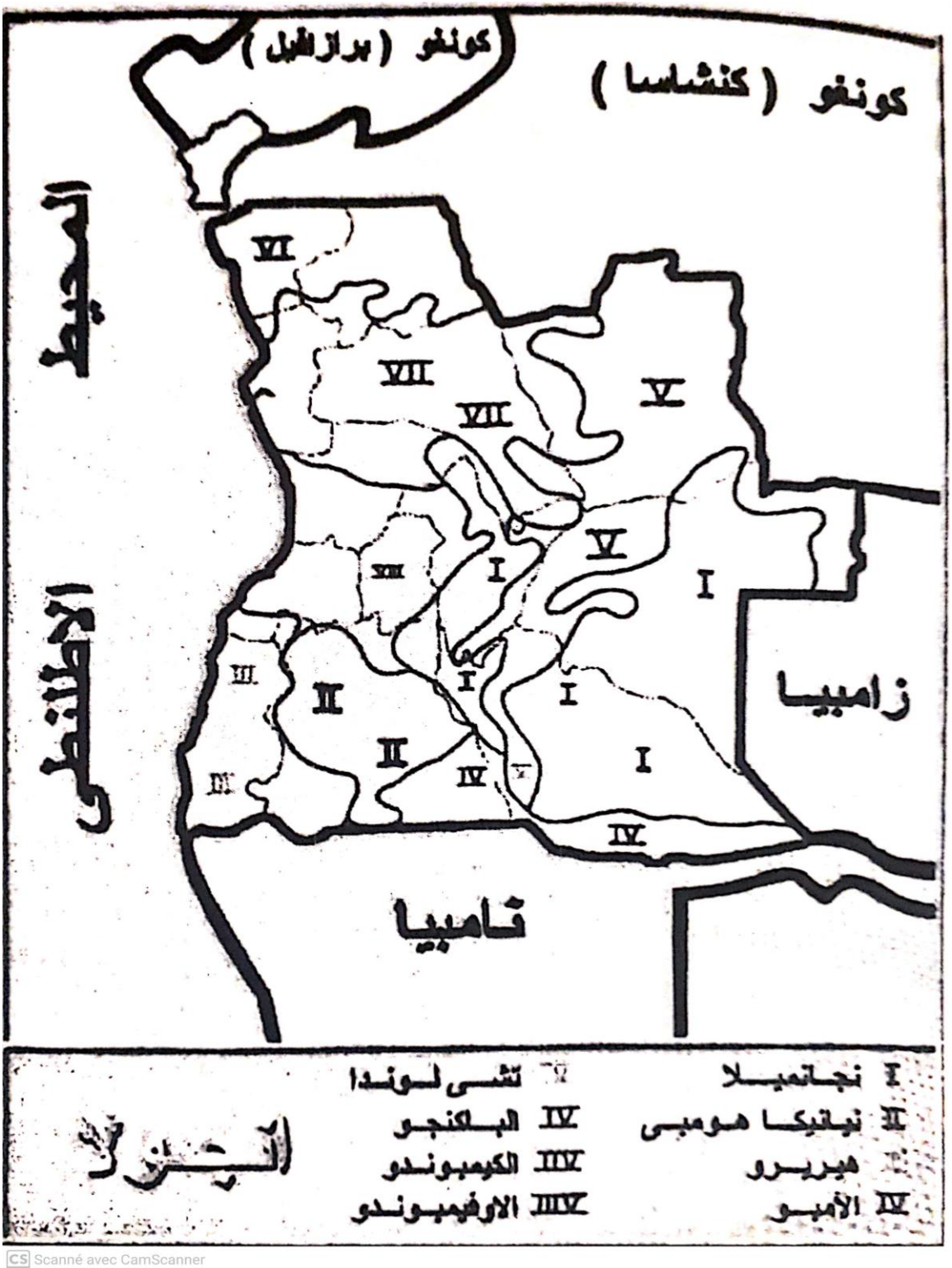

[1] محسن عوض، أنغولا من الثورة إلى الإستقلال، القاهرة، 1979.

الملاحق:

الملحق رقم10 : جدول معتنقو الأديان في أنغولا[1]

الطائفة	١٩٠٠م	١٩٧٠م	منتصف ١٩٧٥م	منتصف ١٩٨٠م	٢٠٠٠م
رومان كاثوليك	١٥,٠٠٠ (٪٥)	٢,٤٨١,٣٨٠ (٪٦١,٤)	٤,١٨٠,٢٧٠ (٪٦٥,٨)	٤,٩٣٢,٣٠٠ (٪٦٨,٧)	٩,٠٤٧,٤٠٠ (٪٧٢,٦)
بروتستانت	٢,٠٠٠ (٪١)	١,٠٠٨,٦٧٠ (٪١٧,٨)	١,١٩٥,٧٦٠ (٪١٨,٨)	١,٤٢٣,٥٠٠ (٪١٩,٨)	٢,٦٥٥,٥٠٠ (٪٢١,٣)
أديان إفريقية	٢,٩٥٣,٠٠٠ (٪٩٩,٤)	١,١٠٠,٢٥٩ (٪١٩,٤)	٨٨١,٩٢٠ (٪١٣,٩)	٦٨٣,٥٠٠ (٪٩,٥)	٢٥٢,٤٠٠ (٪٢,٠)
أديان أخرى	- -	٧٩,٧٠٠ (٪١,٤)	٩٥,٠٥٠ (٪١,٥)	١٤٠,٧٠٠ (٪٢,٠)	٥٠٦,٧٠٠ (٪٤,١)
عدد السكان	٢,٩٧٠,٠٠٠ (٪١٠٠)	٥,٦٧٠,٠٠٠ (٪١٠٠)	٦,٣٥٣,٠٠٠ (١٠٠)	٧,١٨١,٠٠٠ (٪١٠٠)	١٢,٤٦٢,٠٠٠ (٪١٠٠)

CS Scanné avec CamScanner

[1] Harrett, B. David: World Christian Encyclopedia, a Comparative Study of Churches and Religions in the Modern World, Oxford: Oxford University Press.

الملاحق:

الملحق رقم 11 : خريطة توضح المعارك الرئيسية بين الجيش البرتغالي والمقاومة الأنغولية.[1]

CS Scanné avec CamScanner

[1] نرمين كمال محمود طولان، العلاقات السوفيتية الأنغولية منذ 1956 حتى 1976، نفس المرجع السابق.

الملحق رقم 12: صورة شخصية روبيرتو هولدنRoberto Holden [1]

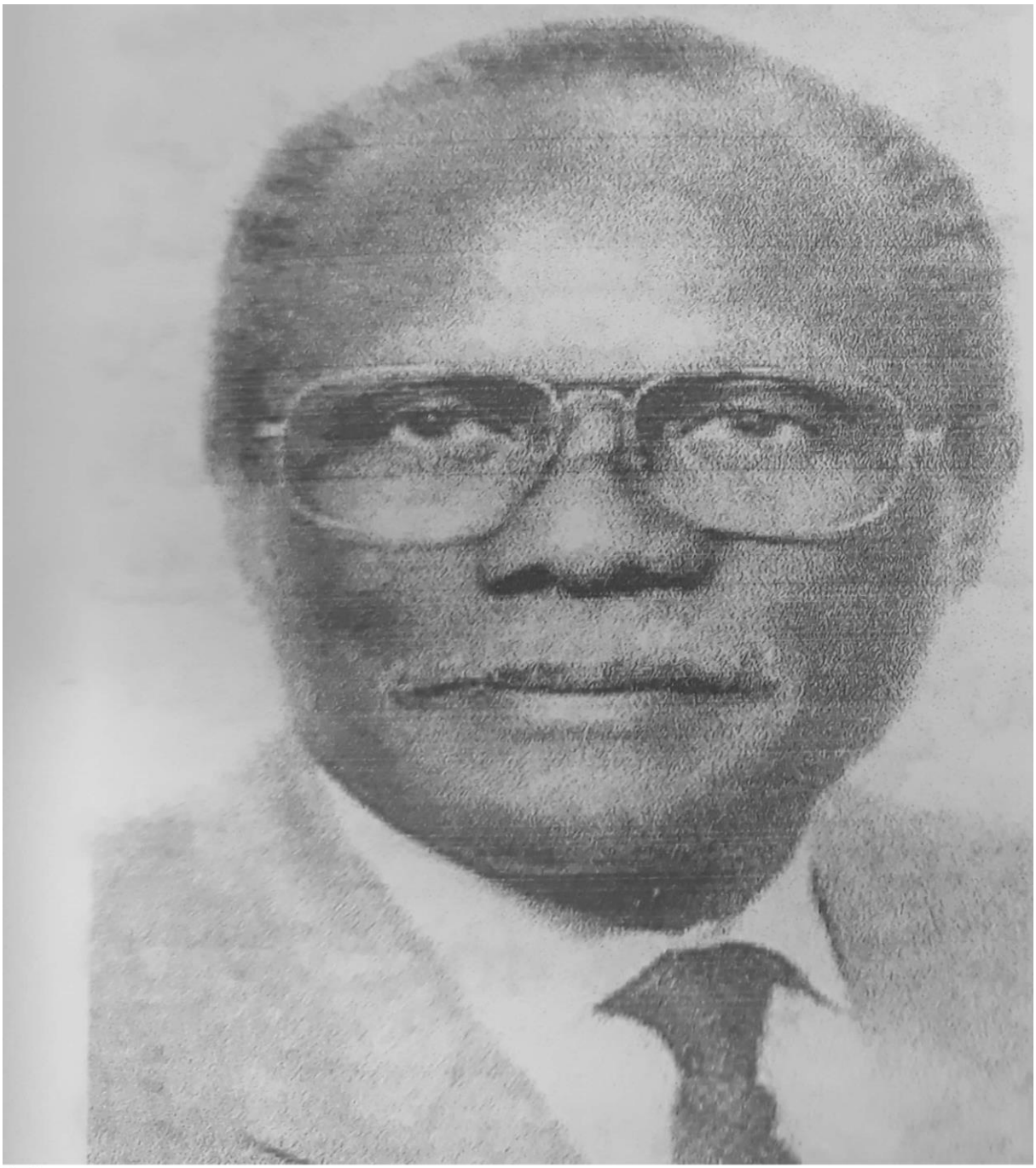

CS Scanné avec CamScanner

[1] منصف بكاي، دور الجزائر في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية، المرجع السابق.

الملحق رقم13: صورة شخصية جوناس سافيمبي[1]

Scanné avec CamScanner

[1] منصف بكاي، دور الجزائر في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية، المرجع السابق.

الملحق رقم 14: صورة شخصية أوغستينو نيتو Ogostino Neto[1]

CS Scanné avec CamScanner

[1] منصف بكاي، دور الجزائر في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية، المرجع السابق.

الملحق رقم 15: برنامج الحد الأدنى للحركة الشعبية لتحرير أنغولا[1].

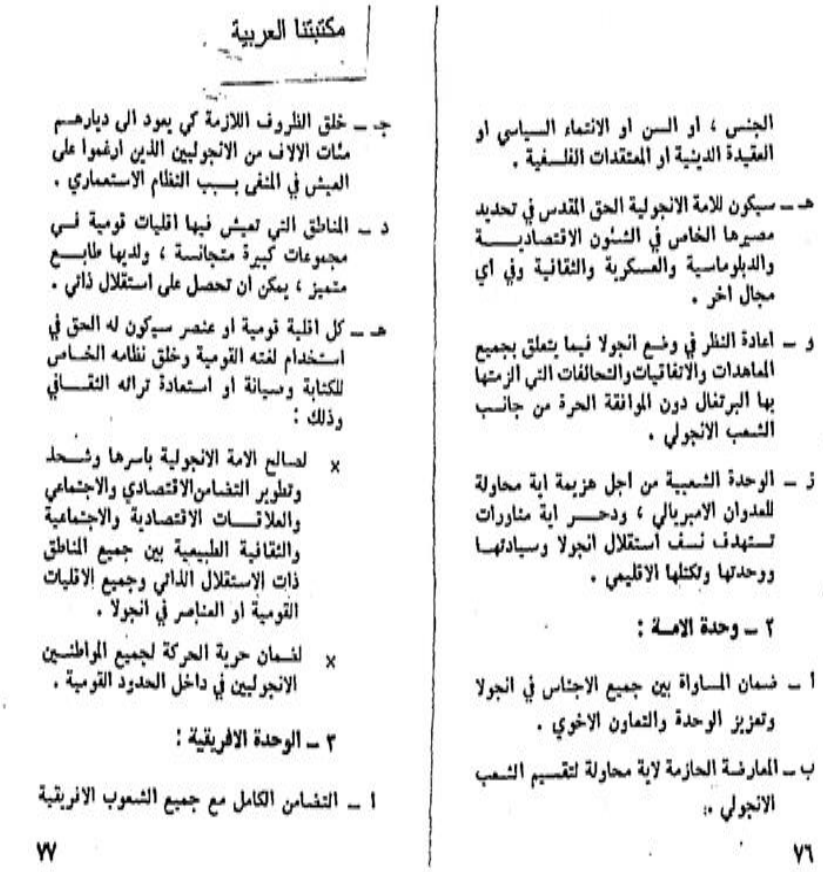

الجنس ، او السن او الانتماء السياسي او العقيدة الدينية او المعتقدات الفلسفية .

هـ ـ سيكون للامة الانجولية الحق المقدس في تحديد مصيرها الخاص في الشئون الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والثقافية وفي اي مجال اخر .

و ـ اعادة النظر في وضع انجولا فيما يتعلق بجميع المعاهدات والاتفاقيات والتحالفات التي الزمتها بها البرتغال دون الموافقة الحرة من جانب الشعب الانجولي .

ز ـ الوحدة الشعبية من اجل هزيمة اية محاولة للعدوان الامبريالي ، ودحر اية مناورات تستهدف نسف استقلال انجولا وسيادتها ووحدتها وتكتلها الاقليمي .

٢ ـ وحدة الامة :

ا ـ ضمان المساواة بين جميع الاجناس في انجولا وتعزيز الوحدة والتعاون الاخوي .

ب ـ المعارضة الحازمة لاية محاولة لتقسيم الشعب الانجولي .

٧٦

مكتبتنا العربية

جـ ـ خلق الظروف اللازمة كي يعود الى ديارهم مئات الالاف من الانجوليين الذين ارغموا على العيش في المنفى بسبب النظام الاستعماري .

د ـ المناطق التي تعيش فيها اقليات قومية في مجموعات كبيرة متجانسة ، ولديها طابع متميز ، يمكن ان تحصل على استقلال ذاتي .

هـ ـ كل اقلية قومية او عنصر سيكون له الحق في استخدام لغته القومية وخلق نظامه الخاص للكتابة وصيانة او استعادة تراثه الثقافي وذلك :

× لصالح الامة الانجولية باسرها وشحذ وتطوير التضامن الاقتصادي والاجتماعي والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الطبيعية بين جميع المناطق ذات الاستقلال الذاتي وجميع الاقليات القومية او العناصر في انجولا .

× لضمان حرية الحركة لجميع المواطنين الانجوليين في داخل الحدود القومية .

٣ ـ الوحدة الافريقية :

ا ـ التضامن الكامل مع جميع الشعوب الافريقية

٧٧

[1] وثيقة برنامج الحد الأدنى للحركة الشعبية لتحرير أنغولا وثائق جمهورية أنغولا الشعبية، مجلة الطليعة المصرية، عدد أفريل 1976.

التي تكافح من اجل استقلالها الكامل ، وبخاصة مع الحركات الشعبية والسياسية التي تكافح ضد الاستعمار البرتغالي .

ب ـ تعزيز الوحدة بين جميع شعوب القارة الافريقية على اساس احترام الحرية والكرامة والتقدم السياسي والاقتصادي لكل من هذه الشعوب .

جـ ـ توحيد الشعوب الافريقية وفقا للارادة الحرة لكل شعب . وعن طريق الوسائل الديموقراطية والسلمية .

د ـ معارضة اية محاولة لضم اي شعب او قهره.

هـ ـ في غضون توحيد الشعوب الافريقية يجب صيانة المنجزات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للطبقة العاملة والفلاحين في كل بلد .

٤ ـ النظام الديموقراطي :

أ ـ نظام جمهوري ديموقراطي علماني لانجولا .

ب ـ ضمان حرية التعبير والوعي والدين وحرية الصحافة والاجتماع والانضمام الى الجمعيات

مكتبتنا العربية

وحرية الاقامة والتراسل .. الخ ، بالنسبة للشعب الانجولي باسره .

جـ ـ جميع المواطنين الانجوليين بصرف النظر عن القومية او العنصر او الجنس ، او الطبقة الاجتماعية او المستوى الثقافي او المهنة او الوضع الاقتصادي او العقيدة الدينية او المعتقد الفلسفي سيكون لهم الحق في التصويت عند سن الواحدة والعشرين .

د ـ النظام الانتخابي يقوم على الاقتراع العام والمتساوي والمباشر والتصويت السري .

هـ ـ الجمعية التشريعية لشعب انجولا ستكون هي الجهاز الاعلى لسلطة الدولة التشريعية .

و ـ الجمعية التشريعية لشعب انجولا ستكون نتيجة لانتخابات عامة حرة ، وفي الانتخابات العامة الحرة فان الاحزاب السياسية الكبيرة يمكن ان تقدم مرشيحها على اساس قائمة واحدة او بقوائم منفصلة .

ز ـ الجمعية التشريعية لشعب انجولا ستضع الدستور لجمهورية انجولا .

ح ـ جميع اعضاء الجمعية التشريعية لشعب انجولا سيتمتعون بالحصانة البرلمانية .

هـ ـ الجمعية التشريعية لشعب انجولا ستعين حكومة ائتلافية تقوم بالتعزيز الفعال للوحدة بين الاقليات القومية او العنصرية . وكل مناطق البلاد ، وكل الطبقات الاجتماعية ، وكل الاحزاب السياسية وتعبر في اصالة عن ارادة الامة في دعم حرية انجولا وتقدمها وضد خضوع البلاد للمصالح الاجنبية سواء من الناحية السياسية او الاقتصادية او الاقليمية او الثقافية .

ى ـ حكومة جمهورية انجولا ستكون اعلى جهاز للسلطة التنفيذية .

ك ـ حكومة جمهورية انجولا ستستمد سلطاتها من الجمعية التشريعية لشعب انجولا وستكون مسئولة عن سياستها امام تلك الجمعية .

ل ـ كل اقليم مستقل ذاتيا سيكون له الحق في اصدار قوانين اقليمية تلائم ظروفه الخاصة شريطة الا تتعارض هذه القوانين مع التشريع العام لانجولا .

م ـ افرقة الجهاز الاداري باسره في البلاد .

ن ـ ضمان الامن الشخصي لجميع الاجانب الذين يطيعون القوانين السارية في البلاد وفقا للاعلان العالمي لحقوق الانسان .

مكتبتنا العربية

٥ ـ التعليم الاقتصادي وتنمية الانتاج :

ا ـ تخطيط الاقتصاد الانجولي وتنميته تدريجيا .

ب ـ تحويل انجولا الى بلد قوى ومزدهر وحديث وصناعي ومستقل اقتصاديا .

جـ ـ تنمية الزراعة وفق الاهداف الاولية التالية : القضاء على زراعة المحصول الواحد ، الزيادة التدريجية للانتاجية الزراعية ، والمكننة التدريجية للعمل الزراعي .

د ـ الانشاء والتوسع التدريجي للمشروعات التجارية والصناعية التابعة للدولة ، والتعاونيات التجارية والتعاونيات الانتاجية، الانشاء التدريجي للصناعة الثقيلة وللصناعات الخفيفة من اجل انتاج السلع الاستهلاكية .

هـ ـ اضطلاع الدولة بالتنقيب عن مصادر الطاقة بالبلاد .

و ـ الغاء الامتيازات التي منحها النظام الاستعماري للمشروعات الاجنبية .

ز ـ اعادة انشاء وتنمية الصناعات الافريقية التقليدية .

ح ـ تنمية المواصلات والنقل .

مكتبتنا العربية

ط ـ حماية الصناعة الخاصة والتجارة الخاصة .

ى ـ تشجيع الصناعة الخاصة والتجارة الخاصة اللتين تكونان مفيدين للشعب واقتصاد الدولة .

ك ـ المشروعات التي يديرها الاجانب ستكون مطالبة بالخضوع للقوانين الجديدة السارية في انجولا.

ل ـ حماية المشروعات الاقتصادية التي يديرها الاجانب والتي تكون ذات فائدة لحياة الشعب الانجولي وتقدمه ، ولتعزيز استقلاله الحقيقي .

م ـ التنمية الكثيفة للعلاقات الاقتصادية بين المدن والريف بهدف تحسين الظروف المعيشية لسكان الريف ورفع مستوى معيشة الفلاحين .

ن ـ اقرار سياسة تضع في اعتبارها مصالح كل من المستخدمين واصحاب الاعمال .

س ـ انشاء بنك للدولة واصدار عملة قومية ومنع التضخم وتثبيت سعر العملة .

ع ـ فرض رقابة الدولة على التجارة الخارجية لانجولا لصالح كل الشعب .

ف ـ اعادة النظر في ديون انجولا المزعومة للبرتغال، وتخفيض العجز في ميزان انجولا التجاري والموازنة بين دخل البلاد ونفقاتها .

ص ـ الغاء النظام الضريبي الذي ادخله الاستعماريون البرتغاليون واقرار نظام ضريبي جديد عادل ورشيد ومبسط .

ث ـ ضبط الاسعار وتثبيتها .

خ ـ اتخاذ الاجراءات لمكافحة المضاربة .

٦ ـ الاصلاح الزراعي :

ا ـ اقرار اصلاح زراعي يهدف القضاء على كل المظالم والغاء الاحتكار الخاص لانتاج السلع الزراعية وتطبيق المبدا القائل بان « الارض لمن يفلحها » .

ب ـ التاميم التام للاراضي المملوكة لمناهضي حركة الشعب والاستقلال العاجل لانجولا . وللخونة والاعداء الصرحاء لدولة انجولا المستقلة الديموقراطية .

جـ ـ اقرار حد اعلى لحيازات الافراد في الريف على ان يكون لوضع الارض في كل منطقة ما يستحقه من اعتبار .

د ـ بعد اعادة النظر في سند الملكية لكل حيازة تشترى الدولة باسعار معقولة المساحات التي تزيد على الحدود التي يقررها القانون .

هـ ـ توزيع الارض على الفلاحين المعدمين ، وعلى اولئك الذين لا يمتلكون مساحة كافية منها .

و ـ الملاك الجدد للاراضي التي اعيد توزيعها بطريقة قانونية لن يكونوا مطالبين بدفع اية مبالغ للملاك الذين مسودرت اراضيهم او للدولة .

ز ـ حماية الحقوق التي اكتسبها الفلاحون في مجرى نضال الشعب من اجل استقلال انجولا .

٧ ـ سياسة العدالة الاجتماعية والتقدم الاجتماعي :

أ ـ حماية الدولة لحقوق العمال والفلاحين وجميع الطبقات الاجتماعية التي تدافع بفعالية عن استقلال انجولا وعن سيادة الشعب الانجولي ووحدته، وعن وحدة اراض البلاد .

ب ـ الالغاء الفوري لنظام العمل الاجباري (السخرة) .

مكتبتنا العربية

ج ـ احترام الاستقلال الحقيقي لنقابات العمال والتنظيمات المصرح بها قانونا .

د ـ اقرار يوم العمل ذي الثماني ساعات والاصدار التدريجي لتشريع جديد من اجل حماية العمال .

هـ ـ اقرار الدولة لحد ادنى لاجر العمال والتنفيذ الحازم للمبدا القائل :

اجر متساو مقابل العمل المتساو والقضاء على كل تمييز اساسه الجنس او السن او الاصل العرقي .

و ـ حماية الكنائس ودور العبادة والمؤسسات الدينية التي يقرها القانون .

ز ـ المساواة الكاملة في الحقوق دون تمييز على اساس الجنس في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية ، وسيكون للنساء نفس الحقوق التي يتمتع بها الرجال .

ح ـ مساعدة الدولة للنساء الحوامل والاطفال الصغار .

ط ـ اقرار الرعاية الاجتماعية ورعاية المواطنين الانجوليين والمعوزين بسبب المرض ، او البطالة

الاحترام المتبادل للسيادة القومية والتكامل الاقليمي (وحدة الاراضي) ؛ عدم الاعتداء ، عدم التدخل في الشئون الداخلية ، المساواة والمنفعة المتبادلة ، التعايش السلمي .

ب ــ احترام المبادىء التي يتضمنها ميثاق الامم المتحدة .

جـ ــ [illegible]

د ــ [illegible]

ى ــ [illegible]

هـ ــ [illegible]

و ــ الرعاية الخاصة لكل المواطنين الذين اصيبوا بالعجز نتيجة لمشاركتهم الفعالة في الكفاح من اجل استقلال انجولا . ورعاية الاسرة التي توفى عائلوها من اجل الوطن الانجولي .

٨ ــ تنمية التعليم والثقافة والتدريب :

ا ــ القضاء على البنيان الاستعماري والامبريالي للتعليم واصلاح النظام التعليمي القائم وتنمية التعليم والثقافة والتدريب ووضعها في خدمة حرية الشعب الانجولي وتقدمه السلمي .

ب ــ الحملة المظفرة السريعة ضد الامية على نطاق البلاد .

جـ ــ التعليم العام سيكون في يد الدولة وتحت اشرافها المباشر .

د ــ التعليم الابتدائي الزامي ، والتقدم التدريجي نحو التعليم الابتدائي المجاني .

[illegible]

وتجاوبا مع اعمق مشاعر وتطلعات الشعب ، تعلن الحركة الشعبية لتحرير انجولا ، ان بلدنا الذي تاسس هو جمهورية انجولا الشعبية .

وخلال الفترة ما بين [illegible] اتفاقية الغور ، وبين هذا الاعلان ، كانت الحركة الشعبية لتحرير انجولا ، هي وحدها التي لم تنتهك الاتفاقيات المعقودة .

هـ ــ تنمية التعليم الثانوي والتقني والفني والمهني وتنمية التعليم العالي ، على أن تعتمد باعوان الامبريالية في الداخل ، [illegible] الحركات للتحرير .

و ــ اقامة علاقات ثقافية مع البلدان الاخرى وتقديم [illegible] البلاد .

ز ــ تشجيع وتنمية العلوم والتكنولوجيا والاداب والفنون .

ح ــ اقامة تسهيلات ملائمة وعالية الكفاية في المناطق الريفية من اجل الرعاية الطبية والصحية لسكان الريف ، والتنمية المتوازنة للخدمات الطبية والصحية على المستوى القومي .

ط ــ القضاء على الدعارة وادمان الخمور .

ى ــ تشجيع ومساندة الانشطة التقدمية للشباب .

ك ــ تشجيع وحماية التربية البدنية على نطاق البلاد .

٩ ــ الدفاع القومي :

ا ــ انشاء قوة وطنية ذات قدرة دفاعية كافية وتكون على اتصال وثيق بالشعب وخاضعة كلية لامرة المواطنين الانجوليين .

ب ــ تسليح الجيش وتجهيزه وتدريبه على الفور وبطريقة سليمة ووضع معايير موحدة لتدريس العلوم العسكرية واقامة علاقات ديموقراطية بين الضباط والجنود . وتعزيز الانضباط وتنمية وتقوية الحس القومي في داخل الجيش ، ومكافحة جميع الاتجاهات نحو الاقليمية .

١٠ ــ سياسة خارجية مستقلة وسلامية :

أ ــ اقامة وصيانة العلاقات الدبلوماسية مع جميع بلاد العالم على اساس المبادىء التالية :

الاحترام المتبادل للسيادة القومية والتكامل الاقليمي (وحدة الاراضي) ؛ عدم الاعتداء ، عدم التدخل في الشئون الداخلية ؛ المساواة والمنفعة المتبادلة ، التعايش السلمي .

ب ــ احترام المبادىء التي يتضمنها ميثاق الامم المتحدة .

جـ ــ عدم الانضمام الى اية كتلة عسكرية .

د ــ اقامة علاقات خاصة اساسها حسن الجوار والتعاون مع الدول المتاخمة لانجولا .

هـ ــ حماية الانجوليين المقيمين في الخارج .

مكتبتنا العربية

اعلان الاستقلال

الساعة .. صفر .. ١١ نوفمبر ١٩٧٥

باسم شعب انجولا ، تعلن اللجنة المركزية للحركة الشعبية لتحرير انجولا (م . ب . ل ا) ، رسميا وامام افريقيا والعالم ، استقلال انجولا .

في هذه الساعة ، يقف الشعب الانجولي واللجنة المركزية للحركة الشعبية لتحرير انجولا ، دقيقة صمت من اجل اولئك الابطال الذين سقطوا في سبيل استقلال الوطن ، ونعلن عزمنا على ان تظل ذكراهم حية الى الابد .

وتجاوبا مع اعمق مشاعر وتطلعات الشعب ، تعلن الحركة الشعبية لتحرير انجولا ، ان بلدنا الذي تاسس هو جمهورية انجولا الشعبية .

وخلال الفترة ما بين اتفاقية الفور ، وبين هذا الاعلان ، كانت الحركة الشعبية لتحرير انجولا ، هي وحدها التي لم تنتهك الاتفاقيات المعقودة .

لقد احجمنا منذ زمن بعيد ، عن ان نعترف باعوان الامبريالية في الداخل ، كحركات للتحرير .

واما فيما يتعلق بالبرتغال ، فان عدم احترامها

لاتفاقيات الفود قد اتضح ، ضمن امور اخرى ، حين كانت تلوذ بالصمت دائما ، بشان الغزو والذي كانت بلادنا ضحية له ، من جانب الجيوش النظامية وقوات المرتزقة ، هذا الغزو الذي بات معروفا على نطاق انحاء العالم كله ، لم يحظ حتى بالتعليق من جانب السلطات البرتغالية التي لم تمارس سيادتها، في الواقع ، سوى في المناطق التي حررتها الحركة الشعبية لتحرير انجولا ، ومن جهة اخرى ، فان حركتنا تواجه في الميدان قوى رجعية مختلفة ، تشكل نوعا من القوة الدولية الفاشستية ضد شعبنا الانجولي . ويضم هذا التحالف ، قوات ، رجعية برتغالية تشارك في غزو جنوب البلاد . ولم تفشل حكومة البرتغال في مواجهة هذا الغزو فحسب ، وانما اضفت عليه ـ ضمنا ـ صفة الشرعية بصمتها وسلبيتها .

وبرغم استنكار شعب انجولا ، وكل القوى التقدمية في العالم ، تواطىء المنظمات العميلة مع جيوش الغزو ، اصرت الحكومة البرتغالية على اعتبار هذه المنظمات كحركات للتحرير ، محاولة بذلك دفع الحركة الشعبية لتحرير انجولا الى حلول لا تعني سوى الخيانة العظمى للشعب الانجولي .

ومرة اخرى نود ان نسجل هنا ، ان كفاحنا

مكتبتنا العربية

ما كان ، ولن يكون ابدا ، موجها ضد الشعب البرتغالي ، وانما على العكس من ذلك تماما ، واعتبارا من الان ، ستكون لدينا القدرة على ان نقوي العلاقات الاخوية بين الشعبين اللذين تربطهما روابط تاريخية ولغوية ، وهدف واحد هو الحرية .

لقد اظهرت الحركة الشعبية لتحرير انجولا ، في اعلان تاسيسها في ديسمبر ١٩٥٦ ، عزمها الاكيد على الكفاح بكافة الوسائل من اجل استقلال انجولا التام . حيث اكدت ان « الاستعمار لن يخرج الا بالكفاح ، ولهذا لن يكون بوسع الشعب الانجولي ان يتحرر الا بالحرب الثورية ، ولن تنتصر هذه الحرب الا بتحقيق جبهة موحدة من كافة القوى المناهضة للامبريالية في انجولا ، بغض النظر عن اللون او الوضع الاجتماعي او المعتقدات الدينية او الاراء الشخصية ، وسوف تنتصر بفضل تكوين اوسع « حركة شعبية لتحرير انجولا » .

وكطليعة لشعبنا سقاها صلابته شنت الحركة الشعبية لتحرير انجولا ، على نحو بطولي ، في فجر ٤ فبراير ١٩٦١ ، الكفاح المسلح لشعب انجولا ضد السيطرة البرتغالية الاستعمارية .

ان الطريق الطويل الذي قطعناه ، يمثل التاريخ البطولي لشعب قرر تحت قيادة طليعة

موحدة وصائبة ، ان يقاتل في سبيل حقه في الحرية والاستقلال .

وبرغم عنف القمع والارهاب الذي مارسته الامبريالية ضد شعبنا ، بهدف خنق كفاحنا ، اكد شعب انجولا بقيادة طليعته الثورية ، على نحو لا يقبل الشك ، شخصيته الافريقية الثورية .

وبفضل الاسس المبدئية التي ارساها شعب انجولا ، لتوحيد كافة الطبقات الاجتماعية الانجولية حول الخط السياسي المعبر في وضوح عن اهدافه ، وبفضل صواب تحديده لجبهة حلفائه واصدقائه ، وجبهة اعدائه ، تمكن اخيرا بقيادة الحركة الشعبية لتحرير انجولا ، من ان يهزم النظام الاستعماري البرتغالي .

وبهزيمة الاستعمار ، الذي تحقق في هذه اللحظة التاريخية ، يكون برنامج الحد الادنى الذي وضعته الحركة الشعبية لتحرير انجولا ، قد تحقق. وهكذا تولد جمهورية انجولا الشعبية الفتية ، تعبيرا عن ارادة الشعب وثمرة للتضحيات العظيمة التي قدمها المقاتلون من اجل التحرير الوطني .

ومع هذا فان كفاحنا لم ينته بعد . ان هدفنا هو الاستقلال التام لبلادنا وبناء المجتمع العادل والانسان الجديد .

مكتبتنا العربية .

ان الكفاح الذي ما زلنا نخوضه حتى الان ضد اعوان الامبريالية الذين لن نذكر اسماءهم حتى لا تشوه هذه اللحظة الفريدة من لحظات تاريخنا ، هذا الكفاح يعد جزء متمما لهدف طرد الغزاة الاجانب ، اولئك الذين يريدون جر بلادنا الى قبضة الاستعمار الجديد .

وهكذا فان الاهتمام الاساسي لدولتنا الجديدة بشكل كامل ، بلادنا وكل شعبنا ، مكرس لان تحرر من القهر الاجنبي .

ان جمهورية انجولا الشعبية ، اذ تحقق بشكل ملموس تطلعات الجماهير الشعبية العريضة ، تحت قيادة الحركة الشعبية لتحرير انجولا ، تتقدم باضطراد لتصبح دولة الديموقراطية الشعبية ، ولما كانت تتخذ نواة لها تحالف العمال والفلاحين ، فان كافة الفئات الوطنية سوف تتحد ضد الامبريالية وعملائها ، في الكفاح من اجل اقامة مجتمع يخلو من المستغلين والمستغلين .

ان قوة الارادة الشعبية ، والكفاح المسلح الطويل ، والدفاع عن مصالح اكثر الفئات الاجتماعية تعريضا للاستغلال ، كل ذلك قد كرس الحركة الشعبية لتحرير انجولا كممثل وحيد للشعب الانجولي والقوة القيادية لجمهورية انجولا الشعبية.

ان اجهزة الدولة في جمهورية انجولا الشعبية، سوف تعمل وفق توجيهات الحركة الشعبية لتحرير انجولا . ولسوف تتاكد اولوية الحركة الشعبية على اجهزة الدولة وابنيتها .

وليس بوسع الحركة ، على الاطلاق ، ان تكون منظمة جامدة ، بسبب ما تتمتع من حيوية كبيرة ، لارتباطها ارتباطا عميقا بديناميكية الثورة ، وسوف تتغير كما وكيفا حين تتحول في قفزة ضخمة ، الى حزب داخل جبهة ثورية عريضة .

وباعلان جمهورية انجولا الشعبية ، فان « قوات الشعب المسلحة لتحرير انجولا » (ف . ب . ل . أ .) تصبح جيشا وطنيا .

ان قوات الشعب المسلحة لتحرير انجولا ، وهي الذراع المسلحة للشعب تحت القيادة الحازمة للحركة الشعبية لتحرير انجولا ، تشكل جيشا للشعب هدفه الدفاع عن مصالح اكثر فئات شعبنا تعرضا للاستغلال ، ولان حرب التحرير الوطنية الشاقة ضد الاستعمار البرتغالي قد اصهرتها ولانها مسلحة بنظرية ثورية ، فانها ستظل اداة سياسية للكفاح ضد الامبريالية .

وتحمل القوات المسلحة الشعبية لتحرير

انجولا ، بوصفها قوة لجمهورية اراضي انجولا الشعبية ، مسئولية الدفاع عن وحدة اراضي البلاد ، وبوصفها جيشا شعبيا ، فانها تتحمل عبء مشاركة الشعب في عملية الانتاج جنبا الى جنب ، من اجل انجاز الهدف العظيم ، اعادة البناء الوطني.

ان انجولا بلد متخلف ، ويتعين علينا ان ندرك بعمق مغزى هذه الحقيقة وما يترتب عليها .

ان المعالم التقليدية المتعارف عليها لتحديد التخلف ، تنطبق تماما على انجولا ، وهي تقدم لنا صورة لبؤس الشعب الانجولي الشديد ، ولكن الاكتفاء بالقول ان شعبنا متخلف ، قول لا يكفي . وانما يتعين ان نضيف على الفور ، ان انجولا بلد استغلته الامبريالية ، بلد يدور في فلك الامبريالية .

ان هذين العنصرين مجتمعان — التخلف والتبعية — يسيطران سبب اختلال توازن الاقتصاد الانجولي ، اختلالا شديدا ، بوجود قطاع يسمى بالقطاع التقليدي ، جنبا الى جنب قطاعات تقدمية ، وبوجود مناطق متخلفة تحيط بما يسمى مراكز التنمية . وذلك يفسر ايضا الفظاعة والظلم اللذان يسودان العلاقات الاجتماعية .

وان الحركة الشعبية لتحرير انجولا وهي تضع نهاية للاستعمار ، وتغلق الطريق بحزم امام

الاستعمار الجديد ، تؤكد في هذه اللحظة الراهنة ، اصرارها الاكيد على تغيير القطاعات الحالية تغييرا جذريا ، وتحدد هنا الان ، ان هدف اعادة البناء الاقتصادي سوف يلبي احتياجات الشعب .

لا يزال امامنا طريق طويل ، يتعين علينا ان نقطعه ويجب علينا ان نجعل الجهاز الاقتصادي والاداري يعملان بكامل قوتهما ، وان نحارب الطفيلية في اي شكل من اشكالها ، وان نقضي تدريجيا على اختلال التوازن بين قطاعات الاقتصاد وبين مناطق البلاد وان نقيم دولة العدالة الاجتماعية . وسيتم تخطيط الاقتصاد لخدمة الانسان الانجولي ، لا لخدمة الامبريالية النهمة ابدا حتى يتطور بهدف ان يصبح اقتصادا موجها ، بمعنى ان يصبح اقتصادا انجوليا حقا .

وبناء عليه ، سيكون النضال من اجل اقتصاد مستقل ، سمة دائمة من سمات استراتيجيتنا .

وهكذا ، على ضوء هذه الخطوط الواضحة ، فان جمهورية انجولا الشعبية سوف تنطلق باضطراد لاقامة مشروعات لتصنيع موادها الاولية وللاضطلاع ايضا بمشروعات للصناعة الثقيلة .

ومع هذا ، ونظرا لان غالبية سكان انجولا هم من الفلاحين ، قررت الحركة الشعبية لتحرير انجولا

تدعيم الزراعة كاساس ، والصناعة كعامل حاسم لتقدمنا .

وبهذه الكيفية ، فان دولة انجولا ستكون قادرة على ان تحل مشكلة الارض ، حلا عادلا ، وان تشجع قيام التعاونيات ومشروعات الدولة لمصلحة جماهير الفلاحين .

وسوف تحمي وتشجع الانشطة الخاصة وحتى الاجنبية فيها ، طالما كانت مفيدة للاقتصاد الوطني وتتفق مع مصالح الشعب ، كما جاء في برنامج الحد الاقصى لحركتنا .

ان جمهورية انجولا الشعبية سوف تكون منفتحة على العالم كله ، فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية . وسوف تقبل التعاون الدولي بشرط مبدئي لا جدال فيه وهو الا تكون المعونة الخارجية مشروطة او ان تفرض شروطا ، ان التاريخ الطويل للحركة الشعبية لتحرير انجولا ، يوضح بجلاء انها ، باعتبارها القوة القائدة في جمهورية انجولا الشعبية ، لن تخون مطلقا الاستقلال الوطني كمبدأ مقدس .

ان علاقاتنا الدولية سوف يحددها دائما مبدأ المنفعة المتبادلة .

ولـوف تولي جمهورية انجولا الشعبيـة اهتماما خاصا لعلاقاتها مع البرتغال . ولانها ترغب في دوام هذه العلاقات ، فسوف تقيمها على اساس جديد يخلو من اي مسحة استعمارية . فان الخلاف الحالي مع البرتغال سوف يعالج بهدوء ، وبحيث لا يترك ظلالا على علاقاتنا في المستقبل .

وبديهي ان اقتصادنا في مرحلته الاولى سوف يعاني من نقص الكوادر . ولسد هذا النقص، سوف نضع خطة سريعة لاعداد الكوادر الوطنية . وفي نفس الوقت سوف نوجه نداءا من اجل التعاون الدولي في هذا المجال . وعلى كافة المستويات ، سوف يتعين ان يتم في مدارسنا تغيير جذري ، حتى يمكنها ان تخدم الشعب وتلبي حاجات اعادة البناء الاقتصادي .

ان الامبريالية لم تضع سلاحها بعد ، فبمجرد هزيمة الاستعمار ، تريد الامبريالية الان ان تفرض علينا نظاما جديدا للاستغلال والظلم مستخدمة اعوانها المحليين ، في محاولة لا جدوى منها للقضاء على المكاسب التي حصل عليها الشعب بالفعل .

ان الاصرار الثوري لشعبنا على محاربة استغلال الانسان للانسان ، والتناقض العدائي بيننا وبين العدو ، يفرضان علينا حرب تحرير

مكتبتنا العربية

جديدة ، تتخذ شكل المقاومة الشعبية الشاملة التي ستستمر حتى يتحقق النصر النهائي .

وفي هذه الظروف ، تحتل قضية الانتاج ، اولوية هامة ، باعتبارها حركة نضالية ، وشرط اساسي وحيوي ، ومن اجل ان نوفر لجمهورية انجولا الشعبية وحدة عمل الجهد الانتاجي لشعبنا، ولكي يتحقق الحد الاقصى لعائد عمل الجماهير ، وتتوفر الضمانات الحقيقية لدعم قوات الشعب المسلحة لتحرير انجولا الظافرة ، فان جمهورية انجولا الشعبية ، ستتخذ كافة الاجراءات اللازمة لمواجهة متطلبات الموقف الناجم عن غزو بلادنا .

ان جمهورية انجولا الشعبية تعلن من جديد تاكيد قرارها بان تناضل من اجل وحدة اراضي انجولا وبان تقف في وجه اية محاولة لتمزيق البلاد .

وتعتبر جمهورية انجولا الشعبية ، ان طرد جيوش زائير وجنوب افريقيا والفاشيين البرتغاليين، وكذلك العملاء الانجوليين والمرتزقة من كل مكان ، هذه الجيوش التي تشكل القوات للامبريالية المتضافرة في العدوان على بلادنا ، تعتبر هذه

المسالة قضية حيوية لها الاولوية التي لا تحتمل التاجيل .

ان حربنا المناهضة للامبريالية في صورة المقاومة ؛ هي تعبير عن تناقض طبقي لا يمكن تجنبه؛ حيث تتعارض فيه مصالح شعبنا مع مصالح الامبريالية العالمية . ومن ثم فان التناقضات القائمة بين مختلف طبقات الشعب والفئات الاجتماعية المناهضة للامبريالية تعد في الواقع مجموعة التناقضات الثانوية ويتعين حلها على هذا الاساس .

وتعتزم جمهورية انجولا الشعبية ، تقوية وتدعيم السلطة الشعبية على المستوى القومي ، وهكذا سوف تمارس الجماهير الكادحة ، السلطة على كافة المستويات وهي الضمان الوحيد لتكوين الانسان الجديد ولانتصار ثورتنا .

وتنظر جمهورية انجولا الشعبية الى مسالة الرعاية الخاصة لضحايا الحرب والمعوقين ومشوهي الحرب باعتبارها واجبا وطنيا لايمكن تاجيله ؛ حيث قدم هؤلاء تضحيات هائلة خلال حرب التحرير الوطنية .

وسوف تكرس جمهورية انجولا الشعبية كافة جهودها من اجل ان يندمج كل ضحايا حرب التحرير الوطني في المجتمع .

مكتبتنا العربية

ان جمهورية انجولا الشعبية ، تؤكد من جديد عزمها الراسخ ، على شن حرب ضارية ضد الامية في كل انحاء البلاد ، وعلى تشجيع ونشر التعليم الحر وفق مقتضيات اصالة وعمق ثقافة شعبنا الانجولي.

وسوف تبذل الدولة كل ما في وسعها ، لتقديم المساعدة الطبية والصحية على المستوى القومي ، وتوجه اساسا نحو جماهير الفلاحين الذين حرمهم الاستعمار من هذا الحق حتى الان .

وسوف يكون الشغل الشاغل للدولة الجديدة ايضا ، القضاء على كافة انواع التمييز بسبب الجنس ، او السن ، او الاصل العرقي او العقيدة الدينية ، والتطبيق التام للمبدأ العادل « الاجر المتساوى للعمل المتساوى » .

ان جمهورية انجولا الشعبية ، بتوجيه سليم من الحركة الشعبية لتحرير انجولا ، سوف تشجع عملية تحرير المرأة الانجولية ، وهو حق حصلت عليه بمشاركتها في كفاح التحرير الوطني وفي الانتاج من اجل تكريس الكفاح الشامل .

وتعلن جمهورية انجولا الشعبية ، انها دولة علمانية تفصل بشكل تام بين الكنيسة والدولة ، وتؤكد انها تحترم كافة الاديان ، وانها ستحمي

الكنائس واماكن السيادة وكل المؤسسات الدينية المعترف بها قانونا .

ان جمهورية انجولا الشعبية ، اذ تدرك اهمية موقعها .. والمسئوليات التي تقع على عاتقها بالنسبة لافريقيا الجنوبية والعالم ، تجدد تأكيد تضامنها مع كل الشعوب المضطهدة في العالم ، وخاصة شعوب زيمبابوي وناميبيا ، ضد السيطرة العنصرية.

ان شعب انجولا بقيادة طليعته الثورية ، الحركة الشعبية لتحرير انجولا ، يعرب عن تضامنه النضالي مع شعب جنوب افريقيا في كفاحه ضد النظام العنصري الذي يقهره .

ويؤكد من جديد تضامنه التالي والنضالي مع شعوب موزمبيق وغينيا بيساو ، والراس الاخضر وساوتومي وبرنسيب ، ومع طلائعها الثورية، جبهة تحرير موزمبيق والحزب الافريقي لاستقلال غينيا بيساو وجزر الراس الاخضر ، وحركة تحرير ساوتومي وبرنسيب ، رفاق الساعات الصعبة لكفاحنا المشترك .

ويؤكد من جديد تضامنه النضالي والتالي مع شعب تيمور بقيادة طليعته الثورية « فريتيلين » ويجدد تأكيد تضامنه مع الشعب الفلسطيني في

كفاحه العادل من اجل حقوقه القومية وضد الصهيونية .

ان الحركة الشعبية لتحرير انجولا ، والشعب الانجولي في لحظة الاستقلال الوطني ، يقدمان الشكر العميق للمعونة التي قدمتها كافة الشعوب والبلدان الصديقة لكفاحنا البطولي للتحرر الوطني وتوجه الشكر لكل الشعوب والبلدان الافريقية ، التي وقفت معنا ، وللدول الاشتراكية ، وللقوى الثورية البرتغالية وللمنظمات التقدمية ، ولحكومات الدول الغربية التي تفهمت وايدت كفاح الشعب الانجولي .

ولسوف تقيم جمهورية انجولا الشعبية ، علاقاتها الدبلوماسية مع كل دول العالم ، على اساس مبادىء الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية ، وعدم التدخل واحترام السيادة الاقليمية وعدم الاعتداء والمساواة والتعايش السلمي .

ان جمهورية انجولا الشعبية ، الدولة الافريقية الحرة المستقلة ، تعبر عن تأييدها لمبادىء ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، وميثاق منظمة الامم المتحدة .

ان السياسة الخارجية لجمهورية انجولا الشعبية القائمة على مبادىء الاستقلال التام والتي اهتدت بها دائما الحركة الشعبية لتحرير انجولا ، ستكون سياسة عدم الانحياز .

ان جمهورية انجولا الشعبية ، سوف تعرف كيف تحترم التزاماتها الدولية ، وستحترم طرق المواصلات الدولية عبر اراضيها .

ان جمهورية انجولا الشعبية الدولة التي ارتبطت بالكفاح ضد الامبريالية سيكون حلفاؤها الطبيعيون هم الدول الافريقية والدول الاشتراكية وكافة القوى التقدمية في العالم .

ايها المواطنون .. ايها الرفاق ..

في هذه اللحظة ، التي يتوج فيها الشعب الانجولي امجد انتصاراته التي حصل عليها نتيجة تضحيات خيرة ابنائه ، نحيي في جمهورية انجولا الشعبية ، دولتنا الاولى تحرير وطننا العزيز .

ومن كابيندا وحتى كونين ، وحدنا الشعور المشترك بوطننا حيث مزج بيننا الدم الذي اريق من أجل الحرية ونحيي ابطالنا الذين سقطوا على

طريق المقاومة الطويل ، الذي دام خمسة قرون .. وانه لجدير بنا ان نحذوا حذوهم .

اننا نحترم خصائص كل منطقة ، وكل نواة سكانية في بلادنا ، لاننا جميعا ، وعلى نفس المستوى، قدمنا للوطن التضحية التي كان في حاجة لها من اجل يوحد .

ان العلم الذي يرتفع اليوم خفاقا ، كرمز للحرية ، انما هو ثمرة للدم والحماس والدموع والايثار ، التي قدمها شعب انجولا .

ولسوف نواصل متحدين وبقوة ، من كابيندا وحتى كونين ، المقاومة الشاملة لبني دولتنا الديموقراطية الشعبية .

المجد لشعب انجولا

المجد الخالد لابطالنا

الكفاح مستمر

والنصر اكيد

الملاحق:

الملحق رقم 16 : قرار مجلس الأمن رقم 1603 بتاريخ 06 جوان 1961 والخاص بأنغولا.[1]

at Key West, ninety miles from Cuba. He then expressed the view that only the climax of the plan was lacking, since the action had already been prepared and could be carried out at any time.367/

At the 922nd meeting on 4 January 1961, the representative of the United States admitted his Government's aid to refugees forced to leave Cuba without money or property, but denied that it had supported military incursions by these groups. With regard to the break in diplomatic relations with Cuba, he cited several instances of hostile and provocative actions which destroyed the confidence and mutual respect necessary for effective diplomatic relations and made the maintenance of the United States Embassy in Havana impossible. Further, he noted that in accusing the United States of invasion plans, Cuba seemed unmindful that it had considered itself destined to "... act as a springboard for all the popular forces of Latin America following a destiny identical to that of Cuba".368/

At the same meeting, the representative of Ecuador introduced a draft resolution369/ jointly submitted with Chile. Under the draft resolution the Council would remind the parties of their Charter obligation to settle disputes by peaceful means, and recommend that every effort should be made to fulfil such an obligation.370/

At the 923rd meeting on 5 January 1961, the representative of France questioned the allegation of imminent "military aggression" and noted that four days had since elapsed with no such occurrence.371/

At the same meeting, the representative of the United Kingdom referred to another letter372/ from the Minister for External Relations of Cuba dated 3 January 1961 and addressed to the President of the Council which, like the previous letter, reported that direct military aggression was about to be committed against Cuba, but noted that a charge of impending aggression, or the intention to commit aggression was in any event more difficult to sustain than a charge of aggression actually committed. So far, however, no evidence had been produced which convincingly supported the accusation. He observed also that both the United States and Cuba had expressed themselves negatively on resolutions of the kind submitted by Chile and Ecuador, and maintained that further action by the Council would be unnecessary and of no positive value.373/

At the same meeting, the representative of Chile expressed regret that the joint draft resolution submitted by Chile and Ecuador had not been supported, since it had been prompted by a desire for constructive co-operation, and with a view to the re-establishment of normal relations. However, in the light of the negative attitudes apparent in the discussion, he would not press for a vote on the draft resolution.374/ The representative of Ecuador concurred in this.375/

At the conclusion of the meeting, the President (United Arab Republic) made a statement expressing confidence that the debate would help "in reducing the tension between the Republic of Cuba and the United States, whose relations should be governed by the Charter of the United Nations", and that, therefore, nothing would be done to aggravate the existing tensions.376/

SITUATION IN ANGOLA

INITIAL PROCEEDINGS

By letter377/ dated 20 February 1961, the representative of Liberia requested the President of the Security Council to convene an early meeting of the Council "to deal with the crisis in Angola". After expressing his Government's concern regarding recent developments in Angola, he stated that immediate action should be taken by the Security Council to prevent further deterioration and abuse of human rights and privileges in Angola.378/

By letter379/ dated 7 March 1961, the representative of Portugal protested against the request of Liberia for inscription in the Council's agenda of a matter which Portugal considered to be within its exclusive jurisdiction.

The letter from the representative of Liberia was placed on the provisional agenda of the 943rd meeting of the Council on 10 March 1961 and the agenda was adopted at the 944th meeting.380/ The Council considered the question at its 943rd to 946th meetings between 10 and 15 March 1961. After the adoption of the agenda, the representative of Portugal was invited to the Council table.381/ At the 945th meeting on 14 March 1961, the representatives of Ghana and the Congo (Brazzaville) were invited to the Council table.382/

At the 943rd meeting of the Council on 10 March, the representative of Liberia, explaining his reasons for the submission of the question to the Security Council, stated that consideration had become necessary because of serious loss of life in Angola and the existence of conditions which had become a complete violation of human rights. In invoking Article 34 of the Charter, the Liberian Government

367/ 921st meeting: paras. 56-60, 63-125.
368/ 922nd meeting: paras. 2-40.
369/ S/4612, O.R., 16th year, Suppl. for Jan.-March 1961, p. 16; 922nd meeting: paras. 42-55.
370/ See chapter X, Case 4.
371/ 923rd meeting: paras. 9-23.
372/ S/4611, O.R., 16th year, Suppl. for Jan.-March 1961, pp. 15-16.
373/ 923rd meeting: paras. 27-43.
374/ 923rd meeting: paras. 44-63.
375/ 923rd meeting: paras. 95-111.
376/ 923rd meeting: para. 176.
377/ S/4738, O.R., 16th year, Suppl. for Jan.-March 1961, p. 145.
378/ At the 934th meeting on 15 February 1961, in connexion with the adoption of the provisional agenda dealing with the situation in the Congo, the representative of Liberia had proposed that a new item dealing with the disturbances in Angola be added to the provisional agenda. He requested the inscription of the item on the agenda under Article 34, because fundamental rights were being violated in Angola, and the situation was likely to endanger the maintenance of international peace and security. However, the President ruled that under rules 6 and 7 of the provisional rules of procedure, it would be impossible to add an item to the agenda in the manner suggested by the representative of Liberia (934th meeting: paras. 4-11). For consideration of the inclusion of the question in the agenda, see chapter II, Case 4.
379/ S/4760, O.R., 16th year, Suppl. for Jan.-March 1961, pp. 227-228.
380/ 944th meeting: para. 8.
381/ 944th meeting: para. 31.
382/ 945th meeting: para. 2.

[1] وثائق ممارسات مجلس الأمن.

at Key West, ninety miles from Cuba. He then expressed the view that only the climax of the plan was lacking, since the action had already been prepared and could be carried out at any time.[367]

At the 922nd meeting on 4 January 1961, the representative of the United States admitted his Government's aid to refugees forced to leave Cuba without money or property, but denied that it had supported military incursions by these groups. With regard to the break in diplomatic relations with Cuba, he cited several instances of hostile and provocative actions which destroyed the confidence and mutual respect necessary for effective diplomatic relations and made the maintenance of the United States Embassy in Havana impossible. Further, he noted that in accusing the United States of invasion plans, Cuba seemed unmindful that it had considered itself destined to "... act as a springboard for all the popular forces of Latin America following a destiny identical to that of Cuba".[368]

At the same meeting, the representative of Ecuador introduced a draft resolution[369] jointly submitted with Chile. Under the draft resolution the Council would remind the parties of their Charter obligation to settle disputes by peaceful means, and recommend that every effort should be made to fulfil such an obligation.[370]

At the 923rd meeting on 5 January 1961, the representative of France questioned the allegation of imminent "military aggression" and noted that four days had since elapsed with no such occurrence.[371]

At the same meeting, the representative of the United Kingdom referred to another letter[372] from the Minister for External Relations of Cuba dated 3 January 1961 and addressed to the President of the Council which, like the previous letter, reported that direct military aggression was about to be committed against Cuba, but noted that a charge of impending aggression, or the intention to commit aggression was in any event more difficult to sustain than a charge of aggression actually committed. So far, however, no evidence had been produced which convincingly supported the accusation. He observed also that both the United States and Cuba had expressed themselves negatively on resolutions of the kind submitted by Chile and Ecuador, and maintained that further action by the Council would be unnecessary and of no positive value.[373]

At the same meeting, the representative of Chile expressed regret that the joint draft resolution submitted by Chile and Ecuador had not been supported, since it had been prompted by a desire for constructive co-operation, and with a view to the re-establishment of normal relations. However, in the light of the negative attitudes apparent in the discussion, he would not press for a vote on the draft resolution.[374] The representative of Ecuador concurred in this.[375]

At the conclusion of the meeting, the President (United Arab Republic) made a statement expressing confidence that the debate would help "in reducing the tension between the Republic of Cuba and the United States, whose relations should be governed by the Charter of the United Nations", and that, therefore, nothing would be done to aggravate the existing tensions.[376]

SITUATION IN ANGOLA

INITIAL PROCEEDINGS

By letter[377] dated 20 February 1961, the representative of Liberia requested the President of the Security Council to convene an early meeting of the Council "to deal with the crisis in Angola". After expressing his Government's concern regarding recent developments in Angola, he stated that immediate action should be taken by the Security Council to prevent further deterioration and abuse of human rights and privileges in Angola.[378]

By letter[379] dated 7 March 1961, the representative of Portugal protested against the request of Liberia for inscription in the Council's agenda of a matter which Portugal considered to be within its exclusive jurisdiction.

The letter from the representative of Liberia was placed on the provisional agenda of the 943rd meeting of the Council on 10 March 1961 and the agenda was adopted at the 944th meeting.[380] The Council considered the question at its 943rd to 946th meetings between 10 and 15 March 1961. After the adoption of the agenda, the representative of Portugal was invited to the Council table.[381] At the 945th meeting on 14 March 1961, the representatives of Ghana and the Congo (Brazzaville) were invited to the Council table.[382]

At the 943rd meeting of the Council on 10 March, the representative of Liberia, explaining his reasons for the submission of the question to the Security Council, stated that consideration had become necessary because of serious loss of life in Angola and the existence of conditions which had become a complete violation of human rights. In invoking Article 34 of the Charter, the Liberian Government

367/ 921st meeting: paras. 56-60, 63-125.

368/ 922nd meeting: paras. 2-40.

369/ S/4612, O.R., 16th year, Suppl. for Jan.-March 1961, p. 16; 922nd meeting: paras. 42-55.

370/ See chapter X, Case 4.

371/ 923rd meeting: paras. 9-23.

372/ S/4611, O.R., 16th year, Suppl. for Jan.-March 1961, pp. 15-16.

373/ 983rd meeting: paras. 27-43.

374/ 923rd meeting: paras. 44-63.

375/ 923rd meeting: paras. 95-111.

376/ 923rd meeting: para. 178.

377/ S/4738, O.R., 16th year, Suppl. for Jan.-March 1961, p. 145.

378/ At the 934th meeting on 15 February 1961, in connexion with the adoption of the provisional agenda dealing with the situation in the Congo, the representative of Liberia had proposed that a new item dealing with the disturbances in Angola be added to the provisional agenda. He requested the inscription of the item on the agenda under Article 34, because fundamental rights were being violated in Angola, and the situation was likely to endanger the maintenance of international peace and security. However, the President ruled that under rules 6 and 7 of the provisional rules of procedure, it would be impossible to add an item to the agenda in the manner suggested by the representative of Liberia (934th meeting: paras. 4-11). For consideration of the inclusion of the question in the agenda, see chapter II, Case 4.

379/ S/4760, O.R., 16th year, Suppl. for Jan.-March 1961, pp. 227-228.

380/ 944th meeting: para. 8.

381/ 944th meeting: para. 31.

382/ 945th meeting: para. 2.

at Key West, ninety miles from Cuba. He then expressed the view that only the climax of the plan was lacking, since the action had already been prepared and could be carried out at any time.[367]

At the 922nd meeting on 4 January 1961, the representative of the United States admitted his Government's aid to refugees forced to leave Cuba without money or property, but denied that it had supported military incursions by these groups. With regard to the break in diplomatic relations with Cuba, he cited several instances of hostile and provocative actions which destroyed the confidence and mutual respect necessary for effective diplomatic relations and made the maintenance of the United States Embassy in Havana impossible. Further, he noted that in accusing the United States of invasion plans, Cuba seemed unmindful that it had considered itself destined to "... act as a springboard for all the popular forces of Latin America following a destiny identical to that of Cuba".[368]

At the same meeting, the representative of Ecuador introduced a draft resolution[369] jointly submitted with Chile. Under the draft resolution the Council would remind the parties of their Charter obligation to settle disputes by peaceful means, and recommend that every effort should be made to fulfil such an obligation.[370]

At the 923rd meeting on 5 January 1961, the representative of France questioned the allegation of imminent "military aggression" and noted that four days had since elapsed with no such occurrence.[371]

At the same meeting, the representative of the United Kingdom referred to another letter[372] from the Minister for External Relations of Cuba dated 3 January 1961 and addressed to the President of the Council which, like the previous letter, reported that direct military aggression was about to be committed against Cuba, but noted that a charge of impending aggression, or the intention to commit aggression was in any event more difficult to sustain than a charge of aggression actually committed. So far, however, no evidence had been produced which convincingly supported the accusation. He observed also that both the United States and Cuba had expressed themselves negatively on resolutions of the kind submitted by Chile and Ecuador, and maintained that further action by the Council would be unnecessary and of no positive value.[373]

At the same meeting, the representative of Chile expressed regret that the joint draft resolution submitted by Chile and Ecuador had not been supported, since it had been prompted by a desire for constructive co-operation, and with a view to the re-establishment of normal relations. However, in the light of the negative attitudes apparent in the discussion, he would not press for a vote on the draft resolution.[374] The representative of Ecuador concurred in this.[375]

At the conclusion of the meeting, the President (United Arab Republic) made a statement expressing confidence that the debate would help "in reducing the tension between the Republic of Cuba and the United States, whose relations should be governed by the Charter of the United Nations", and that, therefore, nothing would be done to aggravate the existing tensions.[376]

SITUATION IN ANGOLA

INITIAL PROCEEDINGS

By letter[377] dated 20 February 1961, the representative of Liberia requested the President of the Security Council to convene an early meeting of the Council "to deal with the crisis in Angola". After expressing his Government's concern regarding recent developments in Angola, he stated that immediate action should be taken by the Security Council to prevent further deterioration and abuse of human rights and privileges in Angola.[378]

By letter[379] dated 7 March 1961, the representative of Portugal protested against the request of Liberia for inscription in the Council's agenda of a matter which Portugal considered to be within its exclusive jurisdiction.

The letter from the representative of Liberia was placed on the provisional agenda of the 943rd meeting of the Council on 10 March 1961 and the agenda was adopted at the 944th meeting.[380] The Council considered the question at its 943rd to 946th meetings between 10 and 15 March 1961. After the adoption of the agenda, the representative of Portugal was invited to the Council table.[381] At the 945th meeting on 14 March 1961, the representatives of Ghana and the Congo (Brazzaville) were invited to the Council table.[382]

At the 943rd meeting of the Council on 10 March, the representative of Liberia, explaining his reasons for the submission of the question to the Security Council, stated that consideration had become necessary because of serious loss of life in Angola and the existence of conditions which had become a complete violation of human rights. In invoking Article 34 of the Charter, the Liberian Government

367/ 921st meeting: paras. 56-60, 63-125.

368/ 922nd meeting: paras. 2-40.

369/ S/4612, O.R., 16th year, Suppl. for Jan.-March 1961, p. 16; 922nd meeting: paras. 42-55.

370/ See chapter X, Case 4.

371/ 923rd meeting: paras. 9-23.

372/ S/4611, O.R., 16th year, Suppl. for Jan.-March 1961, pp. 15-16.

373/ 983rd meeting: paras. 27-43.

374/ 923rd meeting: paras. 44-63.

375/ 923rd meeting: paras. 95-111.

376/ 923rd meeting: para. 178.

377/ S/4738, O.R., 16th year, Suppl. for Jan.-March 1961, p. 145.

378/ At the 934th meeting on 15 February 1961, in connexion with the adoption of the provisional agenda dealing with the situation in the Congo, the representative of Liberia had proposed that a new item dealing with the disturbances in Angola be added to the provisional agenda. He requested the inscription of the item on the agenda under Article 34, because fundamental rights were being violated in Angola, and the situation was likely to endanger the maintenance of international peace and security. However, the President ruled that under rules 6 and 7 of the provisional rules of procedure, it would be impossible to add an item to the agenda in the manner suggested by the representative of Liberia (934th meeting: paras. 4-11). For consideration of the inclusion of the question in the agenda, see chapter II, Case 4.

379/ S/4760, O.R., 16th year, Suppl. for Jan.-March 1961, pp. 227-228.

380/ 944th meeting: para. 8.

381/ 944th meeting: para. 31.

382/ 945th meeting: para. 2.

duction of measures and reforms in Angola. It had also established a sub-committee to investigate the situation in Angola and to report to the General Assembly. But the Government of Portugal, instead of implementing the resolution, had stepped up its military repression of the Angolan people. The acute and urgent nature of such a situation required prompt and effective action by the Security Council. To this end, the representative of Liberia introduced a draft resolution jointly sponsored with Ceylon and the United Arab Republic,[394]/ whereby the Council, convinced that the situation in Angola was a threat to international peace and security, would call upon the Portuguese authorities to desist forthwith from repressive measures, and act in accordance with the terms of General Assembly resolution 1603 (XV); further, it would request the Sub-Committee appointed in terms of General Assembly resolution 1603 (XV) to implement its mandate without delay, and report to the Security Council and the General Assembly as soon as possible.[395]/

At the same meeting, the representative of Portugal* protested against the inclusion in the Council's agenda of a matter pertaining exclusively to the internal jurisdiction and security of Portugal, and thus in violation of Article 2 (7).[396]/ Articles 34 and 35 had been wrongly invoked in a previous debate, as Portugal had not created an international dispute with any of the States requesting or supporting the inscription of the item. Allegations of the violation of human rights had been made, but the discussion of human rights was excluded from the functions of the Council by Article 24 of the Charter. This Article granted specific powers to the Security Council for the discharge of those duties laid down in Chapters VI, VII, VIII and XII. It did not include Chapter IX, where Articles 55 and 56 dealing with human rights appeared.[397]/

At the 955th meeting on 9 June 1961, the representative of Chile submitted amendments[398]/ to the joint draft resolution to: (1) in the fourth preambular paragraph, replace the words "threat to" by "is likely to endanger the maintenance of"; and (2) between operative paragraphs 3 and 4 insert the following additional paragraph: "Expresses the hope that a peaceful solution will be found to the problem of Angola in accordance with the Charter of the United Nations".

At the 956th meeting on the same day, the representative of the USSR submitted the following amendment[399]/ to operative paragraph 3 of the draft resolution: insert the following at the beginning of operative paragraph 3: "Condemning the colonial war against the Angolan people", and continue as in the draft resolution.

At the same meeting, the Council voted upon the draft resolution and the amendments before it.

The Chilean amendments were adopted by 9 votes in favour to none against, with 2 abstentions.[400]/

The USSR amendment received 4 votes in favour, 3 against, with 4 abstentions, and was not adopted.[401]/

The draft resolution, as amended, was adopted by 9 votes in favour to none against, with 2 abstentions.[402]/ It read as follows:[403]/

"The Security Council,

"Having considered the situation in Angola,

"Deeply deploring the large-scale killings and the severely repressive measures in Angola,

"Taking note of the grave concern and strong reactions to such occurrences throughout the continent of Africa and in other parts of the world,

"Convinced that the continuance of the situation in Angola is an actual and potential cause of international friction and is likely to endanger the maintenance of international peace and security,

"Recalling General Assembly resolution 1542 (XV) of 15 December 1960 declaring Angola among others a Non-Self-Governing Territory within the meaning of Chapter XI of the Charter as well as General Assembly resolution 1514 (XV) of 14 December 1960, by which the General Assembly declared without dissent that the subjection of peoples to alien subjugation, domination and exploitation constitutes a denial of fundamental human rights, is contrary to the Charter of the United Nations and is an impediment to the promotion of world peace and co-operation and asked for immediate steps to be taken to transfer all powers to the peoples of these Territories, without any conditions or reservations, in accordance with their freely expressed will and desire, without any distinction as to race, creed or colour, in order to enable them to enjoy complete independence and freedom,

"1. Reaffirms General Assembly resolution 1603 (XV) of 20 April 1961 and calls upon Portugal to act in accordance with the terms of that resolution;

"2. Requests the Sub-Committee on the Situation in Angola, appointed under the terms of the aforesaid General Assembly resolution, to implement its mandate without delay;

"3. Calls upon the Portuguese authorities to desist forthwith from repressive measures and further to extend every facility to the Sub-Committee to enable it to perform its task expeditiously;

"4. Expresses the hope that a peaceful solution will be found to the problem of Angola in accordance with the Charter of the United Nations;

"5. Requests the Sub-Committee to report to the Security Council and the General Assembly as soon as possible."

394/ S/4928, 955th meeting: para. 35.

395/ 955th meeting: paras. 11-41.

396/ In a letter dated 3 June 1961 (S/4821, O.R., 16th year, Suppl. for April-June 1961, pp. 60-61), the representative of Portugal had protested against the request of the forty-four Member States for inscription on the Council's agenda of a matter which his Government considered to be within its exclusive jurisdiction.

397/ 950th meeting: paras. 80-108.

398/ S/4833/Rev.1, 955th meeting: paras. 66 and 68.

399/ S/4834, 956th meeting: para. 120.

400/ 956th meeting: para. 157.

401/ 956th meeting: para. 158.

402/ 956th meeting: para. 159.

403/ S/4835, O.R., 16th year, Suppl. for April-June 1961, p. 67.

الملحق رقم 17: القرار الصادر عن المنظمة الإفريقية بخصوص تصفية الإستعمار.[1]

CM/RES/206 (XIII)

قرار بشأن تصفية الاستعمار والفصل العنصرى

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد فى دورته العادية الثالثة عشرة بأديس ابابا (اثيوبيا) من ٢٧ اغسطس الى ٦ سبتمبر سنة ١٩٦٦ .

اذ يذكر بالقرارات رقم CM/150 الى ..... CM/155 التى تبناها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات فى دورته الخامسة المنعقدة فى الجزائر وخاصة الفقرة الثالثة من القرار .... CM/155... .

واذ يلاحظ بقلق بأنه لم يحدث أى تحسن بالنسبة الى وضع السكان فى هذه الأقاليم بل على العكس أن الوضع قد تدهور .

واقتناعا بأن مختلف المساعدات التى تقدمها دول حلف شمال الأطلنطى تسمح للنظم العنصرية بتقوية الحرب الاستعمارية وتشكل هكذا عقبة كبيرة امام الشعوب الافريقية المعنية فى معركتها للتحرير .

واذ يذكر بتحدى نظام افريقيا الجنوبية للراى العام العالمى برفضه تطبيق قرارات الأمم المتحدة بشأن ناميبيا .

واذ يلاحظ أن البرتغال مصر على موقفه المعارض لأمانى شعوب الأقاليم الخاضعة لحكم الاستعمار .

واذ يندد بنظام ايان سميث للأقلية العنصرية الذى فرض دستورا مجحفا فى زيمبابوى وذلك ليتوى وجود الاستعمار والتفرقة العنصرية فى هذه المنطقة .

واذ يندد كذلك بموقف المملكة المتحدة بصفتها السلطة الادارية لعدم اتخاذ التدابير اللازمة للاطاحة بهذا النظام .

واذ يعى بالصعوبات والعقبات التى تحول دون الانتصار على السلطات الاجنبية والنظم العنصرية غير الشرعية والتى تحول دون نجاح معركة التحرير فى افريقيا

١ ــ يؤكد من جديد شرعية النضال فى زيمبابوى وموزامبيق وانجولا وغينيا بيساو وناميبيا وجنوب افريقيا وما يسمى بالصومال الفرنسى (جيبوتى) وما يسمى بالصحراء الاسبانية وجزر الكومورو .

٢ ــ يقرر تقديم التوصيات التالية الى الدورة العادية السادسة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

(ا) ان يطلب من جميع حركات التحرير تكوين جبهة نضال موحدة لتحقيق الانتصار فى أقرب وقت ضد قوى الطغيان والاستغلال .

(ب) الا تقدم أية مساعدة الى حركات التحرير التى لا تعترف بها منظمة الوحدة الأفريقية .

(ج) ان تضاعف المساعدة المادية والمالية والدبلوماسية الى حركات التحرير .

(د) ان تدخل تحسينات على وسائل اعلام البلاد الاعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية وذلك لتصعيد الحرب النفسية ضد الاستعمار الأجنبى .

(هـ) ان تقوم دول منظمة الوحدة الأفريقية من جديد بتحرك دبلوماسى محكم على مستوى المنظمات الدولية حتى يتحقق النصر النهائى لتحرير افريقيا .

(و) يلفت نظر المجتمع الدولى باستمرار الى الجريمة التى ترتكبها نظم جنوب افريقيا والبرتغال والمملكة المتحدة العنصرية والاستعمارية .

(ز) ان تساهم دول منظمة الوحدة الأفريقية فى حدود امكانياتها فى صندوق الأمم المتحدة الخاص باقاليم افريقيا الجنوبية الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والعنصرية .

(ح) ان يناشد الدول العظمى الاعضاء الدائمين فى مجلس الأمن بالقيام بواجبهم ازاء مشكلة الاستعمار والفصل العنصرى من أجل صيانة السلام والأمن الدوليين .

(ط) ان يطالب اسبانيا بتطبيق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن ما يسمى بالصحراء الأسبانية (قرار رقم ٢٤٦٨) (XXIII) .

(ى) أن يطالب فرنسا بالاستجابة الى مطامح شعوب ما يسمى بالصومال الفرنسى (جيبوتى) وجزر الكومورو لتحقيق استقلالها .

(ك) ان يؤكد من جديد مسئولية المملكة المتحدة بوصفها السلطة الادارية فى تدهور الوضع فى زيمبابوى .

(ل) ان تبذل دول منظمة الوحدة الأفريقية كل جهودها حتى يستبعد ــ طبقا لميثاق الأمم المتحدة ــ نظام جنوب افريقيا الذى لا يقوم على اسس شرعية من منظمة الأمم المتحدة وباقى المنظمات الدولية .

٩

[1] قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية لوزارة الخارجية المصرية.

الاستعمار وبالتفاهم والتعاون الافريقى فضلا عن سائر القرارات السابقة التى أصدرتها منظمة الوحدة الافريقية بشأن مسألة المرتزقة .

واذ يذكر ايضا بميثاق الامم المتحدة والاحكام المعنية من ميثاق الامم المتحدة الخاصة بتصفية الاستعمار وبالسيادة الوطنية وسلامة الاراضى .

واذ يذكر ايضا بصفة خاصة بقرار مجلس الامن رقم ٢٩٠ الصادر فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٧٠ .

١ ــ يشجب بشدة العدوان الغادر الذى شنته البرتغال ضد جمهورية غينيا .

٢ ــ يندد بكل المرتزقة الذين اغاروا على جمهورية غينيا وبكل القوى التى شاركت فى التخطيط لهذا العدوان .

٣ ــ يندد بكافة القوى التى تواطأت مع البرتغال فى هذا العدوان البربرى بطريق مباشر او غير مباشر .

٤ ــ يشجب بصفة خاصة دول حلف الاطلنطى التى تجعل البرتغال من خلال تواطئها ومساعداتها ــ قادرة على شن مختلف الهجمات ضد اراضى ودول افريقية عديدة .

٥ ــ يطلب الى المجتمع الدولى والامم المتحدة ان تضع نهاية للاعمال الاجرامية التى ترتكبها البرتغال ويبلوغا لهذه الغاية يطالب بوقف كافة المساعدات العسكرية للبرتغال على مختلف انواعها واساليبها .

٦ ــ يطالب بأن تقدم البرتغال لجمهورية غينيا التعويضات المناسبة كاملة تنفيذا لاحكام قرار مجلس الامن رقم ٢٩٠ الصادر فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٧٠ .

٧ ــ يقرر توقيع عقوبات رادعة على كل من شارك وساعد فى هذا العدوان ضد جمهورية غينيا او حرض عليه .

٨ ــ يطلب الى كافة الدول الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية ان تمنع دخول ومرور اى مرتزق واى نشاط تقوم به اية منظمة تستخدم المرتزقة ضد الدول الافريقية .

٩ ــ يطلب الى كل الدول الاعضاء ان تعتبر على الفور كل المرتزقة خارجين على القانون وان تقبض عليهم وتسلمهم الى البلد الذى يوجهون نشاطهم ضده .

١٠ ــ يطلب الى الدول الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية ان توفر على الفور المساعدات الكاملة لجمهورية غينيا حتى تتمكن من مواجهة آثار العدوان .

١١ ــ يقرر اقامة صندوق خاص تابع لمنظمة الوحدة الافريقية لتوفير المساعدات المالية والعسكرية والفنية لغينيا ويدعو سائر الدول الافريقية الاعضاء لان تسهم فى هذا الصندوق .

١٢ ــ يطلب الى لجنة الدفاع دراسة السبل والوسائل الكفيلة باقامة نظام دفاعى مناسب وسريع للدول الافريقية وتنفيذ هذا القرار وان تبعث بتقرير فى ذلك من خلال مجلس الوزراء الى الاجتماع القادم لرؤساء الدول والحكومات الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية.

١٣ ــ يطلب الى الامين العام الادارى اعداد مشروع اتفاقية تحرم تجنيد وتدريب واعداد واستخدام المرتزقة وتحظر مرور هؤلاء المرتزقة وتزويدهم بالعتاد الحربى فى كل البلاد . وتقديم هذا المشروع الى مجلس الوزراء فى دورته العادية السابعة عشرة لبحثه .

١٤ ــ يطلب من الامين العام الادارى لمنظمة الوحدة الافريقية اتخاذ تدابير خاصة بغية كشف انشطة المرتزقة فى افريقيا واخطار الدول الاعضاء بذلك حتى تتمكن المنظمة من اتخاذ التدابير المناسبة للقضاء المبرم على المرتزقة فى افريقيا .

١٥ ــ يقرر الاحتفال بيوم ٢٢ نوفمبر باعتبار انه يوم النضال ضد الاستعمار البرتغالى فى افريقيا .

ECM/RES/18 (VII)

ق ١٨ : قرار عن الانشطة العسكرية

المكثفة للاستعماريين البرتغاليين ضد شعب انجولا وموزامبيق وغينيا بيساو

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته السابعة غير العادية بلاجوس (نيجيريا) فى الفترة من ٩ ــ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٧٠ .

اذ يأخذ فى الاعتبار الأنشطة العسكرية المكثفة للاستعماريين البرتغاليين ضد شعب انجولا وموزامبيق وغينيا بيساو .

واذ يدرك ان الاستعماريين البرتغاليين يلقون تشجيعا فى عدوانهم ضد افريقيا من المساعدات المستمرة التى يحصلون عليها من حلفائهم وحلف شمال الاطلنطى .

واذ يذكر بكافة القرارات السابقة لمنظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة الخاصة بالاستعمار البرتغالى فى افريقيا .

٢

الملحق رقم 18 : وثائق إتفاقيات استقلال أنغولا (اتفاق ألفور) [1].

Date: 15 janvier 1975

La Révolution des Oeillets, qui survient au Portugal en 1974, provoque une redéfinition des relations avec les mouvements de libération de l'Angola, une province portugaise d'outre-mer. À ce moment, un demi million de Portugais vivent en Angola qui compte 5,7 millions d'habitants. Un cessez-le-feu est conclu avec les trois principaux groupes d'opposition - accord d'Alvor - et une Constitution provisoire adoptée en janvier 1975, en attendant l'indépendance fixée pour le 11 novembre 1975.

Sélection et mise en page par l'équipe de *Perspective Monde*

The Portuguese state and the Angolan national liberation movements - the National Front for the Liberation of Angola (FNLA), the People's Movement for the Liberation of Angola (MPLA) and the National Union for the Total Independence of Angola (UNITA) - having met at Alvor, in the Algarve, from 10 to 15 January 1975, to negotiate the procedure and the calendar of the access of Angola to independence, have agreed the following:

Chapter I: On the independence of Angola

1. The Portuguese state recognises the liberation movements - National Front for the Liberation of Angola (FNLA), the People's Movement for the Liberation of Angola (MPLA) and the National Union for the Total Independence of Angola (UNITA) - as the sole legitimate representatives of the people of Angola.

2. The Portuguese state solemnly restates its recognition of the right of the people of Angola to independence.

3. Angola forms one indivisible unit, within its present geographical and political boundaries, and in this context Cabinda is an unalienable component part of Angolan territory.

4. The independence and full sovereignty of Angola shall be solemnly proclaimed on 11 November 1975 in Angola by the President of the Portuguese Republic or by a specially appointed representative of the president.

5. Until independence is proclaimed, the power shall be wielded by the High Commissioner and by a transitional government, which shall take office on 31 January 1975.

6. The Portuguese state and the three liberation movements formally affirm, under this agreement, a general ceasefire, already being observed de facto by their armed forces throughout Angolan territory. After this date, any use of force other than as decided by the rightful authorities to prevent internal acts of violence or acts of aggression from outside the country shall be considered to be illicit.

7. After the ceasefire, the armed forces of the FNLA, MPLA and UNITA shall take up positions in the regions and places where they are at present positioned, until such time as the provisions laid down in Chapter IV of this agreement shall be put into practice.

---

[1] Ministére des Affaires Etrangers, Commission de LArchives Diplomatiques,– Direction Afrique– levant, Angola, 1966, T2, Juin–Dec

8. The Portuguese state undertakes to transfer progressively, no later than the term of the transitional period, all the powers it enjoys and wields in Angola to the Angolan organs of sovereignty.

9. With the conclusion of this agreement, an amnesty is held to be granted to cover all the effects of the patriotic acts performed in the course of the national liberation struggle in Angola, which would have been considered to be liable to punishment under legislation in force at the time of their performance.

10. The independent state of Angola shall exert its sovereignty fully and freely, both internally and on the international plane.

Chapter II: On the High Commissioner

11. During the transitional period, the President of the Republic and the Portuguese government shall be represented in Angola by the High Commissioner, who shall defend the interests of the Portuguese Republic.

12. The High Commissioner in Angola shall be appointed and released from office by the President of the Portuguese Republic, by whom he shall be sworn in and to whom he is politically responsible.

13. It is for the High Commissioner to:

a. Represent the President of the Republic, ensuring and guaranteeing, in full agreement with the transitional government, the observance of the law;

b. Safeguard and guarantee the physical security of Angolan territory, in close co-operation with the transitional government;

c. Ensure the fulfilment of this agreement and of such others as may come to be made between the liberation movements and the Portuguese state;

d. Guarantee and promote the process of decolonisation of Angola;

e. Ratify all acts which concern, or refer to, the Portuguese state;

f. Attend the meetings of the Council of Ministers, when he thinks fit, where he may participate in their discussions, but without the right to vote;

g. Sign, approve and have published the decree-laws and the decrees drafted by the transitional government;

h. Ensure, together with the presidential committee, the direction of the National Defence Committee, and to direct the foreign policy of Angola during the transitional period, aided in this by the presidential committee.

Chapter III: On the transitional government

14. The transitional government is chaired and directed by the presidential committee.

15. The presidential committee comprises three members, one from each liberation movement, and its main task is to direct and co-ordinate the transitional government.

16. Whenever it thinks fit, the presidential committee may consult the High Commissioner on matters concerning the work of the government.

17. The decisions of the transitional government shall be taken by a majority of two-thirds; the members of the presidential committee shall chair it in turn.

18. The transitional government shall comprise the following ministries: the interior, information, labour and social security, economic affairs, planning and finance, justice, transport and communications, health and social affairs, public works, housing and town planning, education and culture, agriculture, natural resources.

19. The following offices of secretaries of state are hereby instituted:

a. Two in the ministry of the interior;

b. Two in the ministry of information;

c. Two in the ministry of labour and social security;

d. Three in the ministry of economic affairs, to be know respectively as the secretary of state for trade and tourism, the secretary of state for industry and power and the secretary of state for fisheries.

20. The ministers of the transitional government shall be appointed in the same proportion by the FNLA, MPLA and UNITA and by the President of the Republic and shall be sworn in by the High Commissioneer.

21. Bearing in mind the transitional nature of the government, the distribution of the ministries shall be as follows:

a. The President of the Portuguese Republic shall appoint the ministers of economic affairs, of public works, housing and town planning and of transport and communications;

b. The FNLA shall appoint the ministers of the interior, of health and social affairs and of agriculture;

c. The MPLA shall appoint the ministers of information, of planning and finance and of justice;

d. The UNITA shall appoint the ministers of labour and social security, of education and culture and of natural resources.

22. The offices of the secretaries of state provided for in this agreement shall be distributed as follows:

a. The FNLA shall appoint one secretary of state for information, one secretary of state for labour and social security and the secretary of state for trade and tourism;

b. The MPLA shall appoint a secretary of state for the interior, a secretary of state for labour and social security and a secretary of state for industry and power;

c. The UNITA shall appoint a secretary of state for the interior, a secretary of state for information and the secretary of state for fisheries.

23. The transitional government may institute further posts of secretary and under-secretary of state, but in their distribution the rule of political heterogeneity shall be observed.

24. It is for the transitional government to:

a. Further, and co-operate in, the successful management of the process of decolonisation until total independence is reached;

b. Superintend the whole field of public administration, ensuring its functioning and promoting access of Angolan citizens to posts and positions of responsibility;

c. Conduct internal politics;

d. Prepare and guarantee the holding of general elections for the Constituent Assembly of Angola;

e. Perform, through decree-laws, the legislative function and draft decrees, regulatory decrees and instructions for the proper implementation of the laws;

f. Guarantee, in co-operation with the High Commissioner, the safety of persons and property;

g. Carry out the judicial reorganisation of Angola;

h. Define economic, financial and monetary policy and create the structures needed to ensure the rapid development of the economy of Angola;

i. Guarantee and safeguard individual or collective rights and freedoms.

25. The presidential committee and the ministers are jointly responsible for the acts of the government.

26. The transitional government may not be dismissed on the initiative of the High Commissioner; any change in its composition shall be effected by agreement between the High Commissioner and the liberation movements.

27. The High Commissioner and the presidential committee shall seek to solve all the difficulties arising from the work of the government in a spirit of friendship and through reciprocal consultations.

Chapter IV: On the national defence committee

28. A national defence committee is hereby set up, composed as follows:

The High Commissioner;

The presidential committee;

A unified general staff.

29. The High Commissioner shall inform the national defence committee of all matters concerning national defence, both internally and abroad, so as to:

a. Define and carry out the military policy arising from this agreement;

b. Ensure and safeguard the present frontiers of Angola;

c. Guarantee peace and security and public law and order;

d. Promote the safety of persons and property.

30. The decisions of the national defence committee shall be taken by a simple majority; the High Commissioner, who will chair the committee, shall have a vote.

31. A unified general staff is hereby set up, which shall comprise the commanders of the three branches of the Portuguese armed forces in Angola and three commanding officers of the liberation movements.

The unified general staff shall be placed under the direct authority of the High Commissioner.

32. The armed forces belonging to the three liberation movements shall be integrated into the same total number with the Portuguese forces in the mixed military forces, on the following numerical basis:

8000 men belonging to the FNLA;

8000 men belonging to the MPLA;

8000 men belonging to the UNITA;

24000 men belonging to the Portuguese armed forces.

33. The national defence committee shall effect the progressive integration of the armed forces in the mixed military forces specified in the previous article; in principle, the following calendar should be respected:

[*]Between February and May, inclusive, and per month a total of 500 men from each of the liberation movements will be integrated and 1500 men of the Portuguese armed forces.[/*]

[*]Between June and September, inclusive, and per month, a total of 1500 men from each of the liberation movements will be integrated and 4500 men of the Portuguese armed forces.[/*]

34. Such Portuguese armed forces contingents as exceed the quotas laid down in art. 32 shall be evacuated from Angola by 30 April 1975.

35. The evacuation of the contingent of the Portuguese armed forces integrated in the mixed military forces shall begin after 1 October 1975 and shall be completed by 29 February 1976.

36. The national defence committee shall organise mixed police forces to maintain public law and order.

37. The unified police command shall have three members, one from each of the liberation movements, and leadership shall be put in commission, the chair being taken by each member in turn. The force shall be placed under the authority and supervision of the national defence committee.

Chapter V: On refugees and displaced persons

38. Immediately after the swearing-in of the transitional government, mixed equal-representation committees shall be set up, on nominations by the High Commissioner and by the transitional government, to plan and prepare the structures, means and procedure necessary to deal with Angolan refugees. The work of these committees will be supervised by the ministry of health and social affairs.

39. Those persons housed in the « peace villages » may return to their own villages and homes.

The mixed equal-representation committees shall propose to the High Commissioner and to the transitional government social, economic and other measures to ensure a speedy return to normal ways of life of displaced persons and the reintegration of their various forms of activity in the economic life of the country.

Chapter VI: On general elections for the Constituent Assembly of Angola

40. The transitional government shall organise general elections for a constituent assembly within not more than nine months from the date of its installation, that is, 31 January 1975.

41. Candidatures to the constituent assembly shall be put forward exclusively by the liberation movements - FNLA, MPLA and UNITA - as the sole legitimate representatives of the people of Angola.

42. Once the transitional government is installed, a central committee shall be instituted, with equal representation of the liberation movements, to draft the basic law and to prepare the elections to the constituent assembly.

43. When the basic law has been approved by the presidential committee, the central committee shall:

a. Draft the electoral law;

b. Organise lists of voters;

c. Register the lists of candidates for election to the constituent assembly put forward by the liberation movements.

44. The basic law shall remain in force until the constitution of Angola comes into force, but it may not run counter to the terms of this agreement.

Chapter VII: On Angolan nationality

45. The Portuguese state and the three liberation movements - FNLA, MPLA and UNITA - undertake to co-operate to eliminate all the consequences of colonialism. On this topic, the FNLA, the MPLA and the UNITA stress their policy of non-discrimination, according to which the quality of Angolan citizenship is definable by birth in Angola or by domicile therein, always provided that those domiciled in Angola identify themselves with the aspirations of the Angolan nation through a conscious choice.

46. The FNLA, the MPLA and the UNITA hereby undertake to consider as Angolan citizens all individuals born in Angola, provided that they do not declare, on the terms and within the time limits to be laid down, that they wish to maintain their present nationality or to choose another one.

47. Individuals not born in Angola, but settled there, may seek Angolan nationality in accordance with such rules governing Angolan nationality as come to be laid down in the basic law.

48. A mixed committee with equal representation will study special agreements to regulate the forms of concession of Angolan citizenship to Portuguese citizens domiciled in Angola, and the status of Portuguese citizens resident in Angola and of Angolan citizens resident in Portugal.

Chapter VIII: On economic and financial topics

49. The Portuguese state undertakes to regularise with the state of Angola the situation arising from the existence of property belonging to the latter outside Angolan territory, so as to facilitate the transfer of such property, or the equivalent value, to the territory and ownership of Angola.

50. The FNLA, the MPA and the UNITA declare themselves ready to accept the responsibility arising from the financial undertakings assumed by the Portuguese state on behalf of, and relating to, Angola, always provided that they have been assumed in the real interest of the people of Angola.

51. A special mixed equal-representation committee, composed of experts appointed by the provisional government of the Portuguese Republic and by the transitional government of the state of Angola, shall list the property mentioned in art. 49 and the credits referred to in art. 50, shall effect such acts of valuation as it thinks fit and shall put before the two governments such solutions as it holds to be just.

52. The Portuguese state undertakes to provide the committee specified in the previous article with all the information and data at its disposition and which the committee may need in order to reach well thought out conclusions and to propose equitable solutions within the principles of truth, respect for the legitimate rights of each party and the most loyal co-operation.

53. The Portuguese state will aid the state of Angola in setting up a central issuing bank. The Portuguese state undertakes to transfer to the state of Angola the powers, the assets and the debits of the Angolan department of the Bank of Angola, on conditions to be agreed in the mixed committee for financial topics. This committee will also consider all questions related to the Portugal department of the same bank, proposing just solutions to the extent that they concern and affect Angola.

54. The FNLA, MPLA and UNITA undertake to respect the property and the legitimate interests of the Portuguese citizens domiciled in Angola.

Chapter IX: On co-operation between Angola and Portugal

55. The Portuguese government on the one hand, and the liberation movements on the other, agree to set up between Portugal and Angola links of constructive, lasting co-operation in all fields, specifically in the cultural, technical, scientific, economic, commercial, monetary, financial and military spheres, on the basis of independence, equality, freedom, mutual respect and reciprocity of interests.

Chapter X: On mixed commissions

56. Technical mixed equal-representation committees will be set up by the High Commissioner,in agreement with the presidential committee, to research and propose solutions for problems arising from decolonisation and to lay down the foundations of active co-operation between Portugal and Angola, especially in the following spheres:

a. Cultural, technical and scientific;

b. Economic and commercial;

c. Monetary and financial;

d. Military;

e. The acquisition of Angolan nationality by Portuguese citizens.

57. The committees mentioned in the previous article shall carry out their work and negotiations in a climate of constructive co-operation and loyal spirit of compromise. Their conclusions shall be put as quickly as possible before the High Commissioner and the presidential committee for their consideration and for the drafting of agreements between Portugal and Angola.

Chapter XI: General provisions

58. Any questions arising as to the interpretation and application of this agreement which cannot be solved on the terms of art. 27 above shall be settled by negotiation between the Portuguese government and the liberation movements.

59. The Portuguese state, the FNLA, MPLA and UNITA, true to the social and political ideals repeatedly stated by their leaders, reaffirm their respect for the principles enshrined in the Charter of the United Nations and in the Universal Declaration of Human Rights, and also actively repudiate all forms of social discrimination, especially apartheid.

60. The present agreement shall come into force immediately after it has been approved by the President of the Portuguese Republic.

The delegations of the Portuguese government, the FNLA, MPLA and UNITA stress the climate of perfect co-operation and cordiality in which the negotiations took place and feel great satisfaction at reaching this agreement, which will meet the just aspirations of the Angolan people and of which the Portuguese people are rightly proud; henceforth they will be linked by ties of profound friendship and common desire for constructive co-operation for the progress of Angola, of Portugal, of Africa and of the world as a whole.

الملحق رقم 19: جدول يوضح السفن الكوبية المشتبه في تورطها في نقل المساعدات والقوات العسكرية إلى النظام الأنغولي في جانفي 1976 محملة بالأسلحة والقوات الكوبية[1].

إسم السفينة	الحمولة	العلم	ميناء الإقلاع / التاريخ	ميناء الوصول / التاريخ	ملاحظات
Sierra Maestra	٩,٦٤١	كوبي	احتمال ماريل ٣٠ نوفمبر ٧٥	الصحراء الاسبانية منتصف ديسمبر /لوندا ٦ يناير	توقفت عند الصحراء الأسبانية قبل توجهها إلى أنجولا ..ومن المؤكد أنها كانت تحمل المساعدات العسكرية ..
Agate Islands	٨,٧٣٧	صومالي	هافانا / منتصف ديسمبر٧٥	لوندا / بونيت نيرو ١-٢ يناير	من المفترض أنها تحمل مزيج من المعدات العسكرية والجنود
Gonzales Linos	٩,٧٣٢	كوبي	هافانا / ماريل ٢ يناير	لوندا / بوينت نيرو ٢٣-٢٤ ينايرETA	هذه السفينة .....*
Gommandanta Camilo Cienfuegos	٩,٧٣٠	كوبي	احتمال ماريل ل بداية يناير	٢٥ETA-٢٦ يناير	..... تحمل المعدات العسكرية *
Vietnam Heroico	٧,٥٥٢	كوبي	هافانا ٣-٤ يناير	ETA لوندا ٢٣-٢٤ يناير	... توقفت بالصحراء الأسبانية لفترة حتى أبحرت إلى أنجولا

[1] نرمين كمال محمود طولان، العلاقات السوفيتية الأنغولية منذ 1956 حتى 1976، المرجع السابق.

الملحق رقم 20: جدول يوضح المساعدات العسكرية التي تحصلت عليها حركة "مبلا" خلال شهر جانفي 1976 بالمليون دولار[1].

النوع	المساعدات الكوبية	المساعدات السوفيتية واوروبا الشرقية	المجموع
المعدات	٤١,٠(٣٠,٠)	٢٣,٠(١٨,٠)	٦٤,٠ (٤٨,٠)
الافراد	١٧,٦ (٣,٦)	٠٤ (٠,٥)	١٦,٠ (٤,١)
النقل	٤,٠ (١,٧)	٢,٠(٠,٥)	٦,٠ (٢,٥)
المجموع الكلي	٦٢,٦ (٣٥,٣)	٢٥,٤ (١٩,١)	٨٨,٠ (٥٤,٦)

[1] نرمين كمال محمود طولان، العلاقات السوفيتية الأنغولية منذ 1956 حتى 1976، المرجع السابق.

البيبليوغرافيا

البيبليوغرافيا

أولا: المصادر:

1-المصادر الأرشيفية:

أ- الوثائق الأرشيفية باللغة الأجنبية:

1. Security Council, Resolution 1295 on Angola, adapted by the security coincil at its 4129 th meeting on 18 April 2000.
2. Security Council: Final Reports of the monitoring mechanism on Angola (New Yew: United Nations 21 Decembre 2000).
3. Ministére des Affaires Etrangers, Commission de LArchives Diplomatiques,-Direction Afrique- levant, Angola, 1966, T2, Juin-Dec
4. Angola Peace Monitor .Government s Peace Plan Angola Peace Monitor (Vol.8.No 7/ 9thApril 2002).
5. Angola Peace" UN appeal For 142 million for Angolan emergency" Angola peace Monitor, Vol 3, No 10, 3 July 2002.

2- الوثائق الأرشيفية باللغة العربية:

1. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها في 13 ابريل 1998م، S1998/318.
2. وثيقة برنامج الحد الأدنى للحركة الشعبية لتحرير أنغولا، ديسمبر1956، وثائق جمهورية أنغولا جمهورية أنغولا الشعبية، مجلة الطليعة المصرية، عدد أفريل 1976.
3. وزارة الخارجية المصرية، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1963-1983، القاهرة، وزارة الخارجية 1985.

3- الكتب:

أ- باللغة العربية:

1. - في جي دي، تاريخ غرب إفريقيا، تر: السيد يوسف نصر، ط1، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1982.
2. إحسان حقي، إفريقيا الحرة، ط1، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت،1962.

3. بوليم دنيس، الحضارات الإفريقية، تر، علي شاهين، دار مكتبة الحياة، بيروت،1974.
4. جاد طه، أنغولا على أبواب الإستقلال، مجلة نهضة إفريقيا، العدد70، القاهرة،1963.
5. جمال الدين الدناصوري، دولت صادق، محمد السيد غلاب، جغرافية العالم: دراسة إقليمية، الجزء الثاني، إفريقيا وأستراليا، القاهرة مكتبة الأنجلو 1971.
6. حلمي الشعراوي، أنغولا..الثورة وابعادها ، منشورات وزارة الثقافة والفنون، العراق،1978.
7. دولت صادق، محمد غلاب جمال الديناصوري، الجغرافيا السياسية، القاهرة، 1970.
8. راشد البراوي، الرق الحديث في إفريقيا البرتغالية، الدار القومية للطباعة والنشر، 1962، القاهرة.
9. زاهر رياض، استعمار إفريقيا، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965.
10. صلاح صبري إفريقيا وراء الصحراء، القاهرة،1960.
11. فتحي محمد أبو عيانة، الجغرافيا الإقليمية، دار النهضة العربية، بيروت،1916.
12. فيليب رفلة، الجغرافية السياسية لإفريقيا، بيروت، 1973.
13. مجدي حماد، صراع القوى الكبرى في أفريقيا، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام، القاهرة، 1977.
14. محسن عوض، أنغولا من الثورة إلى الإستقلال، القاهرة، 1979
15. محمد عبد الغني سعودي: قضايا إفريقيا، عالم المعرفة، أكتوبر، 1980.
16. المسعودي: مروج الذهب ومعادن الجوهر، تح، محي الدين،1964.

ب- باللغة الأجنبية:

1. Abshire .D.M .And Samuels, M.A: Portuguese Africa .London. 1969.
2. Abshire, D.M & Samuels M.A, Portuguese Africa, a Handbook, London, Praeger, 1969.
3. Christopher Stevens the Soviet Union and Angola, African Affaire, April 1976.
4. ALI Mazrui. Africa s International Relations the Diplomacy of Dependency and Change. Heinemann. London. 1977.
5. Ali A .Mazrui ET Michael Tidy: Nationalism and new states in Africa (London: Heinemann, 1984).
6. Basil Davidson, the African awaking, London, 1955.
7. Jean-Pierre Cosse‹José Sanchez. Angola: Le prix de la liberté. Edition Syros. Paris. Juin 1976.
8. Donald Rothschild: Managing Ethnic Conflict in Africa cooperation (Washington, D. C, Pressures and Incentvies for Brooking Institution Press, 1977.
9. Duffy, James Portuguese Africa, London, 1959.
10. Eduardo de sousa, Portuguese Colonialism in Africa: end of an era, the unesco press, paris, 1974.
11. Gerald j. Bender Angola under the Portuguese the myth and the reality (London Heinemann. 1978).
12. Gerald.J.Bender,Peacemking In Southern Africa, The Luanda pretoria Tug Of War , In Third World Quarterly, London,11,02,1989.
13. Historical section of the foreign office N-120: Angola (including Cabinda**)**. London. 1920.
14. W.H. ALLEN: Portugues Discoveries Dependencies and (Missions in Asia and Africa). London. 1893.
15. Wayne S. Smith," A Trap in Angola "in, Forgein Policy (New York: Camegie En dowment for international peace, No. 62, Spring 1986).
16. Weler Douglas ET pleissier, Rene Angola s people, London, 1971.
17. Ilya Zemtsov john Farrar: Gorbachev: The Man and the System, transaction publishers, New York, 1989.
18. Kaplan Irving (Ed) Angola, a country, Washington, Dc, American University, 1979.
19. Richard Gilson, African Lileastion movments, London, 1972.
20. Robert, Comervin : Histoire de L'Afrique précolonial 1500-1900, t2, paris, Payot, 1966.
21. Sir Edward hertslet: bublished bu torgottem the map of Africa by treatu, 1894.

22.The Historical Section of the foreing office Angola (includiy Cabinda), Londo, 1920.
23.Legum. C. . The International Dimension of the crisis in Southern Africa. In carter. G.M. (Ed.). Indiana University press. 1977 .
24. Louis R.Mortimer M: Angola a country stady, Libray of congress catalonging in Publication Data, ashington, 1989.
25. Marchés Tropicaux et miditérranées.vol 26.
26. Michael Walfers, Jane Beroli: Angola in the Front Line (London: Zed Press, 1983.

ثانيا: المراجع:

أ- باللغة العربية:

1- الكتب:

1. ديفيد.ج. فرانسيس: أفريقيا السلم والنزاع، عبد الوهاب علوب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010.
2. إبراهيم أحمد نصرالدين، دراسات في العلاقات الدولية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 2011.
3. أحمد إبراهيم دياب، لمحات من التاريخ الإفريقي الحديث، ط2، الرياض، 1981.
4. أحمد نجم الدين فليجة: إفريقيا دراسة عامة وإقليمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية (ب، س).
5. أحمد نجم الدين فليجة: إفريقيا دراسة عامة وإقليمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية –مصر –، (د.س.ط).
6. أنطوني سبمسون، حول إفريقيا، تر، أحمد محمد حمزة، القاهرة، د،ت.
7. أنور عبد الغني العقاد الوجيز في إقليمية القارة الإفريقية، ط2، دار المريخ للنشر، الرياض –المملكة العربية السعودية–، 1983.
8. أي. فارشتاني: إفريقيا والاقتصاد العالمي، تاريخ إفريقيا العام، مج6، حسين درغام وأولاده للطباعة، لبنان، 1996.

9. بيرند هايني، وضع وإستخدام اللغات الإفريقية المشتركة، تر: الأمين أبو منقة محمد، وأحمد الصادق أحمد، جامعة إفريقيا العالمية، ملتقى الجامعات الإفريقية، الخرطوم، دار جامعة إفريقيا للطباعة، 2006.

10. جلال يحي: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية مصر، 1999.

11. جمال عبد الهادي محمد مسعود، على لبن: المجتمع الإسلامي المعاصر بإفريقيا، الوفاء للطباعة والنشر، 1995.

12. جوزيف كام، المكتشفون في إفريقيا، تر: يوسف نصير، دار المعارف، القاهرة، 1983.

13. جيمس دفي، البرتغال في إفريقيا، تر: جاد طه، سلسلة كتب سياسية، الدار القومية للطباعة والنشر، (د.س.ن).

14. حسن نافعة، دراسات في التنظيم الدولي من الحلف المقدس إلى الأمم المتحدة، مطابع جامعة حلوان، القاهرة، 1996.

15. حسين عبد الواحد بدر، الأوضاع السياسية في أنغولا من بدايات القرن العشرين حتى عام 2002.

16. رونالدو أوليفير، أنتوني أتمور، أفريقيا منذ عام 1800، تر: فريد جورج بوري، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة –مصر–، 2005.

17. ريتشارد جيبسون: حركات التحرير الإفريقية "النضال المعاصر ضد الأقلية البيضاء" تر: صبري محمد محسن، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة–مصر، 2002.

18. ريتشارد جيبسون، حركات التحرير الإفريقية "النضال المعاصر ضد الأقلية البيضاء"، تر: صبري محمد محسن، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة مصر، 2002.

19. سوزان عبد المحسن عبد القوي، مشروع سيسل رودس الاستعماري وأثره على الهوية الإفريقية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر ،2015.

20. السيد علي أحمد فليفل:" الجذور التاريخية للحرب الأهلية الأنغولية "في الهيئة المصرية العامة للكتاب: مصر وأفريقيا – الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996).
21. ظاهر جاسم محمد، إفريقيا ماوراء البحار من الإستعمار إلى الإستقلال، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة،2003.
22. عايدة موسى، العبودية في إفريقيا، الشروق للطباعة والنشر، الجزائر،2009.
23. عبد العظيم رمضان، تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث، ج2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، (د.س.ن).
24. عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، شوقي الجمل، دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مكتبة الإسكندرية، مصر، 1998.
25. عبد الملك عودة، أفريقيا في ختام القرن العشرين، مؤسسة الأهرام " كتاب الأهرام الاقتصادي " العدد 147.
26. عبد الملك عودة، التعاون والأمن في إفريقيا، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد76، ماي 1994.
27. عبد الملك عودة، السياسة المصرية وقضايا إفريقيا (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد: كتاب الأهرام الاقتصادي 59، جانفي 1993).
28. كوكري فيدروفيشت، الإقتصاد الإستعماري في المناطق الفرنسية والبلجيكية والبرتغالية السابقة، تاريخ إفريقيا العام، ج7، اليونيسكو،1995.
29. كي زيربو، تاريخ إفريقيا السوداء، تر: يوسف شلب الشام، ج2، وزارة الثقافة، دمشق، 1994.
30. اللساني: مجاهل إفريقيا، تع شاكلا تسفير، مطبعة القديس جورجيس، بيروت،1985.
31. محمد الحسيني، ثورة القرنفل أنهت 48 سنة من الديكتاتورية في البرتغال، وراء الأنباء، ع3، 2008.
32. محمد السيد غلاب وآخرون، جغرافية العالم "دراسة إقليمية" ج2، د.ت، القاهرة.

33. محمد صادق صبور، مناطق الصراع في إفريقيا، دار الأمين للطباعة والنشر، القاهرة، مصر،2006.

34. محمد عبد الغاني سعودي، دراسة شخصية الأقاليم، د.ت، القاهرة.

35. محمد علي القوزي، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت.

36. محمد هنائي عبد الهادي، نهاية الإستعمار البرتغالي، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر.

37. منصف بكاي: دراسات وأبحاث في تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.

38. منصف بكاي، دور الجزائر في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.

39. مهند عبد الرزاق الفلوجي، معجم الفردوس، الجزء1، مكتبة العبيكان، الرياض،2012.

40. الهام محمد علي الذهيني، بحوث ودراسات في تاريخ إفريقيا الحديث، ط1، المكتبة الأنجلو–مصرية للنشر، القاهرة، 2009.

41. هرفيه بروج، الخمسون إفريقيا، م2، مركز البحوث والمعلومات، القاهرة، د، ت.

42. هنري كيسنجر، سنوات التجديد، تر، هشام الدجاني، ط2، العبيكان، المملكة العربية السعودية،2010.

43. ي، ساقليف و ج. فاسليف، موجز تاريخ إفريقية، تر، امين شريف، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، (د، س).

44. يوسف روكرز، إفريقيا السوداء سياسة وحضارة، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، بيروت، 1986.

1. Al J, venter,Balle for Angola, the end of the Cold War in Africa 1975-1989 ,hilion and company,London,2017.
2. Anthony G, pazzanita, The Conflict Resdution process in Angola, The journal of Modern African studies, Vol, 29, No, 1, 1999.
3. Buchusya Mseteka Angola Moving Towards peace Talks, Reuters (February 25 .2002).
4. Carrie Manning , the collapse of peace in Angola , Current History , Philadelphia , Current History Inc , Vol 98 , No 628 , May 1999.
5. Cruz, Soph Press, 2012. Noelene Aoide, viriato da
6. Da Cruz, J.R: Geographia d'Angola.
7. Fernando Anderson cuimaraes, The Origins of The Angolan civil War: Foreign and intervention and domestic political conflit1961-1976, palarave mac lillan, 2001.
8. George Edward the Cuban intervention in Angola 1965-1991 from Che Guevara to cuito cuanavale. Frank Cass. London. 2005.
9. Government of Angola: Announcement of Cessation of All offensive – military Movements, (luanda: Government of Angola, 13 March 2002.
10. Jacqueline AKalley, Elna Schoeman African Politcal History, a Chronology of Key Political Events from Independence to Mid, 1997.
11. Jams ciment Angola and Mozambique past colonial wars in southern Africa .Newyourk facts on file .Inc.1997.
12. Jean Ziegler : Décolanstution Instabilets et famines en Afrique 100 ans apres la conferance de Berlin. Sobidarité Socialist .
13. John Frederick Walker, Acertain Certain Curve of Horn, The Hundred-Year Quest for the Giant Sable Antelope of Angola, 2004.
14. Kathryn O Neil & Barry Munslow" Angola, Ending the Cold War in Southern Africa "in Oliver Furly.Conflict in Africa (London,Academic Studies,1995).

15. Peter polack , the last hot battle of the cold war : south africa vs cuba in the angolian civil war , casmate publisher,oxford,2013.
16. Scherer Christian Genocide and crisis in central Africa conflict Roots Mass violence. Regional war.Green wood press. 2002 .
17. Scherrer Christian: Genocide and Crisis in Central Africa: Conflict Roots, Mass Violence, and Regional, Greenwood press, 2002.
18. Stephen L Wiegert, Angola; A modern Military History, 1961-2002, Palgrave, New York, 2011.
19. Tom Guldemann and Rainer Vossen (2000) "Khoisan", African Languages, An Introdution (Edited by) Bernd Heine and Derek Nurse, Cambridge: Cambridge University Press.
20. Tony Hodges (2003) Angola: Anatomy of an oil State, African Issued, and Blooming and (Inianapolis: Indiana University.
21. UN Integrated Regional Information Networks OAUBaks UNITA Sanctions Until peace Irreversible, UN Integrated Regional Information Networks, 1 May 2022.
22. UN Integrated Regional Information Networks OAUBaks UNITA Sanctions Until peace Irreversible, UN Integrated Regional Information Networks, 1 May 2022.

ب- باللغة الأجنبية:

ثالثا: المقالات:

أ- باللغة العربية:

1. أحمد يوسف القرعي، حركة التحرير المسلح في أنغولا، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 20، أفريل 1970.
2. أشرف ياسين، الأزمة السياسية في أنغولا، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 136، أفريل 1999.
3. جمال محمد السيد ضلع، الحرب الأهلية في أنغولا، **مجلة الدراسات الإفريقية**، ع24، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة،2002.

البيبليوغرافيا:

4. حسين عبد الواحد بدر، الأوضاع السياسية في أنغولا من بدايات القرن العشرين حتى عام 2002، **مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والإجتماع** ،العدد 19، جانفي 2018.
5. زهير عبد الحسين مهدي، جمهورية أنغولا الشعبية، **الدراسات الأسيوية والإفريقية**، الجامعة المستنصرية، بغداد، د. ت.
6. سعد زغلول عبد ربه: الحركات الوطنية الأنغولية، **مجلة الدراسات الإفريقية**، ع2، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مصر، 1983.
7. سعد زغلول عبد ربه، الاستعمار البرتغالي في أنغولا (مرحلة الغزو 1482–1836م)، **مجلة الدراسات الإفريقية**، ع1، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مصر، 1982.
8. سلوى محمد لبيب، الإستقلال والصراع في أنغولا، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 43، القاهرة، يناير 1976.
9. سلوى محمد لبيب، حركة التحرير الوطني في إفريقيا، **مجلة الدراسات الإفريقية**، ع5، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة،1996.
10. سمير إبراهيم عبد الفتاح، التسويات السلمية في انغولا بين المد والجزر (مايو 1991، ديسمبر1992) دراسة تاريخية"، **مجلة الدراسات الأفريقية**، العدد 44، جامعة القاهرة، 2018.
11. سهير عواد أيوب، الحرب الأهلية في أنغولا، **مجلة قضايا دولية**، بغداد، العدد 3، 2003.
12. عبد الله عبد الرزاق إبراهيم "مؤتمر برلين وآثاره على الخريطة السياسة لغرب إفريقيا، **مجلة الدراسات الإفريقية**، ع12، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مصر، 1983.
13. عزالدين شكري، إنسحاب القوات الكوبية ومستقبل الصراع في أنغولا، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 96، أفريل 1989، القاهرة.

14. عزالدين شكري، إنسحاب القوات الكوبية ومستقبل الصراع في أنغولا، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 96، القاهرة، 1989.
15. علاء سالم، أنغولا بين الحرب الأهلية وأفاق عملية السلام، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 98، أكتوبر 1989.
16. كمال محمد جاه الله الخضر: " قراءة أولية في الوضع الديني لأنغولا "، **مجلة قراءات افريقية**، ع21، إصدارات المنتدى الإسلامي، مصر، 2014.
17. مجدي حماد، المصالحة بين أنغولا والبرتغال، **مجلة السياسة الدولية**، العدد54، القاهرة، أكتوبر 1978.
18. **مجلة إفريقيا قارتنا**، ع5، ماي 2013.
19. محمد أبو الفضل، أزمة الديمقراطية في أنغولا، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 112، أبريل 1993.
20. نازلي معوض أحمد، الصراعات الدولية على ارض أنغولا، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 44، أفريل 1976.

ب- المقالات باللغة الأجنبية:

1. Inge Tvedten, U.S.Policy Towards Angola since 1985 The Journal of Modern African Studies,Vol, 3, No,1, 1992.
2. Mahajan, Harpreet, Anatomy of Imperialism in Angola, in Africa Qarterly, April 1978.
3. Norraie Mequeen , Peace Keeping by attrition The United Nations in Angola, in the Journal of Modern African Studies , Cambridge University Press, Vol 36, No 3 , Sep 1998.

– رابعا: البحوث والندوات والمؤتمرات العلمية:

أ- باللغة العربية:

1. إبراهيم أحمد نصر الدين، ظاهرة الحروب الأهلية في إفريقيا بين أزمة الإندماج الوطني والتحول الديمقراطي " ورقة عمل مقدمة إلى ندوة: الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا (القاهرة: منظمة تضامن الشعوب الأفريقية – الأسيوية، أفريل 2000.

2. كمال محمد جاه الله الخضر، وضع اللغات الأوروبية في قارة إفريقيا، اللغات الأوروبية في قارة إفريقيا، مقدمة تعريفية، يوسف الخليفة أبو بكر واخرون، ملتقى الجامعات الافريقية، جامعة افريقيا العالمية، الخرطوم، دار جامعة افريقيا العالمية للطباعة،2002.

3. المجلس الاقتصادي والإجتماعي، المعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والإجتماعية والثقافية، الأمم المتحدة،2008.

4. محي الدين محمد مصيلحي، أنغولا بين رباط الوطنية والروابط القبلية والدينية " بحث مقدم إلى مؤتمر إفريقيا وتحديات القرن الحادي والعشرين القاهرة (: معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة، المجلد الأول، 1997).

ب- باللغة الأجنبية:

1. Horace Campbell, War and peace in Angolapaper presented at the Inststitute of Development Studies, University of Zimbabwe, 5, April 1990

- **ج-الصحف:**
- **باللغة العربية:**

1. المجاهد، أنغولا تزعزع أخر أركان الاستعمار في إفريقيا، العدد 100، 27مارس 1961.

2. المجاهد، أنغولا تزعزع أخر أركان الإستعمار في إفريقيا، ج4، ع42، الجزائر،1961.

3. المجاهد، نصف الشهر السياسي، ج3، ع80، الجزائر،1960.

- **باللغة الأجنبية:**

1. Casimior Siona, Angola and Rebel Group Sign Cease-Fire the Washington post, April 5, 2002.
2. Le Monde Diplomatique, novombre, 1970.
3. Neil Henry: From Angola to Ethiopia End of Cold war trasforms Africa, The Wasington Post, May 31, 1991.

4. The New York Times
5. Jornal de Angola,
6. The Washington Post May 31, 1991
7. The Washington Post ،May 31, 1991.

رابعا: الرسائل الجامعية:

1. حسيني محمد كامل، مسألة حوض الكونغو من خلال مؤتمر برلين 1884-1885، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر2، قسم التاريخ، 2011-2012.
2. سعاد مصطفاوي، تطور الحركة الوطنية في أنغولا وإسترجاع السيادة الوطنية 1926-1975، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر2-أبو القاسم سعد الله-، قسم التاريخ، السنة الجامعية 2016-2017.
3. محمد محسن محمد عوض: أنغولا – دراسة في الجغرافيا السياسية، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 1974.
4. نجوى أمين محمد الفوال، القضايا السياسية الأفريقية كما تناولتها صحيفة الأهرام منذ حرب أكتوبر 1973، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 1983.
5. نرمين كمال محمود طولان، العلاقات السوفيتية الأنغولية منذ 1956حتى 1976، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة،2005.

خامسا: الموسوعات:

أ- باللغة العربية:

1. أحمد الشيوخات: الموسوعة العربية العالمية،2004.
2. الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، ج3، 1999.
3. عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج5، ط2، الموسوعة العربية للدراسات والنشر، بيروت،1990.
4. مازن مغايري، موسوعة أطلس العالم، د.ت، حلب.

أ- الموسوعات باللغة الأجنبية:

1. Encyclopedia Amerricana: International Edition, Vol: 1, New York, American Corporation, 1984.
2. The Encyclopedia of America, A.16, USA, 1962.
3. The Encyclopedia of Third Word, V4 London, 1980.
4. The New Encyclopedia Britanneca, Vol. (1), London: Helen Hemingway Benton, 1978.
5. Harrett, B. David: World Christian Encyclopedia, a Comparative Study of Churches and Religions in the Modern World, Oxford: Oxford University Press.
6. John F McCoy: Geo-data, The World Geographical Encyclopedia, First and second edition edited by Georg Kurian, gale thonson, 2003.
7. Peter N S treans William Leonard Langer the Encyclopedia of World History Ancient, Medieval, and Modern Chronologically Arranged, 2001.

سادسا: المواقع الإلكترونية:

1. http : //www.angolaembassyzim.com
2. http://www.alarabiya.net
3. http://www.alquds.co.uk
4. http://www.alwasatnew.com
5. http://www.esinislam.com
6. http://www.islamion.com
7. Angola Civil War 1975-1990, www.onwwar.com
8. Www. Mawdoo3.com.
9. www.Infplease.com : Angola, Luanda : à la découverte de la vieille ville, Allia ; ce française de luanda, 1999.
10. AFRO.com : Angolan Convernment Notes major military success AFROL.Com (2November2001)

.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

المقدمة: .....ز

أسباب إختيار الموضوع: .....ط

الإطار الزماني والمكاني: ..... ي

إشكالية الأطروحة: ..... ي

الدراسات السابقة للموضوع: ..... ك

المناهج الموظفة: .....ل

خطة الأطروحة: .....ل

صعوبات الدراسة: .....ع

الفصل الأول: أنغولا الأرض والسكان 20

1-المبحث الأول: الدراسة الطبيعية. 20

1.1 الموقع: 20

1-2 المناخ والتضاريس: 21

1-3 الموارد المائية والثروة النباتية: 26

1-4 الموارد المعدنية والطاقوية: 28

1-5 الأهمية الإستراتيجية لأنغولا: 28

المبحث الثاني: الدراسة البشرية: 29

1-1 الـسكـــــان: 29

1-2 أصل تسمية أنغولا: 29

1-3 تعداد السكان وتوزيعهم: 30

1-4 التركيبة السكانية لأنغولا: 32

المبحث الثالث: الثقافة في المجتمع الأنغولي: 35

فهرس المحتويات:

1-1 التركيبة اللغوية للمجتمع الأنغولي: 35

1-2 واقع الأديان في أنغولا: 38

1-3 الكاثوليكية في أنغولا:..... 40

1-4 الإسلام والمسلمون في أنغولا: 41

الفصل الثاني: لمحات من تاريخ أنغولا الحديث والمعاصر 45

المبحث الأول: الكشوفات الجغرافية وبداية الاهتمام البرتغالي بأنغولا:..... 46

1-1 الواقع السياسي لأنغولا قبل وصول البرتغاليين: 46

1-2 تجارة الرقيق ودورها في التوغل البرتغالي على أنغولا:..... 47

1-3 المقاومة الأنغـوليـة ضد الاحتلال البـرتغـــالي: 57

المبحث الثاني: الاستعمار البرتغالي لأنغولا ومظاهر سياسته الإستعمارية..... 62

1-1 أهمية أنغولا بالنسبة للبرتغال: 62

1-2 الإستعمار البرتغالي لأنغولا: 64

1-3 السياسة الاستعمارية البرتغالية في أنغولا:..... 69

المبحث الثالث: الحركة الوطنية والكفاح المسلح ضد الاحتلال البرتغالي 79

1- نشأة وتبلور الحركة الوطنية الأنغولية: 79

1-1 النضال السياسي والثقافي وبوادر ظهور الحركة الوطنية (ماقبل 1956): 80

1-2 إستقلال أنغولا من الاحتلال البرتغالي: 111

الفصل الثالث: الحرب الأهلية الأنغولية 118

(أطراف الصراع/ عوامل الحرب/ مسارات الحرب) 118

المبحث الأول: أطراف صراع الحرب الأهلية في أنغولا:..... 119

أولا: الحركة الشعبية لتحرير أنغولا (مبلا): 119

فهرس المحتويات:

ثانيا: الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا:..... 123

ثالثا: الإتحاد الوطني لإستقلال كل أنغولا (يونيتا) 125

المبحث الثاني: عوامل الحرب الأهلية في أنغولا: 128

أولا: العوامل الداخلية للحرب:..... 129

ثانيا: العوامل الخارجية (تدخلات القوى الإقليمية والدولية) 137

ثالثا: تجاذبات وإنعكاسات الحرب الباردة في تأجيج صراع الحرب الأهلية..... 146

المبحث الثالث: مسارات الحرب في أنغولا. 156

أولا: الحرب ضد الاحتلال البرتغالي: 158

ثانيا: التدخل الأجنبي في أنغولا:..... 162

ثالثا: سلبيات صراع القوى الوطنية في أنغولا: 163

الفصل الرابع: مراحل الحرب الأهلية وتسوياتها 168

المبحث الأول: مراحل الحرب الأهلية في أنغولا. 169

المرحلة الأولى: " الحرب الأهلية قبل وإبان فترة الإستقلال: 169

المرحلة الثانية: الحرب الأهلية بعد الإستقلال:..... 171

المرحلة الثالثة: الحرب الأهلية الأنغولية ما بعد مرحلة الحرب الباردة: 172

المبحث الثاني: تسوية الحرب في أنغولا. 185

1-دوافع تسوية الحرب في أنغولا: 185

2- جهود تسوية الحرب الأهلية في أنغولا:..... 189

3- معوقات إتمام تسوية للحرب في أنغولا: 213

4- إحتمالات إنهاء الحرب وتحقيق السلام في أنغولا: 214

الخاتمة: 219

فهرس المحتويات:

الملاحق: 225
البيبليوغرافيا 272
فهرس المحتويات 286